المجلس الأعلى للثقافة

نساء مقاتلات

الصور والحقائق

المشروع القومي للترجمة

تحرير
إليزابيتا آديس
فاليريا إي روسو
لورينزا سيبيستا

ترجمة
توفيق على منصور

245

المشروع القومى للترجمة

نساء مقاتلات

الصور والحقائق

تحرير
إيليزابيتًا آديس
فاليريا إي روسو
لورينزا سيبيستا

ترجمة
توفيق على منصور

المجلس الأعلى للثقافة
٢٠٠٠

Women Soldiers
Images and Realities

مقدمة المترجم

إذا دهنت حصانك الأبيض بأشرطة سوداء

فلا تظن أنه أصبح حماراً وحشياً .

نيفي تايمز (٣١ يوليو ١٩٨٩)

المترجم الأمين هو الذى يلتزم بترجمة النص الذى بين يديه بصدق واقتدار. فليس له الحق فى إسقاط فقرة لا تروقه إلاحفاظاً على الآداب العامة؛ وليس له أن يضيف شيئاً إلا ما يفسر به فكرة النص الأصلى. أما التحوير فى فكرة وردت فى النص فليس للمترجم الحق فيه. فإذا وجد فقرة أو فكرة أو سلوكا يخالف ما درج عليه المترجم فليس أمامه إلا الالتزام بصدق الترجمة مع إبراز وجهة نظره: إما فى ملاحظات هامشية أو شرحها فى مقدمته. وهذا الكتاب لا يشتمل على ملاحظات هامشية تعبر عن وجهة نظر المترجم، ولكنه يوظف مقدمته لهذا الغرض. فهناك بعض النقاط أود أن ألقى عليها الأضواء لأنها توضح وجهة نظر المترجم والقارىء العربى، وهى:

أولا: فى أشهر مايو ويوليو وأغسطس من عام ١٩٩٣ (أى قبل أن يصدر هذا الكتاب) نشرت هذا الموضوع "نساء مقاتلات" فى مجلة الحرس الوطنى السعودية فى عدة مقالات. تناولت فيها النساء المقاتلات المعروفات فى الأساطير وفى التاريخ الفرعونى والبابلى والآشورى والرومانى والعربى والحديث من وجهة نظر وصفية وليست تحليلية ولا إحصائية على نحو ما تناولها هذا الكتاب.أما هذا الكتاب فهو كتاب جامع يضم مجموعة مقالات حررتها سبع من النساء الباحثات ورجل واحد باحث. ونظراً إلى أنه دراسة تحليلية إحصائية، فهو أكثر عمقاً وأقدر على حل كثير من المشكلات.

ثانياً: لجأ الغرب وخاصة الولايات المتحدة إلى النساء المقاتلات حلا لمشكلة عجز الشباب من الذكور عن تلبية احتياجات الدفاع عن بلاده ومصالحها فى جميع أنحاء العالم؛ فاضطرت الدولة إلى الالتجاء إلى النساء لحل هذه المشكلة. فأدخلت نظام التطوع للنساء بحيث شكلن حاليا حوالى ١٢٪ من تعداد القوات المسلحة الأمريكية.

وبمقارنة هذا الوضع بمثيله فى العالم العربى والإسلامى نجد أن الشباب حتى سن ٢٠ سنة يشكل ٤٥٪ تقريبا من التعداد السكانى؛ أى أنه يفى باحتياجات الدفاع

والاحتياط ويزيد عنه. فلا حاجة إذن إلى تقليد الغرب فى اللجوء إلى النساء المقاتلات.(نقطة اللاعودة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٩، ص ١٩٤).

ثالثاً: ذكرت إحدى الدراسات الواردة فى هذا الكتاب أن أحد أهداف النساء المقاتلات فى حرب الخليج هو عقد المقارنة بينها وبين المرأة السعودية والعربية المحجبة (المتخلفة) وحثهن على الثورة على أوضاعهن. وكان من نتيجة ذلك حدوث مظاهرة النساء السعوديات فى مدينة الرياض لمطالبة السلطات السعودية بالتصريح لهن بقيادة السيارات. وهذا الإعلان الأمريكى يتضمن تدخلا فى الشئون الداخلية للمملكة العربية السعودية والدول العربية، ينبغى الوقاية منه.

رابعاً: تقدم دول الغرب للجنود فى الميدان ترفيها جنسيا فى عروض خليعة وفرقا من البقايا الساقطات المحترفات؛ فضلا عما يحدث من الاختلاط فى المواقع والسفن وغيرها بين الرجال والنساء المقاتلات. وقد ذكرت إحدى الدراسات فى هذا الكتاب رغم التحفظ أن إحدى السفن فى حرب الخليج ظهرت عليها ٣٦ حالة حمل بين النساء المقاتلات. وتصنف البغايا ضمن الوظائف الرسمية لدول الغرب؛ كما أن العلاقات الجنسية بين الذكور والنساء ليست محرمة ولا مجرمة.

(وهنا تصبح المعادلة ١ مقاتل + ١ مقاتلة = ٣.....)

وفى العالم العربى والإسلامى تحض الديانات السماوية على العفة وتعتبر الزنا من الكبائر والبغايا جزاؤهن القتل رجماً بالحجارة. فهل يناسب الاختلاط بين الجنسين ما تربى عليه المسلم والمسيحى من عفة فى بلادنا العربية والإسلامية؟

خامساً: وردت عبارة "جيش الأمهات" عند الإعلام عن حرب الخليج، وقاسى الأزواج والأبناء والأطفال من غياب الزوجات والأمهات "النساء المقاتلات" عن أسرهن.

وقد وردت عبارة عن أحد القادة الحكماء الذين يرفضون بشدة دخول النساء المقاتلات فى تشكيلاتهم مفادها: " إننى خلقت للقتال، ولا أستطيع أن ألد؛ أما المرأة فلم تخلق للقتل بل لبعث الحياة "، وقال أحد الحكماء: إن أنوثة المرأة المقاتلة تعكس رجولة المقاتل.

وفى عالمنا العربى والإسلامى مجالات جديرة بالدراسة تدعم فيها المرأة المجهود الحربى بالعمل فى المستشفيات والمصانع الحربية وغيرها ، وفى رعاية الأطفال فى دور الحضانة وفى المنازل وفى مجالات أخرى بعيداً عن حمل السلاح.

سادساً: فتحت السلطات الأمريكية باب التطوع للنساء فوجدت الغالبية من النساء السود والملونات من الأمريكيات؛ ولهذا فرضت قيوداً لتحد من تفوق نسبة المتطوعات السود والملونات، وهن مواطنات يتمتعن بالمساواة والمواطنة مثل البيض.

فإذا كانت التفرقة العنصرية لا تزال قائمة بين هؤلاء القوم الذين ينادون بالمساواة لا فى بلادهم فحسب بل فى بلاد العالم قاطبة حسب النظام العالمى الجديد؛ فماذا يكون الحال عند تعاملهم مع نساء أخر فى العالم؟، فهل ترى مصداقية فى التعامل على قدم المساواة بين البشر؟

وسيلمس القارئ مبدأ ازدوجية المعايير حتى بين مواطنى البلد الواحد(الولايات المتحدة)، حسب تعبيراتهم المقتبسة فى متن الكتاب.

سابعاً: ينشر الغرب والشرق جميع أنواع العلوم والفنون والآداب والمبادئ والتطبيقات فى كتب وموسوعات ودوريات ووسائل إعلام ووسائل اتصالات متنوعة. وعلينا أن ندرس كل شىء وأن نترجم ما يصلح لنا وينفعنا ويقوى عزائمنا؛ أما مايخالف طبائعنا وقيمنا وثقافتنا وعقائدنا فيجب أن نتذرع بالحرص فى تداوله؛ فليس كل ما يصنعون صالحاً للتطبيق عندنا.

وهذا الكتاب جدير بالقراءة والتأمل واتباع ما يناسبنا منه وإسقاط ما يخالفنا، حتى لا ندهن مهرتنا العربية البيضاء الناصعة البياض بأشرطة سوداء أو نلبسها الزى العسكرى المزركش.

توفيق على منصور

القاهرة فى أول مايو ٢٠٠٠

تعريف بالمشاركين والمشاركات فى التحرير

إليزابيتا آديس. ولدت فى إيطاليا وتربت فى الولايات المتحدة، وهى الآن محاضرة فى الاقتصاد فى جامعة روما، وآخر مطبوعاتها فى موضوع "النساء والخدمة العسكرية" هى: آثار الإنفاق العسكرى على النساء فى إيطاليا ، ضمن كتاب حرره إى إيزاكسون: النساء والنظام العسكرى (لندن، ١٩٨٧) ، و النظام العسكرى وإعادة توزيع الموارد الاقتصادية" ضمن كتاب حرره لى مينابيس وسى إنجراو بعنوان:
Ne` indifesa ne` in divisa (Rome,1988)

وهى نائب رئيس الاتحاد النسائى المالى الأوروبى IAFFE، وأصدرت مؤلفات عن السياسة النقدية الإيطالية والأوروبية.

سينثيا إتش إينلو. وهى أستاذ الحكومة فى جامعة كلارك، فى ورسيستر بولاية ماساشوسيتس. ويعتبر كتابها "هل أدركك الكاكى؟" (بوسطون، ١٩٨٣)، علامة بارزة على طريق الدراسات النسائية العسكرية . وآخر أعمالها: "الموز والشواطئ والقواعد العسكرية" يمتد بالدراسة إلى آثار النظام العسكرى على حياة النساء الخارجات عن نطاقه وهن (زوجات العسكريين وبناتهم ونساء الترفية الجنسى الساقطات، والعملات فى الصناعات الحربية).

مارياجريف واسينك. وهى متخصصة فى المجتمع المغربى، وكانت أستاذا مساعداً فى جامعة أمستردام قبل أن تغادر وطنها متوجهة إلي الشرق الأوسط لتعيش بضع سنين فى المغرب ولبنان وسوريا وليبيا وإيران، وأمضت أربع سنوات فى تأليف كتابها: المرأة فى الجيش ؛ القذافى والمساواة بين الرجل والمرأة (باريس: ١٩٩٠).

باتريشيا بى حنا. حصلت على درجة الماچستير فى أعمال الطب الاجتماعى من كلية بوسنون. ومنذ ١٩٨٨ وهى تعمل مشرفة طبية فى برنامج المخدرات والمشروبات الروحية فى الأسطول الأمريكى، أولا فى روتا بإسبانيا ثم فى نابولى بإيطاليا بعد انتقالها إلى فلورنسا فى ١٩٩٠. وحصلت على جائزة "أحسن معلم فى السنة" من الأسطول فى يوليو ١٩٩٣ نظراً لأدائها المتميز. وتشمل مطبوعاتها أعمالاً فى مجالات السياسة الاقتصادية والاجتماعية وبرامج الصحة العقلية المهنية والنساء فى النظام العسكرى.

فيرجيليو إيلارى، أستاذ فى المعاهد العسكرية فى الجامعة الكاثوليكية فى ميلانو؛ وهو أشهر خبير فى التاريخ العسكرى الإيطالى فيما بعد الحرب. كتب عدة كتب في موضوعات عسكرية، وهو مؤلف دائراة المعارف العسكرية فى إيطاليا منذ ماكيا فيللى حتى يومنا هذا، وتقع فى أربعة مجلدات.

فاليريا إى روس. وهى فيلسوفة ومستشار الصندوق العالمى لرعاية الطفولة التابع للأمم المتحدة UNICEF- ICDC؛ وكانت منسقا أكاديميا فى مركز بحوث الثقافة الأوروبية فى معهد الجامعة الأوروبية فى فلورنسا. وتتضمن إصداراتها.
Franz Borkenau (Florence, 1988); Theodor Lessing ; La civilta maledetta (coeditor) (Noples,(1984); Lo specchio infranto, territori della differenza (editor) (Florence, 1989); La questione dell ' esperienza (editor) (Florence,1991)

لورينزا سيبيستا. عملت قرابة عشرسنوات فى ميدان الدراسات الأمنية؛ وبعد حصولها على درجة الدكتوراه فى موضوع مشكلات الأمن فى أوروبا في الخمسينيات نشرت كتابا عن نفس الموضوع بعنوان **L'Europa indifesta (Florence, 1991)** ؛ وهى الآن باحث مساعد فى معهد الجامعة الأوروبية فى فلورنسا، قسم التاريخ، وتقوم بإعداد مشروع يتناول سياسة الفضاء الوطنية وتموله وكالة الفضاء الأوروبية.

جولى هو يلرايت، وهى مؤلفة كتاب "الأمازونيات والفتيات المقاتلات" (لندن، ١٩٨٩) والحبيب القاتل:ما تاهارى وأسطورة الجاسوسية النسائية(لندن، ١٩٩٢). وعملت مستشاراً في دورة بالجامعة المفتوحة عن النساء فى العلم والتكنولوجيا ، وأنتجب برنامجا إذاعيا عن النساء المقاتلات للمحطة رقم ٥ فى إذاعة بى بى سى.

وهى تكتب بإسهاب فى قضايا المرأة والحرب فى الصحف والمجلات والدوريات الأكاديمية في المملكة المتحدة وغيرها.

مقدمة المحررات

إليزابيتا آدِّيس وفاليريا إى روسو ولورينزا سيبيستا تتناول المقالات المطروحة فى هذا الكتاب موقفا جديداً، ألا وهو : تواجد المرأة كمقاتلة أوكضابطة فى القوات المسلحة النظامية.

وهذه الدراسات بصفة عامة تحليل شامل متعدد الأركان لنتائج الخدمة العسكرية للنساء . وهذه النتائج منها ما هو إقتصادى ومنها ما هو نفسى ومنها ما هو سياسى . وهى تؤثر على النساء المجندات وغير المجندات فى القوات المسلحة؛ كما تؤثر على الصورة العامة "للجندى" و "المقاتل" و "العدو".

ويوضح هذا الكتاب كيف تتكبد النساء خسائر جسيمة من جراء اختيار أى السبيلين المفتوحين أمامهن حاليا: التسليم باستمرار استبعادهن من الخدمة أو اندماجهن الكامل مع النموذج الرجالى السائد الآن فى النظام العسكرى.

وفتح القوات المسلحة أبوابها للنساء نظام حديث. وتشير البيانات والمعلومات التى تعرضها وزارات الدفاع فى الدول التى تستخدم النساء فى الخدمة العسكرية كثيراً إلى تاريخ مبكر أغلبه أسطورى عن جذور هذا الاستخدام : فهن إما وريثات للقوات الاحتياطية المستخدمة من قبل ، أو وريثات المقاتلات الوطنيات الأسطوريات مثل الأمازونيات. ولكن تعبئة المجندات المستجدات فى ظل السياسات المتبعة حاليا، وقوات الطوارئ ذات الحجم الذى يماثل حجمها الحالى يرجع إلى بداية السبعينيات من القرن العشرين.

ففى القوات المسلحة للولايات المتحدة، ذات التأثير الثقافى البالغ الأهمية بسبب دورها الإستراتيجى فى حفظ التوازن العسكرى فى العالم المعاصر، تشكل النساء فيها ١١٪ من تعداد الأفراد العاملين . ومهدت مشاركة ٣٣,٠٠٠ امرأة مقاتلة أمريكية فى حرب الخليج لاعتراف الرأى العام العالمى بوجودهن.

ونظام النساء المقاتلات مطبق فى دول شديدة التباين في الثقافة والعقيدة والوضع السياسى والجغرافي مثل إسرائيل وليبيا وبرونوى والصين.

وفى إيطاليا – الدولة الوحيدة من حلف شمالى الأطلنطى–بالتحديد يعمل الذكور فقط فى القوات المسلحة ، الأمر الذى يثير إهتماما خاصا بين المعنيين بالأمر، إلى

الدرجة التى دعت وزارة الدفاع إلى إعلان فتح الباب العسكرى للنساء قريبا. وأدى هذا التصريح إلى تجديد الدعوة لدى الرأى العام وخاصة الحركات النسائية إلى عقد ندوة تناقش فيها قضايا المساواة فى الحقوق وتكافؤ الفرص كما تناقش فيها الآراء المعارضة التى تنادى بالحفاظ على الوضع الراهن الخاص باستمرار تفرد الرجال بالعمل العسكرى نظراً لما يتحلون به من قيم وسلوكيات تختلف عن مثيلاتها عند النساء. وهذه القيم تبدو جوهرية نظراً لارتباطها منذ الأزل بعملية السلام.

فما هى النتائج المترتبة على دخول النساء فى القوات المسلحة؟

تعتبر العسكرية التقليدية بصفة عامة أن الرجال هم النموذج المثالى للتنظيم العسكرى وتعتبر قواعد السلوك والنشاطات والأهداف في المؤسسات العسكرية عنصر الرجال حجر الزاوية فى بنائها حتى يومنا هذا. ولكن عنصر الرجال – مثل عنصر النساء – يحمل بين طياته بناءً ثقافيا معقدا، تتغير ملامحه بمرور الزمن، ومن العسير علينا أن نتبين أسباب اعتبار المؤسسة العسكرية أكثر ملاء مة للرجال من مؤسسات أخرى مثل الجامعات والهيئات القضائية أنشئت مثلها منذ قرون مضت وكانت كذلك حكرا على الرجال.

ولكن مشاركة النساء فى المؤسسة العسكرية يبدو للكثيرين مناقضا تماما للصورة المتأصلة بعمق فى العنصر النسائى. وبنفس هذه الصفة المميزة يخشى الكثيرون من أن ينذر تواجد النساء فى المؤسسة العسكرية التواجد الرجالى – الدى تتصف به هذه المؤسسة حاليا – وأن تفقد القوات المسلحة حين تفتح أبوابها للنساء بعض خصائصها المميزة الواجب توافرها من أجل تحقيق أهدافها.

وفتح الباب لدخول النساء فى القوات المسلحة عمل تترتب عليه تبعات كثيرة تتحملها القوات المسلحة وتؤثر على صورتهن فيها، فالخبرة العسكرية فيما مضى كانت تقاس غالبا بالممارسة الحاسمة التى تصقل الغلام وتجعل منه رجلا، تختبر فيها رجولته وتتأكد. ودخول النساء يؤدى إلى طمس هذا المظهر الرمزى، الذى يشكل أحد عناصر الجذب المتأصلة فى نفوس الذكور من الشباب نحو الخدمة العسكرية. ونظام العمل الداخلى فى القوات المسلحة محكوم بمبدأى: السلطة وتسلسل القيادة، إذ يوضع الفرد موضع الاختبار عندما تتبوأ منصب القيادة الهرمية؛ وهو الذى اعتاد بحكم التقاليد أن يكون مرؤوسا فى نطاق الأسرة أو المجتمع. أما عن جانب أنظمة الإعاشة، فيتعين على القوات المسلحة أن تتعلم كيف توفر احتياجات أفرادها إذا كن إناثا، وهن

اللائى يفتقدن فى بنيتهن الدعم التنظيمي والعاطفى بصفتهن زوجات أو بمعنى آخر يقمن حقا بالوظيفة الثلاثية: الزوجة والأم والمقاتلة.

وتدل الدراسات التى قدمها المشاركون والمشاركات فى هذا الكتاب على أن النساء المقاتلات اكتشفن بسرعة ما هو المطلوب من الذكور فى القوات المسلحة: وأدخلن فى هذه المؤسسة القاصرة على الذكور، فواجهن صعوبات خاصة لم تتناولها الدراسات حتى يومنا هذا بالتمحيص الكافى. فالبحث لا يزال محدودا للغاية فى موضوعات: الخبرات الخاصة بالنساء المقاتلات والمشكلات النفسية والاقتصادية التى يتعرضن لها، والمشكلات المتعلقة بتنظيم حياتهن الشخصية التى سوف يواجهنها. والبحوث التى تعبر عن وجهة نظر المرأة ما زالت قليلة: إذ قدرت القيادات العسكرية فى العديد من الدول النتائج المترتبة على دخول الإناث الخدمة العسكرية قبل السماح لهن بذلك من وجهة نظر هذه القيادات مركزة تحليلاتها على كفاءة القوات المسلحة ذاتها أكثر من تركيزها على رغبات النساء. فإدخال النساء المقاتلات فى القوات المسلحة يمكن أن تترتب عليه مستقبلا صعوبات ملموسة فى مجالات التنظيم والثقافة والعقيدة العسكرية . وبخلاف هذا تتزايد قوة الجماعات النسائية ذات الكفاءة العالية بين القوى العاملة؛ كما أن التعقيد الإدارى المتنامى فى التنظيمات العسكرية والتقدم التقنى فى نظم الأسلحة أكدا ضرورة الأعتماد على التأهيل الرفيع المستوى والتخصصى الدقيق وخاصة فى القوات المسلحة التى تتشكل جميعها من المتطوعين.

ومن وجهة نظر الإدارة الواعدة للموارد البشرية ، أكدت القوات المسلحة في كثير من الدول أنها لا تستبعد استخدام القوى العاملة المتعلمة الرخيصة من الرجال أو النساء.

ويجب أن نتذكر - فضلا عن هذا - أن الحركة التى نادت بفتح أبواب القوات المسلحة للنساء ، ساعدت على إعادة الشرعية للقوات المسلحة التى مرت فى كثير من الدول خلال عقد السبعينيات من القرن العشرين بأزمة حادة؛ بسبب الإجماع الشعبى على ذلك. ولم تغير هذه الأفكار الخاصة بالمظاهر الإيجابية لدخول النساء فى خدمة القوات المسلحة من الحقيقة التى مفادها أن وجودهن يعتبر عبئا ويؤدى إلى عدم الارتياح ، حيث أنه ينطوى على ضوابط بنيوية ونفسية وتنظيمية غير مرغوب فيها.

ورغم أن دخول النساء فى القوات المسلحة تناغم مع حساب الأرباح في المساواة فى قطاعات ووظائف أخرى، فقد سمح لهن بالخدمة العسكرية بناء على

ضغوط من القطاعات العسكرية لا من الحركات النسائية ذاتها. فلم تبادر الجماعات النسائية السياسية المنظمة بطلب الدخول فى الخدمة العسكرية؛ ولو أنها فيمابعد أيدت بشدة مطالبة النساء المقاتلات الجدد بالمساواة فى القوات المسلحة.

وهذه الحقيقة تحمل فى طياتها شيئا من الغرابة، ذلك لأن دخول النساء فى الخدمة العسكرية له عواقب وخيمة على النساء غير المقاتلات، بما فى ذلك النساء اللاتى لا يرغبن فى الانضمام إلى الجندية.

ومن وجهة نظر السياسة الاقتصادية التى يشترك فيها الجنسان الذكر والأنثى، أعنى توزيع الموارد المتاحة على الجنسين فى المجتمع، نرى أنه فى حالة استبعاد النساء من الخدمة فى القوات المسلحة فإن الإنفاق العسكرى سيعتبر بمثابة قناة يمر خلالها الإنفاق العام ليهيئ للذكور بصفة خاصة فرصا للعمل، تتيح للمواطنين الذكور دون سواهم تحقيق الإيرادات الأعلى واكتساب المهارات المهنية الأوفر. ومن ثم، فإن الندرة النسبية لتواجد الشبان الذكور فى سوق العمل سوف ترفع رواتبهم، بينما الوفرة النسبية للشابات سوف تقلل من فرص العمل وتخفض الأجور للنساء، طالما لم يتحقق التبادل التام بين الذكور والإناث فى نظر أصحاب الأعمال المدنيين. هذا فضلا عن أن المهارات المهنية التى يكتسبها الذكور من الخدمة العسكرية تنعكس آثارها عليهم بالأجور المرتفعة نسبيا.

زد على ذلك، أنه فى حالة عدم تواجد النساء فى خدمة القوات المسلحة فإن قرارات توريد كميات هائلة من السلع وخاصة الإمدادات الحربية سوف يقتصر اتخاذها على أعضاء القوات المسلحة من الذكور فقط. وحتى لو خضعت الموازنة العسكرية بناء على موافقة البرلمان، فإن تنفيذ الصفقات وتوزيع أوامر التوريد على عدة شركات سوف يتأثر بنفوذ قادة القوات المسلحة الذكور. وهذا بدوره يسهم كذلك فى تقوية وضع القيادة العسكرية التى تم استبعاد النساء منها.

والحق فى الدفاع عن الوطن يفسح الطريق باختصار أمام كل من ينطبق عليه تعريف "المواطن من الدرجة الأولى" ، فى مقابل التمتع بكل من المزايا المادية والسلطات السياسية الواسعة النطاق. وهذا التناظر الذى يؤكد ذاته فى السلطة العسكرية ولا يزال يطبق فى الديمقراطية البرلمانية كذلك، من شأنه أن يحافظ على دوام التفوق فى جانب الذكور فى الهيئات التشريعية والتنفيذية، وفى مواقع السلطة الأخرى.

والصورة التى ترسمها وسائل الإعلام عن النساء المقاتلات وتواجدهن فى القوات المسلحة تنعكس آثارها الهامة على بناء الحركة النسائية التى تنادى بالمساواة

بين الرجل والمرأة ؛ وأعنى بها الصورة العامة عن وضع المرأة وما يناسبها من أعمال فى المستقبل والصورة التى ترسمها كل امرأة في وجدانها .

فالنساء بالمفهوم العام مصدر وسيط للإصلاح والحوار، فهن باعثات للطمأنينة الوطنية فى عالم متنافس؛ وهن مبشرات بالحياة، لامنذرات بالموت. وهن منذ عدة قرون حارسات أمينات وراعيات صالحات للقيم الإيجابية للسلام والطمأنينة لصالح المجتمع كله. فكيف إذن يمكن لهذه الصورة التقليدية للحركة النسائية أن تتعايش مع الصورة التى عرضتها وسائل الإعلام منذ غزو بنما وتلونت في حرب الخليج ، وتتمثل فى امرأة ترتدى الزى العسكرى مثل الرجل وتشهر سلاحها مثل الرجل، وتستعد لأن تقتل حين تصدر إليها الأوامر عند اللزوم كأى مقاتل؟

وصورة امرأة المقاتلة التى نشرتها وسائل الإعلام فى حرب الخليج، والتى أوضحتها الباحثة سينثيا إينلو فى مقالها، جاءت مصفاة من خلال مبادئ المهنة . فقد كانت حرب الخليج حربا عجيبة حقاً: فالسلطات السعودية ، تحسبا منها لردود الفعل من جانب الأصوليين المتطرفين فيها من جراء التحالف مع الولايات المتحدة، فرضت قواعد صارمة لمنع الخمر والدعارة والحد بصفة عامة بين اتصال جنود الحلفاء بالشعب السعودى.

وكانت الحرب حربا تقنية ، خاضتها الطائرات والحاسبات الإلكترونية والرادارات. ولم تسفك فيها الدماء مباشرة ؛ إذ أن القتال لم يكن متلاحما يدا بيد ولا بالمواجهة . وكانت الخسائر فى صفوف القوات المسلحة المتحالفة التى وصلت إلينا بياناتها طفيفة جدا .

وكان الجندى فى هذه الحرب فنيا: إذ كانت القوة المستخدمة هى قوة العقل لا قوة العضلات. وأصبحت المبادئ المهنية مفتاحا لمطابقة الصورتين، إذ سمحت لكل من المقاتلين والمقاتلات بقبول فكرة المرأة المقاتلة ، التى تفيد بأن المرأة يمكن أن تقوم بدور المقاتل. وتنادى المبادئ المهنية بألا يؤثر المركز الشخصى أو السياسى أو الدينى أو الثقافى أو حتى الجنسى (الذكر أو الأنثى) على طريقة أداء العمل. فإذا تم تنفيذ العمل المهنى فليس من المهم السؤال عمن نفذه ذكرا كان أم أنثى . فالعمل المهنى هو المقياس الذى تقاس به الأمور.

وهذه المبادئ تحد نسبيا من غلبة عنصر الذكور فى المجال العسكرى، وتعمل على وضع القوات المسلحة فى عالم رمزى لم تعد تتحكم فيه قواعد القوة وقدرات

القيادة وإطاعة الأوامر والشجاعة، بل تتحكم فيه القواعد السارية فى المؤسسات البيروقراطية مثل الكفاءة والإنتاجية واتباع الإجراءات الرسمية.

وصورة المرأة المقاتلة التى ظهرت بعد حرب الخليج تشبه إلى حد ما الصور القديمة للمرأة المسلحة. فالصورة القديمة تستمد جزءا منها من أسطورة الأمازون وجزءاً آخر من واقع النساء المسلحات والمشاركات فى الحروب الأهلية وحروب العصابات. فالمرأة الأمازونية ذات شكل مرعب، ومقارنتها بالأنوثة تتركز أساسا فى الصورة الرمزية الأسطورية التى تبدو فيها وقد أستأصلت ثديها الأيسر حتى لا يعوقها عند رمى السهام بالنبال. أما النساء اللاتى خضن حروبا ثورية فهن شاهدات على الطبيعة غير العادية التى مرت بالحقب التاريخية ، وقد تمت إعادتهن إلى مراكزهن المدنية بعد انتهاء الحرب؛ بينما يظل زملاؤهن من الرجال بعد تحقيق النصر يعملون فى القوات المسلحة النظامية ويشكلون عمودها الفقرى.

وتكشف المقارنة الدقيقة بين الصورة الجديدة للمرأة المقاتلة كذلك عن اختلافات متباينة بينها وبين الصورة التقليدية للمرأة الوطنية، أسفر عنها النصف الأول من القرن العشرين. فالمرأة الوطنية قدمتها وسائل الإعلام الوطنية على أنها نموذج قدم العديد من الخدمات التى يتطلبها المجهود الحربى فى الحروب المعاصرة . وهناك صور متنوعة للمرأة الوطنية منها: أن تكون أمًّا أُعدّت لتنجب أبناء وتقدمهم ضحية للوطن، أو أن تكون ربة بيت أعدت لكى ترافق زوجها العسكرى فى تنقلاته فى المناطق المختلفة، وتحافظ على شرفه بالفضيلة والإخلاص والنظام والخصال الوطنية الأخرى. أو أن تكون أختا تساند إخوتها العسكريين أو خطيبة تساند خطيبها الجندى أو تكون ممرضة غير متعصبة فى الصليب الأحمر.(١) وهذه الصور وغيرها لا يمكن أن تختفى عند ظهور صورة المرأة المقاتلة طالما ظلت التشكيلات العسكرية فى حاجة إلى المرأة للوفاء بهذه الوظائف . فالأم والزوجة وممرضة الصليب الأحمر و(......)(*) وغيرهن يمثلن العلاقة المعقدة والمتناقضة بين المرأة والنظام العسكرى والحرب. وعلى الرغم من استبعادهن عبر التاريخ من الجيوش النظامية فليس من الصواب التأكيد على أن الصراع المسلح كان غريبا على النساء ، ولم يكن للنساء دور فى الحروب.

وانتشرت كتابات مهمة على نطاق واسع عن النساء والحرب، وتأكدت من جانب آخر بالصحوة المتنامية فى تاريخ النساء فى العقد الماضي بفضل القوة الدافعة لمطالب

(*) هناك صور أخرى للنساء ذكرها النص الإنجليزى تتنافى مع صورة المرأة الشريفة التى يصورها ديننا الحنيف والديانات السماوية الأخرى استبعدها المترجم فى هذه الترجمة. [المترجم]

الحركة النسائية بالمساواة مع الرجال. فقد تناولت النتائج المترتبة على اقتصاد الحرب من حيث القوى العاملة النسائية المدنية، وتصرفات النساء وقيمهن أثناء الحرب، والهياكل المساندة للجنود، وتشكيل المنظمات النسائية المتخصصة فى دعم المجهود الحربى، وحشد المساندة الجماعية للقوات المسلحة، وتشكيل قوات احتياطية واستخدام العنصر النسائى للدعاية في معارك التوعية الوطنية لصالح التعبئة العسكرية.

وبينما توضح النتائج الرئيسية لهذه الكتابات فى الاعتبار، يركز بحثنا هذا على دراسة النساء المقاتلات فى العالم المعاصر، ونعنى بهن النساء اللاتى انخرطن مباشرة فى صفوف القوات المسلحة النظامية وتدربن على استخدام الأسلحة للمشاركة الفعلية فى الصراع المسلح على أساس (شبه) المساواة بالمقاتلين من الجنس الآخر.

وصورة المرأة الوطنية فى نماذجها المتعددة كأم وزوجة وممرضة... وغيرها بعد أن رضخت فى عدة مجالات لتلبية الاحتياجات العسكرية ما هى إلا صورة مؤنثة للعسكرية ، رغم أنها تكتسب شكلاً مختلفا، هو شكل المرأة التى ترتدى الزى العسكرى وتحمل البندقية . والمرأة الوطنية كذلك هى نموذج آخر من الصورة الإيجابية لكائن بشرى وديع غير عدوانى مهيأ للاستماع وتقديم العون وقادر على تقديم التضحيات يوميا؛ وبهذا فهى لا تقل بطولة عن البطل المقاتل من الذكور . ومما لا شك فيه أن المرأة المقاتلة التي ترتدى ملابس الميدان وتتسلح بالبندقية تمثل المرأة التى تستطيع أن تحقق كل ما يمكن عمله تأكيداً للمساواة بالرجل رسميا ، إن لم يكن واقعيا .

وعلى الرغم من التوفيق الظاهرى الذى تحققه المبادئ المهنية، فإن هاتين الصورتين المتضادتين للأنوثة المعسكرة أو العسكرية المؤنثة اللتين وصفتاهما تعيشان فى وئام فى الوعى الجماعى. ويطرح تعايشهما أمام الحركة النسائية مشكلات سياسية خطيرة عند بحث قضية الخدمة العسكرية للنساء.

ومشكلة الخدمة العسكرية للنساء هى نفس المشكلة التى كثيراً ما تظهر عند وضع السياسات المعنية بحماية مصالح النساء، مثل إجازات الأمهات للحضانة أو استثنائهن من العمل الليلى . فإذا بحثت القضية فى نطاق الخدمة العسكرية تفاقمت المشكلة تماماً. ومن الصعب إيجاد حلول جذرية لتلك المشكلة المتشعبة إلى: سياسات تناقش المساواة وسياسات أخرى تناقش الاختلاف ؛ وهى السياسة التى تعنى بالحفاظ على مساندة النساء للقيم والسلوكيات التقليدية للرجال واستدامتها. وستظل النساء مرؤوسات حتى يتمتعن بحقوق المساواة ويحققن المساواة الفعالة مع الرجال ، ولكن

ليس على حساب أن يصبحن مثل الرجال التقليديين. ويجب على الرجال أن يتغيروا كذلك. فالمساواة الرسمية للمرأة بنموذج الرجل التقليدى يكبح جماح النساء ويصيبهن بالارتباك. والنساء لا يستطعن إغفال الخلاف فى التصرفات والسلوك. وتكمن المشكلة فى كيفية إضفاء القيمة على هذا الخلاف، بافتراض أن تصرفات النساء وسلوكياتهن تعتبر نماذج إيجابية للرجال أيضا.

والمرأة المقاتلة والمرأة الوطنية كلتاهما صورة نمطية لا تتغير ولا تتجاهل المظاهر العامة لحياة النساء اليومية المفروض أن تناسبهن. والنساء اللائى يحاولن أن يعشن فى كلا الدورين محكوم عليهن بالارتباك والمعاناة.

وعند تقريظ الحياة المستقلة المتخصصة للمرأة المقاتلة يجب ألا نغفل الثمن الباهظ الذى تكبدته شخصيا حتى تفتحت أمامها آفاق المساواة. ولما كشفت فضيحة تيلهوك عن احتفالات جماعية شاعت فيها حالات اغتصاب جنود المشاة البحرية لزميلاتهم واعتبرها المسئولون تصرفات عادية، كانت هذه الفضيحة هى رأس جبل الجليد الغاطس الذى يمثل المشكلات اليومية، الأمر الذى أدى فى آخر الأمر إلى ضرورة رفض دخول النساء إلى قطاعات عريضة بالقوات المسلحة. فالمناخ السلطوى والاحتفالات التقليدية التى تمارس فيها القيادات الداخلية سلطاتها غريبة على نفسية المرأة التقليدية وخبرتها . والحياة العسكرية تتضمن كثيراً من التحركات المفاجئة على ظهر الكرة الأرضية التى يصعب التوفيق بينها وبين الحياة الزوجية، كما تتضمن النشاطات اليومية البسيطة مثل تناول وجبات الطعام فى المطاعم العامة، الأمر الذى يحدث بين جدران المنزل فى الحياة المدنية. فإذا كان من الصعب التوفيق بين الحياة العسكرية والحياة العائلية بالنسبة للرجال فهو أصعب بكثير بالنسبة للنساء وخاصة الأمهات. والامتثال لنظام مخصص للشباب الذكور أمر ترضخ له كثير من النساء، لأنه يبدو لهن أفضل من غيره ، رغم أنه يشتمل على مظاهر من المؤكد أنها لاتناسبهن.

والمرأة التقليدية، وخاصة فى صورتها الوطنية، امرأة حرمت من ممارسة الحرية والحكم الذاتى فى العالم، وهى فى حاجة ماسة إليهما. فالاعتدال والقدرة على التوسط فى إصلاح ذات البين وإجراء الحوار والقابلية للاستماع لا يمكن تقديرها حق قدرها طالما كانت تصرفات إجبارية يضطر إليهاالضعفاء دون بديل آخر مفتوح أمامهم. والدليل على ذلك واضح فى زوجات الجنود الأمريكيين الساكنات فى أوروبا فى الستينيات من القرن العشرين، اللاتى وصفهن ببراعة فائقة الكاتب إم إى ويرتشى

فى كتابة MILITARY BRATS (العسكريون المشاغبون) إذ يتحدث عن حياتهن اليومية فى القاعدة العسكرية وعن الأضرار التى تلحق بتعليم أبناء الجنود وبناتهم. فحياة أولئك النسوة يصيبها الأذى من النظام العسكرى . فهؤلاء النسوة يتحملن كثيراً من صنوف العذاب والوحدة مثلما تتحمل ربات البيوت. وتتزايد وطأة العزلة باستمرار الانتقال من مكان إلى آخر ، وتتضاعف الضغوط بالالتزام بإطاعة التعليمات الحكومية غير المكتوبة مثل الالتزام بتقصير شعر أبنائهن بالقدر المناسب . والمرأة الوطنية تحيق بها المصائب والأمراض العصبية عندما تربى أطفالها فى جو مشحون بالحروب مع التزامها بالنظم المتبعة فى الحفاظ على القيم الوطنية والضغط السياسى والاقتصادى الجماعى الذى يلحقه الجيش العامل المكون كله من الرجال فقط بالنساء عامة لا يمكن أن يزول بمجرد الإعلان عن الانخراط في الحروب أو التعلق الشديد بالنظام العسكرى.

وبناء على هذا ، لا يمكن التأكيد ببساطة على أن المرأة التقليدية هى الحاملة لقيم السلام وأن المرأة المقاتلة هى امرأة تنأى بنفسها عن سمات الأنوثة خاصة؛ وتسلم نفسها لاحتياجات المؤسسات العسكرية الرجالية . وليس من الممكن كذلك الادعاء بأن المرأة المقاتلة تتمتع بنفس الاستقلال والامتيازات التى يتمتع بها الرجال. فكلتاهما (التقليدية والمقاتلة) تمثل الأنوثة المعسكرة ولو أنها تلبى المطالب العسكرية بطرق مختلفة ؛ وكلتاهما تعتبر إسقاطا لفكرة احتياج الذكور. فهن مقبولات فقط طالما كانت لهن وظيفة فى نظام الذكور: أى طالما لم تحدث منهن مشكلات ولم يثرحولهن شك.

ويبدو اليوم أن هناك بديلين فقط أمام النساء: فإما قبول النموذج التقليدى للمرأة الوطنية؛ وإما الامتثال للبديل المقدم عن الصورة التقليدية للجندى. والواضح، أن كلا البديلين لايمكن إدخاله ضمن نظام القيم والأهداف التي تسعى إليها الحركات النسائية السياسية الجديدة. ولا يمكن اعتبار أيهما حلا للمشكلة. فالشخصية العسكرية التى يمكن أن تناسب كلا من المرأة والرجل جيداً يجب العمل على تطويرها . فلن تحتاج النساء إلى أقل من ذلك.

فإقامة جيش من الرجال تغير من علاقات القوى بين الرجال والنساء على حساب النساء فى كل من المجالين الإقتصادى والرمزى. إذ تبينت حفنة من النساء أن الحياة العسكرية فى زمن السلم تهيئ فرصة عمل وتحقق دخلا، وتكسب المرأة مهارات مهنية تفيدها فيما بعد فى سوق العمل وفى المراكز المدنية. وربما انجذب بعضهن كذلك- مثل الرجال- إلى أسطورة "المقاتلة" وأردن أن يعشنها بأنفسهن مباشرة، لا عن طريق غير مباشر بأزواجهن. وربما جذب بعضهن سراب الاندماج فى المغامرات

حيث يتمكن فى النهاية من استعراض قوتهن وشجاعتهن، وليس مجرد استعراض لجمالهن ودلالهن. وأيا ما كانت الأسباب وراء اختيار النساء للجندية بمحض إرادتهن من بين الخيارات المفتوح أمامهن- ومعظم النساء متطوعات على المستوى العالمى- فمن حق الأبوين أن يحرموهن من هذا الاختيار- وأن ينبذوهن كنوع من التمثيل أو الامتصاص.

فإذا ما التحقت النساء بالقوات المسلحة، فمن الواضح أن ربحا يتحقق لهن من الالتزام الصارم باحترام حق المساواة رسميا. والنساء المقاتلات في صفوف القوات المسلحة على سبيل المثال ، يجأرن بالشكوى من تطبيق التعليمات المفروضة لحمايتهن مثل استبعادهن من دخول المعارك، الأمر الذى يحد من إمكانات ترقياتهن. ومثل هذه التعليمات تستبعدهن ضمنيا من تولى مناصب القيادات العليا، وتبقى عليهن فقط فى المناصب المرؤوسة فى داخل القوات المسلحة.

فالاختلاط الذى يفهم على أنه مسايرة النساء لنموذج الرجال عملية تأخذ مسارها فى جميع قطاعات المجتمع ، ويبدو أنها حتى الآن لم تتوافق مع استيعاب متوازن من قبل الرجال لنماذج النساء وقيمهن.

ويدل ذلك على أن المجتمع المدنى الذى يتطبع بصفة عامة بطبيعة الرجولة أكثر من الأنوثة يصبح تنافسيا ومتسلسلاهرميا فى القيادة وعدوانيا وجامدا- مبتعدا عن القيم التى عرفت عبر التاريخ بأن النساء كانت مستودعا لها. وأصبح تواجد قيم مثل التضامن والوداعة والوساطة والقدرة على الرعاية نادرة جدا؛ إذ بدأ المجتمع باضطراد يفتقدها فى كل من الرجال والنساء. فالمجتمع الذى يظهر "محايدا ولكنه رجالى" يبدو أكثر عنفاً وأقل تحضرا وأبعد من غيره على تحقيق السلام. والاختلاط مصدر للقلق والمعاناة، لكل من النساء المتثلات والمجتمع بأسره، وثقافة السلام لا تستقيم بدون المشاركة فى القيم التقليدية المتعلقة بالأنوثة. فالصفات النسائية- "واختلاف" الأنثى عن الذكر - لا يمكن أن تزول، ويجب الحفاظ عليها من الزوال.

وضع هذا الكتاب بعد معاناة سببتها هذه الأفكار للمحررات (والمحرر) وبعد محاولة تحليلها للوقوف على البرهان الصادق لمارسات النساء المقاتلات، وعلي النتائج الكثيرة التى ترتبت عليها. والقصد منه البحث عن كنوز المعرفة، أملا فى المساهمة بإضافات إيجابية لتنمية الوعى بالسياسات التى تضع هذه المارسات فى اعتبارها.

والمقالات التى يتكون منها هذا الكتاب إعادة لصياغة الدراسات التى سبق تقديمها فى المؤتمر الذى انعقد فى معهد الجامعة الأوروبية فى ١٩٩١، وكان المؤتمر

جزءاً من مشروع واسع النطاق أدارته المحررات الثلاث وموضوعه "المرأة المقاتلة" وساندته ندوة "مُشكلات السلام والحرب" المنعقدة فى فلورنسا.

ويلقى الكتاب الضوء على عدة نقاط جوهرية هى: أننا نود أن نحقق حساب الأرباح والخسائر للمرأة المشاركة فى العمل العسكرى بالنسبة ليس لحفنة من النساء فقط، بل للنساء جميعا فى مجالات الاقتصاد والسياسة والأحوال المدنية. وبناء على هذا تساءلنا عن الدوافع التى تدفع بعض النساء إلى الانضمام إلى السلك العسكرى، وعن الأضرار التى لحقت بهن خاصة عند اختلاطهن بالرجال فى الوحدات العسكرية، وعن الخطط الاستراتيجية العامة التى واجهن من خلالها ذلك الموقف واستجبن له.

وفى مجال القوات المسلحة سعينا إلى: إدارك الدوافع الكامنة خلف انضمام النساء إليها على ضوء التغير الشامل، وإلى تقصى أسباب النظر إلى النساء على أنهن عنصر إزعاج فيها؛ وتدارسنا كيف دخلت النساء ضمن أسباب التغير فى الهياكل العسكرية وكيف انضممن إليها دون أية آثار.

ثم تساءلنا: إلى أى مدى غيرت هذه الممارسات صور المرأة القديمة بالنسبة إلى الحرب؟ وكيف تتفاعل الصور الحديثة مع الصور التقليدية القديمة وحيث أن الصورة الحديثة للمرأة المقاتلة قامت برسمها إلي حد كبير وسائل الإعلام فى حرب الخليج، وحيث أن حرب الخليج أوضحت بشكل بارز المقارنات والمفارقات بين صورتى الأنوثة المذكورتن، وصورة المرأة العربية فى خمارها والمرأة الأوروبية فى زيها العسكرى، فقد ركزت بعض المقالات اهتمامها على هذه الممارسات ، بينما لم تلق المقالات الأخرى لها أى إعتبار .

وتطالب الأسئلة المطروحة فى مشروع البحث هذا بالإجابة من وجهات نظر الأنظمة المختلفة. وقد تناولت المحررات أبعاد المشكلة من جوانبها الأقتصادية والسياسية والرمزية . ففى القسم الأول الذى يمثل الخلفية العامة لأكثر الدراسات تفصيلاً تصف الخبيرة الاقتصادية إيليزابيتا آديس البدائل الاقتصادية المتاحة للنساء المتطلعات للجندية ، وتمدنا بالمعلومات اللازمة لتقدير حساب الخسائر الاقتصادية التى تكبدتها النساء عموما من جراء استبعادهن من برنامج كبير للإنفاق العام مثل الموازنة العسكرية. وتناولت لورينزا سيبيستا المتخصصة فى الدراسات الأمنية قضية المرأة فى القوات المسلحة من حيث مشروعية الدولة فى استخدام القوة. أما الفيلسوفة فاليريا روسو فقد تعرضت لدراسة الصورة الأسطورية للمرأة المقاتلة والعلاقات بين الصورة وبناء "القوة المعادية المختلطة من الرجال والنساء". وتشرح باتريشيا حنا المشرفة فى

مجال الطب الإجتماعي والمستشار الطبي في قواعد الأسطول الأمريكي الآليات التي تحكم التفاعلات الشخصية في القوات المسلحة وعناصر الضغط على النساء المقاتلات الأمريكيات - الجماعة الأكبر عددا - من أجل استدامة وجودهن في المؤسسة العسكرية.

ويحتوى القسم الثاني على مساهمات مبنية على حرب الخليج عرضتها وسائل الإعلام من أجل تحليل أساليب تطوير صور الاختلاط بين الجنسين والعلاقات بينهما. وتشرح سينثيا إينلو، الخبيرة في العلوم السياسية كيف تغير دور المرأة المقاتلة: أولا في غزو بنما وثانيا في حرب الخليج ، ثم غير من طموحات النساء ومشكلاتهن وهن يناضلن في سبيل تكافؤ الفرص مع الرجال في القوات المسلحة الأمريكية. فهذه الحرب الشديدة الخصوصية - من ناحية "نظافتها" التقنية وظروف الحظر الذي فرضته الحكومة السعودية على الخمور والاختلاط الجنسي الفاحش في القواعد العسكرية - أكدت بشكل قاطع فكرة اتخاذ الجندية مهنة قابلة للتطبيق على النساء كذلك. وتتفحص الصحافية جولي هويلرايت المعلومات التي أعدتها وسائل الإعلام عن النساء المقاتلات في تلك الحرب التي كانت "رؤيتها" خاضعة لتصفية دقيقة من جانب قيادة قوى التحالف من جانب، بينما كانت مفتوحةعلى مصراعيها من جانب النظام العراقي . وأوضحت كيف أعادت وسائل الإعلام رسم الصورة التقليدية للأنوثة باستغلال الحضور النسائي لدعم صورة "الحرب العادلة"، وكيف أثر ذلك الحضور النسائي في الندوة التي عقدت عن الحرب.

واشتمل القسم الثالث على حالتين دراسيتين في نهاية الكتاب تناقشان ممارستين وطنيتين غربيتين. فالباحثة الإجتماعية الغربية المنشأ ماريا جريف - واسينك ، الخبيرة بالأوضاع الاجتماعية في الدول العربية تصف في مقالتها الأكاديمية الحربية النسائية في ليبيا. وعرضت تقييما إيجابيا موسعا لها، تخيب ظن دعاة المساواة بين الرجال والنساء في العالم الغربي في وضع المرأة المسلمة، أما المستشار القضائي والمؤرخ العسكري (وهو الرجل الوحيد ضمن هيئة التحرير) فيرجيليو إيلارى فيعيد بناء الندوة التشريعية التي ناقشت الخدمة العسكرية للنساء في إيطاليا - الدولة الوحيدة من دول حلف شمالي الأطلنطي التي لم تدخل النساء في قواتها المسلحة - منذ انعقاد المجلس الدستوري حتى اليوم . ويتضح بجلاء من هذه المقالة أن النساء حرمن من دخول القوات المسلحة بسبب بطء النظام السياسي وعدم كفاءته وركوده، لا بسبب المعارضة القوية من جانب القيادات العسكرية أو من القوى المحبة للسلام.

والكتاب مزود بقائمة للمراجع مبنية مبدئيا على الموضوعات التى تداولتها المقالات، وهى تركز بناء على ذلك على الكتابات التى تدور حول النساء فى القوات المسلحة. فإن لم تتوافر بالقدر الكافى قوائم المراجع عن الموضوعات المتعلقة "بالمرأة والحرب" بصفة عامة، فإن هذه القوائم تضم أيضا بعضا من العناوين الأصلية المستحدثة عن موضوعات لم تذكر بالتفصيل فى النص ولكنها ترتبط بها ارتباطاً وثيقا. وهى تشير فى المقام الأول إلى مسارين دراسيين رئيسيين: أحدهما عن "النساء والقتال" ويشتمل على تمحيص لدور النساء فى الحروب الأهلية وفى الحروب التقليدية وهذا المسار بصفةخاصة غنى بالدراسات عن النساء فى الحربين العالميتين الماضيتين، بينما المسار الآخر يتعلق "بالنساء والدعوة إلى السلام" .

ويحاول هذا الكتاب أن يزود القارئ بالبيانات والمسائل التى تهم المعنيين بمناقشة الخدمة العسكرية النسائية، وأن يستخلص بوضوح أكثر الظواهر والمشكلات المتعلقة بالنساء المقاتلات. ولا تقصد المحررات طرح إرشادات عن أنسب السياسات التى ينبغى إتباعها. فالمحررات أنفسهن لديهن آراء متباينة عن مدي ملاءمة الخدمة العسكرية النسائية للتطبيق فى إيطاليا، وأنسب الطرق التى تؤدى إلى ذلك . وعلى أية حال، فإننا نشعر بالالتزام بتقديم بعض التوصيات العامة إذا تمخضت هذه الندوة فى آخر الأمر عن توجيهات سياسية.

وكما سبق أن قلنا، يبدو من هذا البحث أن كلا من عملية استبعاد المرأة من الخدمة العسكرية أو مشاركتها فيها - على الرغم من وجود مظاهر إيجابية فى الحالتين - سيكلف المرأة أعباء جسيمة فى حساب الأرباح والخسائر. وأول مجموعة من هذه المظاهر السياسية تنادى باتباع القواعد التى تحد من هذه الخسائر، بالتخفيف من حدة الاستبعاد وجعل الأندماج أكثر يسرا. ومن الوسائل غير المباشرة للتخفيف من حدة الاستبعاد ، على سبيل المثال، فتح باب الوظائف ذات الصفة العسكرية غير المباشرة فى القوات المسلحة أمام المدنيين بما فيهم النساء . فأعمال الأرصاد ورسم الخرائط والصحة العسكرية والقضاء العسكرى وقسم من التدريب يمكن أن تسند إلى المدنيين لخدمة القوات المسلحة. ومن أجل تيسير الاندماج لابد من الجمع بين إدخال نظام التطوع للنساء فى خدمة القوات المسلحة - مع المساواة القانونية التامة بين الرجال والنساء - وبين المعايير والهياكل بما يكفل خفض الأعباء

البشرية التى تتكبدها النساء إلى الحد الأدنى ويجب أن تتشكل لجان أو هيئات أخرى تفوض لها السلطات بحيث تضم عناصر من النساء المدنيات - كما هو متبع فى بعض الدول - أو يتم دعمها إن كانت مشكلة . ويجب أن تكون مرجعا وأن تعمل على جمع الطلبات والشكاوى من المجندات من النساء وأن تبلغها إلى جهات الأختصاص وأن تمنع وتكبح أية إساءة فى المعاملة لهن وأن ترتقى بروح الانسجام المتبادل بين الرجال والنساء فى صفوف القوات المسلحة . ويجب أن تأخذ هذه الهيئات فى اعتبارها الخبرات الحديثة للنساء المقاتلات فى الدول الأخرى بعين الاعتبار؛ حتى تتحسن نوعية الخدمة العسكرية النسائية .

وهذه القضية بجوانبها المتعددة علي النحو الذى أبرزته بوضوح الدراسات التى يضمها هذا الكتاب لا يمكن تجاهلها أو قمعها بالحركات النسائية التى تعتبرها ممارسة مثيرة للمتاعب، بل يجب مواجهتها لصالح النساء . ويتضح أيضا أن المعارضة تظل قائمة بين صورة المرأة المقاتلة المتشبهة بالنموذج الرجالى، وهى آخر المطاف فى سياسة المساواة، وبين الصورة التقليدية للمرأة التى تعكس أنوثتها رجولة المقاتل وقد انقلبت رأسا على عقب. أما فكرة المبادئ المهنية، فهى فكرة سطحية للتوفيق بين الرجل والمرأة ، ولن تختفى بموجبها المتاعب المتبادلة بين النساء فى القوات المسلحة فى المستقبل القريب. فخصال النساء المختلفة يجب طرحها بصراحة أكثر ؛ فقد تغيرت العلاقات بين الجنسين فى المجتمع بصفة عامة وبتطرف أكثر، وقبل أن يحدث توتر من هذا القبيل يتعين على المرء أن يلتزم الصبر.

إى . آ.

فى. إى . آر.

إل. إس.

فلورنسا فى أبريل ١٩٩٣

الباب الأول

نســـاء مقاتلات

قضايا اقتصادية وسياسية
نظرية ونفسية

الفصل الأول

النساء والنتائج الاقتصادية لالتحاقهن بالخدمة العسكرية

إليزابيتا آدّيس

١- مقدمة :

فى عام ١٩٩٠ بلغ عدد النساء المقاتلات فى القوات المسلحة فى جميع أنحاء العالم ٤٥٦,٨٤٠ مقاتلة، وكانت الغالبية العظمى من هذا العدد تعمل فى جيوش الدول الغربية، وهى الدول الصناعية التى تصنف بالنسبة لنصيب الفرد من الدخل الوطنى ومؤشرات أخرى ، ضمن قائمة الأغنياء . ولا يفرض التجنيد الإجبارى على النساء فى أى من هذه الدول إلا فى إسرائيل . وحتى الدول التى تفرض التجنيد الإجبارى على الرجال، سمحت للنساء بدخول الخدمة العسكرية على أساس التطوع؛ ولهذا فالنساء المقاتلات اخترن بمحض إرادتهن أن يصبحن مقاتلات.

وعندما تتوافر للنساء حرية الاختيار، يفضل بعضهن أن يلتحقن بالقوات المسلحة كمقاتلات ، وفى نفس النطاق الواسع من الحريات والحقوق يختار البعض الآخر أن يعملن سعاة، أو ممرضات ، أو مدرسات بالجامعات. ويعتقدن أن وظيفة المقاتلة أفضل من سواها. وهذا الاختيار هو نقطة البداية فى هذه الدراسة؛ فهو اختيار يستحق التوضيح.

وقضية مشاركة المرأة فى القوات المسلحة قضية أحاطتها الأوساط السياسية النسائية بالجدل الكثير، فالحركات النسائية التى تنادى بالمساواة بالرجال، والحركات المناهضة للعمل بالقوات المسلحة كثيرا ما تلتقى فى بيئة ثقافية متشابهة. ففى بلد مثل إيطاليا مثلا – حيث لم يسمح بدخول النساء فى القوات المسلحة – تعتبر بعض العناصر النسائية التى تطالب بالمساواة ضمن الحركات التى تطالب بالسلام ، هذه القضية قضية الفرص المتكافئة، ويجدن فى مسألة استبعادهن من خدمة القوات المسلحة، وغلق باب الدخول فيها أمامهن قيمة إيجابية؛ ويدافعن بأن الثقافة النسائية – طوعا أوكرها – ثقافة تواصل ووفاق وليست ثقافة صراع مسلح .

ولكن، إذا رغبت بعض النساء فى اختيار الجندية سبيلا للعيش، فإن حرمانهن من تحقيق هذه الرغبة موقف أبوى : يعنى أن أشخاصا آخرين يعرفون أكثر منهن ما هو الصالح لهن. وهؤلاء الأشخاص يطالبون النساء بالتضحية بالفرص الفردية التى قد تتاح لهن فى الخدمة العسكرية، وكذلك بالمزايا الجماعية التى كن يتوقعنها من المشاركة فيها ، من أجل الصالح العام. فحرمانهن من الالتحاق بالخدمة العسكرية حرم حالات نسائية فردية من فرص اقتصادية، وأبقى على النساء فى المجتمع بصفة عامة فى حالة اقتصادية متردية.

وقبل أن أقرر الخوض فى أعماق هذه القضية شعرت بحاجتى إلى مزيد من المعلومات عن الحقائق الواقعية لاعن المبادئ. وبصفتى باحثة اقتصادية، أردت أن أدرك وأن أحصى بقدر الإمكان أعداد المشاركين فى القضية . فما أعظم الربح الاقتصادى الذى تجنيه المرأة من وراء الانخراط في الجندية، وما أعظم الخسائر الاقتصادية التى تتكبدها إذا لم يسمح لها بدخول القوات المسلحة! وقد أعددت نفسى فى هذه الدراسة لتقصى الدوافع الاقتصادية الكامنة وراء دخول المرأة القوات المسلحة، والنتائج المرتبة عليه، ولبحث حساب الأرباح والخسائر عند دخول الخدمة العسكرية لكل من : الحالات النسائية الفردية، وحالات النساء كافة. والنقطة الرئيسية التى ظهرت من التحليل الاقتصادى لهذه القضية تتمثل فى أن المشاركة فى خدمة القوات المسلحة تعتبر مسألة تكافؤ الفرص للنساء فى المجتمع بأسره، وليست فقط بالنسبة للنساء المقاتلات أو اللائى يرغبن فى أن يكن كذلك.

فعلى المستوى الفردى، تعتمد الميزة الاقتصادية التى تحققها المرأة التى اختارت خدمة القوات المسلحة سبيلا لها كثيراً على التباين فى الرواتب والخبرة التى عهدتها المرأة فى سوق العمل المدنى. والنظام العسكرى يهيئ الفرص المتكافئة فيما يختص بالأجور؛ فرواتب النساء فى القوات المسلحة تفوق نظيراتها من الوظائف فى القطاع المدنى ؛ كماأن البطالة المتفشية بين النساء فى كثير من البلاد أعلى من نظيرتها بين الذكور. فالوظيفة فى القوات المسلحة بناء على ذلك ، تهيئ للمرأة فرصة أفضل من الرجل.

وعلى المستوى الاقتصادى الشامل، تعتبر القوات المسلحة برنامج إنفاق عام كبير جدا، يقوم باستيعاب العمالة وتدريبها . وفى سوق العمل المدنى، حيث لا يتم تبادل العمل فيما بين الذكور والإناث على الوجه الأكمل، تؤشر الزيادة فى العمالة للذكور إلى زيادة فى أجورهم . هذا فضلا عن أن المهارات المكتسبة من الخدمة العسكرية ربما تزيد من أجور المحاربين القدماء؛ بينما يساعد استبعاد النساء من

الخدمة فى القوات المسلحة على استمرار اتساع هوة الفوارق فى العمالة والأجور لصالح الرجال.

ومن واقع الإحصاء بالحاسب بالحاسب الإلكترونى من وجهة نظر الباحث الاقتصادى، يمكن اعتبار العائد للمرأة المقاتلة كبيراً إلى حد بعيد بالنسبة للحالة الفردية للمرأة . ومن المؤكد أن حرمان المرأة من دخول الجيش - يزيد كثيراً من الخسائر الاقتصادية التى تنعكس على مجموع النساء كافة؛ بحيث تزيد عن مجموع الخسائر الفردية . فاستبعادهن من النظام العسكرى يفرز آضرارا اقتصادية تلحق بالنساء في القطاع المدنى كذلك.

وليست الاعتبارات الاقتصادية هى العنصر المهم الوحيد فى قضية إعداد الدولة للحرب؛ بل هناك اعتبارات أخرى معنوية، وسياسية، واستراتيچية . فإذا وجدنا أن الأرباح تفوق الخسائر، فلا ينبغى أن نبنى على ذلك بالضرورة أن النساء - أو الرجال فى هذا الشأن - يجب أن يصبحن مقاتلات. ولكن سياسة السلام لا يمكن أن تتجاهل إيجاد حوافز مادية تهم الرجال والنساء، وتؤثر على اختيارهم . والسياسات النسائية لا يمكن أن تغفل عن قضية المساواة الاقتصادية، لأن التفرقة فى الجيش تولّد التفرقة الاقتصادية فى المجتمع.

وسوف أطرح آرائى على هدى الخطوط التى يفكر فيها الاقتصاديون عادة . فهم يمحصون الاعتبارات الاقتصادية الصغيرة عند بحث مشكلة الاختيار الفردى فى ظل القيود المفروضة، والاعتبارات الاقتصادية الشاملة عند بحث مشكلة التوزيع الكلى للموارد الاقتصادية.

وفى هذه الدراسة واجهتنى ندرة هائلة فى البيانات اللازمة للتحليل الاقتصادى. فالبيانات عن العمالة العسكرية مصدرها عسكرى؛ ولذلك استعنت بمصدرين مهمين: بتقرير اتحاد أوروبا الغربية الذى قدمه بى بارفيلد- شلامان[1] وبالكتيبين الصادرين من حلف شمالى الأطلنطى.[2]

أما البيانات الخاصة بالأجور والرواتب العسكرية ومقارنتها بالأجور والرواتب المدنية لنفس المستوى التعليمى، فلم تكن متيسرة عن كثير من الدول. بينما الأجور النسبية للأفراد والمحاربين القدماء وغير القدماء من العسكريين، فقد تمت دراستها على نطاق واسع فى الولايات المتحدة.[3] وفى آوروبا يندر أن يوجد بحث يتناول الآثار الاقتصادية للقوات المسلحة على الأجور والعمالة. وما زال السؤال المطروح عن المزايا الاقتصادية التى تتحقق للرجل المقاتل فى آوروبا لم يتلق جوابا حتى الآن، فما بالك بما

يتحقق للمقاتلة الأنثى؟، ومن المستحيل أن أبدأ في جمع البيانات المتعلقة بالفوارق في الأجور والرواتب بين المدنيين والعسكريين من كل دولة على حدة.

وعلى الرغم من هذا القيد، آمل أن أكون في هذه الدراسة قد وفقت إلى إثبات الدليل المنصف للمرأة المقاتلة، وأن أوضح أهم القضايا الاقتصادية التي تتعلق بمشاركة المرأة في القوات المسلحة.

وتتكون هذه الدراسة من الآتي: القسم الأول وهو وصفيٌ يتناول فحص المعلومات المتاحة عن المرأة في القوات المسلحة. ويتناول القسمان: الثاني والثالث مشكلات الاختيار الفردي. وأود أن أعرب عن أن الرجل العادي الذي يعمل مقاتلا ربما لا يكون أوفر حظًا من نظيره الذي يشغل وظيفة مدنية مماثلة ، وأن المرأة المقاتلة ربما كان حساب خسائرها يفوق نظيره عن المقاتل الذكر. فالقتال نشاط رجالي أصلا، ولكن النساء رغم هذه المثالب المتعلقة بالأجور والعمالة حققن رغبتهن في الالتحاق بالسلك العسكري. ويناقش القسم الرابع مسألة إعادة توزيع الموارد على أوجه الإنفاق العسكري . وأعتقد أن الإنفاق العسكري يمثل برنامجا هائلا جداً من الإنفاق العام يفرض انحرافا جارفا في هياكل الإنتاج والأجور والعمالة؛ وهي في معظمها ليست في صالح النساء ولا النشاطات التي يرغبن في اقتحامها. ويحتوي القسم الخامس على خلاصة التوصيات والنتائج.

٢- النساء في القوات المسلحة :

يوضح الجدول رقم ١-١ المجموع الكلي لأعداد الرجال والنساء العاملين في القوات المسلحة في العالم، في كل دولة على حدة. ويبلغ تعداد النساء المقاتلات في العالم ٤٥٦,٨٤٠ مقاتلة من المجموع الكلي للقوات المسلحة البالغ ٢٥,٣٨١,٩٦٠ مقاتلاً ومقاتلة. وهذه الأرقام جمعتها الباحثة من مجلة الميزان العسكري. (4)

فهي أرقام تحتمل الانحراف عن الحقيقة، لأن المجلة المذكورة تعتمد على التجميع التراكمي؛ فإذا تجاوز المصدر الأصلي عن ذكر النساء، فسيظل عددهن محذوفا . فإسرائيل والاتحاد السوفيتي (سابقا) بالتحديد، رغم أنهما يستخدمان النساء في قواتهما المسلحة، لم يضمنا بياناتهما أعدادهن، علما بأن أرقام هاتين الدولتين لم تكن متاحة في ١٩٩٠ . كما حذفت أرقام النساء المقاتلات في السويد؛ ولكن الأمانة العامة لوزارة الدفاع السويدية تفضلت بإرسال أعدادهن على وجه السرعة. فالمجموع الكلي للنساء المقاتلات في العالم ربما يقرب من نصف مليون مقاتلة، أي ما يقل عن نسبة ٢٪ من المجموع الكلي للمقاتلين.

ومعظم النساء المقاتلات يعملن فى دول حلف شمالى الأطلنطى ، ومن الدول غير التابعة لحلف شمالى الأطلنطي التى تحصى النساء المقاتلات ضمن قواتها المسلحة: أستراليا وبرونوى والصين وقبرص وجنوبى أفريقيا . أما الدولة ذات الرقم الأعلى على الإطلاق فى النساء المقاتلات فهى الولايات المتحدة ؛ وتليها الصين ثم المملكة المتحدة وفرنسا وقبرص على التوالى . أما الدول الأخرى فيقل تعداد النساء المقاتلات فيها عن ١٠,٠٠٠ مقاتلة.

الجدول رقم ١-١- النساء المقاتلات فى العالم

الدولة	المجموع الكلى للمقاتلين	مجموع النساء المقاتلات
أفغانستان	٥٨,٠٠٠	
ألبانيا	٤٨,٠٠٠	
الجزائر	١٢٥,٥٠٠	
أنجولا	١٠٠,٠٠٠	
الأرچنتين	٧٥,٠٠٠	
أستراليا	٦٨,١٠٠	٧,٥٠٠
النمسا	٤٢,٥٠٠	
باهاما	٢,٧٥٠	
البحرين	٦,٠٠٠	
بنجلاديش	١٠,٣٠٠	
بلچيكا	٩٢,٠٠٠	٣,٢٠٠
بليز	٧٦٠	

الدولة	المجموع الكلى للمقاتلين	مجموع النساء المقاتلات
بنين	٤,٣٥٠	
بوليفيا	٢٨,٠٠٠	
بوتسوانا	٤,٥٠٠	
البرازيل	٣٢٤,٢٠٠	
برونوى	٩,٢٠٠	٢٥٠
بلغاريا	١٢٩,٠٠٠	
بوركينا فاسو	٨,٧٠٠	
بورما	٢٣٠,٠٠٠	
بوروندى	٧,٢٠٠	
كمبوديا	١١١,٨٠٠	
الكاميرون	١١,٦٠٠	
كندا	٩٠,٠٠٠	٧,٧٠٠
كيب فيرد(الرأس الخضراء)	١,٣٠٠	
أفريقيا الوسطى	٦,٥٠٠	
تشاد	١٧,٠٠٠	
تشيلى	٩٥,٨٠٠	
الصين	٣,٠٣٠,٠٠٠	١٣٦,٠٠٠

الدولة	المجموع الكلى للمقاتلين	مجموع النساء المقاتلات
كولومبيا	١٣٦,٠٠٠	
الكونغو	٣,٨٠٠	
كوستاريكا	٧,٨٠٠	
كوت ديفوار (ساحل العاج)	٧,١٠٠	
كوبا	١٨٠,٥٠٠	
قبرص	١٠,٤٠٠	٢٠٠
تشيكو سلوفاكيا(سابقا)	١٩٨,٢٠٠	
الدنمارك	٣١,٧٠٠	٩٠٠
جيبوتى	٤,١٠٠	
جمهورية الدومينيكان	٢٢,٨٠٠	
إكوادور	٥٧,٨٠٠	
مصر	٤٥٠,٠٠٠	
السلفادور	٤٤,٦٠٠	
غينيا الاستوائية	١,٣٠٠	
إثيوبيا	٤٣٨,٠٠٠	
فيجى	٥,٠٠٠	
فنلندا	٣١,٠٠٠	

الدولة	المجموع الكلى للمقاتلين	مجموع النساء المقاتلات
فرنسا	٤٦١,٢٥٠	١٣,٣٠٠
جابون	٩,٧٥٠	
جامبيا	٩٠٠	
ألمانيا الشرقية(سابقا)	١٣٧,٧٠٠	
ألمانيا الغربية	٤٦٩,٠٠٠	
غانا	١٢,٢٠٠	
اليونان	١٦٢,٥٠٠	٣,٤٠٠
جواتيمالا	٤٣,٣٠٠	
غينيا	٩,٧٠٠	
غينيا بيساو	٩,٢٠٠	
جويانا	١,٩٥٠	
هايتى	٧,٤٠٠	
هندوراس	١٨,٢٠٠	
المجر	٩٤,٠٠٠	
آيسلاند	-----	
الهند	١,٢٦٢,٠٠٠	
إندونيسيا	٢٨٣,٠٠٠	

الدولة	المجموع الكلى للمقاتلين	مجموع النساء المقاتلات
إيران	٥٠٤,٠٠٠	
العراق	١,٠٠٠,٠٠٠	
أيرلندا	١٣,٠٠٠	٩٠
إسرائيل (أ)	١٤١,٠٠٠	
إيطاليا	٣٨٩,٦٠٠	
جامايكا	٣,٣٥٠	
اليابان	٢٤٩,٠٠٠	
الأردن	٨٥,٢٥٠	
كينيا	٢٣,٦٠٠	
كوريا الشمالية	١,١١١,٠٠٠	
كوريا الجنوبية	٧٥٠,٠٠٠	
الكويت	٢٠,٣٠٠	
لاوس	٥٥,١٠٠	
لبنان	-----	
ليسوتو	٢,٠٠٠	
ليبيريا	٧,٨٠٠	
ليبيا (ب)	٨٥,٠٠٠	

الدولة	المجموع الكلى للمقاتلين	مجموع النساء المقاتلات
لكسمبورج	٨٠٠	
مدغشقر	٢١,٠٠٠	
مالاوى	٧,٢٥٠	
ماليزيا	١٢٩,٥٠٠	
مالى	٧,٣٠٠	
مالطا	١,٥٠٠	
موريتانيا	١١,١٠٠	
المكسيك	١٤٨,٥٠٠	
منغوليا	٢١,٥٠٠	
المغرب	١٩٢,٥٠٠	
موزمبيق	٧٢,٠٠٠	
ناميبيا	---	
نيبال	٣٥,٠٠٠	١,٧٠٠
هولندا	١٠٢,٦٠٠	
نيوزيلاند	١١,٦٠٠	
نيكاراجوا	٦٣,٥٠٠	
النيجر	٣,٣٠٠	

الدولة	المجموع الكلى للمقاتلين	مجموع النساء المقاتلات
نيجيريا	٩٤,٥٠٠	
النرويج	٣٤,١٠٠	
عمان	٢٩,٥٠٠	
باكستان	٥٥٠,٠٠٠	
بنما	١٢,٢٥٠	
بابواغينيا الجديدة	٣,٥٠٠	
باراجواى	١٦,٠٠٠	
بيرو	١٢٠,٠٠٠	
الفلبين	١٠٨,٥٠٠	
بولندا	٣١٢,٨٠٠	
البرتغال	٦٨,٠٠٠	
قطر	٧,٥٠٠	
رومانيا	١٤٣,٠٠٠	
رواندا	٥,٢٠٠	
المملكة العربية السعودية	٦٧,٥٠٠	
السنغال	٩,٧٠٠	
سيشيل	١,٣٠٠	

الدولة	المجموع الكلى للمقاتلين	مجموع النساء المقاتلات
سيراليون	٣,١٥٠	
سنغافورة	٥٥,٥٠٠	
جمهورية الصومال	٦٤,٥٠٠	
جنوبى أفريقيا	٧٧,٤٠٠	٣,٢٠٠
الاتحاد السوفيتى (سابقا)(جـ)	٣,٩٨٨,٠٠٠	
أسبانيا	٢٧٤,٠٠٠	٢٠٠
سريلانكا	٢٢,٠٠٠	
السودان	٧٥,٧٠٠	
سيرينامى	٣,٠٠٠	
السويد(د)	٦٤,٥٠٠	٢٧,٠٠٠
سويسرا	٣,٥٠٠	
سوريا	٤٠,٤٠٠	
تايوان	٣٧٠,٠٠٠	
تنزانيا	٤٦,٨٠٠	
تايلاند	٢٨٣,٠٠٠	
توجو	٥,٩٠٠	
ترينداد	٢,٦٥٠	

الدولة	المجموع الكلى للمقاتلين	مجموع النساء المقاتلات
تونس	٣٨,٠٠٠	
تركيا	٦٤٧,٤٠٠	
أوغندا	٧٠,٠٠٠	
الإمارات العربية المتحدة	٤٩,٠٠٠	
المملكة المتحدة	٣٠٦,٠٠٠	١٨,٠٠٠
الولايات المتحدة	٢,١١٧,٩٠٠	٢١٦,٠٠٠
أوروجواى	٢٥,٢٠٠	
فنزويلا	٧١,٠٠٠	
فيتنام	١,٠٥٢,٠٠٠	
اليمن الشمالى	٣٨,٥٠٠	
اليمن الجنوبى(سابقا)	٢٧,٥٠٠	
يوغوسلافيا(سابقا)	١٨٠,٠٠٠	
زائير	٦١,٠٠٠	
زامبيا	١٦,٠٠٠	
زيمبابوى	٥٤,٦٠٠	
المجموع الكلى(هـ)	٢٦,٣٣٢,٣١٠	٤٤٦,٨٤٠

ملاحظات على الجدول :

(أ) فى إسرائيل يمكن تجنيد الشابة التى ليس لها أطفال. وعدد الإناث بالتحديد غير متيسر فى أى مصدر معلومات متاح. وبناء على طلب الباحثة، أرسلت وزارة الدفاع الإسرائيلية بكتيبين دعائيين باللغة العبرية، ولكن أعدادهن غير دقيقة.

(ب) هناك فى ليبيا أكاديمية عسكرية خاصة بالضابطات اللاتى وقع عليهن الاختيار (راجع مقالة إم جريف – واسينك فى الفصل السابع من هذا الكتاب). والعدد الصحيح غير معروف ، ولكنه صغير جدا على أية حال. ولم تجب وزارة الدفاع الليبية عن طلب الاستعلام مباشرة.

(جـ) فى الاتحاد السوفيتى (سابقا) تستطيع النساء ذوات المؤهلات الخاصة (مثل الطبيبات وخريجات التدبير المنزلى ... الخ) التطوع . ولم تتلق الباحثة إجابة مباشرة عن الأعداد الصحيحة.

(د) مصدر هذا العدد هو الرد المباشر من وزارة الدفاع السويدية، التى وجب علينا شكرها لتعاونها معنا.

(هـ) الدول مرتبة حسب الأبجدية اللاتينية.

المصدر: **مجلة الميزان العسكرى**، لندن ١٩٩٠، المعهد العالمى للدراسات الإستراتيجية

وتقدر نسبة النساء المقاتلات العاملات فى قوات حلف شمالى الأطلنطى بحوالى ٦٠٪ من المجموع الكلى لهن. ومن خارج دول حلف شمالى الأطلنطى تضم الصين – وهى دولة فقيرة نسبيا بحساب نصيب الفرد من الدخل الوطنى – أكبر عدد من النساء المقاتلات . بينما تقع جميع الدول الخارجة عن حلف شمالى الأطلنطى التى تستخدم النساء فى قواتها – بما فيها برونوى–فى أعلى شريحة من نصيب الفرد من الدخل الوطنى . وتمت كل من أستراليا وجنوبى أفريقيا (البيضاء) بصلة القرابة إلى دول حلف شمالى الأطلنطى؛ نظرا لعدة اعتبارات اجتماعية وثقافية. ومن الغريب أن قبرص سمحت للنساء بدخول قواتها المسلحة، رغم أنها وثيقة الصلة ثقافيا وجغرافيا بدول حوض البحر المتوسط ، التى تقبل الدول التابعة فيه لحلف شمالى الأطلنطى فقط استخدام النساء فى قواتها (ولو على مضض). وتستحق برونوى أن يفرد لها بحث خاص للوقوف على أسباب وأساليب دخول النساء فى قواتها المسلحة.

ونظراً لمركزية دول حلف شمالى الأطلنطى، فسوف أركز البحث على ضوء المعلومات المتاحة عنها، وعن دول الاتحاد الأوروبى الغربى.

دخلت النساء فى القوات المسلحة فى معظم هذه الدول فى السبعينيات . وتشير بعض المصادر التى تم تجميع المعلومات الوطنية منها إلى النساء المقاتلات الأسطوريات فى الأزمنة الغابرة، أو إلى النساء المقاتلات المعاصرات بصفتهن وريثات لبعض المنظمات شبه العسكرية المساندة. وعلى أية حال، فإن التنفيذ الفعلى للسياسات الحالية يرجع تاريخه إلى ما لايزيد عن العقدين الماضيين.

وسمحت أربع عشرة دولة من بين الدول الست عشرة التى تشكل حلف شمالى الأطلنطى للنساء بدخول قواتها المسلحة. ولم يتبق إلا إيطاليا وأيسلندا (التى ليس لها جيش) فلم تسمحا بدخولهن الخدمة العسكرية . والجدول رقم ١-٢ يوضح أعداد كل من الرجال والنساء فى القوات المسلحة فى دول حلف الناتو ورتبهم فى عام ١٩٩٠ . ويلزم التنبيه إلى أن هناك بعض التناقضات الصغيرة بين هذه الأرقام ونظيراتها الواردة فى **الميزان العسكرى**. ويبين الجدول رقم ١-٣ معلومات عن السياسات المختلفة التى اتبعتها كل دولة. ومن الغريب أن تركيا قبلت النساء فقط كضابطات، بينما قبلتهن لوكسمبورج فقط كمقاتلات. ومن الأهمية بمكان دراسة الأساس المنطقى الذى ارتكزت عليه هذه السياسات بالتفصيل.(5)

سبق أن ذكرنا، أن معظم دول حلف شمالى الأطلنطى فرضت الخدمة العسكرية الإجبارية على الرجال، ولكنها سمحت للنساء بدخولهن بالتطوع فقط. والأسباب المنطقية وراء ذلك ليست عزيزة على الإدراك: فمن المستحيل تجنيد الأمهات الشابات على أساس احتياج أطفالهن إليهن. وإذا تم تجنيد الشابات غير الأمهات، فليس من العسير علينا التنبوء بزيادة معدل الإنجاب بين أولئك الشابات. وكثير من النساء يفضلن أن يكن أمهات عن أن يكن مقاتلات؛ وكثير من الرجال - إذا كانت لهم حرية الاختيار - يفضلون نفس الشئ بدون أدنى شك. وفى إسرائيل، يعتبر النمو السكانى أحد أهداف السياسة الرسمية للدولة ؛ ولهذا فهى تعرض كثيرا من الحوافز على الآباء والأمهات إلى جانب الإعفاء من التجنيد لزيادة السكان.

وطول مدة الخدمة موحد لكل من الجنسين الذكر والأنثى فيما عدا اليونان. وفى تركيا يختلف تدريب النساء عن تدريب الرجال، وكذلك التدريب غير الأساسى وتدريب الضباط فى كل من اليونان وأسبانيا .

وفى البلدين الأخيرين لا يسمح بإجازة حضانة؛ وفى أسبانيا لا تسمح تعليمات الحمل بالاستبقاء. وهذا أمر عجيب على ضوء الحقيقة التى مفادها أن دخول أسبانيا ضمن زمرة حلف شمالى الأطلنطى يجعلها تفخر بتحقيق المساواة التامة بما فيها

المسألة المثيرة للجدال، وهى المشاركة فى خوض المعركة.(6) ثم إن هناك ٩٦ امرأة فى القوات المسلحة الأسبانية ؛ فإذا أحجمن عن الحمل، فلن يتعرض النمو السكانى فيها للخطر. وتركيا، أقل الدول فى تحقيق المساواة فى المعاملة بين الرجال المقاتلين والنساء المقاتلات ، وتختلف فيها تعليمات التقاعد للنساء عن الرجال.

والرواتب والأجور من ناحية أخرى تبدو متساوية بين الرجال والنساء فى نفس الرتب في جميع الدول . وربما صدرت تعليمات مباشرة أو غير مباشرة لمنع النساء من تولى المناصب العليا (واستثناؤهن من خوض المعارك واحد من هذه التعليمات غير المباشرة)، ويبدو أن إصدار الأوامر " بأقدمية الرتبة" يطغى على إصدارها "بالجنس – الذكر أو الأنثى" : فالرتبة والأقدمية هما اللتان تؤهلان للرواتب والأجور. وهذا على ما أعتقد هو حجر الزاوية فى فهم اقتصاديات النساء المقاتلات.

٣- حساب الخسائر للمقاتلة :

النساء المقاتلات فى القوات المسلحة السلطوية :

إذا أصبحت المرأة – أو الرجل فى هذا الشأن–مقاتلة فيجب أن تكون مقتنعة بأن الخسائر جديرة بالتضحية بها من أجل الأرباح . فالخسارة المباشرة الناجمة عن الالتحاق بالخدمة العسكرية في تقديرى، ربما كانت أشد وطأة على الشابات منها على الشبان، وأن الخسائر الناجمة عن الالتحاق بالجندية، ربما كانت أشد وطأة على كلا الجنسين من وظيفة أخرى تتطلب نفس القدر من الوقت والجهد. والميزة النسبية لدخول المرأة الخدمة العسكرية أعظم شأنا من مثيلتها للرجل لأن النساء يعانين من الأضرار التى تلحق بهن في سوق العمل المدنى، وهذه الميزة النسبية كافية لتعويضهن عن تلك الخسائر.

وهناك أضرار تلحق بالرجال والنساء على السواء من جراء التحاقهم بالجندية فتجعل منها وظيفة أشق من غيرها. وفضلا عن مخاطر التعبئة فى حالة الحرب، فإن الجندية حتى فى حالة السلم تحمِّل الحياة الأسرية متاعب كثيرة؛ نظرا للعيش فى المعسكرات، وإمكانات الانتقال إلي مناطق أخرى، والتكليف بمهام فيما وراء البحار. وانتهاك الحياة العسكرية للحياة الشخصية عادة ما يكون أشد قسوة على الأمهات أكثر من الآباء؛ بسبب اختلاف دور الأمومة عن الأبوة، وما ينتظر أداؤه عادة من كل منهما.

الجدول رقم ١-٢- النســاء المقاتلات فى دول حلف شــمالى الأطلنطى (٣١ ديسمبر ١٩٩٠)

	هولندا	النرويج	البرتغال	إسبانيا
١-أ مجموع الرجال والنساء فى القوات المسلحة	٩٥,٧٢٣	٤٠,٦٣٧	٦٤,٣١٨	٢٣٠,٤٧٠
الجيش	٦٠,١٢٢	٢١,٧٨٤	٣٣,٧٤٠	١٦٩,٣٧٦
القوات الجوية	١٦,٤٦٧	٨,٦٧٣	١٤,١٣٩	٢٥,٧٩٠
الأسطول	١٤,٦١١	٩,٩٨٧	١٦,٤٣٩	٢٩,٨٨٩
الخدمات الطبية	٤,٥٢٣			٥,٤٢٥
١-ب- مجموع الرجال والنساء المجندون إجباريا فى القوات المسلحة	٥٢,٨٤٠	١٤,٨٧٨	٢٩,٩٤٧	٥٩,٦٦٨
الجيش	٢٣,١٨٧	٦,٦٣١	١٠,٩٠٧	٣٥,٢٤١
القوات الجوية	١٢,٨٣٣	٤,٧٦٦	٨,٩٠١	١١,٨٠٤
الأسطول	١٣,١١١	٣,٢٨٦	١٠,١٣٩	١١,٨٣٦
الخدمات الطبية	٣,٧٠٩			٥,٤٢٥
٢- مجموع النساء فى القوات المسلحة	٢,٧٩٥	٩٧٢	١٤	٩٦
الجيش	١,١٨٨	٤٥٢	٦	٣
القوات الجوية	٥٠٨	٣١٥	٨	٥
الأسطول	٨٣٦	١٩٩		١
الخدمات الطبية	٢٦٣			٨٧
٣- مجموع النساء الضابطات فى القوات المسلحة	٣٥٦	٥٢٦	١٤	٨٧
الجيش	١٧٥	٢٤٠	٦	١
القوات الجوية	١٠٧	١٨٩	٨	–
الأسطول	٧٠	٩٦		–
الخدمات الطبية	٤			٨٦
٤- مجموع النساء المجندات فى القوات المسلحة	٢,٤٣٩	٧٨		٩
الجيش	١,٠١٣	٣٣		٢
القوات الجوية	٤٠١	٢٨		٥
الأسطول	٧٦٦	١٧		١
الخدمات الطبية	٢٥٩			١

الجدول رقم ١-٢- النساء المقاتلات فى دول حلف شمالى الأطلنطى (٣١ ديسمبر ١٩٩٠)

	تركيا	المملكة المتحدة	الولايات المتحدة	بلجيكا
١-أ مجموع الرجال والنساء فى القوات المسلحة	٥٩٨,٨٥٦	٣٠٣,٠٠٣	٢,٠٣٤,٣٥٤	٨٦,٨٦٨
الجيش	٤٨٨,١٥٧	١٥٠,٢٢٣	٦٩١,٠٩٦	٥٨,٤١٨
القوات الجوية	٥٨,٢٦٥	٨٨,٣٥٦	٤٩٣,٦٧٥	١٨,٥٠٢
الأسطول	٥٢,٤٣٤	٦١,٨٥١	٧٣٨,٦٧٠	٤,٥٢٢
الخدمات الطبية		٢,٥٧٣	١١٠,٩١٣	٥,٣٢٦
١-ب- مجموع الرجال والنساء المجندون إجباريا فى القوات المسلحة	٨٥,٣٣٠	٨٥,٣٣٠	٨٥,٣٣٠	٥١,٩٢٤
الجيش	٤٤,٢٧٤	٤٤,٢٧٤	٤٤,٢٧٤	٣٣,١٥٩
القوات الجوية	٢٦,٢٧١	٢٦,٢٧١	٢٦,٢٧١	١٣,٦٦٢
الأسطول	١٤,٧٨٥	١٤,٧٨٥	١٤,٧٨٥	٢,٩٥١
الخدمات الطبية				٢,١٥٢
٢- مجموع النساء فى القوات المسلحة	١٥٢	١٧,٧٤٧	٢٢٣,٢٩٧	٣,٠٩٢
الجيش	١٠٦	٥,٥٢٣	٦٩,٣٤٩	١,٦٩٩
القوات الجوية	٢٤	٦,٥٢١	٦٠,٢٧١	٨٩٤
الأسطول	٢٢	٣,٣٢١	٥٧,٦٩٨	٢١٧
الخدمات الطبية		٢,٣٨٢	٣٥,٩٧٩	٢٨٢
٣- مجموع النساء الضابطات فى القوات المسلحة	١٥٢	٢,٥٣٠	٣٤,١٠٤	١٣٩
الجيش	١٠٦	٥٨٢	٨,٩٠٦	٧٥
القوات الجوية	٢٤	٨٩٦	٩,١٣٣	٣١
الأسطول	٢٢	٣١١	٦,٣٠١	٨
الخدمات الطبية		٧٤١	٩,٧٦٤	٢٥
٤- مجموع النساء المجندات فى القوات المسلحة		١٥,٢١٧	١٨٩,١٩٣	٢,٩٥٣
الجيش		٤,٩٤١	٦٠,٤٤٣	١,٦٢٤
القوات الجوية		٥,٦٢٥	٥١,١٣٨	٨٦٣
الأسطول		٣,٠١٠	٥١,٣٩٧	٢٠٩
الخدمات الطبية		١,٦٤١	٢٦,٢١٥	٢٥٧

الجدول رقم ١-٢- النسـاء المقاتلات فى دول حلف شـمالى الأطلنطى (٣١ ديسمبر ١٩٩٠)

	كندا	الدنمارك	فرنسا	ألمانيا
١- أ مجموع الرجال والنساء				
فى القوات المسلحة	٨٥,٦٠٦	٣٠,٥٤٢	٥٥٠,٠٠٠	٤٣٣,٤٥٠
الجيش	(شاملة جميع	١٨,٦٢٧	٢٩٣,٠٠٠	٣٠٣,٢٢٠
القوات الجوية	الأفرع بما	٨,٧٣٨	٩٤,٠٠٠	٩٤,٨٣٠
الأسطول	فيها الخدمات	٥,١٧٧	٦٦,٠٠٠	٣٥,٤٠٠
الخدمات الطبية	الطبية)			
١-ب- مجموع الرجال والنساء				
المجندون إجباريا فى القوات المسلحة	٨٥,٦٠٦	١٩,٦١٢	٢٩١,٠٠٠	١٩٩,٦٨٠
الجيش		٩,٠٤٦	١١٠,٠٠٠	١٢٠,٤٣٠
القوات الجوية		٦,٠٧٠	٥٨,٠٠٠	٥٦,٩٩٠
الأسطول		٤,٤٩٦	٤٦,٠٠٠	٢٢,٢٦٠
الخدمات الطبية				
٢- مجموع النساء فى القوات المسلحة	٩,٠٥٦	١,٠٢٥	٢٠,٠٠٠	٤٦٢
الجيش		٤١١	٨,٥٠٠	٣١٠
القوات الجوية		٤٠٣	٥,٩٠٠	١٠١
الأسطول		٢١١	١,٥٠٠	٥١
الخدمات الطبية			٢,٩٠٠	
٣- مجموع النساء الضابطات فى			١,١٥٠	٢٨٩
القوات المسلحة	١,٧٨٨	٤٧	٣٠٠	٢٢٣
الجيش		٢٧	٢٠٠	٣٧
القوات الجوية		١٧	٥٠	٢٩
الأسطول		٣	٥٥٠	
الخدمات الطبية				
٤- مجموع النساء المجندات فى				
القوات المسلحة	٧,٢٦٨	٩٧٨	٢٠٠٠	١٧٣
الجيش		٣٨٤	١,٠٥٦	٨٧
القوات الجوية		٣٨٦	١٨٥	٦٤
الأسطول		٢٠٨	١٠٧	٢٢
الخدمات الطبية			٣٦٥	

الجدول رقم ١-٢- النساء المقاتلات فى دول حلف شمالى الأطلنطى (٣١ ديسمبر ١٩٩٠)

	اليونان	لوكسمبورج
١-أ مجموع الرجال والنساء فى القوات المسلحة	١٦١,٥٠٠	٧٠٠
الجيش	١٢١,٠٠٠	
القوات الجوية	٢٢,٥٠٠	
الأسطول	١٨,٠٠٠	
الخدمات الطبية		
١-ب- مجموع الرجال والنساء المجندون إجباريا فى القوات المسلحة	١٩٩,٦٨٠	١٩٩,٦٨٠
الجيش	١٢٠,٤٣٠	١٢٠,٤٣٠
القوات الجوية	٥٦,٩٩٠	٥٦,٩٩٠
الأسطول	٢٢,٢٦٠	٢٢,٢٦٠
الخدمات الطبية		
٢- مجموع النساء فى القوات المسلحة	٤,٦٧١	٢٨
الجيش	٢,٢٨٤	
القوات الجوية	١,٢٦٦	
الأسطول	١,١٢١	
الخدمات الطبية		
٣- مجموع النساء الضابطات فى القوات المسلحة	٤٥١	لم تبلغ
الجيش	٢٥٩	
القوات الجوية	١٠٧	
الأسطول	٨٥	
الخدمات الطبية		
٤- مجموع النساء المجندات فى القوات المسلحة	٤,٢٢٤	٢٨
الجيش	٢,٠٢٥	
القوات الجوية	١,١٦٣	
الأسطول	١,٠٣٦	
الخدمات الطبية		

المصدر: حلف شمالى الأطلنطى : **النساء فى حلف شمالى الأطلنطى** (بروكسيل، ١٩٩١).

وبالإضافة إلى هذا، تشير المصادر تحديدا إلى الأضرار التى يصعب حصره.[7] وهذه الخسائر الناجمة عن نموذج السلطة العسكرية التقليدية تضر بالنساء أكثر من الرجال.

ويتفق معظم الناس على أن الجيش مؤسسة "رجالية": وهى فى هذا الشأن تفوق الهيئات القضائية والجامعية وغيرها من المؤسسات التى ظلت عبر التاريخ تؤسس وتزود بالرجال. ومن العسير أن نحدد بدقة : لماذا يغلب فى الجيش عنصر الرجال عن نظيره فى الجامعة؟ والرجولة مثل الأنوثة، بنية ثقافية معقدة، وليست مجرد وظيفة بسيطة للجنس من الناحية البيولوجية.[8]

ولا تنعكس الرجولة التى تتمتع بها القوات المسلحة فقط على حالات الاستعداد للقتال، ولكنها تنعكس كذلك فى زمن السلم؛ فهى محكومة بالآلية المزدوجة: القيادة المتسلسلة ثم السلطة، بقدر يفوق أية مؤسسة أخرى. ويكاد البحث النفسى أن يقرر أن الرجال أكثر إقبالا من النساء على إنشاء تسلسل قيادى فى علاقاتهم.[9] وفى بعض الأحيان، يتخذ عرض أحد العسكريين من ذوى الرتب الصغيرة على هيئة مشكّلة من بعض كبار القادة شكلا من أشكال المراسم والطقوس . ولكن حتى فى العلاقات اليومية تبدو عملية إظهار السلطة والامتثال لها مألوفة أكثر بالنسبة للذكور من الجنس البشرى. وأحيانا يتعايش النساء اللائى يدخلن الجيش مع "الصدمة الثقافية "، عندما يكتشفن الأساليب غير المشروعة التى يسلكها البعض منهن لكى يتبوأن المناصب القيادية، ويحافظن على استدامة العلاقات السليمة من موقع السلطة.

والقوة الجسدية لها دور بارز فى عملية القيادة . وموقف النساء ضعيف فى هذا المجال من الناحية البيولوجية . وعندما يثبت الرجال كفاءتهم البدنية، فهم يأملون فى تأكيد رجولتهم. وعند محاولة المرأة إثبات "رجولتها"، فهى بدون شك تلقى على نفسها ظلا من الشك الباعث على السخرية.

ويجب ألا يغيب عن الأذهان كذلك أن القوات المسلحة عندما تتشكل جميعها أو غالبيتها من المتطوعين، وجب عليها تعويض الصعوبات اللاحقة، أو التدريب المنهك، أو إساءة استخدام السلطة المفوضة للرتب العسكرية العليا، إذا داوم الأفراد على الخدمة. والبيئة التى تحيط بأحد التشكيلات العسكرية الذى تتشكل غالبيته من المجندين، من المرجح أن تختلف عن مثيلتها المحيطة بتشكيل يتكون جميعه من المتطوعين.

جدول رقم ١-٣ سياسات تخص النساء المقاتلات فى دول حلف شمالى الأطلنطى (٣١ ديسمبر ١٩٩٠)

	بلجيكا	كندا	الدنمارك	فرنسا	ألمانيا	اليونان	إيطاليا	لوكسمبورج	هولندا	النرويج	البرتغال	إسبانيا	تركيا	المملكة المتحدة	الولايات المتحدة
١- التشريعات المانعة للتفرقة على أساس الجنس (ذكر / أنثى)	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√
٢- هل تطبق التشريعات فى القوات المسلحة؟	√	√	√	√	√	√	غ	√	√	√	√	√	√	√	√
٣- التشريعات أو السياسات المانعة لدخول النساء المعارك فى ق.م.															
أ- تشريع	×	×	×	√	√	×	غ	×	×	×	×	×	×	×	√
ب- سياسات	×	×	×	√	√	√		×	√	×	×	×	√	√	√
٤- مبادرات ق.م. للتوسع فى الوظائف النسائية	×	√	√	√	√	√		×	√	√	√	√	√	√	√
٥- الخدمة فى القوات المسلحة	ج	ط	ج+ط	ج	ج+ط	ج	ج	ج+ط	ج	ج+ط	ج+ط	ج	ج	ط	ط
٦- خدمة النساء فى ق.م.	ط	ط	ط	ط	ط	ط	م	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط
٧- طول مدة خدمة النساء واختلافها عن الرجال	×	×	×	×	×	√	غ	×	×	×	×	×	×	×	×
٨- التدريب للضابطات واختلافه عن تدريب الضباط الذكور							غ								
أ- التدريب الأساسى	×	×	×	×	×	×		×	×	×	×	×	×	×	×
ب- خلافه	×	×	×	×	×	×		×	×	×	×	×	×	×	×
٩- التدريب للمقاتلات واختلافه عن المقاتلين							غ								
أ- التدريب الأساسى	×	×	×	×	×	×		×	×	×	×	√	×	×	
ب- خلافه	×	×	×	×	×	√		×	×	×	×	√	×	×	
١٠- تعليمات الانضباط للنساء واختلافها عن الرجال	×	×	×	×	×	×	غ	×	×	√	×	×	×	×	×

جدول رقم ١-٣ سياسات تخص النساء المقاتلات فى دول حلف شمالى الأطلنطى (٣١ ديسمبر ١٩٩٠)

	بلجيكا	كندا	الدنمارك	فرنسا	ألمانيا	اليونان	إيطاليا	لوكسمبورج	هولندا	النرويج	البرتغال	أسبانيا	تركيا	المملكة المتحدة	الولايات المتحدة
١١- الرواتب للنساء واختلافها عن الرجال .	×	×	×	×	×	×	غ	×	×	×	×	×	×	×	×
١٢- تعليمات الاستبقاء عند الحمل	√	√	√	√	√	√	غ	×	√	√	√	×	√	√	√
١٣- تعليمات الأبوة لمنح أجازة أبوة/ أمومة (حضانة)	√	√	√	√	√	√	√	×	√	√	√	×	√	√	√
١٤-تعليمات رعاية الطفل	×	×	×	√	×	×	×	√	×	×	√	√	√	×	√
١٥- تعليمات التقاعد للنساء واختلافها عن الرجال	×	×	×	×	×	×	غ	×	×	×	×	×	√	×	×
١٦- أعداد النساء فى ق.م. وتوقعات زيادتها / نقصها / ثباتها	ث	ز	ز	ز	ز	ز	غ	ز	ز	ز	ز	ز	ز	ز	ن
١٧- النسبة المئوية للنساء فى ق.م وتوقعات زيادتها/ نقصها/ ثباتها	ث	ز	ز	ز	ز	ز	غ	ز	ز	ز	ز	ز	ز	ز	ز
١٨- أعلى الرتب النسائية حاليا (رتب حلف شمالى الأطلنطى)	ض٢	ض٦	ض٣	ض٦	ض٥	ض٥	غ	ر٣	ض٤	ض٣	ض٤	ض١	ض٥	ض٦	ض٨

المصدر: حلف شمالى الأطلنطى، **النساء فى حلف شمالى الأطلنطى** (بروكسيل ، ١٩٩٠).

مفتاح الجدول:

الرمز	المعنى	الرمز	المعنى
√	نعم	ق.م.	قوات مسلحة
×	لا	ج	إجبارى
غ	غير منطبق	ط	تطوعى
ز	زيادة	م	مستبعدة
ن	نقصان	ض٨	ضابط ميدانى فى الدرجة ٨
ث	ثبات	ر٣	رتب أخرى فى الدرجة ٣

أضف إلى ذلك أن التقنية المعقدة للأسلحة الحديثة تتطلب أفرادا متعلمين، وسيلا متدفقا من المعلومات ينساب بين المرؤوسين الأصاغر وصناع القرار. وهذا الاتجاه الصاعد بالمعلومات (تقارير المرؤوسين إلى قياداتهم)، يقابله الاتجاه الهابط لسيل التعليمات (الأوامر الصادرة إلى المرؤوسين) التى تصدرها القيادة الهرمية التقليدية . فالقوات المسلحة بناء على ذلك ربما تتطور إلى نموذج أقل تسلطا فى السلوك الداخلى. وهذا التطور ربما يغير من الجو الثقافى الرجالى؛ فيجعله أكثر تقبلا للوجود النسائى.

٤- حساب الأرباح للمرأة المقاتلة :

ساعد تحول القوات إلى الاحتراف والتخفيف من حدة التسلط إلى إبداع فكر متنام عن الجندية، بصفتها وسيلة لكسب العيش لا تختلف عن غيرها. وفى الثمانينيات، وعلى الرغم من موجة الأفلام السينمائية مثل "رامبو" و" المسدس المتميز" التى حاولت أن توقظ فى الأذهان أسطورة الرجل المسلح بصفته البطل ذا القوة البشرية الخارقة، فقدت الجندية بعضا من إغرائها الرمزى ، بصفتها علامة من علامات الرجولة، وتزايد النظر إليها على أنها مجرد وظيفة أخرى قابلة للتنفيذ.

وعادة ما يتم تقييم الوظيفة المستقبلية أولا وقبل كل شىء من وجهة النظر الاقتصادية ، مع وضع التدريب والفرص المتاحة فيها للعمالة مستقبلا فى الاعتبار. وينظر كثير من الرجال والنساء فى هذه الأيام إلى الخدمة العسكرية ببساطة على أنها سبيل للتحرر النسبى والنمو الاجتماعى.

فهل أمكن تحقيق هذه الفكرة بالارباح الفعلية التى يجنيها المقاتل؟

فالجندية بالنسبة للرجال ليست اختيارا ذكيا تماما كسبيل للرزق. وكثيرا ما ينظر الناس إلى قضية الإنفاق العسكرى على أنها مفيدة للاقتصاد . فهى ، إلى جانب دفع عجلة الإنتاج ، تقدم للجنود التعليم وتكسبهم المهارات، وتمكن المحاربين القدماء من شغل الوظائف فى سوق العمل المدنى لصالح الجميع، يقطفون منه ثمار رأس المال البشرى المتجمع على شكل أجور عالية.

وهذه على ما يبدو ليست هى القضية؛ فالمزايا والعيوب التى تم تحقيقها للفرد من الخدمة العسكرية توصلت إليها الدراسات التى أجريت فى الولايات المتحدة. فوجود وزارة للمحاربين القدماء فيها ساعد على دفع عمليات تجميع البيانات الخاصة بالوضع

الاقتصادى للمحاربين القدماء ، وتحليلها ومقارنتها بمثيلاتها للرجال الآخرين من نفس المجموعة العمرية الذين لم يؤدوا الخدمة العسكرية.

إذ تبين فى أول الأمر، أن المحاربين القدماء الذين خاضوا الحرب العالمية الثانية ربحوا أكثر نسبيا من غير المحاربين ؛ وأن العكس حدث للمحاربين الذين خاضوا حرب فيتنام.(10) ويمكن شرح الميزة النسبية التى تمتع بها المحاربون القدماء فى الحرب العالمية الثانية بالتفصيل بالمنحنى السابق للانتقاء؛ (11) إذ كانت القوات المسلحة فى أثناء الحرب العالمية الثانية تنتقى المحاربين من الشباب المتعلم، ومن بيئة اجتماعية متميزة نسبيا . فإذا ما قورن أداؤهم الوظيفى ورواتبهم بعد الحرب بنظائرهم من غير المحاربين القدماء، تلاشت المزايا أو صارت تميل قليلا إلى السلبية.

وتؤكد الدراسات التالية لها التى أجراها ج أنجريست(12) أن أداء المحاربين القدماء للوظائف الصغرى نسبيا فى سوق العمل بعد حرب فيتنام كان راجعا إلى بداية الانحراف السلبى فى التجنيد. وعلى أية حال، حققت المكاسب من ارتفاع مستوى التعليم للمحاربين القدماء تحسنا لصالحهم، فى المهارات، وفى الأجور، وفي مستوى العمالة . ومما يثير الاهتمام، أن كل من ربح أكثر كان أكثر تعليما: فالمحاربون القدماء من خريجى الجامعات ربحوا أكثر ممن تخرجوا من المدارس الثانوية ، وهؤلاء بدورهم ربحوا أكثر من الأفراد غير المؤهلين.

وعموما، يبدو أن الالتحاق بالجندية لم يكن الاختيار الأمثل الذى يختاره الرجل فى هياكل سوق العمل. وهذا الاختيار يمكن مقارنته بالمثل ببدائل أخرى متاحة؛ ومن أجل أن يكون الاختيار مجزيا للرجل، ربما احتاج الأمر إلى تذوق خاص للجندية.

أجريت جميع هذه المقارنات بدون تفرقة لجنس المقاتل، حيث لم يكن بالقوات المسلحة عدد كبير من النساء . وقبل الحرب العالمية الثانية كانت النساء يعملن فقط فى الخدمة الاحتياطية؛ إذ خدمت فيها ٣٥٠,٠٠٠ امرأة أثناء الحرب، ثم تناقصت أعدادهن وقدراتهن حتى السبعينيات ؛ إلى أن جاءت حرب فيتنام فكانت نسبتهن إلى المجموع الكلى ٢٪ فقط. فاعتبار الالتحاق بالجندية ليس عملا ذكيا لكسب العيش بالنسبة للرجل، لا يعنى أنه ليس اختيارا ذكيا لكسب العيش بالنسبة للمرأة. ففى الولايات المتحدة بلغت نسبة ما تكسبته المرأة العادية حوالى ٠,٦٦ وهى نسبة تقل ٧٠٪ عما يكسبه الرجل.(13)

وفارق الأجور يحتاج إلى ضبط لكى يضع المسئولون فى اعتبارهم أن للنساء تدريبا أكثر/أو مختلفا؛ ولهن كذلك نماذج مختلفة من الرتب الأعلى، ذلك لأنهن يتوقفن

عن العمل اضطراريا فى سن الحمل؛ ولأنهن ينتقلن عند انتقال أزواجهن. ورغم هذا فلا تزال هناك فجوة تقدر بحوالى ٢٠٪ بين الرجل والمرأة نظير التدريب والخبرات المقارنة.(14)

ومع توحد إجراءات تعبئة الجيوش جميعها ، أصبحت الأجور لا يتم التعاقد عليها على أساس فردى بل جماعى ؛ إذ أنها تلتزم بالمساواة بين جميع الأفراد ذوى المستوى التعليمى الواحد والخبرة المتماثلة.

ولهذا فالأجور العسكرية أقل نسبيا فى الفوارق؛ وهذا ما تؤكده القاعدة التى تفيد بأن نوعية النساء الجارى قبولهن فى الخدمة العسكرية عادة ما تعتبر مقبولة، حتى ولو جأر ضباط الأفراد بالشكوى من تدنى مستواهن العام أحيانا.

وفى أوروبا، لا يحتمل أن تلعب المساواة فى الأجور نفس الدور القوى الذى تلعبه فى الولايات المتحدة. فالدور المتزايد الذى تلعبه النقابات فى مجال القوى العاملة ودخول العمالة، إلى حد بعيد فى القطاع العام تحافظ على تضييق هوة الفوارق بين الجنسين نسبيا. وعلى أية حال، فإن فجوة البطالة المتفشية بين الجنسين كذلك متسعة إلى حد يبعث على القلق .(15) ولهذا فالنقص النسبى فى فرص العمالة الأخرى هو الذى جعل العرض من النساء المقاتلات أكثر من الطلب عليهن، وهو محدود إلى حد ما. ويمكن القول بإيجاز بأن هناك حافزا اقتصاديا يدفع النساء إلى أن يصبحن مقاتلات، وهو أشد إلحاحا من حافز الرجال، حتى لو كانت الخسائر الناجمة عن الانتماء إلى هذه المؤسسة العسكرية السلطوية أكثر من غيرها. وهذا الحافز يعود حقا إلى أن النساء يواجهن مشكلات جسيمة فى سوق العمل المدنى.

ولا أود أن أعلن هنا أن النساء "ضحية" مشروع قانون التجنيد للفقراء؛ فالزى العسكرى يرتدينه طوعا وليس كرها مثل الحجاب العربى، الذى ترتديه النساء بقهر الرجال وهن راغبات عنه . وليس من السهل الحديث عن الترغيب فى الخدمة بجزرة المساواة فى الأجور، والترهيب بعصا البطالة النسائية، والأجور المنخفضة فى الوظائف الأخرى.

٥- الاقتصاد الشامل للإنفاق العسكرى وموقف النساء منه :

يعتبرالاقتصاد الشامل للإنفاق العسكرى حتى الآن مجالا فسيحا وواعدا للتحليل .(16) إذ اقتفى علماء الاقتصاد آثار الإنفاق العسكرى على الإنتاج، مستخدمين أساليب البحث العلمى فى تفكيك مختلف القطاعات. (17)

وأرقام الإحصائيات الوطنية فى الدول التى تطبق التجنيد الإجبارى تسير على نهج استبعاد القوات المسلحة من إحصائيات القوى العاملة؛ وبالتالى استبعادها من معدل البطالة . [18] ويجرى معظم الاقتصاديين المعنيين بالقوى العاملة تحليلاتهم لسوق العمل باستخدام أرقام القوى العاملة المدنية فقط. وعلى أية حال، فإن القوات المسلحة فى دول عديدة تعتبر واحدة من أكبر القطاعات تشغيلا للعمالة من الذكور. والجدول رقم ١-٤ يوضح النسبة المئوية لمجموع القوى العاملة التى يستوعبها الجيش فى دول حلف شمالى الأطلنطى.

وبرنامج الإنفاق العام الذى يستخدم عددا من النساء فى أية دولة يمكنه أن ينقص بشدة معدلات البطالة النسائية . أضف إلى هذا، أن أهم الدراسات المعنية بهذا الموضوع توصلت إلى نتائج تتعلق بالفصل بين الوظائف طبقا للجنس (الذكور عن الإناث).

ولهذا فمن المرجح أن يكون فى كل سوق مؤثرات تقليدية على الأجور؛ حيث يزيد الأجر نسبيا للذكور إذا قل المعروض منهم فى سوق العمل المدنى. والإنفاق العسكرى الذى يستخدم رجالا فقط يزيد من فرص العمالة للذكور؛ وبالتالى يرفع من أجورهم. وقد أجريت بعض الدراسات على أرقام الأجور والعمالة الإيطالية،[19] توصلت إلى أن متوسط الأعمار من ١٤-٢٤ سنة فى إيطاليا (وهو السن الذى يجند منه ٣٠٠,٠٠٠ مقاتل) ، يفسر جميع الفوارق فى البطالة تقريبا(١٤٪ من الشباب من غير المجندين، ١٧,٥٪ من الشابات) . ويستلزم الأمر تنفيذ برنامج من الأعمال الإيجابية الحاسمة للتغلب على هذه الآثار.

وأخيراً ، يجب أن نؤكد على ضرورة إنشاء قوة اقتصادية، ومع العمل على استدامتها. وهذه الفكرة يصعب قياسها، ولكنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالآثار المطلوب تحقيقها عند تقرير أسلوب إنفاق مبالغ كبيرة . فالقائد الذى يقرر شراء احتياجات للقوات -سواء أكانت أسلحة أم مناشف - له تأثير على موردى هذه الاحتياجات، ومركزه فى المجتمع ليس مرده إلى التعليم أو الأجور أو الشكليات الأخرى المتعلقة بوظيفته، بل إلى الحقيقة الأكيدة الخاصة بصلاحياته لاتخاذ القرار التى يمارسها فى الاقتصاد المحيط به فى كل من زمن السلم وزمن الحرب على حد سواء. وهذا هو نفس النوع من السلطات والمراكز المتعلقة بالإدارة فى المستويات العليا، مثل المديرين التنفيذيين فى الشركات الكبرى فى المجتمعات الصناعية المتقدمة.

٦- التوصيات والنتائج :

حاولت فى هذه الدراسة أن أجمع الدليل القائم حول النساء المقاتلات، وحول الدوافع التى حثتهن على اختيار الجندية، وحول النتائج الاقتصادية المترتبة على دخول النساء أو عدم دخولهن فى القوات المسلحة.

وهذه الدراسة محدودة الأبعاد للغاية؛ لأن آثار العمالة العسكرية فى سوق العمل المدنى فى أوروبا – وبالتالي على الرجال – لا يعرفها الكثيرون. ولهذا فمعظم البيانات التى بنيت عليها هذه الدراسة مستمدة من الولايات المتحدة وحدها.

وعلى المستوى الفردي، ربما تضمنت الخسائر التي تتكبدها المرأة عند انضمامها إلى مؤسسة تعمل بآليات القيادة المتسلسلة والسلطة غير المألوفة عملية ضبط باهظة الثمن، إذا قورنت بالوظائف التقليدية. وتميل القوات المسلحة المعاصرة إلى التخفيف من حدة التسلط، نظرا إلى أنها تتشكل في مجموعها أو فى جزء منها من المتطوعين ، إلى جانب أنها تتطلب كفاءة في تداول المعلومات عما كان عليه الحال مسبقا.

ومن وراء الدوافع الفردية المتعددة ، نجد أن تنامى فكرة الجندية كسبيل لكسب العيش – مثلها مثل أية مهنة أخرى – ساعد على دخول النساء فى القوات المسلحة . وقد فقدت الجندية بعضا من إغرائها الرمزى، بصفتها أحد المظاهر لتأكيد الرجولة، حتى أصبحت مجرد وظيفة . ومما يضفى عليها الجاذبية: نوعية الأجور المرتفعة، وإمكانات التدريب، واحتمالات العمالة مستقبلا.

وتشير الدراسات التجريبية التى أجريت فى الولايات المتحدة إلى أن خبرة المحاربين القدماء لا تشكل ميزة فى سوق العمل المدنى. فلا تقارن بالوظائف الأخرى التى تتطلب مثلها من التدريب والعمل الشاق.

أما بالنسبة للنساء ، فلا تزال الخدمة العسكرية تشكل فرصة هائلة أمامهن؛ لأن العمالة والأجور بالنسبة لهن فى الوظائف التقليدية أو غير التقليدية أقل شأنا من مثيلاتها للرجال. والمصاعب الملحة التى تتعرض لها النساء تعتبر دافعا لاختيار مكان العمل الذى تتحقق فيه مساواة نسبية مثل القوات المسلحة.

وربما يظن البعض أن الدول التى تطبق الخدمة العسكرية فقط على الرجال، يقع فيها قدر هائل من الإنفاق العام- الإنفاق العسكرى –تحت سيطرة الرجال، فيحقق لهم دون سواهم فوائد مباشرة ، فيما يتعلق بالعمالة والأجور. ويجب على واضعى

السياسات الخاصة بإيجاد فرص عمل متكافئة بين الرجال والنساء، أن يضعوا فى اعتبارهم ضرورة الوقوف فى وجه الانحياز الشديد لصالح الرجال الذي يهيؤه الإنفاق العسكرى .

وأود أن أؤكد أن تشكيل القوات المسلحة فى مجموعها أو فى معظمها من الرجال، يؤدى إلى ظهور عقدة نقص اقتصادية مستديمة بين النساء المدنيات.

وفى مقدمة هذا الكتاب قمنا بعقد مقارنة بين صورتين يمكن رسمهما عن الإناث العسكريات : إحداهما هى المرأة التقليدية، التى يعتمد عليها العسكريون بصفتها الزوجة والأخت والأم والممرضة (و.....) والراعية للجندى بالقرب من معسكره، وكذلك المتطوعة فى المؤسسات الوطنية، أما الأخرى فهى المرأة المقاتلة المحترفة عن جدارة، على نحو ما ظهر فى حرب الخليج ، المستعدة للقتال وقتل العدو بأوامر مثل الرجال؛ وهى التى عانت من المتاعب والفضائح فى قوات يسودها الرجال، مثل فضيحة تيلهوك. وكلا النوعين من النساء يساعد النظام العسكرى فى أداء مهامه، ورغم أنه يجلب متاعب جمة. والنوع الثانى السالف ذكره يجنى الثمار لكل من النساء المفردات وبقية النساء فى المجتمع ؛ بتحسين الأوضاع الاقتصادية والاستقلال الاقتصادى النسبى. وهذا فى تقديرى خطوة هامة نحو تحقيق الحرية للمرأة، تلك الحرية التى تجعلها تحسن اختيار أقل الضررين.

الجدول رقم ١-٤- تعداد الأفراد في قوات حلف شمالي الأطلنطي

الدولة/ السنة	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
(صفر)	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)
العسكريون (ألف)									
بلجيكا	١٠٨	١٠٣	١٠٨	١٠٧	١٠٩	١١٠	١١٠	١٠٦	١٠٤
الدانمارك	٤٢	٣٤	٣٣	٢٩	٢٨	٣٠	٣١	٣١	٣٠
فرنسا	٥٧١	٥٨٥	٥٧٥	٥٦٣	٥٥٩	٥٥٨	٥٥٤	٥٥٠	٥٤٢
ألمانيا	٤٥٥	٤٩١	٤٩٠	٤٩٥	٤٩٥	٤٩٥	٥٠٣	٥٤٥	٥٢١
اليونان	١٧٨	١٨٥	١٨٦	٢٠١	١٩٩	١٩٩	٢٠١	٢٠١	٢٠٤
إيطاليا	٥٢٢	٤٥٩	٤٧٤	٥٠٤	٥٠٤	٥٠٦	٥٠٦	٤٩٣	٤٧٤
لوكسمبورج	١	١	١	١	١	١	١	١	١
هولندا	١١٢	١٠٧	١٠٧	١٠٣	١٠٦	١٠٧	١٠٦	١٠٤	٩٦
النرويج	٣٧	٣٨	٤٠	٣٦	٣٨	٤٠	٤٣	٥١	---
البرتغال	٢٢٩	١٠٤	٨٨	١٠٢	١٠٥	١٠٤	١٠٤	٨٧	---
إسبانيا	---	---	٣٥٦	٣١٤	٣١٤	٣٠٤	٢٢٧	٢٦٣	٢٦٨
تركيا	٦٢٥	٥٨٤	٧١٧	٨١٤	٨٧٩	٨٤٧	٧٨٠	٧٦٩	٨٤٥
المملكة المتحدة	٣٨٤	٣٤٨	٣٣٠	٣٣٤	٣٢٨	٣٢٤	٣١٨	٣٠٨	٢٩٨
حلف شمالي الأطلنطي	---	---	٣٥٠٤	٣٦٠٣	٣٦٦٦	٣٦٢٤	٣٥٣٢	٣٥١٠	---
(أوروبا)	٩١	٧٨	٨٢	٨٣	٨٦	٨٨	٩٨	٨٧	٨٥
كندا	٣٢٩٤	٢١٤٦	٢٠٥٠	٢٢٤٤	٢٢٧٩	٢٢٤٦	٢٢٤١	٢١٨١	٢٠٨٧
الولايات المتحدة	٣٣٨٥	٢٢٢٤	٢١٣٢	٢٣٢٧	٢٣٦٥	٢٣٣٤	٢٣٢٩	٢٢٦٨	٢١٧٢
أمريكا الشمالية	---	---	٥٦٣٦	٥٩٣٠	٦٠٣١	٥٩٥٨	٥٨٦١	٥٧٧٨	---
العسكريون والمدنيون ٪ من القوى العاملة									
بلجيكا	٣,١	٢,٣	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٧	٢,٧
الدانمارك	٢,٢	١,٨	١,٦	١,٤	١,٣	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤
فرنسا	٣,٣	٣,٢	٣,٠	٣,٠	٢,٩	٢,٩	٢,٨	٢,٨	٢,٧

تابع الجدول رقم ١-٤- تعداد الأفراد فى قوات حلف شمالى الأطلنطى

الدولة/ السنة	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
(صفر)	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)
ألمانيا	٢,٣	٢,٥	٢,٤	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٦	---
اليونان	٦,٢	٦,٥	٦,١	٦,١	٥,٨	٥,٦	٥,٨	٥,٧	٥,٨
إيطاليا	٢,٩	٢,٥	٢,٣	٢,٤	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٢
لوكسمبورج	٠,٩	٠,٨	٠,٨	٠,٩	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨
هولندا	٢,٩	٢,٧	٢,٥	٢,٢	٢,١	٢,٠	٢,٠	١,٩	١,٨
النرويج	٣,١	٢,٨	٢,٦	٢,٣	٢,٣	٢,٤	٢,٦	٢,٩	---
البرتغال	٦,٥	٢,٨	٢,٣	٢,٦	٢,٦	٢,٥	٢,٥	٢,١	---
إسبانيا	---	---	٣,٠	٢,٦	٢,٤	٢,٣	٢,١	٢,٠	٢,٠
تركيا	٤,٤	٣,٨	٤,٨	٤,٨	٥,١	٤,٨	٤,٤	٤,٢	٤,٦
المملكة المتحدة	٢,٩	٢,٥	٢,٢	١,٩	١,٨	١,٨	١,٧	١,٧	١,٦
حلف شمالى الأطلنطى (أوروبا)	---	---	٢,٨	٢,٨	٢,٧	٢,٧	٢,٦	٢,٦	---
كندا	١,٥	١,٥	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٩	٠,٩	٠,٩
الولايات المتحدة	٥,٣	٣,٤	٢,٨	٢,٩	٢,٨	٢,٧	٢,٧	٢,٦	٢,٥
أمريكا الشمالية	٥,٠	٣,٢	٢,٦	٢,٧	٢,٦	٢,٥	٢,٥	٢,٤	٢,٣
مجموع حلف شمالى الأطلنطى	---	---	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٦	٢,٥	٢,٥	---

المصدر: حلف شمالى الأطلنطى، **البيانات المالية والاقتصادية الخاصة بالدفاع فى حلف شمالى الأطلنطى**، ديسمبر ١٩٩١.

ملاحظات هامشية

1- Assembly of Western European Union, Report: The Role of Women in the Armed Forces, reported by B.Baarveld-Schlaman (Paris, 1991).

2- NATO, Women in the NATO Forces (Brusscls, 1986) and NATO, Women in NATO:30 Years of Progress and Success(Brussels, 1991).

3- J.D. Angrist, "The Effect of Veterans Benefits on Veterans" Education and Earnings, NBER Working Papers, 3492(1990) and J.D. Angrist and A.B. Krueger, "Why do World War II Veterans earn more than non-Veterans?" NBER Working Papers, 2991(1989).

4- International Institutc for Strategic Studies, The Military Balance (London,1990)

5- ومن الواضح أنهم يستندون إلى آراء متضاربة حول ما هو نسائى صرف. فالنساء لا يمكن أن يصبحن ضابطات؛ لأنهن غير قادرات على تولى القيادة، ولكنهن مطيعات؛ ولهذا يصلحن للتجنيد. والنساء أكثر تعليما؛ ولهذا يمكن أن يصبحن ضابطات ، ولكن تنقصهن القوة البدنية اللازمة لتجنيدهن. وهذا الارتباك يعكس القلق الذى توفق القوات المسلحة أوضاعها مع فكرة إدخال النساء في صفوفها.

6- NATO, Women in NATO.

7- C.Enloe, Does Khaki Become you? (London: Pluto Press, 1983) and P. Hanna, "An Overview of Stressors in the Careers of US Servicewomen", Ch. 4 in this Volume.

8- W.Chapkis, "Sexuality and Militarism", in E. Isaksson (ed.) Women and the Military System (London: Harvester Wheatsheaf, 1988) and W. Chapkis, Loaded Questions: Women in the Military (Amsterdam: Transnational Institute, 1981).

9- C. Gilligan, In A Different Voice (Cambridge, Mass.: Harvard UP, 1985) and D. Tannen, You Just Don't Understand (New York: Ballantine, 1990).

10- S.Rosen and P. Taubman, "Changes in Life Cycle Earnings: What do Social Security Data Show? , Journal of Human Resources, 17 (1982) 3, PP. 321-38.

11- Angrist and A.B. Krueger, "why do World war II Veterans earn more than non-Veterans?"

12- Angrist, "The Effect of Veterans' Benefits on Veterans' Education and Earnings".

13- M. Gunderson, "Male-Female Wage Differentials and Policy Responses", Journal of Economic Literature, March 1989.

14- C. Golding, Understanding the Gender Cap (OXford: Oxford University Press, 1990).

15- J. Mincer, "Intercountry Comparisons of Labour Force Trends and of Related Developments: An Overview", Journal of Labour Economics, January,1985).

16- See, for example S. Deger and T. Sen, Military Expenditure: The Political Economy of International Security (Stockholm: SIPRI, 1990); K. Hartley and T. Sandler (eds) The Economics of Defence Spending (London: Routledge, 1990); C. Schmidt and F. Blackaby (eds) Peace, Defence, and Economic Analysis (London: Macmillan, 1987).

17- ويرى بعض الدارسين أن الإنفاق العسكرى حافز مثالى للاقتصاد' لأن الإنفاق طبقا لنظرية كينز الاقتصادية(التى تقضى بأن العمالة الكاملة والاقتصاد المستقر يعتمدان على استمرار الإنفاق، والاستثمار عن طريق دعم الحكومة: لتثبيت سعر الفائدة ، ومعدلات الضرائب، وسداد العجز فى الموازنة وغيرها – المترجم : **وبستر**) فى شكلها الصافى، بأقل ما يمكن من الإزاحة للاستثمار الخاص. ويرى البعض الآخر أن القطاع الخاص إذا تم تدعيمه مباشرة – وليس بطريق غير مباشر- بنفس القدر، فإن الأرباح من : العائد والعمالة والإنتاجية الناتجة عن التغير التقنى سوف تكون أكثر.

See, for example, L. Dumas (ed.) The Political Economy of Arms Reduction (Boulder: Westview, 1982), and Hartley and Sandler (eds) The Economics of Defence Spending.

18- The unemployment rate is computed by surveying a sample of people, and asking them whether they have been looking for a job in the week before the survey; the armed forces are excluded.

19- E. Addis, "The Effects of Military Spending on women in Italy" in E. Isaksson (ed.) Women and the Military System (London: Harvester Wheatsheaf, 1988).

الفصل الثانى

النساء ومشروعية استخدام القوة
قضية الخدمة العسكرية للإناث

لورينزا سيبيستا

الهدف من هذه المقالة هو تحليل العلاقة القائمة بين النساء والقوات المسلحة فى النطاق الواسع لقضية مشروعية استخدام الدولة للقوة.

تمكنت من تحقيق أسلوب البحث العلمى الذى التزمت بالسير على نهجه بإصرارى على توسيع نطاق الدراسات المتعلقة بهذه القضية، لا بإجراء تجميع مجرد؛ بل بتعديل فكرة تحليل المسألة ذاتها؛ فبينما كان الهدف الأشمل للدراسات المشار إليها هو تقييم كل من : عناصر التأييد وعناصر النقض لانضمام المرأة إلى مؤسسة تعتبر بمثابة متغير مستقل، كانت نقطة البدء فى هذه المقالة – على عكس ذلك – هى تحليل هذا المتغير.

ويتركز استفهامى على تحليل "الالتزامات والبدائل". (1) التى تتحكم فى التشكيل الحالى للقوات المسلحة، والتى تعتبر بمثابة متغيرات تابعة. ويعد فهم الآليات التى تؤدى إلى هذا التشكيل ، يمكن التفكير فى إمكانيات القوات المسلحة فى الاستيعاب كما تبدو اليوم (وسوف أشير حتما إلى إيطاليا بصفتها حالة دراسية)، وفرصة النساء فى الدخول ضمن هذا الاستيعاب فى آخر الأمر.

١- موقف الفكر البشرى :

تقع غالبية البحوث التى أجريت فى العشرين سنة الأخيرة تقريبا لدراسة موضوع "النساء والقوات المسلحة" بصفة عامة فى قسمين: أحدهما **وصفى** والأخر **توجيهى**.

فالبحث الذى يستهدف تحليل موقف النساء من القوات المسلحة – من وجهات النظر الاجتماعية والنفسية والاقتصادية – يقع فى القسم الأول، الذى يضم كذلك بطبيعة الحال المناسبات التذكارية ، التى شاركت فيها الحركات النسائية بقصد المساندة المباشرة أو غير المباشرة للمجهود الحربى أثناء الصراعات الأهلية والعالمية(2)

– وهى المشاركات التى تقع فى عالمين متناقضين أشد التناقض (عالم السلم وعالم الحرب)، بما يتمشى مع وجهة نظر كل من الطرفين: نفس المؤسسة ، أعنى بها القوات المسلحة من جانب، ونفس الجنس، أعنى به النساء من جانب آخر.(3)

ظهرت فى الثمانينيات وجهة نظر مناقضة لفكرة التحديث المفروضة على "العلاقات بين الهياكل الخاصة بالجنسين التى نشأت نتيجة للحروب الواسعة النطاق"(4) التى أبرزتها المذكرات الروائية، وخاصة ما نشر منها فى السبعينيات، والدراسات التاريخية التي تناولت أثر مشاركة النساء فى الحربين العالميتين (5)، وارتبطت بتطور الحركة النسائية فى مجال "فكرة الاختلاف بين الجنسين" ، وتهدف إلى مناقشة نظرية المساواة التى دارت فى فلكها المشاركات النسائية فى الحرب حتى ذلك الوقت. ثم ظهر تقييم أشد حرصا على القيمة التحررية لهذه المشاركة؛ حيث أنها فى أغلب الظن كانت مجرد نماذج اجتماعية تعمل على دعم الرجال. كما أعربت مؤلِّفات هذا الكتاب اللاتى اعتنقن هذه الفكرة عن أن هذا التحرر ما هو فى الحقيقة إلا وهماً – وقد تبدو الفكرة مؤقتة ("تدوم أعمالها بدوام" الصراع) ، وإلى حد ما بسبب استدعاء النساء العاملات فى مجال الصناعة فى معظم الأحيان لتولى مناصب تركها شاغلوها للاشتراك فى الحرب ولا تحتاج إلى تأهيل، فضلا عن أن أجورها كانت متدنية.(6)

وأخيرا عُرض على الجمهور تفسير أكثر تعقيدا ، يؤكد التعارض القائم بين الحركات التحررية وبين عملية "إعادة إثارة موضوع الفوارق التى تراكمت، والتى كانت موضع معاناة للنساء والتى كانت مشاركاتهن فى أثناء الحرب سببا لها".(7)

وانتقل مركز البحث من آثار الحرب على النساء (وهى الآثار التى كانت تقاس بالطريقة التقليدية بالتحليل الكمى للفوارق بين ما كان ينسب إلى النساء قبل الصراعات وبعدها في مجالات الحقوق المدنية، وسياسات الرفاهية، والعمالة، والأجور) إلى إعادة التنظيم على أساس أن عنصر النساء تولى أثناء الحروب المشاركة فى النماذج الفاعلة المناسبة للنظام العسكرى، بشكليها: القديم المحافظ والحديث المتحرر.(8)

وفى الجانب الآخر ، أفسحت الدراسات التجريبية المجال أمام، الرأى العلمى – الذى عملت بموجبه الخدمة العسكرية على "تأكيد دوام الوظيفة" باعتبارها إحدى " المسائل المقدسة فى النظام البابوى"– (9) لطرح البدائل المتعددة الألوان . وظهرت أساليب جديدة لتداول هذه الموضوعات على صفحات مجلة **القوات المسلحة والمجتمع**.

وأكدت الباحثات فى هذا المقال التحول السليم الذى طرأ على النموذج الأمريكى للقوات المسلحة: من النموذج "المؤسسى" إلى النموذج"الوظيفى"، استنادا إلى نظريات العالمين موسكوس(10) من جانب وكانتر (11) من جانب آخر. كما أكدن أثناء هذا التحول الأهمية التى تحظى بها المكونات البنيوية وتؤثر بها على كل من دخلها - أو حتى الأهمية التى تحظى بها العناصر المستمدة من شكل المؤسسة ذاتها، مثل بناء فرص السلطة "والأعداد النسبية ". (12)

ويبدو أن التحليل المستند على تطبيق نموذج كانتر فى أول الأمر متفق مع النتائج التى توصلت إليها كاتبة هذه المقالة عن "الأعداد النسبية " - (ومفادها: أن مجموعة صغيرة (١٥ امرأة) تعمل فى بيئة "غير مألوفة لها" تضطر إلى قبول القيم التي تتبناها المجموعة السائدة (٨٥ رجلا) . ويبدو أن هناك دراسات تجريبية أحدث توصلت إلى نتائج تجب هذه النتائج، وتؤكد إبراز الصفات القتالية فى النساء المقاتلات بدلا من قصرها على الرجال، أوعلى الأقل تنشيط العنصر الرجالى فيهن، كماكان متوقعا .(13)

فإذا بدت النتائج الأولية مؤيدة لرفع نسبة النساء المقبولات للخدمة فى القوات المسلحة (وهى الآن ١٠٪ فى الولايات المتحدة، ولكنها أقل بكثير فى أوروبا) كضرورة ملحة لحفظ توازن الاختلاط بين الجنسين ، فإن النتائج الختامية تبدو مقيدة لتلك الضرورات. ولابد أن أؤكد أن العدد المحدد لعينات البحث، وللخصائص التى تعرَّض لها مثل هذا النوع من التحليل (مثل وصف القوات المسلحة بأنها مؤسسة رجالية) تجعل من عملية التعميم مشكلة.

ويشير القسم التوجيهى من الدراسات إلى "ضرورة تواجد الخاضعين للبحث"، سواء أكانوا من نوع خاص من المواطنين (نساء) أو من مؤسسة (عسكرية) ، وخضوعهم لنوعين من التحليل: أولهما، يسلك منهج الجنس (الذكر والأنثى) كنقطة لبدء الدراسة، ويؤكد المكاسب السياسية والاقتصادية والعرقية التى يجب أن تحظى بها النساء بدخولهن النظام العسكرى، أو بمشاركتهن فى اللحظات الحرجة من الحرب، مع إمكان تغيير الدلالات عن فكرة العنصر النسائى نفسه، لتأكيد الحقوق المكتسبة الخاصة بالمواطنة الكاملة مثل (المواطن من الدرجة الأولى). وثانيهما، يسلك منهج المؤسسة (العسكرية) ويؤكد وجهة نظرها، ويقوم بتحليل المطالب التقنية والموضوعية اللازمة للقوات المسلحة، وكيفية ربطها بوجود النساء فى هذه القوات المسلحة.

أما فيما يتعلق **بالنموذج الأول** للتحليل (من وجهة نظر النساء) فمن المعروف تماما منذ زمن أرسطو حتى اليوم ، أن فكرة "المواطنة" مرتبطة بالحق / الواجب فى

حمل السلاح دفاعا عن المجتمع السياسي؛ (14) وخاصة في الفترات الممتدة منذ السبعينيات حتى الآن. فقد ظلت أعداد قليلة من الأقليات في الولايات المتحدة تنظر إلى القوات المسلحة على أنها السبيل الواعد لاستيعاب عدد منهم، لتحقيق الشرعية والحصول على الحقوق السياسية.(15) وأصبح هذا الموضوع يتكرر مرارا في الكتابات التي تتناول النساء والقوات المسلحة، حتى ولو تحولت المشاركة في النظام العسكري إلي مشروعية سياسية، ومواطنة من الدرجة الأولى دون أن تمثل عملية آلية حقيقية ، كما أكدها البعض صراحة.(16)

أضف إلى هذا أن فريقا من النساء ظل يترقب دخول النساء في القوات المسلحة على أمل أنه سبيل يمكن اتباعه لتحقيق سيطرة على استخدام القوة؛ وهذا الأمر يمكن أن يؤدي إلى مشاركتهن في وضع معدلات المشاركة من جانب، وإلى السماح للنساء برفض تفويض الدفاع عنهن لمدافع "خارجي" من جانب آخر . ومن شأن السير على هدى هذه الفكرة، التغلب على التشعب النمطي المعروف عن أن المرأة هي المحمية والرجل هو حاميها (17) ، وهو تشعب يجب أن نذكره على أنه يمنح الرجل إمكانية ادعاء التفوق الذي لا حول عنه، والذي يبرر "وضعه السائد في نظام المجتمع". (18) وبناء على هذا التفسير لا تتضح المكاسب التي تعود على النساء من دخولهن القوات المسلحة؛ طالما كن مستبعدات من وظائف القتال الفعلي في المعركة – وهذه الوظائف بذاتها هي مضرب الأمثال، وهي الدليل على مشروعية وضع الرجل بصفته "الحامي" المدافع.

وأما **النموذج الثاني** من التحليل التوجيهي فيشير بدلا من وجهة النظر النسائية إلي وجهة نظر المؤسسة العسكرية، ويسير جنبا إلى جنب مع متطلبات الحرب التقنية– الموضوعية . فالتحول من نظام التجنيد الإجباري إلى نظام الخدمة التطوعية، مع انخفاض نسبة المواليد، أقنع القادة العسكريين بالارتياح إلى فتح أبواب القوات المسلحة للنساء، تعويضا عن النقص في التجنيد.(19)

وهذا النوع من الإجراءات يجب تداوله بحذر من أجل الالتزام بتوفير المطالب الضرورية من **الكفاءة والفاعلية** التي تسعى القوات المسلحة إلى توافرها على الدوام.

وربما تأثرت الفاعلية سلبا بدخول النساء لسببين جوهريين هما: ضعفهن البدني الشديد بالمقارنة بالرجال، وأثرهن المحبط في "علاقتهن بالرجال" – تلك العلاقة التي تلعب دورا مهما في تحويل الجندي إلى مقاتل شجاع وتحويل مجموعة من الناس إلي حشد متماسك من المقاتلين.(20) وأما عن الضعف البدني، فقد وجب التأكيد على أن

بانوراما الحرب فى هذه الأيام ترينا كيف قلص الاستخدام المتزايد للأسلحة المعقدة والأجهزة الإلكترونية من أهمية القوى التى تستخدم الوحشية فى القتال من جانب، وكيف أكدت من جانب آخر على ضرورة تأهيل الأفراد؛ لأن وشائج الرجال ليست فقط هى التى ترجح انتصار مجموعة فى القتال، ولأن درجة الترابط لا تعتمد على عناصر تتعلق بجنس الذكور أو الإناث؛(21) على الرغم من الأثر السلبى لتواجد العنصر النسائى ضمن مجموعة كلها من الرجال.

أما بالنسبة للكفاءة التى تقاس بالموازنة بين حسابى الأرباح والخسائر فى موقف محدود الموارد، فيبدو أن تدريب النساء المقاتلات بدلامن الرجال ينطوى على تكاليف باهظة ، بناء على العدد الكبير من الساعات التى تخصص عادة للنساء للوصول إلى نفس المستوى من الاستعداد القتالى الذى يصل إليه الرجال. ومن جانب آخر نجد أن المستوى التعليمى للنساء اللائى يدخلن القوات المسلحة أعلى من نظيره للذكور؛ الأمر الذى يقلل من فترة التدريب التى لا تضع اللياقة البدنية فى اعتبارها ببساطة.

ولهذا ، فكل من الاتجاهين: الوصفى والتوجيهى فى البحث (الموضحين فى هذه الدراسة باقتضاب شديد)، لا يمكن أن يطرحا إجابات مباشرة عن السؤال الدائر حول وجوب دخول المرأة أو استبعادها من المؤسسة العسكرية.

ومن وجهات النظر المطروحة من ناحية الجنس (الذكورأو الإناث) ما تراه إحدى الحركات النسائية التى تعرف "بحركة الدعوة إلى السلام" أو "الدعوة إلى المهادنة"، وهى دعوة تتعارض مع هذه المناهج البحثية. فهى لا تركز جهودها كثيرا على الضرورات الموضوعية التى تتعلق بالخدمة العسكرية النسائية، أو على المزايا التى تتحقق من ورائها، مثل البدائل العقائدية والأخلاقية المفتوحة التى يربطها العرف بالخدمة العسكرية.

ومن ناحية المبدأ، نجد أن منهاج رفض استخدام القوة لفض المنازعات الداخلية والدولية، واعتبار النظام العسكرى القائم حاليا الحد الأقصى للتعبير عن الوجه الرسمى للعنف، يحمل بين طياته رفضا قاطعا لأية نظرية تنادى بمشاركة النساء فيه.

وبين هذين الطرفين: الطرف الذى نطلق عليه لسهولة التعبير الجانب الواقعى، ونظيره الذى ينادى بالسلام؛ يستحيل أن يدور الحوار فيما يتعلق بعلم الوجود؛ وهذه الاستحالة غالبا ما تثيرها على التوالى نساء باحثات ينتمين إلى القسم الأول (الواقعى)

باستخدام نوع من المأثورات الشعائرية فى افتتاحيات مقالاتهن يشرحن فيها كيف يشاركن فى الأعمال التى لا تتصف بالعنف ويقدرنها . ولكن كيف يستحيل قبولها كمبادئ فى طرق البحث العلمي وأنت تقصد التأثير على الحقيقة ، وتبحث عن القدرة على أن" توفر الحماية للأبرياء الآخرين"؟ (22) وبالتالى يجب استبعاد الحركات المنادية بالسلام ، الرافضة بشدة "التورط فى الفضائح اليومية للشئون الخارجية"، وهى تتسلح "بالتفوق المعنوى ". (23)

فهل من الممكن تجاوز العقبات التي فرضتها هذه الملاحظات على المهتمين بندوة "النساء والقوات المسلحة"؟

٢- الخدمة العسكرية بصفتها جزءا من المجموع: السياسة الأمنية للدولة والاتفاق الجماعى فى رأى مواطنيها :

لكى نفى بهذا الغرض وجب علينا الرجوع خطوة إلى الوراء واتباع وجهة النظر التى تشتمل - كماذكرنا فى البداية - على السؤال المتشعب إلى الضرورات والبدائل المفتوحة: وهى وجهة نظر الدراسات الأمنية.

فى نطاق هذه الدراسات لا تناقش قيمة المؤسسة العسكرية أساسا بالنسبة للأرباح التى تعود على المواطنين من الدولة، (الندوة عن المواطنة)، ولا بالنسبة للكفاءة والفاعلية (وهو شكل تتناوله الدراسات العسكرية التكتيكية والاستراتيجية عادة)، ولكنها ترتبط أولا بوجود الدولة وبرعايتها للمجتمع.

فاستخدام القوة بين الدول فى حالة الحرب يتضمن "الاستخدام المتبادل للقوات النظامية بين مجموعتين اجتماعيتين أو أكثر موجهتين ضمن خطة شاملة أو سلسلة من الخطط لتحقيق هدف سياسى، (24) هذا من جانب.

ومن جانب آخر تعرف الدولة منذ حددها العالم ويبر حتى الآن بأنها: المؤسسة الوحيدة القادرة على تولى السيطرة المشروعة على القوة ، التى تعتبر أحد أركانها الأساسية. وهذه السيطرة تمارسها بحشد الوسائل التى تمكنها من شن الحروب (وهى الرجال والأسلحة) ، وبوضع فكرة أهداف الأمن الوطني، والاستعداد لدرء التهديدات والربط بين هذين العنصرين فى آخر الأمر(حشد الوسائل اللازمة لشن الحرب وتحديد الأهداف الأمنية)، بأسلوب وظيفى فاعل. ومن أجل تحقيق ذلك، لا يمكن الإشارة إلى التحضيرات التقنية، والجغرافية السياسية وحدها، بل فوق هذا كله يجب الإشارة إلى القيم التى تتعهد الدولة بتأكيدها بين المواطنين الذين تفرض عليهم التجنيد إجباريا (فى

الدول التى تطبق التجنيد الإجبارى) ، وبحماية هذه القيم من عدوان الدولة التى تستخدم قواتها المسلحة ضدها.

وبهذه الفكرة أصبح التجنيد وسيلة أساسية لحل مشكلات الأمن الوطنى؛ ومن ثم فإن دراسة التجنيد بالتالى لا يمكن أن تنفصل عن الأمن. فالتجنيد هو الوسيلة التى تحشد بها الدولة الديموقراطية - بناء على الإجماع فى الرأى - الموارد البشرية التى تحقق لها السيطرة على القوة.

ومشروعية استخدام القوة المستندة على إجماع آراء المواطنين تعتمد على قدرة الدولة على الاستجابة لهذه المجموعة المعقدة من المشكلات بشىء من الترابط والشفافية. وتتحقق مصداقية الجهاز العسكرى بالإجماع الشعبى فى مجالين رئيسيين: أحدهما عن طريق القيم التى ترعاها القوات المسلحة فى البلاد (فى زمن السلم تنعكس على نوعية وظروف الحياة العسكرية)، وثانيهما عن طريق قدرتها على تلبية متطلبات الأمن للدولة وللمواطنين.

وبينما تعتبر الحرب "نشاطا واقعيا عند خوضها"، (25) فليست وسيلة للدمار والخراب، ولكن رجالها عند دفعهم للاشتباك يقتلون رجالا آخرين. (26) فأى شىء يؤدى إلى الحرب ويتبع سبيلها يتصل اتصالا وثيقا بالهموم الأخلاقية التى تطلب من كل فرد بعيدا عن الجنس (الذكر أو الأنثى) المشاركة في تحديدها فى النظام الديموقراطى. ويجب ألا نهمل فهم هذه الهموم، حتى فى حالات "إعلان الحرب" ، وهى الحالة التى لا يمكن أن نعتبرها مجرد تصادم صرف بالقوات فى ميدان تقنى، يخلو من الصفات البشرية. وكون الحرب منظمة على مستوى الوطن، وبطريقة عقلانية، واجتماعية، وآلية، يميزها عن العنف الذى ترتكبه الدولة فى عدد لا يحصى من الأشكال الأخرى التى تمارسها. (27)

فمشروعية استخدام القوة التى مرت بأزمة عميقة الجذور، وخاصة فى الولايات المتحدة فى الفترة التى أعقبت حرب فيتنام - بسبب الفشل فى الحصول علي الإجماع الشعبى لخوضها - زادت أثناء حرب الخليج. فلماذا؟

٣- مشروعية استخدام القوة: دليل نظرى وتجريبى :

من الصعب النطق بحكم واضح تماما فى قضية كيفية تحقيق الدولة أهدافها السياسة باستخدام القوة.

والدليل التجريبى (مثل الإجابة على استطلاعات الرأى حول صلاحية الحل العسكرى لفض مشكلة غزو العراق للكويت، والاشتراك فى المظاهرات والمعسكرات

الداعية إلي السلام، والحركات المعبرة عن آرائها حول إصلاح النظام العسكرى)، غالبا ما يسفر عن نتائج تتعلق بالتفسيرات الصعبة للإجابة عن السؤال الوحيد عن مشروعية استخدام القوة. فمن الواضح على سبيل المثال، أن العدد المتزايد من الطلب على الخدمة المدنية كبديل للخدمة العسكرية، أو تزايد حالات الانتحار بين المجندين إجباريا فى إيطاليا فى نهاية الثمانينيات، (28) لا يمكن تفسيرها بذاتها على أنها علامات على الاتجاه العالمى نحو نبذ استخدام القوة، ولكنها نابعة من مجموعة واسعة النطاق من الأسباب.

فتاريخ العقائد السياسية يعرض كذلك بانوراما متعددة الألوان من التفسيرات التى فشلت هى الأخرى فى التوصل إلى جواب ناجح لا لبس فيه ولا غموض.

ولا يزال موضوع أهلية الوسائل العسكرية لخدمة الأهداف السياسية، يثير اهتمام فلاسفة السياسة إلي يومنا هذا. ووضعت بعض النظريات التى تشير إلى أربعة نماذج من الأنظمة يسهل عند تطبيقها تحليل ظواهر الحرب فى ظل مبادئ كلاوزفيتز، وهى: **النظام الاجتماعى – الاقتصادى، والنظام السياسى الداخلى ، والنظام العالمى، ونظام القيم** . والرجوع إلى أحد الأنظمة لا يلغى الإشارة إلى نظام آخر فى نفس الوقت كما سوف نرى. ورغم إدراكنا للمخاطر الكامنة فى أى مسعى نسبى أمكن استنباطه من المواقف التاريخية التى انبثقت منها النظرية، فإن من المفيد أن نراجع هذه النظريات بإيجاز. وسوف يحدث هذا كثيرا، لا من أجل تقييم تماسكها فحسب، بل من أجل شرح التشابك الذى يكتنف القضية التى كثيرا ما تشرح على ضوء المنطق السياسى لا على ضوء المنطق العقلانى ؛ وكذلك من أجل أن نستنتج من تحليلها، فكرة توجيه القرار التطبيقى النفعى الذى يرجح احتمالات دخول النساء فى النظام العسكرى .

وتؤكد **المجموعة الأولى** من تلك النظريات، الحقيقة القائلة إن تطور الهياكل الاجتماعية والاقتصادية للدولة يؤثر على استخدام القوة تأثيرا كبيرا. فالحروب تفسر على قدر مالها من آثار محسوبة على التغيرات العميقة فى الطريقة التى ينظم بها المجتمع قدرته الإنتاجية .(29) وتؤكد كثير من النظريات التى انبثقت من هذه الفكرة الجوهرية (التى تبلورت فى النصف الأول من القرن التاسع عشر على يد كومت الذى سار على نهج سانت سايمون) على أن تطور الهيكل الاجتماعى – الاقتصادى كان على وشك أن يؤدى إلى اختفاء ظاهرة الحرب التى تتنافى طبيعتها مع طبيعة الاقتصاد فى المجتمعات الصناعية التى انهارت قلاعها الحصينة (البورصة العالمية والتجارة

الدولية)، بطريقة سلبية تتمثل فى عدم الاستقرار الناتج عن الصراعات. وأمكن تحديد هذا التنافر بين الحرب والنظام الاقتصادى الذى يعتبر جوهرا لهذا النوع من المجتمع. واستطاع الخبراء تحديد معالم ذلك المجتمع بناء على فكرة كومت، بمقدار ما يتمتع به من التطور فى القوى الإنتاجية، وباستخدام التقنيات المتقدمة، وأهم من هذا كله باستبدال الحرب بالعمل، بصفته النشاط السائد، وبإحلال الحرية محل العبودية. (30)

وتؤكد النظرية الماركسية التى تبلورت عبر حقب متتابعة من التطور الصناعى – عند مقارنتها بهذه الفكرة المتفائلة – أن طبيعة النظام الاقتصادى الرأسمالى مرتبطة بالحروب التى تبلورت عبر حقبتين تاريخيتين متتابعتين: إحداهما ، تعرف بالحروب الاستعمارية، والأخرى بالحروب بين الدول الاستعمارية، أما الصراعات فى الحقبة الأولى فقد كان، الدافع وراءها الحاجة إلى حل الأزمة المستحكمة الناجمة عن تضخم الإنتاج الداخلى والرغبة فى الحفاظ على القوة التنافسية على المستوى العالمى. ومن أجل هذا دعت الحاجة الملحة إلى إيجاد مصادر جديدة للمواد الخام (أو الخامات الرخيصة)، وإلى فتح أسواق جديدة، وتحقيق معدلات عالية من الربح الدائم. وهذا التوجه الدائم للدولة الاستعمارية يحتاج إلى قوة عسكرية قادرة على حماية التفوق الاقتصادى فى مناطق نفوذها؛ حيث أن القوات المسلحة عميل مثالى للصناعات الخاصة (بصفتها سوقا مضمونة وقادرة على الوفاء بجميع الديون)، فهى تحاول بفضل المصالح المتشابكة المبنية على الربح الاقتصادى أن تغرى متخذى القرار السياسى بخلق سوق زائفة للأسلحة : فإما أن تبيعها بقروض للدول المتحالفة معها، أو تفرضها بالتدخل المباشر فى الصراعات الدائرة خارج أراضيها.(31)

وتؤكد **المجموعة الثانية** على الربط بين طبيعة الأنظمة السياسية، وميل الحكومات التى تنتهجها إلى حل المنازعات الدولية بالوسائط العسكرية. وبناء على فكرة هؤلاء المحررين، تعتمد النزعة إلى القتال التى لا ينكرها التاريخ فى الأنظمة التسلطية عن طبيعتها العسكرية، وعن آليات القوة الموظفة فى الداخل. وبعد هذه الملاحظة يجدر بنا أن نبرز الحقيقة القائلة : إن الدول الديموقراطية هى الأخرى (مع أنها لم تتصارع مع بعضها البعض عبر التاريخ، إلا أنها تصارعت مع مختلف الأنظمة السياسية التى اعتبرت معادية لها أو تشكل خطرا عليها) استعرضت ما لديها من درجات عالية من الروح القتالية. وقد أوضح وارد بجلاء – مقتفيا أثر مونتسيكيو – كيف تحارب القوات المسلحة للدول الديموقراطية؟ وكيف تستمر فى الحرب بكفاءة تعادل – إن لم تفق– نظيرتها فى الدول المتسلطة؟ وتبرر أعمالها الحربية بأنها ليست وسيلة لتحقيق أهداف

الأمن الوطنى فحسب ، بل هى وسيلة لتحقيق الأهداف العالمية كذلك؛ (32) وهذا هو السبب فى موافقة كل من الأنظمة الديموقراطية والأنظمة الدينية المتعصبة على مشروعية "الحرب العادلة". وفوق هذا كله شاركت جميع الدول الديموقراطية فى تدويل الصراعات ووصفها بالتطرف، من خلال التعبئة الشاملة والدعاية التى تدين العدو.(33)

وتشير **المجموعة الثالثة** من النظريات إلى طبيعة الساحة الدولية التى تمارس الدولة عليها نشاطها . أولا وقبل كل شيء ، لا يمكن اعتبار هذه الساحة نظاما؛ نظرا لعدم توافر آليات القهر التى تكفل لأعضائها حق العيش فى أمان - وهو ما يتوافر للدولة - حتى لو توافرت لها مجموعة من الحقوق القانونية المكتسبة المستحقة على الدول. فالساحة الدولية بالتالى يمكن النظر إليها على أنها ساحة الفوضى، إذا لم تتوافر فيها آليات للنظر فى المصالح المتنازع عليها، والدفاع عنها إذا تعرضت فيها المظاهر الإيجابية لنظامها السياسى الوطنى للتهديد أو التدمير بفعل غزو خارجى. والطبيعة العنيفة للنظام العالمى تعتبر المصدر الرئيسى لمشروعية الاحتفاظ بقوات مسلحة وطنية (منذ عهد ثيوسايديديس حتى اليوم، مرورا بآرون حتى هوفمان وفالتز). وهذه الطبيعة عرضة إلى حد ما للنقد - فمثلا: من ذا الذى يستطيع أن يحدد أماكن المصالح وأفضلها للمجتمع الدولى؟ (34) ومن الذى يضمن أن الحفاظ على الوضع الراهن على المستوى الدولى رهن بتحقيق نظام دولى"عادل" ؟ إلا أن هذه الفكرة تم تأكيد فاعليتها، بدون شك فى فترة ما بعد الحرب؛ لأنها فى الحقيقة تتفق تماما مع الموقف المدنى الذى اتخذ بعد اتفاقيات يالتا فى عام ١٩٤٥، حينما تم تقسيم العالم إلى منطقتى نفوذ محددتين، وكفل امتلاك القوتين العظميين للقنابل النووية، الاستقرار التام على الحدود، وزاد من الاهتمام باستمرار اليقظة فى الدفاع خشية تسلل العدو منها مدفوعا "بشهوة الهيمنة". (35) فالقطبية الثنائية مرتبطة بطبيعة الأسلحة النووية الجديدة (التي لا تعرف إلا القليل من مبادئ كلاوزفيتز، والقليل من المرونة والتطوير فى الأهداف الوطنية المتغيرة للدولة) ، (36) التى حققتها كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى (سابقا) وساعدت على امتداد فترة الاستقرار فى أوروبا على الصعيد الجغرافى السياسى. هذا فضلا عن أن الانهيار الأخير فى النظام الثنائى الأقطاب- بالإضافة إلى استمرار الصراعات التقليدية - أكد أن الساحة الدولية أصبحت تعج بالفوضى ، وتخول للدول حق الاحتفاظ بقوات عسكرية تدافع بها عن نفسها ضد أى عدوان خارجى. والدليل التجريبى النفعى واضح فى الطريقة التى دفعت طموحات صدام حسين إلى الهيمنة على الكويت بالعمل العسكرى؛ وأسفر رد الفعل للمجتمع الدولى (بالحرب) للمرة الثانية عن فرض الحل التقليدى لفض المنازعات الجدلية باستخدام القوة.

أما **المجموعة الرابعة (الأخيرة)** فلا تتكون من نويات متجانسة من النظريات، بل تتكون فى معظمها من أفكار تشير إلى مجال القيم الأخلاقية القادرة على تحليل أسباب انحسار الإجماع قليلا، ليس عن استخدام القوة فى المجتمعات الحديثة فحسب، بل عن استخدام القوات المسلحة فى أضيق نطاق أيضا .

وفى هذا المجال تذكّر هو فمان منذ عشرين سنة مضت ، كيف سددت الثورة الثقافية الصينية فى الستينيات ضربة قاتلة لمفاهيم النظام وقبول القيادة، (37) وهى المفاهيم التى تتميز بها القوات المسلحة؛ وهى السبيل التقليدى للمناقشة حتى الآن ، والعامل الأساسى الذى ساعد على دوام احتمالات نشوب الحرب- هذا إذا صدقت ريتا ليفى دى مونتالشينى فيما قالت، من أن علاقة "التفاعل" بين جنس الرجال وبين الحرب، تأتى من ميل الرجال الوراثى نحو العنف بنفس القدر من ميلهم الثقافى نحو الطاعة؛ وهو الميل الذى يسمح باندماجهم فى النظام العسكرى المتسلسل فى القيادة إلى حد التسلط. (38)

وفيما يتعلق بالقيم التنظيمية ، فإن القوات المسلحة فى الدول الغربية مرت خلال نوع من الثورة التنظيمية في العشرين سنة الأخيرة. وهناك مبررات تبرر حشد الموارد البشرية للأغراض العسكرية علي المستوى الأخلاقى. أولها، أن النظام ربما يلجأ إلى قيم مثل "الواجب" و"الأمانة" و "العلم" و"التضامن المدنى"؛ وبالتالى يقوم بالحشد على أساس التجنيد الإجبارى. وثانيها، أن النظام ربما يلجأ إلى بعض القيم مثل العقلانية، والكفاءة؛ والانتماء للمهنة، والرخاء الاقتصادى، وبالتالى يقوم بالحشد على أساس النظام التطوعى . وقد مرت القوات المسلحة فى بعض الدول مثل الولايات المتحدة بمرحلة تطوير تحويلها فى بضع سنين من نموذج إلى آخر. وتحقق ما وصفه موسكوس فى عام ١٩٧٧ بأنه تحول من النموذج المؤسسى إلى النموذج المهنى.(39) وهذا التحول أدى إلى تغير فى مؤهلات التابعين المشاركين فيه: "فالمقاتلون المدنيون" أصبحوا "رجال اقتصاد". (40)

وبينما فقدت روح "الواجب" و"الأمانة " مصداقيتها فى مجال الحرب التى تعتمد يوما بعد يوم على التقنيات المتطورة، وعلى "عدم رؤية" العدو، أحدثت روح "الكفاءة" و"العقلانية" متاعب فى المؤسسة العسكرية البيروقراطية المعاصرة على أساس الفاقد من الموارد غير المنتجة. (41)

وبناء على هذا، فإن تحليل الخصائص الداخلية للدولة، سواء أكانت اجتماعية - اقتصادية أو سياسية، يؤدى إلى ظهور نتائج أكثر تنوعا فى العلاقة القائمة بين أحد (فى الخصائص الداخلية) وبين التغيرات فى الميل إلى مشروعية استخدام القوة .

والتحليل الذى يشير إلى الملامح الرئيسية للأنظمة العالمية، يبدو أنه – على العكس من ذلك – يؤدى إلى نتيجة مباشرة: هى أن استخدام القوة، فى ظروف خاصة – عمل مشروع ويستوجب من المواطنين مساندة الدولة فيه.

وأخيرا، إذا تتبعنا المجموعة الأخيرة من النظريات، لرأينا أنها كذلك تؤدى إلى نتيجة مباشرة، ولكن بدلالة عكسية: فانتشار النقد الاجتماعى الموجه إلى مجموعة القيم الأخلاقية التي تغلغلت فى القوات المسلحة منذ عدة قرون خلت ، يشير إلى إضعاف مشروعية استخدام القوة.

٤- نتائج مشروطة :

بينما تجد الدولة نفسها، وخاصة الدولة المتوسطة القوة مثل إيطاليا، تتفاعل مع المجال العالمى السابق بناؤه – وتمر بظروف قاسية ثم تميل إلى تشكيل قواتها المسلحة فى مواجهة مجموعة من الالتزامات الخارجية – فلا تزال القدرة على الاختيار ماثلة أمامها تعينها على اختيار مجموعة القيم التى تستلهمها فى بناء قواتها المسلحة.

ومن هذا المنطلق، يجب على الدولة أن تجرى "اختياراً" لا يمكن إظهاره بمظهر كاذب على أنه مفروض: وهو فى الحقيقة غير مبنى على ضرورات الطبيعة التقنية والسياسية الجغرافية فقط، ولكنه مبنى كذلك على اختيار بدائل أخلاقية ينبغى أن تكون واضحة المعالم.

تلك هى أرض المعركة التي يتحقق فيها الإجماع الشعبى علي بناء مؤسسة عسكرية لا تزال تقوم بدور جوهرى، ليس فقط فى مجال الخبرة البشرية الفردية لكثير من المدنيين، بل فى مجال العلاقات بين الدول، التى تلعب فيها هذه المؤسسة دورا حيويا فى حالة الصراع المسلح، وفى حالة التهديد باستخدام القوة فى المباحثات الدبلوماسية الدولية . ويرتفع النداء مدوياً فى إيطاليا (وهى الدولة الوحيدة فى حلف شمالى الأطلنطى التى لا تضم نساءً فى قواتها المسلحة) ، مطالبا بالسماح للنساء بدخول القوات المسلحة، ولكن محاولة فض هذه المشكلة تتطلب أساسا الحصول على إجماع على آلية ، كلما ازدادت وضوحا، أصبحت أقل إقناعا. فالالتحاق بالقوات المسلحة على أساس التطوع يعرض على أنه فرصة إضافية "تقدم" للنساء على طريق المساواة فى الحقوق والواجبات: وبهذه الطريقة بذلت محاولات لمواصلة الحصول علي الإجماع الشعبى على إنشاء مؤسسة بدون إيجاد حلول لأخطائها ، مع توسيع القاعدة الأصلية للمشاركة فيها.

وتزامنت هذه المحاولات مع العملية السياسية الخاصة برسم "صورة جديدة" للجيش (42) تمزج بشكل مريب معايير النمط التقليدى بالنمط "الاقتصادى" ، الأمر الذى يولد الارتباك ولا يوحى بالثقة- وعند النظر إلى هذا الأمر، نتبين التيارات المتصارعة فى معارك الترقية التى يشنها الجيش كل سنة.(43)

ومكمن الخطر حينئذ هو تحقيق الإجماع النسائى على فتح القوات المسلحة لهن، بقصد الإلحاح فى كسب حق، وتشتيت الأنظار عن نقاط الضعف الحقيقية فى القوات المسلحة، والعمل بطريقة غير مباشرة على تمييع القضية، مع الإبقاء عليها حية كما هو حالها اليوم. والحق يقال، إن هذا الفتح ربما يعمل على كشف المتناقضات التى تتردى فيها القوات المسلحة؛ ولهذا أعرب فيرجيليو إيلارى (44) عن أن فكرة مناقشة موضوع النساء المقاتلات طرأت باستغلال فرص سياسية منطقية، واحتشام متطرف مشروع، وشغف محموم لوسائل الإعلام لا ينتمى إلى أية سياسة منطقية فى هذا المجال.

ومن جانب آخر، فقبل تأييد فكرة دخول النساء فى القوات المسلحة لابد من التساؤل عن : طبيعة المؤسسة التى ينادى النساء بدخولها، وطبيعة النظام السياسى الذى تمثله هذه المؤسسة.

وفى إيطاليا تعتبر فكرة السماح بدخول النساء فى القوات المسلحة موضوعا هامشيا بمقارنته بالموضوع المركزى الذي يستثمر هذين المجالين؛ فهناك فوق هذا كله ما سبق أن ذكرناه: ارتباك شديد فى القيم التى يتعين على القوات المسلحة أن تنميها ؛ فى مقابل الدعاية المسمومة التى تركز على الفردية، وعلى توافر الخصائص المشابهة لخصائص "رامبو" فى طالبى الوظيفة ، أو بالتبادل مع طبيعتهم "الحامية"، وهى الحقائق التى تخفيها البيروقراطية العاجزة التى تعتبر امتيازاً لا تتمتع به القوات المسلحة بمفردها فى إيطاليا . كماأن هناك إحساسا شائعا بعدم كفاءة القوات المسلحة فى تنفيذ المهام المناطة بها فى المجال الخارجى (المساعدات المسلحة فى مواقف حفظ السلام) (45)، وفى المجال الداخلى (المساعدة فى حالات الكوارث الطبيعية مثلا).

وأخيرا وليس آخرا، هناك ضعف شديد فى ثقة الرأى العام فى قدرة السياسيين على وضع أهداف أمنية مقنعة فى المجال الخارجى، وفى توفير الحماية الكافية للمواطنين الإيطاليين فى داخل البلاد، فى قطاع كبير من أرض الوطن على أقل تقدير.

فالدولة الديموقراطية ذات الكيان الوطنى المحدد بدقة (أى التى تعنى بتبسيط الإجراءات إلى أقصى حد، والتى لا تثير المتاعب الحدودية، والتى لا تثير مشكلات التعايش العرقى السليم) مثلما هو الحال فى إيطاليا - يمكنها أن تركز انتباهها إلى احتياجات الأمن الداخلى أكثر من الأمن الخارجى ، وتستشعر المواقف التى تعرِّض بشدة أمن الدولة للخطر، بصفتها كيانا وطنيا فى حد ذاتها.

(مع الالتزام كذلك بتدبير قوة صغيرة للطوارئ الدولية للتدخل خارج أرض الوطن بهدف أساسى هو حفظ السلام).

وعبَّر تشارلز تيلى بوضوح شديد عن هذه المتاهة التى وجد نقَّاد النموذج الأوروبى للدولة الوطنية أنفسهم فيها، بصفتهم حماة للأمن، فقال:

> يصعب كتابة الرثاء لهذا النموذج؛ إذ نرى فيه من جانب، أن المهادنة للحياة المدنية الأوروبية، والتحديث للمؤسسات السياسية - التى تمثلها أو التى لا تمثلها - كلاهما نتاج لتشكيل الدولة التى تندفع وراء السلطة العسكرية. ومن جانب آخر، نلاحظ فيه الدمار المتزايد الذى تحدثه الحرب، والتدخل الشائع للدول فى حياة الأفراد، وإنشاء أجهزة لا مثيل لها للسيطرة الشديدة على الطبقات الكادحة. "دمر دولة، وانشئ لبنانا! "قوِّها ثم انشئ كوريا! "ثم حلت أشكال أخرى محل الدولة الوطنية، دون جدوى أى حل من الحلول البديلة . والحل الصحيح الوحيد هو إزاحة قوة الدول الوطنية بعيدا عن الحرب، وتوجيهها نحو تحقيق العدالة، والأمن الفردى، والديموقراطية(46).

وهناك سبيلان يتعين علينا سلوكهما هما: تركيز الانتباه على متطلبات الأمن الداخلى وفتح المؤسسات العسكرية للمجتمع (وتمت محاولة لذلك فى الستينيات بزعم نشر الديموقراطية فى القوات المسلحة فى إيطاليا)، وإعادة دراسة بنائها وتوسيع نطاق خدماتها لقطاعات أكبر من الحياة الوطنية. وهناك حل آخر يتمثل فى تحديد وظائفها طبقا لعرف أخلاقى يستند على المهنية والعقلانية؛ وبهذا لا تتوسع بل على العكس تتحدد مهامها فى نشاطاتها طبقا لمعايير المنطق والاقتصاد (ناقشت جميع مجموعات الخدمات التى فقدت قوتها الدافعة علي مرور الزمن لكى تكون عسكرية، بدءاً من رجال الإطفاء حتى موظفى الصرف الصحى، وهى الخدمات التي سبق إدارتها بأجهزة عسكرية وثبت عدم كفاءتها ، مثل الترسانات).(47)

ويمكن طرح السؤال الخاص بالسماح للنساء بدخول القوات المسلحة فى الوقت المناسب فقط بعد حل هذه المشكلات.(48)

وإلى أن يتحقق هذا الهدف، فإن أفضل المهام التى تستند للنساء هى المشاركة فى "الإدارة الخارجية"(49) للجهاز العسكرى للتأثير على الإدارة الجزئية للقرارات المتعلقة بالأمن الوطنى للدولة أو لاكتساب المهارة فيها. فإذا قلنا إن كثيرا من الإنجازات قد تحققت فى مجال المعلومات عن التنظيم والتعليمات فى القوات المسلحة الإيطالية ، لتحقق القليل الذى يتيح الحصول على المعلومات "النظرية" خارج الدائرة المحكمة لمن يدعون "بالخبراء" التقنيين؛ فالسياسة العسكرية للدولة ظلت "منطقة محظورة الدخول؛ وفى نفس الوقت، يجب أن يحدونا الأمل فى مشاركة النساء فى المستقبل فى حل مشكلة إعادة القوات المسلحة إلى عهدها السابق فى مجالى القيم الأخلاقية والأهداف الداخلية. وفى مجال التحليل الذى أجرى حتى الآن، يبدو أن وظيفته المزدوجة يمكن تحقيقها بوضوح أكثر بفريق من عدة نساء من خارج النظام العسكرى بدلا من إجرائها بعدد قليل منهن من داخله.

ملاحظات هامشية

1- It is the title of a paragraph of the volume by E. A. Cohen, Citizens and Soldiers: The Dilemmas of Military Service (Ithaca and London: Cornell University Press, 1985) pp.25-41.

2- For the production of essays up to the 1980s reference is made to the bibliographical essay in N. L. Goldman (ed.) Female Soldiers: Combatants or Noncombatants? (Westport: Greenwood Press.1982) pp.291-5.

زادت الكتابات فى هذا المجال زيادة ملحوظة فى العشر سنوات الماضية، ويتضح ذلك من قائمة المراجع المنشورة فى آخر الكتاب. ومن بينها دراستان مهمتان هما:

s. Saywell, Women in War (New York: Viking, 1985) and C. Braybon and P. Summerfield (eds), Out of the Cage, Women's Experiences in Two World Wars (London: Pandora, 1987); with regard to the female experience in the armed forces of the United States, Australia, Canada and Freat Britain, See for example, D. Segal and W. Sinaiko (eds) Life in the Rank and File: Enlisted Men and Women in the Armed Forces of USA, Australia, Canada and the United Kingdom (Washington: Pergamon-Brasseys International Defense Publishers, 1985).

3- ينبغى التركيز على أن تاريخ الحروب لا يعنى الاهتمام بالدعم (المباشر وغير المباشر) للقوات المسلحة، بل يعنى الاهتمام بمعاناة النساء بصفتهن ضحايا الحرب قبل أن يشتركن فيها بزمن طويل، وخاصة فى حالة إيطاليا. انظر كتاب...

M. Mafai, Pane nero. Donne e vita quotidiana nella seconda guerra mondiale (Milan: Mondadori, 1987).

فظهور مثل هذه المعاناة من الحرب التى لا يمكن شرحها هنا – مرتبط قبل كل شىء بالتناقص الحتمى فى الجهة الداخلية . وهذه الحتمية تدمرها تكتيكات حرب العصابات كالمعتاد ظلت تعانى من الهجمات المركزة منذ الحرب العالمية الأولى وخاصة بعد تطور وسائل التدمير بالطائرات بصفتها وسائل مساندة تكتيكية للعمليات البرية والبحرية فى العمليات الاستراتيجية الهجومية ضد المدن(الحرب العالمية الثانية).

4- A. Bravo, "Introdozione". in A. Bravo (ed.) Donne e uomini nelle guerre mondiali (Rome-Bari: L aterza, 1991) p.xxi.

5- For all, see A. Marwick, War and Social Change in the Twentieth Century (London:Macmillan, 1974).

6- P. Summerfield, Women Workers in the Second World war: Production and Patriarchy in Conflict (London: Croom Helm, 1984); H.L. Smith (ed.) War and

Social Change: British Society in the Second World War (Manchester University Press, 1986).

7- Bravo (ed.) Donne e uomini nelle guerre mondiali, p. xxiii.

8- M. R. Higonnet, "Introduction" , in W. R. Higonnet, J.Jenson, S. Michel and M. C. Weitz (eds) Behind the Lines: Gender and the Two World Wars (New Haven: Yale University Press, 1987)pp. 1-17; for an anthology of essays that adopt this more problematical point of view see A. Marwick (ed.) Total War and Social Change (New York: S. Martin's Press, 1988).

9- J. Stiehm, "The Effect of Myths about Military women on the Waging of War", in E. Isaksson (ed.) Women and the Military System (London : Wheatsheaf, 1988)p. 104; see also N. Huston, "The Matrix of War: Mothers and Heroes", in S.R. Suleiman (ed.) The Female Body in Western Culture (Cambridge Mass.: Harvard University Press, 1985)pp.119-35.

10- C. Moskos, "From Institution to Occupation", Armed Forces and Society, I (1977) pp. 41-50.

11- R. Kanter, Men and Women of the Corporation (New York: Basic Books, 1977).

12- K. Dunvin, "Gender and Perceptions of the Job Environment in the US Air Force", Armed Forces and Society, I (1988) pp.71-91, especially pp.80-6.

13- L.B. De Fleur and R. L. Warner, "Air Force Academy Graduates and Non-graduates: Attitudes and Self-Concepts", Armed Forces and Society, 4 (1987) pp. 517-33; C. L. Williams, Gender Differences at Work: Women and Men in Nontraditional Occupations (Berkeley: University of California Press, 1989).

14- J. Elshtain Bethke, Women and War (New York: Basic Books, 1987) pp. 49-56.

15- M. Janovitz, Military Conflict (Beverly Hills: Sage, 1975) pp.77-8.

16- G. Enloe, Ethnic Soldiers (Athens: University of Ceorgia Present Volume..

17- J. H. Stiehm, "The Protected, the Protector, the Defender", in Women's Studies International Forum, Special issue on Women and Men's Wars, 3-4 (1982) p.10;

ويبدو أن فيرجينيا وولف هي التي بادرت بهذا الرفض نظرا لعدائها للنداء بالسلام الذى سبق الحرب العالمية الثانية لارتباطه أساسا بنظرية استبعاد النساء من الخدمة العسكرية (حيث ينادى بضرورة التزام النساء بالسلام لا بالحرب) . ولم تبن نظرية فيرجينيا وولف على الحاجة إلي اللجوء إلى النظام العسكرى أكثر من الحاجة إلى بناء مجتمع من النساء ، بلا وطن ، بناء على الرفض المبدئى لكل من الحرب والسلام، وارتباطا بالنداء القوى نحو المواطنة العالمية المتحررة من التزامات معينة نحو الدولة.

V. Woolf, Three Guineas (New York: Harcout Brace, 1938) p. 109; see also S. Gilbert "Soldier's Heart: Literary Men Literary Women, and the Great War", in Higonnet, Jenson, Michel, and Weitz (eds) *Behind the Lines*, pp.220 -1.

18- C.H. Enloe, *Does Khaki Become You?* (Boston: South End Press, 1983) p.15.

19- For all of these, see two comments present in the already cited volume edited by Nancy Goldman and entirely dedicated to the argument: J.M. Tuten , "The Argument against Female Combatants", pp. 267-90.

20- The classical reference for this interpretation is L. Tiger, *Men in Groups* (New York: Random House, 1969) especially pp. 84-5.

21- M.C. D. Devilbiss, "Gender Integration and Unit Deployment: A Study of G1 Jo", *Armed Forces and Society*, 4 (1985) pp. 523-52, especially pp. 528-30/

22- See, for example, the beginning of the essay already quoted: Stiehm, "The Protected, the Protector, the Defender", in Women's Studies International Forum, p. 367; by the same author, see also the "Introduction" to J. H. Stiehm, *Arms and the Enlisted Women* (Philadelphia: Temple University Press,1989) especially pp. 1-4.

23- E. Coodman, article in the Washington P'ost, I November 1983; on the question of the debatable relationship between women, pacifism and military studies, see J. Elshtain Bethke and S. Tobias (eds) *Women, Militarism and the War: Essays in History, Politics and Social Theory* (Savage: Rowman and Littlefield, 1990).

24- M. Howard, "Temperamenta Belli: Can War be Controlled?", in M. Howard (ed.) *Restraints on War* (Oxford: Oxford University Press, 1990)p.l.

25- I . Clark, *Waging War: A Philosophical Introduction* (Oxford: Clarendon Press, 1990) p.11.

26- C. Schmitt, *Theorie des Partisanen: Zwischenbemerkung zum Begriff des Polilischen* (Berlin: Duncker & Humblot 1975).

27- Clark, *Waging War*, pp. 16-17; Howard, "Temperamenta Belli", p.l.

28- P. Bonetti, "Il dibattito sulla condizione militare in un anno difficile", Il Mulino, 1 (1978) pp. 116-29.

29- W.B. Gallie, *Philosophers of Peace and War* (Cambridge: Cambridge University press, 1978) p. 75.

30- See R. Aron, *La societe industrielle et la guerre* (Paris: Plon, 1959) pp. 5-17 ; F.

Ferrarotti, "Introduzione", in F. Ferrarotti (ed.) *Comte, Antologia di scrittic sociologiti* (Bologna: Il Mulino, 1977)pp.10-11.

31- See, for example, the chapter "Absorption of Surplus: Militarism and Imperialism" in P. Baran and P. Sweezy, *Monopoly Capital* (Harmondsworth: Penguin, 1975) (1 st edn 1966)pp. 178-214, and for a critical evaluation that has the merit of being clear and synthetic, Aron, *La societe industrielle et la guerre*, pp.30-9.

32- Howard, "Temperamenta Belli", pp. 7-8.

33- S. Hoffman, "The Acceptability of Military Force", *Adelphi Paper, 102, Force in Modern Societies: Its Place in International Politics* (London: ISS, 1973) p.6.

34- Clark, *Waging War*, p. 23.

35- Hoffman, "The Acceptability of Military Force", p.7.

36- A defensive limited nuclear war would have unimaginable consequences not only on the territory where it is fought, but on the world's ecosystem.

37- Hoffman, "The Acceptability of Military Forcc", pp. 2-13.

38- Cil. in U. Capuzzo, "Tra Focolare e campo di Marte: la donna nella realta militare dei tempi", Rivista Militare, 6 (1982) p.2; the observations on aggressiveness done on groups of chimpanzees by Frans de Waal tend to demonstrate the biological rather than cultural character of the inclination of male chimpanzees to the vertical hierarchical form (that presumes an inclination to obedience); F.de Waal, *Sex Differences in the Stability of Friendship and Rivalries among Chimpanzees*, talk given at the X ISRA convention (International Society for Research on Aggression) Siena, 6-12 November, 1992.

39- Moskos, "From Institution to Occupation".

40- C. Moskos, "The American Enlisted Man in the All-Volunteer Army" in D. Segal and W. Sinaiko (eds) *Life in the Rank and File* (Washington: Pergamon-Brassey's, 1985); also see the essay by Elisabetta Addis in this volume.

41- Hoffman,"The Acceptability of Military Force", pp.2-13.

42- We cannot take into consideration, here and now, the advertising policies of the three armed forces, which vary considerably and would necessitate a separate essay. The Army has been chosen because it exemplifies the general discussion, but does not reflect the "general" policy of the armed forces.

43- كانت أول معركة إعلامية تنشر بعد حرب الخليج صورة تنبثق من برج إحدى الدبابات حيث ألقى سائق الدبابة منه نظرة متفحصة للصحراء الجرداء المحيطة به وقد ألقت عليها الشمس الغاربة بلونها الأحمر العليل. يقول التعليق :"الجيش الإيطالي. القوة الجديدة، المدرعة. هل أنت على استعداد لأن تأخذ الأمور بمأخذ الجد؟ وللمرة الثانية: إذا لم تكن خائفا من اجتياز الاختبار، والتدريب الشاق، ومواجهة المواقف حتى نهايتها، فمكانك اليوم هو الجيش ليس ابنا لغاريبالدى والدستور، ولكنه ابن فريدريك نيتشه وقوة إرادته؛ La stampa فى ٢٦ فبراير ١٩٩١ . وينبغى أن يضاف إلى تعليق كامون التعليق الأكثر نزوعا إلى المادة عن مصداقية الموقف الذي قدمته الفقرة الإعلامية: فمن المعروف حقا أن الجيش لم يكن جزءا من القوة التي أرسلتها إيطاليا إلى الخليج ؛ فقد تغيرت نوعية المعارك الإعلامية التى ينشرها الجيش الإيطالى، (فبراير – مارس ١٩٩٢) وبالتالى حلت محلها الدورة التى عقدت لرتبة المساعدين فى الأكاديمية العسكرية فى مودينا وتعرض جنديا إيطاليا مكلفا بحراسة معسكر للاجئين – يفترض أنهم أكراد. والتعليق القديم : أيها الجيش الإيطالى ذو القوة الجديدة المدرعة! هل أنت على استعداد لأن تأخذ الأمور بمأخذ الجد؟ ، تطور إلى تعليق أقيم: أيها الجيش الإيطالى ذو القوة الجديدة المدرعة : قلبى معك ! إشفاقا عليك نشبه المارد الوطنى!

44- See his essay in this volume.

45- One must acknowledge the fact, that the Italian armed forces have been engaged with positive results, in the last ten years, in various operations of peacekeeping .

46- C. Tilly, *Coercion, Capital, and Euopean States, AD 990 1990* (Cambridge: Basil Blackwell, 1990)p. 225.

47- On these topics, see the interventions collected in the chapter "In cerca di alternative", in the volume L. Menapace and C. Ingrao (eds) *Ne in difesa ne indivisa* (Rome: Gruppo misto sinistra indipendente Regione Lazio, 1988)pp. 109-33 (the volume contains the talks given at a convention organized in 1987 by the Coordinamento donne elette nelle liste del PCT from Lazio and "Coordinamento donne Fuori la guerra dalla storia").

48- The Proposal made by Minister of Defence Ando at the end 1992 regarding a global re- organization of military service and within this re-organization, the opening of the service to women on a voluntary basis - is, from a formal point of view, an important step in the direction of "contextuality".

49- See G. Pasquino, *Elementi per un controllo politico sulle forze armate* (Bologna: Il Mulino, 1975).

الفصل الثالث

قانون العدو ذى الجنسين

فاليريا إى روسو

فمن إذن تكون بنثيز يليا؟
الواضح أننى ما كنت أنصفها،
وما كانت هى الأخرى لى منصفة؛
فحدة العينين.. وحدة اللسان من صفاتها.
وتزيد حدتها معى قليلا
فكل نظرة لها، وكل جملة تقولها
تحديا للآخرين ... لهذا أو لذاك.
ونعرف جيدا بأن العالم المسكون من قديم ثار ضدنا
تحدوه قسوة وغيرة شديدة.
فقالت بنثيزيليا: ضدنا نحن النساء ؟!
وأردفت آريزبا: بل ضدنا نحن البشر!
بنثيزيليا: وهكذا يرضى الرجال.
آريزبا: أتنعتينهم بأنهم: يرضون بالنزول حتى مرتبة الجزارة؟
بنثيزيليا: فإنهم حقا لجزارون؛ لأنهم يأتون أفعالا تخولهم لأن يكونوا جزارين.
آريزبا: وأين نحن منهم؟
وماذا لو صرنا جميعا جزارين مثلهم؟

بنثيزيليا: فنحن نفعل كل شيء ينبغى أن نفعله؛
لكنّ فعلنا لن يلهنا ولن يسرنا.
آريزبا: هل ينبغى أن نفعل كل ما هم فاعلون
لنبرز نحن الاختلاف بيننا وبينهم؟
بنثيزيليا: نعم.
إينو: لكن هذا ليس أسلوبا لنا لكى نعيش.
بنثيزيليا: لن نعيش.
آريزبا: نهرتُ بنثيزيليا بسخرية وعنف قائلة:
بل نموت . نعم ... أتبغين الوفاة؟
وكذلك أنت تحيطين نفسك بالأخريات !
فصاحت بنثيزيليا غاضبة: خسئت !
فليس هذا القول من شأنك !
فلا أنت سمك ولا أنت لحم!
لئن تجاوزت الحد قليلا ، فسوف يحتدم الصراع بيننا... !
وحتى الآن قد نسيت كل ما جرى.

ترجمها المترجم من قصيدة ترجمتها كاتبة هذا المقال نثرا إلى الإنجليزية نقلا عن قصيدة فى رواية بالألمانية عنوانها (كاساندرا) تأليف كريستا وولف، ونشرتها لوثرهاند فى هامبورج عام ١٩٩٢م – الطبعة الثالثة عشرة.

* وبنثيزيليا: محاربة أمازونية أسطورية، قتلت هكتور ابن أبوللو. ولكن ثيزيوس وهيراقليز هزماها.

* وآريزبا: أول زوجة لبرايام ملك طروادة. وهى ابنة عراف.

* كاساندرا: قديسة ابنة برايام. وكان أجاممنون قائد جيوش اليونان الذى فتح طروادة اتخذها سبية . وعرفت بأنها تتنبأ بالأحداث؛ ولكن لا يصدقها أحد [المترجم] .

١- الجنسان والقوة :

صنف علماء التحليل فى أواخر القرن العشرين "الجنس" على أنه أحد أقسام التحليل. ففى مقالة المؤرخ الأمريكى جوان دبليو سكوت التى ذاع صيتها فى ١٩٨٦ عرف "الجنس" (الذكر والأنثى) بأنه نموذج يشير إلى تنظيم العلاقات الاجتماعية بين الجنسين؛ وهى فكرة طرحها ليكتشف مدى عمل وظائف الجنس ورموزه فى مختلف المجتمعات والحقب الزمنية، حتى يتبين ما تحمل من معان، وكيف، توظف هذه المعانى للحفاظ على النظام الاجتماعى، ولترشيد تغيراته؟ (1) وغالبا ما يستخدم مصطلح "الجنس" للإشارة إلي المجالات التى تهتم بالنساء والأطفال والأسرة (سواء أكانت بنيوية أو عقائدية) ، بينما المجالات الأخرى مثل الدبلوماسية والعلاقات الدولية والسياسة العليا والحرب لم تختبر ظاهريا حتى الآن قياسا بالعلاقة السحرية بين الجنسين: ففكرة الرجال التى تعنى "عامة الناس" (جى. إيلشتاين بيثك) تبدو فى حقيقتها واقعية؛ إذ تشمل "العلاقة بين الجنسين بنفس الدرجة التى يتحكمان بها فى هذه العلاقة، فالأمر الواقع يشير إلى أن تاريخ النساء دائما ينسب إلى تاريخ الرجال حتى أصبح شيئا مألوفا ، أما العكس فلا يكاد يصدق. والتاريخ العسكرى أو تاريخ الحرب حالة وثيقة الصلة بالموضوع . إذ يتم تداولها على وجه الحصر بالرجال- ولأسباب مقبولة ، حيث أن الحرب فى العالم الغربى (فى أوروبا على الأقل) تعتبر شكلا من أشكال المواجهة المباشرة بين جماعات من الرجال. إلا أن القضايا القاصرة ظاهريا على الذكور لم تثر الفكر فى هذا المجال، نظرا لارتباطها فى التاريخ بالذكور(2)

ويهمنا فى هذا المجال التركيز على أن الجنس بصفته أحد الملامح القانونية للعلاقات الاجتماعية -يعتبر نموذجا يرعى مبدئيا العلاقات فى مجال القوى. وتنعكس التغيرات فى النظام الاجتماعى دائما على شكل تغيرات تحدث لمن يمثل القوة ، وتظهر فى المستوى الرمزي بدءا بالإشارة إلى صفة التذكير أو التأنيث ، حتى تشير صراحة إلى الذكر أو الأنثى.

ويرى جوان دبليو سكوت ، أنه ليس بمستغرب فى مجال القوة أن تصاغ العلاقات بين الدول من حيث سيادتها الاستعمارية أو تبعيتها، كما تصاغ العلاقات بين الرجال والنساء وتشرع: فمشروعية الحرب - دفع الأرواح لحماية الدولة- اتخذت

أشكالا متنوعة، ظاهرها فيه نداء للرجولة للدفاع عن النساء والأطفال المعرضين للخطر) ، وباطنها فيه اعتماد على عقيدة الواجب على الابن إطاعة قائده أو (أبيه) أى الملك ، والجمع بين الرجولة والقوة الوطنية...، وتصبح المعارضة المزدوجة والعلاقة الاجتماعية الخاصة بين الجنسين جزءا من معنى القوة ذاتها؛ وذلك عند الاستفهام عن أى شكل يهدد النظام بأسره أو يحاول تغييره. (3)

٢- الجنسان والحرب :

فى العقود القريبة الماضية، تناول عدد كبير من المطبوعات قضية الجنسين والحرب، وتعطى قائمة المراجع الملحقة فى هذا الكتاب فكرة مبدئية عن اتساع مجال الموضوعات التى شملتها تلك الدراسات الشديدة التنوع . ومن نتائج هذا البحث، الاهتمام بتوضيح موقف الرجل بصفته "مقاتلاً كفءاً" ، ومقارنته بالنموذج التقليدى لصورة المرأة بصفتها "الروح الجميل" فى مجال العلاقات الرمزية . وسأقتصر هنا بضرب الأمثلة التى أوردتها جين إيلشتاين بيتك فى كتابها النساء والحرب، الذى أخذت فيه تحلل أسباب هذا التشعب على أساس ما توافر لها من مادة غزيرة عن الحرب العالمية الثانية وعن الحرب الأهلية الأمريكية ، مستخدمة مراجع تراوحت بين الذاكرة الشخصية النظريات السياسية والأدب والسينما.(4) وأبرزت فيه بجلاء صورة المرأة كحامل لامثيل له ولقيم السلام (كيف يتسنى لمن تلد الحياة أن تبث الموت؟) وبررتها بأسانيد تاريخية لأدوار فى الجبهة نفذتها نساء في الحركات الداعية إلى السلام فى هذا القرن: ويكفى أن نذكر تلك التعبئة الشاملة وذلك الحشد الهائل من النساء فى المظاهرات التى اندلعت احتجاجا على نشوب الحربين العالميتين. ومع أن هذه الصورة- التى تتأكد لكل من الرجال والنساء بأساليب كثيرة - تبدى الريبة فى الأمر حين توشك الصراعات المسلحة أن تتخلى عن "صبغتها الرجالية" ، عندما بدأت تأخذ شكلا من أشكال المجال العام الذى ظهر فى الأماكن التى انتهك فيها "التعاقد بالجنس" (بيتمان) بعد أن انبثق فيها التواجد النسائى النشط، وهو التواجد الذى كثيرا ما أثار القلق وجاء على نمط غير متوقع، إذ استهدف المساواة التى طالما طالبت بها الحركات النسائية التحررية المعاصرة.

٣- المرأة المقاتلة فى مواجهة الرجل المقاتل :

تثير مشاركة النساء فى الصراعات المسلحة المعاصرة سؤالا حول الشكل الذى تتجلى فيه صورة العدو فى الموقف العسكرى الذى يعتبر (على حد تعبير كلاوزفيتز)

"استمرارا للسياسة بوسيلة أخرى ".(5) فما عساها أن تكون تلك الدوائر التى تنتمى إليها هذه الصورة ؟ دعنا نسأل أولا: من هو العدو؟ ربما كان أول تقريب للتعريف، التقليدى هو الذي وضعه بفكر عصرى العالم كارل شميت فى مقالته الشهيرة عن "فكرة السياسى" فقال:

ليس العدو هو المنافس أوالمعادى بصفة عامة، وليس العدو كذلك هو المعادى الشخصى الذى يضمر لنا الكراهية على أساس الشعور بالعداء الفطرى؛ فالعدو تحديدا هو مجموعة من الرجال تقاتل فى الواقع بشرف ، على أساس الإمكانات الفعلية ، وفي مواجهة مجموعة بشرية من نفس النوع. والعدو عادة هو العدو العام، فأى شىء يتعامل مع أى تجمع ذى طبيعة عامة يصبح فى الواقع ... عاما.

والعدو هو المعادى، وليس الضار بالمفهوم السياسى لا الشخصى ؛ ففى المجال الشخصى فقط يمكن ربط أى معنى بحب العدو الشخصى ، المضاد لكل منا شخصيا.. وفكرة الصديق والعدو تشتمل على إمكانية القتال. وهذا المصطلح يستخدم فى اللغة ليدل علي جميع التغيرات المتقطعة أو الطارئة التى يحدثها التطور التاريخى فى التقنيات العسكرية والأسلحة. وفكرة الصديق والعدو والقتال تكتسب أهميتها الحقيقية من واقع إشارتها تحديدا إلي إمكانية قتل النفس . والحرب هى أقصى تحقيق للعداوة؛ فليست فى حاجة إلى أن تتكرر يوميا وبصفة عادية؛ وليست ترى على أنها شىء مثالى أو مرغوب فيه: ويجب أن تبقى كإمكانية حقيقية من أجل أن تستطيع فكرة العدو أن تحتفظ بمعناها . (6)

وضعت هذه المقالة بهذا الإسهاب لأن الشروط المسبقة للإبقاء على حالة العداوة مرتبطة من واقع التجارب فى كل نقطة فيها بالعنصر الرجالى فالعدو يقاتل، وهو عام، وهو يهرب من الشعور، وهو على أقل تقدير المواطن الذى يقتل. وهذا التعريف لا يترك مجالا للعدو المؤنث . ويدلنا التاريخ على أعداد من النساء المقاتلات ، مثل "القلة المرعبة": وبعض الشخصيات النسائية فى رواية بوكاتشيو **De mulieribus claris** (وهو النص الذى يعتبر واحدا من المراجع التى ذكرت بالفعل "تاريخ النساء"، ومنهن ترياريا:

التى حــــاربت **"donna di extrema ferocia" (ob adversum mulieribus morem),** بشجاعة إلى جوار زوجها آولوس فيتيلليوس (شقيق لوشيوس) وفيسبازيان. وفي هجوم مفاجئ على تيراسينا ، المدينة التى كان يحكمها فولشى والتى حاصرتها قوات فيسبازيان، عرضت فيها ترياريا قدرتها على القتال، فيذكر أنها: صممت على

الانتصار من أجل زوجها، فخاضت غمار المعركة مع جنود فيتيللوس والسيف فى يدها، وكانت تندفع تارة هنا وتارة هناك فى ظلمة الليل ضد أولئك الأوغاد ذوى الحظ العاثر، الذين كانوا يتعثرون فى ارتباك شديد، بينما السهام تتساقط عليهم كالمطر بين الدماء القانية وأنات الصرعى الذين يلفظون أنفاسهم. ويحكى أن المدينة عندما أعيد فتحها، كانت كما يقول قانون الحرب فى العصور القديمة، شديدة البأس، لا تأخذها رحمة ضد العدو، بل تقاتله بشراسة . (7)

ولكن ترياريا ، مثلها كمثل نماذج أخرى من النساء المقاتلات اللاتى يذكرهن التاريخ، كانت تلبى النداء الذى شرعه أبوها، إذ كانت تدافع جنبا إلى جنب مع الرجال عن شرع أبيها وشريعة مدينتها. (8) ولكن الأسطورة التى صاغتها الثقافة الغربية، تحكى بإسهاب عن شخصية العدو النسائى الذى لا يشق له غبار؛ فالمرأة فيها هى الحرب. وأشير هنا بطبيعة الحال إلى النموذج الأسطورى القوى للأمازون.

٤- قوة الأسطورة :

ينبغى النظر إلى الأسطورة لا على أنها حلول محرفة لمشكلات جيدة الحبكة؛ بل على أنها إجراءات قصصية، ذات معنى هادف، وهى حرة الإخراج، وتتولد عنها مشكلات. يقول هانز بلومينبيرج: "إن سحر التشكيلات الأسطورية لا يكمن فى قدرة الحلول القديمة على الإقناع فى الألغاز الافتراضية البشرية الخالدة، ولكن فى الطبيعة الكامنة فى القضايا التى تطرحها وتحددها وتؤكدها عملية استيعاب الأساطير والشرح الذى يفسرها. (9) والتماس الحلول فى الأسطورة كذلك يعنى تخيل مالم يوجد فى الحقيقة، وما لم يكن مألوفا ، وما تم استيعابه وما تم استبعاده منها، فى عملية تركيز تمكننا من "اختيار" الأسطورة و"الاقتباس" منها؛ ونحن بينما نضع فى اعتبارنا أن الأمور تسير فى طريقين مختلفين فيما يتعلق بالجنسين. فالرجال لهم مسرح من الصور التى تعبر عن موضوعيتهم المطالبة بمعرفة ذاتها هم؛ بينما النساء لهن نفس المسرح الذى يديره أحد الرجال الموضوعيين ، ولسن هن الموضوع بل هن الهدف لأفكار الآخرين ، وهو تمثيل للنظام الرمزى الذى يوضع فيه الجنسان ، وهو كما نعلم، نظام بابوى. (10)

٥- أصل أسطورة النساء الأمازونيات :

وأول تاريخ للأسطورة يرجع إلى القرن الثامن قبل الميلاد فى اليونان، فى مطلع الحقبة القديمة. وأول ما يلاحظه المرء فيها هو عدم التأكد التام من جذر كلمة "أمازون"

وتاريخه: فتنوع التفسيرات لأصولها أدى إلى انتشار عدد كبير من نماذجها، يتباعد أحدها عن الآخر تباعدا كبيرا فى بعض الأحيان. وإليك بعضا من تلك الجذور والتأويلات:

أ- هى كلمة تتكون من مقطعين إغريقيين: أولهما "آ" والآخر "مازوس" أى النساء ذوات الثدى المستأصل.

ب- هى كلمة تتكون من مقطعين إغريقيين: أولهما "آ" مقدمة تأكيدية لثانيهما "مازوس"، وتعنى المرأة ذات الثدى الكبير.

جـ- هى اشتقاق من الكلمة القوقازية "مازا" (القمر) ، أى راهبة القمر".

د- هى تأويل من الكلمة الإيرانية "ها-مازان" (المحارب)/ "هاين -آزا" (المعركة) وهذا التأويل ذو صلة بالكلمة الإغريقية "ماخ" - (قاتل).

ويسميهن الشاعر الإغريقى الملحمى القديم هوميروس **antianeirai** أى المقابلات للبطل: القويات مثل الرجال، لدرجة أنهن يستطعن قتالهم، وهن يعادين الرجال؛ ويصورن على أنهن نساء مقاتلات يمتطين صهوات الجياد، ويرتدين سترات قصيرة أو سراويل متعددة الألوان، وأحد أكتافهن عار؛ وتسليحهن إما القوس والسهام وإما البلطة، مثل الشيشيان (الشيشان). وقد قاتلهن أربعة من رجالات الإغريق أنصاف الآلهة وهم: هيراقليس وبيلليروفون وآخيل وثيزيوس وكذلك الأمير برايام أمير طروادة . وهن مقاتلات لايشق لهن غبار ، **androktionoi** أو بمعنى أدق قاتلات الرجال. ومن العجائب التى تذكر عنهن، أنهن يعشن فى مجتمعات يفوضهن القانون بتولى جميع الوظائف العسكرية؛ بينما تسند الوظائف الدنيا (مثل صناعة الأسلحة) وأعمال السخرة للرجال. وليس بخاف أنهن كن يشوهن الأطفال الذكور عند ولادتهم بكسر أحد الأذرع أو السيقان حتى يجعلوهم معاقين لا يستطيعون القتال عند الكبر. أما النساء الشابات فكن يستأصلن أحد أثدائهن وخاصة الأيمن، حتى لا يعوقهن بروزه عن رمى السهام. وكثير من الدراسات المهتمة بالوجود التاريخى الواقعى للنساء الآمازونيات مثل دراسة باكهوفين لا يسمع لها صدى بين كثير من المؤيدين لهن اليوم، على الرغم مما يتمتعن به من جاذبية لامراء فيها. ويعتقد باكهوفين اعتقادا راسخا فى:

إننا لا نقرأ عنهن قصصا؛ بل نرى أمامنا حقائق حية. فالأمازونيات والبطل بيللوروفون(البطل الأسطورى الذى روض الحصان المجنح وحمل الرمح وهزم الأمازونيات. المترجم) يستندون إلى حقائق واقعية وليست مبالغات شعرية؛ فهم يمثلون

سويا تاريخا للعنصر البشرى الفانى، وهم تعبير عن مصائر مارستها أقوام بالفعل ... فالنزعة الأمازونية ليست إلا شكلا من أشكال السيادة السياسية النسائية... وما القتال ضد الأمازونيات إلا دليل على نشأة مبدأ الأبوة. فالقمر شعار الآمازونيات (الأنوثة) اختفى بظهور شمس الضياء (الأبوة).(11)

وينبغى ألا يغيب عن الأذهان كيف تناقلت الأجيال أسطورة الآمازون منذ قديم الزمان، وانتشرت فى القارات الثلاث وعبرت مثل غيرها من الأساطير عن "الشعر والرعب" ، وعن الخوف من "قوة النساء" والإعجاب بهن: فحينما تتولى المرأة السلطة لا تقتصر النتيجة على مجرد تجاهلها للمطالب الأساسية "للمدنية" ، بل تتعداها إلى اضطهاد عنصر الذكور وإذلال الجنس البشرى بأكمله؛ بينما تمثل ثقافة القوة المسلحة عند الذكور التعبير الذى لامثيل له عن القوة. فالمرأة عندما تتسلح تصبح خطيرة ومرعبة. وفى سنوات فاعليتها الجنسية لا تخضع لأحكام بدائل الإنجاب . فالتعبير عن خشية النساء فى هذه الأسطورة تشير إليه بوضوح علامات الرعب المنبعثة من جسد المرأة، ومن الاختلاف الجنسى. وتقول الأساطير إن الأمازونيات يقطعن أحد أثدائهن أو يحرقنه (أو كليهما) لأسباب عملية : ولكن القوس الشيشانى البسيط على سبيل المثال يتجنب هذه الضرورة. زد على ذلك ، أنهن يصورن دائما بكلا الثديين عاريين أو بأحدهما عار؛ ولكن هذا الاستئصال من جسد المرأة يعتبر علامة واضحة تدل على المرأة الشريرة أو الأم الشريرة.(12) (وتتكرر أسطورة الأمازونيات كما سبق أن أوضحنا ، وتمر بلحظات مركزة من الرومانسية، كلما دعت الضرورة إلى إعادة الصياغة أو إعادة استجلاء الرموز الخفية تحت السطح. ويحدث هذا عندما تحدث ظاهرتان فى وقت واحد: ظاهرة التهديد السياسى والعسكرى الداخلى متمثلا فى "البربر" وظاهرة التهديد الداخلى متمثلا فى التحول إلى نظام يحكم العلاقات بين الجنسين.... فالعدو ربما يهزم الدولة ويهددها بالفناء، ولكن لا يمكن النظر إليه دائما على أنه خطر داهم يهدد الجنس البشرى بأكمله. وفى حالات التهديد المباشر بالحرب بين الجنسين فقط، حيث تضمن الآلهة تخصيص المهام التى ينبنى عليها التعايش الاجتماعى، يعاد طرح القضايا على بساط البحث، وتشعر ثقافة الذكور بالتهديد، وبحاجتها إلى إعادة توضيح الحدود، وفرض الأهليات لكل من الجنسين، وإعادة تدوين قوانين حكم الذكور، وتبعية الإناث من أجل السلام. وحينئذ يصبح من الضرورى وضع رموز ونماذج توضح مكامن الخطر، وتجعل النظام الجديد مقبولا ، بل جذابا بالقدر الذى يغرى المرؤوسين فى المجتمع باتخاذها معدلات تلقائية. (13)

٦- الحركة النسائية وأسطورة الأمازونيات :

منذ السبعينيات ومابعدها ناقشت الحركات النسائية مرارا فى كل من أوروبا وأمريكا الشمالية هذا الميراث الأسطورى، وتوصلت إلى تفسيرات متنوعة له (جاء معظمها من العنصر المتشدد فى الحركات النسائية المتطرفة).(14)

ومن الجدير بالذكر ، أن أحد مجالات إعادة تفسير دلالات الألفاظ وتطورها فى أسطورة الأمازونيات تمخضت عن نتائج أقل مما كان متوقعا لها، وأسفرت عن ظهور الروايات العلمية ذات الطابع الأمريكى الشمالى: ومن هذه الروايات العلمية النسائية "علم الأساطير فى العالم الحديث" من تأليف أورزولا كى لى جوين، التى استهدفت بصفة خاصة تنقية أسطورة الأمازونيات من النمط الشائع عن المرأة الأمازونية : يدور معظمها حول " البطلات الأمازونيات" بصفتهن وسائل لإلقاء الضوء على استقلالهن (وفي هذا الصدد انظر مؤلفات ماريون تزيمار برادلى، وسوزان ماكى تشارناس، وجواناروس) .(15).

وفي النهاية، يجب أن نشير فى مجال البحث عن "سلسلة الأنساب النسائية" إلى أن ثقافة النساء لم توافق بالإجماع على الاعتراف بأولئك الأمهات المقاتلات اللاتى "لم يعدن مواطنات صالحات" بعد، وهن برغم هذا فى حاجة إلى إعادة تقييم لجذور العنف المسلح، وإلى مواجهتهن بالرابطة بين المرأة ووظيفة المقاتل. وإننى لأ شعر اليوم بأن العنصر النسائى الذى يتبوأ مقعدا بين السلطة والقوة لقادر الآن على أن يبدأ فى مواجهة هذا القمع.

ملاحظات هامشية

1- J. scott, "Gender: A Useful Category of Historical Analysis", American Historical Revietw, 91 (1986) p. 105. See also N. Zemon Davis, "Women's History in Transition: the European Case", Feminist Studies 3 (1975 6). p. 90.

2- G. Bock, "Women's History and Gender History: Aspects of An International Debate", Gender History, (1989) p. 17. On the dichotomy private public see J. Elshtain Bethke, Public Man, Private Women (Princet on University Press, 1981).

3- Scott, "Gender: A Useful Category of Historical Analysis", P.107.

4- J. Elshtain Bethke, Women and War (New York: Basic Books,1987).

5- One of the classical works on strategies and conflicts between populations and nations is a book which has come to us thanks to a woman: I refer to Vom Kriege (On War) by Karl von Clausewitz, which was edited by his wife Maria after he died. In the 1822 preface to this over 700- page volume she wrote as follows: "You are completely right if you find it strange that a female hand should dare to accompany a work on war subjects with a preface; { ... nonetheless} I am sure that there will be no doubts on the nature of the feeling which enabled me to overcome the shyness that always makes it difficult for women to appear in public, even playing a secondary role".

6- C. Schmitt, The Concept of Political (Rutgers: Rutgers University Press, 1979).

7- G. Boccaccio, De mulieribus claris, in Tutte le opere, vol. X, edited by V.Zaccaria (Milan: Mondadori, 1987) p. 391.

8- On the figure of the woman warrior, see for exemple chapters IX and X of the volume of P. Samuel, Amazones, guerrieres et gaillardes (Brussels: Edition Complexe, 1975)pp. 185-238. On the figure of the queen warrior see A. Fraser, Bodicea's Chariol. The Warrior Queens (London Weidenfeld and Nicolson, 1988).

9- H. Blumenberg, "Wirklichskeitbegriff und wirkungspotential des Mythos", in M. Fuhrmann (ed.) Terror und Spiel. Probleme des Mythosrezeption (Munich: Wilhelm Fink Verlag, 1971) p. 34.

10-A. Cavarero, Nonostante Platone (Rome : Editori Riuniti, 1990) p.4.

11- J. J. Bachhofen, Il malriarcato (1861) I (Turin: Einaudi, 1988) pp. 95, 99. For a re-

construction of the Amazonic myth see G. Cadogan Rothery, The Amazons in Anliquity and Modern Times (London: F. Griffiths, 1910); see also D. von Bothmer, Amazons in Greek Art (Oxford Clarendon, 1957); Sir Gahalad (pscud. of Bertha Eckstein Diener), Muller und Amazonen . Liebe und Macht in Frauenreich (1932) (Berlin/Frankfurt: 1987); M. Hammes, Die Amazonen. Vom Mutterrecht und der Erfindung des gebarden Mannes (Frank- furt:1982).

12- W. Lederer in Gynecofobia on la peur des femmes (Paris: Payot, 1970) p. 57 underlined that Amazons have been considered "des etrangeres belliqueuscs, que les heros grecs finirent par vainere et que l'opinion antique considerait avec un melange d'effroi, d'estime et de pitie".

13- M. Meiorin, "Amazzoni dal mito al fumetto", in Donne e guerra. Milor e storia (Udine: DARS, 1989) p.21.

14- For instanee, Uta Treder has recently underlined that the myth as such became one of the key subjects of the Frauenforschung in Germany "androgeny became very soon a crucial issue of this debate, a kind of line of division as well" (I). Treder, Il mito dell'androgino nella lelleratura romantica, in R. Svandilik (ed.) Ondina e le altre (Rome 1992). Extremely interesting remarks on the Amazonic myth are to be found in Christa woll's novel Cassandra (1938).

15- See M. Zimmer Bradley, The Shattered Chain (New York: DAW 1976); S. Mckee Charnas, Motherlines (New York/Berkeley: 1976); J Russ, The Female Man (New York: 1975) and J. Russ, "When it Changed" in H. Ellison (ed.) Again, Dangerous Visions (New York : Doubleday, 1972). See also J. A. Salmonson (ed.) the two anthologies Amazons! (New York: DAW, 1982).

الفصل الرابع

إطلالة على عناصر الضغط على نساء الخدمة العسكرية في الولايات المتحدة

باتريشيا بى حنا

فى عام ١٩٧٣ تحولت الولايات المتحدة إلى نظام الخدمة العسكرية التطوعى الكامل نتيجة انخفاض حصيلة القوى العاملة الرجالية في الفترة العمرية من ١٧ سنة حتى ٢١سنة، وانتشار الموجة الشعبية المعادية للتجنيد الإجبارى فى أعقاب حرب فيتنام. (1) ومنذ ذلك الوقت وأعداد النساء ترتفع فى خدمة القوات المسلحة، من أقل من ١٪ من تعداد العاملين فيها إلى ما يقرب من ١١٪. (2) وتخدم فى القوات المسلحة للولايات المتحدة اليوم ما يزيد على ٢٢٨,٠٠٠ امرأة.

وبناء على رواياتهن الشخصية ، لا تزال هناك عدة تساؤلات تدور حول المهام التى ينبنى عليها مستقبلهن الوظيفى، وتكافؤ الفرص فى الترقية، والخدمة الميدانية فى المعركة، والقبول بصفة عامة . وتهدف هذه الدراسة إلى شرح الضغوط التى تواجه النساء العاملات فى القوات المسلحة الأمريكية اليوم.

وأفضل استشعار للصعوبات التى تواجهها نساء الخدمة العسكرية ما يأتى من الاستماع إلى النساء أنفسهن وهن يعرضنها بجلاء. وتقول هذه القائدة فى الأسطول برتبة الملازم ذات المستوى المتوسط التى خدمت ١٢ سنة ما يلى:

في السنتين الماضيتين حاول رئيسى أن ينشئ علاقة غرامية معى؛ وقد افترى علي كذبا أعضاء فى هيئة القيادة ؛ ووجهوا إلى تهمة الكذب على أعضاء فى نفس هذه القيادة، وانتشرت حولى شائعات بأننى على علاقة محرمة مع أحد المرؤوسين لى. وتم تقريظ زملائى (وكلهم من الرجال)على مرأى ومسمع من الجميع، وطلب المسئولون منهم تمثيل الواقعة، بينما وجهوا إليَّ التوبيخ على مرأى ومسمع من الجميع. وفى أكثر من مناسبة حجب عنى أعضاء هيئة القيادة المعلومات الحيوية ، ثم وجهوا إلى ألفاظا نابية نظرا لجهلى بمايدور حولى من أعمال . وكانت هذه الوظيفة بالنسبة لى درجة السلم فى الترقية ، ولكنها كانت أعلى من جدار يحول بينى وبين الترقية. وأصابنى الإحباط والغضب؛ وفى مواجهة هذه الضغوط بدأت أخشى التوجه إلى العمل.

وأصبحت على وشك أن ألقى القفاز؛ إذ يعز على نفس أن تصفو وهى تعلم أن كل ما أعمله: إما أن يؤخذ على أنه خطأ ، أو غير كاف ،أو غير مقنع بالمرة. ولا يعنى مجرد شعورك بالاضطهاد أنهم سوف يرغبون عنك حقا.(3)

وهذه الفقرة تثير كثيرا من القضايا التى تناولها الكتاب فى كتاباتهم عن الضغوط الأساسية . فالمضايقات الجنسية، وتعلية الحدود، وتعليمات الاختلاط الودى، والمعايير المزدوجة فى عمل الرجال والنساء، وصعوبات الترقية، ما هى إلا بعض من الضغوط البارزة التى تواجه نساء الخدمة العسكرية.

وعند الحديث عن البيئة العسكرية تذكر كثير من نساء الخدمة العسكرية، من أمثال تلك الضابطة السالف ذكرها، مشكلات في القبول . فتقول العميدة البحرية المتقاعدة جيل ريلز فى حديثها عن تقاعدها فى العام الماضى :"لا تزال هناك قضايا أساسية فى القبول. إذ نتحدث عن المضايقات الجنسية، ونتحدث جميعا عن مثل هذه الأمور، ولكن بالنسبة لي فهى جميعها مظاهر شكلية. فالمرض بالنسبة لي هو الذى يحدد القبول الأساسى. (4)ومشكلة القبول الأساسية هذه تفرض نفسها فى البيئة العسكرية كواحدة من أشكال الضغوط المتعددة.

ا- الاستبعاد من خوض المعركة(5) :

يمكننا أن نقرر أوضح مثال ملموس، وأكثرها ترددا على الألسنة ألا وهو العزل الوظيفى على المستوى التنظيمى، أى الاستغناء عن خدمة نساء الخدمة العسكرية. وعلى الرغم من تلقى النساء رواتب مماثلة للرجال نظير الأعمال المماثلة لأعمالهم، فإنهن محرومات من حوالى ٥٠٪ من الوظائف التخصصية بسبب قواعد استبعادهن من خوض المعركة.(6)

والنتائج المترتبة على استبعادهن من الوظائف المتعلقة بالمعركة هى:(١) حرمانهن من الفرص الاقتصادية، (٢) العوائق التى تعوق الترقية فى الوظيفة. وكلاهما يؤدى إلى ضغوط نفسية لم تعهدها نساء الخدمة العسكرية.

أولا : حرمان المرأة من الفرص الاقتصادية فمثلا يحصل رجال ونساء الخدمة العسكرية من صندوق كلية الجيش راتبا يبلغ ١٤,٠٠٠ دولار أمريكى بالإضافة إلى علاوة ضباط الأركان (وهى نوع من برنامج المنح الدراسية التعليمية للمحاربين القدماء) لكل من يمضى أربع سنوات فى مناطق تحتاج إلى "مهارات نادرة"، وعادة ما تكون أساسا فى الوحدات التى تخدم فى ميدان القتال. وتعطي برامج الحوافز مكافآت

للمتقدمين للعمل أو للذين يجددون العمل فى مجالات وظيفية مختارة (وهى الأخرى، أساسها الوحدات التى تخدم في ميدان القتال)، ويتقاضى الفرد فيها حتى ٨٠,٠٠٠ دولار.

ثانيا: تمنع نساء الخدمة العسكرية من العمل فى عدد كبير من مجالات الوظائف المهمة التى تسمح لهن باكتساب الخبرات العسكرية التى تتطلبها لوائح الترقية. ومن المعروف أن الرجال الذين يخدمون فى وظائف ميدانية تكون ترقياتهم أسرع من زملائهم الذين يخدمون في وظائف مساندة أو وظائف إدارية. وتدل سياسات الترقية التى أشارت إليها إحدى الدراسات الحديثة فى وزارة الدفاع على أن ٨٤٪ من الضابطات البالغ عددهن ٢٥,٠٠٠ يشغلن الرتب الثلاث الصغرى، بالمقارنة بنسبة ٦٤٪ التى يشغلها نفس العدد من الذكور.(7)

ثالثا: هذا علاوة على أن سياسة استبعادهن من المعركة تؤثر سلبا على قرارات النساء عند تجديدهن الخدمة. وفى السنة الأخيرة بلغت نسبة استبقاء الطيارات النساء فى القوات الجوية ٣٠٪ مقارنة بنسبة الطيارين الرجال التي بلغت ٤٣٪ .(8) وعموما، تميل النساء إلى البقاء فى الخدمة العسكرية لمدد أقصر من الرجال.(9)

وغياب فرص الترقية فى إحدى الوظائف مصدر مهم من مصادر الضغط ؛ ففى دراسة حديثة عن الاطمئنان النفسى للنساء القوقازيات أجراها باروخ وبارنيت وريفرز تبين أن الوظائف المملة والمقفلة مصحوبة بشدة بمشاعر لا تبعث على الاطمئنان.(10) ونظرا إلي أن نساء الخدمة العسكرية لا يمكن ترقيتهن بنفس معدل ترقية الرجال، فإنهن يحاولن تقييم إنجازاتهن بأقل من قدرها فى مقابل تقديرات الرجال، ويرسمن صورا ذاتية تعكس مواقفهن.

رابعاً: من الآثار النفسية الأخرى الناتجة عن استبعادهن عن المعركة انخفاض طموحاتهن التى ينتج عنها كذلك قلة اكتراثهن بجودة الأداء. وقد لاحظ كانتار فى كتابه رجال الشركة ونساؤها (11) زيادة الطموحات الفردية عندما يشغل الناس وظائف طيبة زاخرة بفرص الترقية. وأكثر من هذا، أن العاملين فى مراكز لا تتمتع بسلطات واسعة أو فرص كبيرة للترقية فى الوظائف لا يلاقون من النجاح مثل ما يلاقيه الأشخاص الذين يتبوؤن وظائف زاخرة بالترقية والسلطة.(12) والتقييم الذاتى المحدود والطموحات المتواضعة، الناجمة عن عدم توافر الفرص المتكافئة فى الترقية ربما تكون سببا فى الأداء المحدود و غير المتميز. وبهذا تتذرع النماذج النسائية التقليدية

للتعصب لجنسها، بصفتها أقل قدرة من الرجال. وربما أثرت عملية استبعاد النساء من المعركة تأثيرا سلبيا على أسلوب أداء نساء الخدمة العسكرية ؛ بحيث ينظر إليهن زملاؤهن من الرجال نظرة استخفاف، ويعاملوهن بطريقة متعالية.

٢- وجهات النظر حول نساء الخدمة العسكرية فى ثقافة المؤسسة:

ربما كانت المراكز التنظيمية بطريقة أو بأخرى تجسيدا مصغرا للثقافة التى نبتت فيها، ولكن الملاحظة التي أوردها كانتار فى كتابه رجال الشركة ونساؤها تشير إلى أن المجموعة السائدة هى التى تحدد ثقافة المنظمة.(13) فإذا وضعنا فى اعتبارنا أن حوالى ٩٠٪ من تعداد أفراد الخدمة العسكرية من الذكور ، لعلمنا أن معدلات أداء الذكور وقيمهم هى التى تعكسها ثقافة المنظمة، هذا فضلا عن أن الشباب الذكور الذين يدخلون للتدريب العسكرى يميلون إلى أن يكونوا أكثر حفاظا على الأعراف من الناحية السياسية فى تصرفاتهم فى النظام الاجتماعى، بمقارنتهم بنظرائهم المدنيين.(14) ونتيجة لذلك فإن المعدلات والقيم السائدة فى المؤسسة العسكرية ليست رجالية فقط، ولكنها من وجهة النظر المحافظة/ العرفية تعتبر امتدادا للمعايير والقيم الرجالية.

فما هو القول الفصل فى تصرفات نساء الخدمة العسكرية إزاء الإناث اللائى اخترن العمالة غير التقليدية (المعروفة بالوظائف التى يشغلها ٧٥٪ أو أكثر من الرجال)(15) مثل الخدمة العسكرية؟ ففى دراسة أجراها دنكان ودنكان فى ١٩٧٨ ثبت أن ٣٣٪ فقط من عينة الدراسة (قطاع من المدنيين فى الولايات المتحدة بذكوره وإناثه) أجابوا بالإيجاب على فكرة استطاعة المرأة القيام بجميع أنواع الوظائف بدون استثناء.

(16) فقد دل البحث على أن النساء اللائى يخالفن الطموحات الوظيفية المتعلقة بالجنس عند اختيار الوظيفة يتبوأن مراكز اجتماعية أقل، وتم الحكم عليهن بأنهن أقل إقبالا على تلك الوظائف التي تتواءم مع تلك الطموحات. (17)

فإذا علمنا أن رجال الخدمة العسكرية يميلون إلى أن يدلوا بأصواتهم لصالح المعدلات الاجتماعية الأكثر يسرا، فسوف تكون البيئة العسكرية واحدة من التى تواجه فيها النساء كثيرا من التصرفات الرافضة. وفى شرح لهذه القضية قالت إحدى نساء المشاة البحرية:

إنه لعمل شاق حقا أن تعمل المرأة فى المشاة البحرية. فالزملاء من الرجال ليسوا دائما راضين عن مستواى الوظيفى بالدرجة التى أتمناها. فهى نغمة تحتية،

سلوك . فإذا تهاونت فى أداء عملي قالوا: حسنا، ذلك لأنها امرأة. وهى عبارة تلقي فى وجهك مالم تكن تتوقعه.(18)

ونساء الخدمة العسكرية يتصرفن أحيانا كما لوكن نماذج تقليدية من شاغلى الوظائف التى يختص بها كل جنس ويحتكرها بدقة، كافتراض أن تكون النساء قاصرات لم يبلغن سن الرشد، وسلبيات ، وناعمات، ودافئات ، ولا يصلحن أن يكن قائدات ماهرات قويات مثل الرجال . ويرى البعض أن من عيوب الطموح الثقافى التقليدى الذى تتبناه النساء بعناية صراعهن مع شعورهن بالثقة عن توليهن القيادة وعزمهن على تحمل المسئولية؛ وربما نتج عن هذا أيضا تغذية عكسية مرتبكة عندما يقمن بذلك.(19) فإذا سيطر المديرون الرجال على طموحات السلوك النسائى المبنية على النماذج التقليدية ، فربما تحدث متاعب فى الإشراف. وربما استغلت النساء ذلك على أنه ذريعة لفشل ينسبنه إلى المشرفين الذين أيدوهن.

ويعترف الجنود المجندون والضباط الذين عاشوا طوال حياتهم فى عالم عسكرى كله من الرجال، أنه لمن الصعب أن يضبط المرء نفسه عندما تكون معه إناث. ولخصت إحدى الدراسات الحديثة أفضل سلوك إيجابى رجالى حدث فى أول اختلاط بالإناث على متن إحدى السفن، فى استقبال قبطانها لعدد من البحارات، بناء على طلبه؛ وقد ارتسمت على وجهه علامات الزهو والافتخار؛ إذ يكون أول قائد يقود زورقا بطاقم مختلط.(20)

وأشارت النتائج التي توصلت إليها إحدى الدراسات الحديثة إلى أن معظم النساء فى الخدمة العسكرية مقتنعات بأن الحظ هو الذى يلعب دورا حيويا فى مسألة قبول المسئولين فى القيادة ودعمهم لهن أو التحيز ضدهن.(21)

وعلى الرغم من كثرة الأمور المجهولة فى أية وظيفة جديدة، فإن الرجال الذين يتصدون لها عادة يتوقعون تطويرها منذ البداية إلى القبول والاندماج . أما النساء فليست هناك ضمانات لقدرتهن على ذلك .

٣- تعلية الحواجز :

فرضت الكتابات التى دارت حول الدراسات المتعلقة باختلاط العنصرين فى أماكن العمل، نوعا آخر من السلوك – وهو تعلية الحواجز – مثلما يحدث فى المؤسسات التى يسودها عنصر واحد من الجنسين، وينضم إليه أعضاء جدد بأعداد رمزية من الجنس الآخر. فتعلية الحواجز تشمل تأكيد التماثل والتنافس فى سلوك

أعضاء الجماعة السائدة مع المبالغة فى التناقض أو الاختلاف فى سلوك الأعضاء الرمزيين الجدد حتى يمكن استبعادهم. وتحدث هذه السلوكيات بدرجات متفاوتة، تتراوح بين عدم ارتياح الفئة السائدة إلى حضور الأقليات، والأعمال الصريحة التى يأتى بها الأعضاء السائدون لتأكيد سيادتهم والمبالغة في اختلاف الأقليات عنهم.(22) ومن الأمثلة البيانية الدالة على ارتفاع الحواجز ما توضحه الفقرة التالية المقتبسة من إحدى الرسائل التي وردت إلى المحررة من مجلة نيفى تايمز كتبها أحد الضباط الذكور، وتتعلق بقضية النساء في المعركة، ويقول فيها:

المقاتلون يقتلون. فإذا لم يستطع المقاتل أن يقتل، بغض النظر عن الأسباب، فهو ليس بمقاتل. والرجال هم أكفأ المقاتلين بمقارنتهم بالنساء، لأن الرجال أكفأ فى القتل فى الحرب .

والنساء لا يستطعن الوقوف على قدم المساواة فى ميدان القتال، كما لا يستطعن التنافس مع الرجال فى الرياضات المختلفة.

فالنساء لم يسجلن رقما أوليمبيا عالميا واحدا فى ألعاب القوى، أو فى السرعة. والنساء أضعف وأبطأ من الرجال بصفة عامة أيضا. فالقوة هى التى تنتصر فى المعارك والحروب وليس الضعف. أضف إلى هذه الحقائق الطبيعية البدنية التي لا ينكرها جاحد، الأضرار التى حاقت بالعلاقات الاجتماعية فى المجتمع الأمريكى . والحقيقة البسيطة التى تأكدت صحتها تماما للجميع – ولكنها أكثر التباسا وتضليلا – أن النساء لسن مؤهلات لكسب الحرب، كما أن الرجال ليسوا مؤهلين للحمل وولادة الأطفال.

ففى وقت السلم ، يصبح وضع النساء المقاتلات الأمريكيات مزعجا. وفى وقت الحرب، يصبح وضع النساء المقاتلات الأمريكيات نذيرا فقط بالهزيمة المنكرة.

فادعاء النساء بأنهن مقاتلات وبحارات وطيارات ومشاة للبحرية يوحى بالمثل القديم القائل – "يمكنك أن تدهن حصانا أبيض بأشرطة سوداء وأن تسميه حمارا وحشيا. ولكنه فى الواقع ليس كذلك". (23)

وتلك التصرفات النسائية عناصر ضاغطة على نساء الخدمة العسكرية؛ نظرا لاقتحامها تقديراتهن الذاتية، ولأنها تشعرهن بالعزلة فى وحدات مشكلة أساسا من الرجال، وعدم الرضا عنهن.

وتعرض كذلك نساء الخدمة العسكرية سلوكيات تعلية الحواجز فى المواقع التى تتواجد فيها جماعات كبيرة العدد نسبيا منهن، ومن الأمثلة الخفيفة الظل من تلك الأنواع من السلوكيات ما يمكن أن نلمسه فى هذه الفقرة المقتبسة من أحد اللقاءات الذى تم مع نساء الخدمة العسكرية فى حرب الخليج. شرحت إحدى النقيبات الطيارات فى القوات الجوية هذا التواجد النسائى الهائل فى الصحراء ، على الرغم من الاحتجاج الرسمى للبنتاجون على نشر نساء الخدمة العسكرية فى الخطوط الأمامية، فقالت :

كان من المقرر أن يرسل ديك تشينى وزير الدفاع فى الولايات المتحدة أكثر من خمسة آلاف مقاتل من مشاة البحرية لتدعيم الخطوط الأمامية فى الصحراء، ولكنه أرسل بدلا منهم أكثر من خمسمائة فتاة ممن لم يسبق لهن الحيض؛ وقد أصاب تشينى فى وصف النساء بأنهن يحسن مراقبة المياه أفضل من غيرهن، وأنهن يطلقن النار على أى شىء يتحرك فيها . (24)

فنساء الخدمة العسكرية يستخدمن هذه الدعايات وغيرها ليؤكدن الاختلاف بينهن وبين زملائهن من الرجال. وهذا هو أحد الأساليب الذى جعلهن يتواءمن مع الضغوط التى تتمثل فى كونهن عضوات رمزيات فى جماعة كانت غالبيتها من الذكور.

٤- العزلة الاجتماعية :

لا يتعين على المرأة أن تتحمل ضغوط العزلة الاجتماعية عندما تكون هى المرأة الوحيدة المعينة فى وحدة ذات واجب محدد فقط، ولكن سلوكيات تعلية الحواجز أمامها كذلك تحرمها من ممارسة أية علاقات اجتماعية . قالت إحدى ضابطات الأسطول فى الجولة الثانية من حرب الخليج حيث كانت هى المرأة الوحيدة التى أدلت بالتصريح التالى:

أثناء جولتى الأولى... كنت وحيدة تماما. فالتواجد على متن السفينة عمل شاق،لأنه فى بيئة كلها رجالية. وعندما أقترب من إحدى المجموعات الرجالية وهى تتسامر وتمرح، أجدهم يلوذون بالصمت. فوجودى كان دائما ينتهك حقهم الذى لا ينكره أحد فى أنهم رجال. فشعورى فى جميع الأوقات بأننى ضيفة، كان شيئا جد مؤلم.(25)

ومثل هذه العزلة التامة فى فترات زمنية طويلة ليست حالة مألوفة؛ فالضغط الذى تواجهه نساء الخدمة العسكرية اللاتى يجب أن يعتدن على استبعاد نظامى لهن، ينبغى أن يحظين بتقدير غير منقوص.

وآثار العزلة الاجتماعية ربما تتضاعف بالنسبة للضابطات. ففى المواقع التي يتواجد فيها عدد قليل من النساء، ربما تصرفت الضابطات الإناث، أولا، بصفتهن جزءا من الوحدة العسكرية النسائية، وثانيا، بصفتهن ضابطات، وربما كان هذا هو ما تتوقعه نساء الخدمة العسكرية المجندات. وهذه التوقعات يمكن التعبيرعنها وتنفيسها بذكاء، كما يمكن أن تحدث ضغطا على الضابطات اللائى يعانين من الوحدة ويرغبن فى الظهور بمظهر ودى، ولكن اختلافهن فى الرتب يملى عليهن أن ينفذن مسئولياتهن أولا بصفتهن ضابطات . وسوف نرى فيما بعد أن التعليمات العسكرية تمنع التعامل فى ظل المحاباة

وللنساء ميل غريزى لإنشاء علاقات متناغمة أفضل من الرجال.(26) ومن آليات التكيف التى تجيدها نساء الخدمة العسكرية فى مواجهة الضغوط ، بحثهن عن التكيف الاجتماعى مع نظيراتهن من الإناث. فإذا حرمن من مؤازرة النساء الأخريات لفترات زمنية طويلة، ربما كان ذلك الحرمان أقسى ضغط يتعين على نساء الخدمة العسكرية أن يتحملنه. فإذا لمسن التأييد والرضا فى وحدة مشكلة أساسا من الذكور، تحدثن عن اندماجهن كأى شاب أو رفيق سلاح مع زملائهن من الذكور. ويبدو أن هذه العلاقات تكون بمثابة نوع من أنواع الجماعات الصديقة المؤيدة التى تلتقى فيها النساء بحكم التقاليد مع نساء أخريات؛ ويمكن أن تكون بمثابة نطاق محايد يمتص الضغوط.

٥- المعايير المزدوجة :

ومن الضغوط الأخرى التي تمارس بطبيعة الحال ضد النساء العسكريات مطالبتهن بمعايير غير واقعية من الأداء الرفيع المستوى. ويقترح كانتار أن العضوة من الجماعات النسائية الرمزية ليست مطالبة ببذل جهد شاق فى العمل كى تبرز إنجازاتها .(27)

ففى أكثر التخصصات الوظيفية العسكرية المقصورة تقليديا على الرجال، تجد النساء أنفسهن فى وضع متناقض. ولكى يحتسبن قادرات، بذلن جهدا يفوق ما يبذله الرجال. فإذا نلن تقديرا خاصا بسبب أدائهن المتميز، ثار حولهن الشك، زعما بأن ما تبوأنه جاء نتيجة المحاباة.

وتحسنت الظروف للنساء فى عسكرية اليوم على الرغم من أن المعيار المزدوج لا يزال مطبقا بانتظام. وتقول إحدى النساء الرقيبات فى الجيش: "يمكن للرجل أن يخطئ مرارا دون أن ينبس أحد ببنت شفة، أما إذا أخطأت امرأة مرة واحدة – فانظر ماذا

ترى ! (28) وفى إحدى الدراسات التي أجريت فى عام ١٩٨٥ تبين أن ضغوط الأداء وعدم توافر قيادة داعمة للوجود النسائى على ظهور السفن أدت إلى الإحباط.(29) زد على ذلك أن إحدي الدراسات الإحصائية التى أجريت على طالبات السنة الأولى لاختلاطهن في الأكاديمية البحرية لتدريب الضباط العظام فى آنا بوليس، أفاد النصف تقريبا من النسوة المستجوبات بوجود ضغوط ناجمة عن حاجتهن إلى إثبات وجودهن ، واعترف الثلث بوجود صعوبات فى العلاقات العاطفية.(30) والمفروض أن أولئك الطالبات لسن صادقات تماما فى اعترافهن إما لأنفسهن أو لأخريات، بمدى الضغوط المؤثرة عليهن بصفتهن عضوات فى المجموعة النسائية الأولى التى التحقت بأكاديمية آنابوليس. وتقدمت إحدى الضابطات بهذه العبارة:

هل يستطيع أحد أن يقدر ثمن التآلف مع هذا الضغط؟ فمن نجحت كضابطة لا تريد أن تثير مشكلتها مع التعامل مع هذه الضغوط ، علما بأن الضغوط موجودة، وأنا لا أريد أن أعترف بأننى غير قادرة على التعامل مع الضغط، بينما الأخريات لا يرغبن فى إظهاره فى الاستبانة أو حتى في اللقاء.(31)

وربما تجاهد النساء أنفسهن فى التمحيص الجارى عن علامات العجز التى يتقصاها زملاؤهن من الذكور على حرصهن الشديد عن الاعتراف بتحمل الضغوط التي تواجههن، خشية اعتبارها عنصرا من عناصر الضعف، حتى تتأكد الصورة النمطية المعروفة عن النساء، ومفادها أنهن غير قادرات على تحمل مشاق الخدمة العسكرية. فالحرص الدائم على الانتباه بهذه الصورة ضاغط فى حد ذاته.

والطريقة التى تتكيف بها معظم نساء الخدمة العسكرية المحترفات مع ضغوط الأداء غير الواقعية تتمثل فى بذل جهود أشق من جهود نظائرهن من الرجال. وقد أفصحت إحدى ضابطات حرس السواحل عن ذلك بقولها:

فى كل عمل متكامل يقوم الضابط المهندس بواجبه، بينما أتطوع أنا للقيام بالمهمة القذرة المطروحة للإنجاز. وبصفتى امرأة، فذلك الأمر يهمنى، إذ أنهم يقولون بعد أن أنجزه: "إنها لمهندسة حقا!" فإذا لم أتطوع لتنظيفه لقالوا، "إنها امرأة" ، ولكن إذا لم يتطوع رجل لإنجازه، أو حتى رفض أداء هذه المهمة القذرة، قالوا، "إنه ضابط".(32)

وتذكر بعض النساء أن العمل المدنى لا تتوافر فيه الفرص المتاحة لتكتشف فيه المرأة حدود قدراتها. وتقول نسوة أخر: إن الضغط الناتج من الاندفاع إلى سبر أغوار قدراتهن، لا يتناسب مع ما يقدمه لهن النظام العسكرى من مكافآت.

٦- المضايقات الجنسية :

لا يمكن التكهن بأن المضايقات الجنسية أكثر انتشارا فى الأوساط العسكرية من الحياة المدنية؛ رغم أنه لا يزال يشكل ضغطا نسبيا على نساء الخدمة العسكرية.

ففى الخمسينيات، شكل البتاجون هيئة مدنية خاصة تدعى اللجنة الاستشارية الخاصة بنساء الخدمة العسكرية فى وزارة الدفاع، وهى اليوم تحظى بعضوية ٣٥ مدنيا معظمهم من النساء. وفي الأيام الأخيرة قامت هذه اللجنة بنشاط مكثف فى التحقيق فى الادعاءات المقامة على كل من أساء المعاملة وتجاوز الأعراف العسكرية بقصد الحط من قدر النساء.

وفى أغسطس ١٩٨٧ أجرت هذه اللجنة أحد تحقيقاتها الدورية فى هذه المرة مع نساء الأسطول ومشاة البحرية فى هاواى والشرق الأقصى، واختتمت اللجنة تقريرها بأن: السلوك التعسفى (بدءا من التوبيخ الشفوى حتى المضايقات الجنسية الصارخة) لا يزال منتشرا فى كل من قوات الأسطول ومشاة البحرية.(33)

وكل فرع من فروع الخدمة له تعليمات رسمية تمنع التفرقة بين الجنسين، وتحول دون المضايقات الجنسية، وتفرض عقوبات على المخالفين. وكإجراء وقائى، يكلف كل فرع بعقد دورات تدريبية تحضرها نساء الخدمة العسكرية فى ورش عمل، بقصد إشعار الرجال بقضايا المضايقات الجنسية، والتفرقة، ودعم تآلفهم مع التعليمات العسكرية.

وتمخض النظام الرسمى للوقاية والتحرى والجزاء نظير المضايقات الجنسية عن نتائج مختلفة. إذ أدلت إحدى نساء الخدمة العسكرية بالحديث التالى:

لا تزال المضايقات الجنسية تمثل مشكلة كبيرة اليوم، كما هو واضح من تقارير اللجنة الاستشارية الخاصة بنساء الخدمة العسكرية لعام ١٩٨٧، ولا تزال النساء تحجمن عن الإبلاغ عن المضايقات الجنسية خشية الانتقام.

فمن القضايا الواقعية، أن ترحيل الضحية المعتدى عليها وليس المعتدى من موقعها فى القيادة لا يزال عملا روتينيا. (34)

ويبدو أن هناك عنصرا حاسما يؤثر على فاعلية النظام فى مكافحة المضايقات الجنسية، يجب أن يسود جو القيادة. فإذا حدث أن خدمت نساء الخدمة العسكرية تحت قيادة رئيس أوقائد يضرب بشدة على حالات المضايقات الجنسية، فمن المحتمل

أن يكون جو القيادة أقل تسامحا مع المضايقات الجنسية، وبذلك تزول الضغوط الواقعة على نساء الخدمة العسكرية.

٧-التحلى بروح الأخوة :

تسود فى جميع أفرع القوات المسلحة القواعد المنظمة لروح الأخوة. وهذا يعنى أن أعضاء وعضوات الخدمة العسكرية من مختلف الرتب يحرمن من التآلف الاجتماعى الفعال والاندماج فى أعمال رومانسية. وتنص تعليمات الجيش الخاصة بالتحلى بروح الأخوة على أن: العلاقات الجنسية بين أعضاء وعضوات الخدمة العسكرية من مختلف الرتب الذين يشتركون أو يظهرون التورط جزئيا أوكليا فيها، مخالفة لحسن الانتظام والانضباط وروح الوحدة.

وقواعد التحلى بالروح الودية قد تفرز ضغوطاً على عضوات الخدمة العسكرية لعدة أسباب: أولها، أن الأغلبية الساحقة لنساء الخدمة العسكرية (المجندات والضابطات) غير متزوجات. وحيث أن نسبة الذكور إلى الإناث هى ٩٠٪ تقريبا، فالضغوط الواقعة على الإناث لإقامة علاقات جنسية ضغوط كثيرة جدا. فحالات المجندات اللائى يقعن تحت ضغوط العلاقة مع أحد الذكور الجذابين من رتبة أعلى ربما كانت مثيرة. وثانيها، أن الضغوط الناجمة عن العزلة الاجتماعية التى تؤثر على الضابطات تتضاعف، بفعل قواعد التحلى بروح الإخاء. والآتى بعد أحد التصريحات الذى أدلت به ضابطة فى حرس السواحل:

مما يشعر المرأة بالوحدة القاسية تواجدها فى مكان جديد بدون صديقات أوأقرباء ؛ فالعزاء الوحيد لها ربما تجده فى طاقم المجندات المحيطات بها فى أوقات الفراغ. وعندما تجد نفسها فى موقف مماثل، يعز عليها أن تدرك الأسباب التي تدفعها إلى عدم التعامل معهن معاملة ودية. وربما تدرك أن من واجبها أن توطد معهن أو مع أى شخص وشائج الصداقة من أجل الصفاء الذهنى. (35)

إلا أن "عقد الصداقات" مع المجندات يمكن أن ينظر إليه الرؤساء المتمسكون بالتقاليد نظرة سلبية تحرم الضابطة التي تقدم على هذا العمل من الترقية والتقديرات الإيجابية.

٨- الشذوذ الجنسى :

هنالك تعليمات عسكرية أخرى تخص نساء الخدمة العسكرية بالذات أكثر من الرجال فى الخدمة العسكرية تحرم عليهن الشذوذ الجنسى. وتؤكد تعليمات الجيش

الصادرة بشأن الموضوع المذكور أن الشذوذ الجنسى يفسد بشكل خطير إنجاز أى عمل عسكرى، وتعلن تلك التعليمات أنها تتنافى مع الخدمة العسكرية.

وفي السنوات الأخيرة تم تسريح حوالى ١٢٠٠ -١٥٠٠ امرأة مقاتلة ممن يمارسن الشذوذ الجنسى. إذ نشر تقرير اللجنة الاستشارية لنساء الخدمة العسكرية مؤخرا أن نساء الخدمة العسكرية معرضات أكثر من الرجال بثلاثة أضعاف للمحاكمة أو التسريح بسبب الشذوذ الجنسى. (36) وهذه الأعداد تنم عن أحد أمرين : إما أن تكون هناك مبالغة فى عرض الشذوذ الجنسى للنساء فى المجال العسكرى، أو أن القضاء العسكرى أكثر تتبعا لقضايا النساء المشتبه فيهن. وفى كلتا الحالتين ، تميل النساء إلى تحمل ضغوط أكثر من الرجال من جراء هذه القواعد.

فالمرأة الشاذة جنسيا، تخشى على نفسها من انتشار فضيحتها ومحاكمتها وتسريحها . بينما المرأة التى تمارس الجنس مع الرجال تخشي من اتهامها بارتكاب أحد الأخطاء ومحاكمتها وتسريحها. وفي جو مشحون بمثل هذه الطبيعة ، ينبغى أخذ التوجيهات الجنسية الصادرة إلى جميع نساء الخدمة العسكرية، بمأخذ الحرص الشديد والفهم الدقيق، حتى ليشعرن النساء بأن أسرارهن عرضة للانتهاك، وأن أفعالهن الفاضحة لابد أن ينكشف أمرها.

٩- الزواج والحمل والأمومة :

والضغط المتمثل فى دمج الزواج والأسرة مع العمل الوظيفى، ربما لا ينطبق على أحد انطباقه على المرأة العسكرية . فطبيعة الخدمة العسكرية تتطلب من عضو الخدمة الولاء الروحى أولا؛ وأن تحقيق الأهداف العسكرية يقع فى المقام الأول - قبل الزوج والأطفال . فنمط الحياة العسكرية يمكن أن يوفق بين الزواج التقليدى والحياة الأسرية لرجال الخدمة العسكرية؛ أما نساء الخدمة العسكرية فالتوفيق شبه مستحيل.

وفى إحدى الدراسات الحديثة أكدت ضابطات حرس السواحل فى شبه إجماع على أن حياتهن الوظيفية مجزية، ولكن حياتهن الاجتماعية والشخصية ليست على ما يرام. (37) وأفضل ما تتطلع إليه الواحدة منهن هو الزواج بضابط تتقاسم معه الالتزامات الوظيفية والزوجية، ولو أن هذا الموقف - كما سوف نرى فيما بعد- لا يزال بعيدا عن المثالية؛ فإذا قارنا الزوجات المدنيات فى الولايات المتحدة بنظائرهن الزوجات العسكريات المتزوجات من الأزواج العسكريين، لوجدنا أن الأخيرات أقل بكثير من ناحية الوفاق الزوجى .(38)

والمؤسسة العسكرية تجاهد من أجل إيواء الزوجين العسكريين ، ولكنها تحقق ذلك بقدر محدود؛ بسبب القيود المتعلقة بتحقيق مهامها الأولية. ويكلف الضباط المعنيون بتنسيق الواجبات الوظيفية بتلبية الحاجات الدائمة والطارئة فى المؤسسة بوضع الحالات الزوجية فى الاعتبار عند شغل قوائم تسكين العسكريين فى مساكن المدنيين. فإذا لم يتيسر الإيواء للزوجين معا، يتعين على الأزواج الانتظار بضعة أشهر قبل أن يتم لم شملهما وضمهما إلى بعضهما البعض. وهذا يعنى احتمال قضاء بعض الوقت وهما منفصلان، يعيش كل منهما ويعمل فى موقع منفصل عن الآخر لبضع سنين حتى تتغير مواقع أعمالهم.

ويتعقد الموقف أكثر بالنسبة لأعضاء وعضوات الخدمة العسكرية المتزوجين والمتزوجات أو المطلقين والمطلقات الذين يعولون أطفالا. وحتى عام ١٩٧٦ كانت أية امرأة حامل وهى في الخدمة العاملة لابد أن تجهض؛ سواء أرضيت بذلك أم كرهت. أما الآن فإن المرأة فى الخدمة العاملة التى تصبح حاملا، ربما طلبت الإجهاض، ولكن عادة ما يمنحن تصريحا بترك القوات المسلحة. ويقدر عدد النساء الحوامل فى الخدمة العسكرية اللاتى يطلبن الإجهاض بثلث عدد الحوامل .(39) فإذا تبوأت امرأة وظيفة فى مجال تندر فيه المهارات ، وتلقت تدريبا مكثفا وبتكاليف باهظة، فربما، رُفض طلبها . وهذا أمر لم يسمع عنه أحد . وهناك ضابطات من بين نساء الخدمة العسكرية يعلمن جيدا أنهن مؤهلات يقينا للاستبقاء الجبرى فى الخدمة العسكرية.

وفي إحدى الدراسات الحديثة التي أجريت فى الأسطول فى سان دييجو وجد أن ٤١٪ من البحارات الحوامل غير متزوجات .(40) ويلقى الأسطول وأفرع أخرى من القوات المسلحة مزيدا من الاهتمام بكيفية إقدام الآباء (والأمهات بصفة خاصة) من العزاب على المزج بنجاح بين تحمل متاعب تربية الأطفال، والأداء الرفيع المستوى، وساعات العمل الطويلة فى عمل عسكرى مرهق على المدى البعيد. وفي جميع الأوقات توجد امرأة حامل تقريبا من بين ١١ امرأة من نساء الخدمة العسكرية ، علما بأن المجال العسكرى لا يشجع الحمل غير المشروع، ويرى أنه يؤدى إلى الطريق المسدود فى مستقبل نساء الخدمة العسكرية.(41) وقبل دخول النساء فترة التدريب الأساسى يجرى لهن فحص للحمل. فإذا وجدن حاملات، سرحن لأسباب "طبية قبل دخولهن الخدمة". وكذلك الحال ترفض السلطات العسكرية السماح للأم (المطلقة أو الأعزبة) التى تعول أطفالا وليس لهما عائل آخر سواها بدخول الخدمة العسكرية. أما نساء الخدمة العسكرية اللائى يضعن مواليد، فيتعين عليهن العودة إلى الخدمة بعد الوضع بأسرع ما يمكن.

وفى عـهد الرئيس ريجـان وضـع تشريع يمنـع التمويل العسكرى عن النسـاء المقاتلات اللائى يطلبن الإجهاض بمحض إرادتهن فى مستشفيات وعيادات الولايات المتحدة ، وإلى عهد قريب جدا منع الإجهاض من المستشفيات العسكرية كذلك. (42) وهذا يعنى أن النساء العاملات فى المناطق الخارجية يتعين عليهن أن يسافرن إلى أى مستشفى مدنى، إذا أردن أن يجهضن حملهن على نفقاتهن.

ويقدر المسئولون فى وزارة الدفاع عدد الآباء والأمهات الأعزبات اللائى يعلن أطفالا لم يبلغوا سن الرشد بحوالى ٦٦,٠٠٠ امرأة فى الخدمة العاملة، وعدد الأزواج والزوجات فى الخدمة العاملة الذين يعولون أطفالا بحوالى ٤٧,٠٠٠ أسرة، (43) وهو ما يمثل حوالى ١٢,٥٪ من جملة أعضاء الخدمة العاملة البالغ عددهم ٢ مليون عضو. وكلما زاد عدد الأمهات والآباء الذين يعولون "أطفالا قُصَّر فى الخدمة العسكرية العاملة ، زاد الطلب على دُور الرعاية فى القاعدة، رغم أن رعاية الطفولة لا تحظى بالأولوية في مهام القاعدة. وفى الوقت الحالى يوجد ما يزيد عن ٩٠,٠٠٠ طفل قاصر مسجلين فى ٦٤٠ مركز حضانة فى ٤٠٨ قاعدة عسكرية، ولا تزال هناك قوائم انتظار للتسجيل في معظم القواعد. وفى الأسطول وحده تعانى الأسر من نقص فى مقاعد الحضانة لا يقل عن ٢٥,٠٠٠ مقعد حاليا.

وحتى لو لم تتوافر فى القاعدة مراكز حضانة أو مقاعد متاحة فى المراكز المقامة فيها، فلا يزال كل أب أوأم فى الخدمة مسئولا عن تأمين الرعاية الكافية لطفله أو طفلها أثناء ساعات العمل. فإذا وجد أن هناك آباء أو أمهات يهملون فى توفير الرعاية الكافية لأطفالهم، فإنهم يخضعون للمحاكمة والعقاب.

وكذلك الآباء والأمهات الذين يرسلون إلى جبهة القتال، يصبحون مسئولين عن توفير الرعاية الكافية لأطفالهم. ففى حرب الخليج، انتشر فى الشرق الأوسط ١٦,٣٠٠ أب وأم من العزاب و ١,٢٣١ من الأزواج العسكريين والعسكريات.(44) وهؤلاء الآباء – العزاب والمتزوجون – مطالبون بموجب التعليمات العسكرية بتدبير الرعاية الكافية لأطفالهم فى الحالات الطارئة وفي جميع الأوقات.

وكل ما ذكر عاليه يكفى لشرح موجز أو توضيح للضغوط الخفية التى تعانيها نساء الخدمة العسكرية المتزوجات أو الأعزبات بسبب الأطفال. فالولاء الروحى للنظام العسكرى أولا، والانفصال البعيد المدى بين الزوجين العسكريين، وضعف السيطرة على تخصيص المهام، وعدم توافر القدر الكافى من دور الحضانة أو ارتفاع نفقاتها

(بالنسبة للرتب الصغرى بين نساء الخدمة العسكرية)، والمسئولية الشخصية والمالية عن الضمان الكامل المستديم لخطط رعاية الطفولة فى حالات الطوارئ البعيدة المدى، وقلة أو انعدام التأييد لإجهاض الحمل، كل هذه عناصر ضغط على نساء الخدمة العسكرية المجندات والضابطات.

وتوفر الدراسات الحديثة فى كل من الولايات المتحدة وخارجها أدلة قوية على أن بعض ظروف العمل المعينة، وخاصة الالتزام بمطالب كثيرة مع ندرة الإمكانات ، مرتبطة بتزايد الأمراض الناجمة عن تلك الضغوط . وهذه الأمراض، فضلا عن ذلك تظهر بقدر أكبر بين من يتحملون ضغوطا منزلية أخرى ، وخاصة ضغوط تربية الأطفال، وعدم وجود الزوج المساعد على ذلك.(45) فالمرأة التي تعمل فى وظيفة صغيرة، كثيرة المطالب، قليلة الإمكانات الداعمة لاتخاذ القرار (وهى طبيعة العمل الذى تمارسه معظم المجندات من نساء الخدمة العسكرية) والمتزوجة من رجل يؤمن بوجهات النظر التقليدية فى وظيفة كل من الرجل والمرأة، ربما تعانى من نقص فى الإمكانات مع الزيادة فى الأعباء فى كل من المنزل والعمل. ومع وجود الأطفال، وعدم توافر المدير المساندلها، تعتبر رعاية الأطفال إضافة إلى المسئوليات التى تتحملها وتؤكد عدم توافر القدرات الكفيلة بالتعامل معها.(46)

ومن المصادر الموثوق بها فى عدد لا نهائى من الحالات، نرى أن النساء فى الولايات المتحدة هن المسئولات أساسا عن رعاية الأطفال وتدبير شئون المنازل. وفى ١٩٩٠ أجرت مجلة نيويورك تايمز استطلاعا للرأى وجدت فيه أن: النساء لا يزلن يعملن فى تدبير شئون البيت ضعف ما يعمل فيه الرجل - ١٠ ساعات زيادة فى الأسبوع - على الرغم من تحسن الموقف خلال العقد الأخير.(47) وليس هناك مانع من افتراض تطبيق هذه الأرقام على نساء الخدمة العسكرية كذلك فى الولايات المتحدة.

١٠- نظرة إلى المستقبل :

عند الحديث مع نساء الخدمة العسكرية عن موقفهن، وردت رسالة وأعقبتها رسائل أخرى بين عشية وضحاها، مفادها: أنهن لا يرغبن فى أن يعاملهن المسئولون معاملة مختلفة عن معاملة الرجال. ويطلبن فقط إتاحة نفس الفرص المتكافئة مع زملائهن من الرجال. ومن احترفت منهن الخدمة العسكرية كوظيفة تجد نفسها: إما مقاتلة ، أو بحارة، أو طيارة، أو مقاتلة في مشاة الأسطول.

وهناك أمر أصبح مؤكدا يوما بعد يوم: ذلك هو أن النساء لن يتركن الخدمة العسكرية ، على الرغم مما يواجهن فيها من ضغوط . فالأعداد التى تتناقص من

التجنيد من المتوقع أن تسوى؛ لأن أعداد المجندات فى تزايد والنساء العسكريات مصممات على إحراز الموافقة على توليهن مهام قتالية فى المعركة. ففى أحد استطلاعات الرأى غير الرسمية التى أجريت مؤخرا بمعرفة اللجنة التنفيذية للجنة الاستشارية لنساء الخدمة العسكرية، أدلت ٩٠٪ من بين ١٥٠٠-٢٠٠٠ امرأة مستجوبة، برغبتهن فى فتح جميع الوظائف العسكرية أمامهن .(48) قالت العميدة الجوية نورا أصطفان في أحد اللقاءات، أن القادة العسكريين يضعون نصب أعينهم التجربة الكندية الأخيرة بفتح جميع الوظائف العسكرية للنساء، بما فيها المقاعد فى طائرات القتال. وأضافت:

ويصبح الأمر مثيرا للاهتمام عند النظر فى تطبيقه. وأعتقد أنه سيتطور حثيثا، وسيكون فعالا بحيث لا يلاحظ أى فرد أى فرق... فالمدن فى جميع أنحاء البلاد حافلة بضابطات الشرطة، يجبن الشوارع لمكافحة الجريمة كل يوم. وقد تمت الموافقة على هذا الأمر ببطء حتى أكده الجميع.(49)

وحول إمكان التصريح للنساء أو عدم التصريح لهن بتبوء وظائف في ميدان القتال، فسوف يكتسبن فى آخر الأمر قوة أكبر في المجال العسكرى، مثلما صعدت نساء الخدمة العسكرية المحترفات اللاتى دخلن الخدمة فى سنوات التوسع بعد ١٩٧٣ سلم الدرجات تدريجيا. ويتوقع الفريق دونالدجونز، رئيس الأفراد العسكريين فى البنتاجون، أنه في حالة رفع الحظر نهائيا عن دخول النساء فى المعركة، فسوف تظل معدلات الترقية للنساء باقية دون تغيير ، وسوف تتزايد أعداد النساء اللاتى يرتقين إلى رتب العقيد ودرجات الضباط العليا. (50) ولا يحتمل أن تتعرض أعداد كبيرة من الضابطات لضغوط القيادة الهرمية، وأساليب التسلط فى القيادة السائدة اليوم، طالما ظل التدريب العسكرى مستندا على المعدلات التقليدية، والقيم المعمول بها للذكور. ومن النتائج الإيجابية لتزايد أعداد النساء فى مراكز القوة فى المجال العسكرى، ربما كان تغيير السياسة بحيث تصبح أكثر ملاءمة للنساء، وربما كان أكبر التغيرات المنتظر حدوثها - كنتيجة للأعداد المتزايدة للنساء فى الخدمة العسكرية والضابطات - سيكون فى التطور الإيجابى المستمر فى سلوك أعضاء الخدمة الذكور نحو النساء. ويذكر علماء النفس أن التوجيهات تأتى كتابع يستمد روافده من السلوك. وهذا هو ما حدث تقريبا عندما لاحظ أعضاء الخدمة العسكرية الذكور تزايد الأدلة التى تدين النماذج التقليدية للوظائف المخصصة للجنسين، فاستمروا فى متابعة التحول فى أنماط سلوكياتهم نحو النساء. وفضلا عن هذا، يرى البعض أن الأفراد كثيرا ما يتصرفون

تصرفات وظيفية تمليها عليهم أوضاعهم فى الهيكل التنظيمى. (51) فإذا أعيد تحديث تلك الهياكل التنظيمية العسكرية، بإزالة الحواجز المقامة لمنع النساء من تولى السلطات والإمساك بزمام القوة، فإن أعضاء الخدمة العسكرية من الذكور ربما يبادرون بالنظر إلى زميلاتهم، والتصرف معهن، على أنهن أكثر قدرة وأقل اختلافا وأكثر مساواة من ذى قبل.

ملاحظات هامشية

1 -F.W. Kaslow, The Military Family (New York: Guilford Press, 1984).

2- "US. Servicewomen Harassed Overseas", New York Times, 21 February 1989.

3- Letter to the editor, Navy Times, 11 February 1991.

4- "The U.S. Marines in 1990", Naval Institute Proceedings, May 1991.

5- On 28 April 1993 after this essay was completed, Us Defense Secretary Les Aspin ordered the military to allow women to fly aircraft engaged in combat missions.

6-"Legal" Sexism", Letter to the editor, opinion page, Navy Times, 21 January 1991.

7- T. Ensigne, Esq., Military Life, the Insider's Guide (New York: Prentice Hall, 1990).

8- "Women Making Waves in Navy", Los Angeles Times, 9 April 1989.

9-Kaslow, The Military Family.

10- R. Barnett, "Women, Work, and Stress: Another Look" in The Women's Annual Number 5, 1981-5, ed. Mary Drake McFeely (G.K. Hall Women's Studies IPublications).

11- R. Karter, Men and Women of the Corporation (New York: Basic Books, 1977).

12- Ibid.

13- Ibid .

14- L. B. De Fleur and R. L. Warner, "Air Force Academy Graduates and Nongraduates: Attitudes and Self- Concepts". Armed Forces and Society 13,4 (1987).

15- Report from the National Commitssion on Working Women of Wider Opportunities for Women (Washington, DC,1990).

16- W.A.Kahn and F. Crosby, "Discriminating Between Attitudes and Discriminatory Behaviors, Change and Stasis" in Women and Work, An Annual Review, 1 (Beverly Hills, London, New Delhi: Sage, 1985).

17- Ibid.

18- :A Few Good Women", Social Issues Resources Series, 4, article taken from Savvy (January 1989).

19- K.P. Durning , "Attitudes of Enlisted Women and Men Toward the Navy", Armed Forces and Sociely, 9, 1 (Fall 1982).

20- M. Rottman, "Women Graduates of the U.S. Coast Guard Academy: Views from the Bridge", Armed Forces and Society, 11,2(1985).

21- Ibid.

22- Kanter, Men and Women of the Corporation.

23- Feminization of the Military Caldron Still Boils", Navy Times, 31 July1989.

24- A. Craig Copetas, "Conquerine Heroines", Mirabella, June 1991.

25- Rottman, "Women Graduates of the U.S. Coast Guard Aeademy".

26- C. Giligan, In A Different Voice (Cambridge: Harvard University Press, 1982).

27- Rottman, "Women Graduates of the U.S. Coast Guard Academy".

28- Ensign, Esq., Military Life.

29- Rottman, "Women Graduates of the U.S. Coast Guard Academy".

30- Ibid.

31- Ibid.

32- Ibid.

33- Ensign, Esq., Military Life.

34-"Legal" Sexism, Letter to the editor, opinion page, Navy Times, 21 January 1991.

35-Rottman, "Women Graduates of the U.S. Coast Guard Academy" military regulations regarding homosexuality have been relaxed considerably.

36- Ensign, Esq., Military Life. Since the completion of this essay, military regulations regarding homosexuality have been relaxed considerably.

37- Rottman, "Women Graduates of the U.S. Coast Guard Academy".

38- Kaslow, The Military Family.

39- Ensign, Esq., Military Life.

40- Ibid.

41- Ibid.

42- Ibid.

43- "Pentagon backs away from Exemption for Mothers of Infants", Navy Times, 1 April 1991.

44- Ibid.

45- Barnett, "Women, Work and Stress".

46- Ibid.

47- "The Status of Women and Work in the USA: A NY Times Poll", New York Times, 20 -22 August 1989.

48- "Jones: Women Say They're Ready to Fill Greater Role", Army Times, 27, July 1991.

49- "Women Making Waves in Navy", Los Angeles Times, 9 April 1989.

50- "Jones: Women Say They're Ready to Fill Greater Role", Army Times, 27 July 1991.

51- Kahn and Grosby, "Discriminating Between Attitudes and Discriminatory Behaviors, Change and Stasis".

الباب الثانى

الزى العسكرى

والحجاب

فى حرب الخليج

الفصل الخامس

سياسة بناء المرأة المقاتلة الأمريكية

سينثيا إنش إينلو

حاربت أعداد من النساء الأمريكيات فى منطقة القتال فى الفترة من ١٩٩٠-١٩٩١ فى حرب الخليج أكثر من أعدادهن في أية حرب شنتها أمريكا منذ الحرب العالمية الثانية. إذ بلغ عددهن ٤٠,٠٠٠ امرأة أمريكية من البيض والسود والأمريكيات الآسيويات والأمريكيات اللاتينيات؛ انتشرن فى المملكة العربية السعودية فى حشد عسكرى استغرق تسعة أشهر، وهو عدد يربو على أربعة أضعاف النساء العسكريات الأمريكيات اللاتى دفعن للحرب فى فيتنام، وهى الحرب التى تورطت فيها الولايات المتحدة على مدى عقد من الزمان. وثلاثة أرباع هذا العدد من النساء كان موجودا فى الجيش . أما فى القوات الكندية فكانت نسبة النساء المشاركات فى حرب الخليج لا تتجاوز ٣٪ من مجموع قوات الخدمة العاملة.(علما بأن نسبة النساء المقاتلات فى القوات الكندية بأسرها تبلغ ١٠,٦٪ من المجموع الكلى)، بينما كانت نسبة النساء فى الوحدات البريطانية التى انتشرت فى الخليج تبلغ ١,٥٪ (وهو معدل أقل من المعدل ٥٪ من مجموع القوات المسلحة البريطانية). ونشرت فرنسا ١٣ امرأة فقط ضمن قوتها البالغة ١٠,٠٠٠ مقاتل. وتضمنت القوات الكويتية ٩ نساء ضمن ٢٥٠ متطوعاً كويتياً أرسلوا إلى الولايات المتحدة لتلقى التدريب العسكرى فى ١٩٩١. (1) وفى الفترة ما بين أغسطس ١٩٩٠ ومارس ١٩٩١ - عندما استكمل الحشد وشنت الحرب- توجه سيل جارف من الاهتمام الشعبى الأمريكى نحو "النساء فى زيهن العسكرى". وأثار هذا السيل مناقشات وطنية حادة تشبه تلك التى كانت تحدث فى كل حرب أمريكية تقريبا منذ القرن الثامن عشر. وحتى عندما كانت تستخدم النساء استخدامات فى أعمال هامشية - مثل الممرضات المدنيات فى الخدمات الطبية العسكرية فى الحرب الأهلية فى الفترة ما بين ١٨٦٠-١٨٦٥ - كانت مشاركاتهن تثير قلقا شعبيا، وتبث آمالا لا تتناسب مع أعدادهن الفعلية. وكذلك الحال فى حرب الخليج: إذ كانت نسبة النساء اللاتى أرسلن إلى منطقة الخليج تبلغ ٧٪ فقط من مجموع القوات الأمريكية المعبأة لهذا الغرض؛ وكانت هذه النسبة تقل عن نسبة ١١٪ التى تمثل النساء فى كل القوات المسلحة الأمريكية العاملة فى جميع أنحاء العالم.

ولهذا لم تكن أعداد النساء أو نسب الاختلاط من الجنسين في التشكيلات هي التي تجذب اهتمام الجمهور الأمريكي في أية حرب، ولكن تقارب المرأة من المؤسسة العسكرية هو الذي جعل كثيرا من الأمريكيين يتقربون إليها أكثر من غيرها فيما يتعلق بالآتي:(١) الدولة والأمة نحو هذا التقارب. (٢) انتشار هذا التحول في مواجهة العنف المنظم ومع التضحية وإنكار الذات. فالتضحية أثناء العنف في ظل نظام الدولة وباسم الأمة – تبدو وثيقة الصلة جدا بمفاهيم كثير من الأمريكيين اليوم، وهم في فجر عصر ما بعد الحرب الباردة، حيث يعتبرونها المعيار الحيوي "للمواطنة من الدرجة الأولى". فإذا كان الأمر كذلك، ضاقت بوابة الدخول إلى هذا العالم المنشود حقا.

وهذه التضحية تجعل من هذا العالم المنشود مجالا للجنسين؛ فالتضحية أثناء العنف والخدمة العسكرية التي تنظمها الدولة يتصورهما الأمريكيون في ثقافتهم على أنهما نطاق عمل للذكور. (2) فما الذي يوفق بين هذه الفكرة الوطنية التي لم يتخذ فيها قرار حتى الآن بشأن المكان المناسب للمرأة في زمن الحرب، وبين الميل الثقافي للجمع بين المواطنة الحقيقية والتضحية العسكرية؟ ربماكان هذا هو دور الاحتراف؛ فإذا أصبحت عسكرة المواطنة الأمريكية حرفة – وإذا تحررت من حاجتها التقليدية لربطها بهواية الأعمال الرجالية الدقيقة – وإذا أضفى الاحتراف علي الأفكار الأمريكية عن الأنوثة ثوبا قشيبا من الجدارة بالاحترام، فعندئذ ربما حظيت النساء "بالمواطنة من الدرجة الأولى" بدون تهديد للثقافة السياسية التي لا تزال مختلطة من الجنسين.

وتحريف معنى الجدارة بالاحترام لصالح الإناث، كان هدفا ساميا لمعظم الحركات النسائية المطالبة بحقوق النساء في دول مختلفة مثل البرازيل وروسيا والولايات المتحدة . ويبدو أن تحويل الجدارة بالاحترام في المجال العسكري إلى الاختلاط بين الجنسين هو ما حدث في الثقافة الأمريكية فيما بين ١٩٧٢ و١٩٩٣.

فمشاركة النساء في المجال العسكري للدولة استغلت فكرة الأنوثة بقفزة سياسية غريبة. فالعجائب المتمثلة في كل من: النجاح في إبراز الأنوثة بصفة عامة، ونجاح النظام العسكري بصفة خاصة في تنظيم العلاقات بين الذكور والإناث، ربما كانت من الخصائص الأمريكية المتميزة. ولكن في عدة مجتمعات – توافرت لنا فيها الشواهد للمقارنة – يمكننا أن نقف على توجهات مماثلة: حين يعتمد النظام العسكري في الدولة – أو النظام العسكري الثوري الذي يسعى إلى تولي السلطة في الدولة – على النساء في وحداته العسكرية، فإن هذا النظام العسكري يثير اهتماما شعبيا واسع النطاق حول معاني الأنوثة واستخداماتها. وتلك الإثارة بدورها تعقد نسبيا من وظيفة الذكور ومحتواها . (3)

وتميزت المناقشات الشعبية والمناقشات الرفيعة المستوى فى عصر ما بعد الحرب الباردة فى أمريكا حول كيفية استخدام النساء والرجال بشكل متباين لخدمة الأهداف العسكرية ، بأهميتها التى امتدت إلى ما بعد إجراء التحليل المقارن على قطاعات متباينة من الأمة.

أولاً: للقوة العسكرية المختلطة فى الولايات المتحدة بنية ذات تأثير خاص على الأنظمة العسكرية الأخرى. فالفكر العسكرى الأمريكى على مدى العقدين الأخيرين لا يشتمل على العقيدة الاستراتيچية النووية، وإنتاج الأسلحة التقليدية فحسب، بل يشتمل كذلك على أفكار تتعلق بأفضل استخدام للنساء بالطريقة التى تيسر أفضل استغلال للموارد البشرية، وإعادة مشروعية النظام العسكرى فى عصر تفكك التكتلات العسكرية، وتغير العلاقات، بين الرجال والنساء . فإذا نظرنا إلى البناء غير المتكافئ لحلف شمالى الأطلنطى، لأدركنا أن الفكر العسكرى الأمريكى يثير الشك فيما بين الأعضاء الخمسة عشر فى الحلف بطريقة لا يقبلها على سبيل المثال الفكر العسكرى البلچيكى أو الإيطالى. وبهذا وجب الاعتراف بأننا جميعا لا نعرف إلا القليل عن آليات الثقافة الداخلية لمؤسسات مثل منظمة حلف شمالى الأطلنطى . وهذا الجهل يمنعنا– بصفتنا محللين للثقافة السياسية العالمية – من تقرير كيفية تسرب مفاهيم جديدة حقا عن "العدو" و"التهديد" و "الأمن" من بين الطبقات البيروقراطية للحلف، إذا جاز ذلك. وكذلك لا نستطيع أن نقرر كيف تعيد هذه التحولات الثقافية المحتملة بلورة الثقافة المختلطة فى حلف شمالى الأطلنطى . إذا أمكن ذلك، فنحن فى حاجة إلى عالمات متخصصات فى مجال تطور الإنسان، ليضعن تصورهن عن "الميدان" الذى يقع داخل أروقة قيادة الحلف فى بروكسيل.

ولكن حلف الناتو ليس بالبنية الوحيدة التى تفرز تأثيرا غير متناسق تفرضه العسكرية الأمريكية على الأفكار المتعلقة بالاختلاط. فآلاف الضباط العسكريين وخاصة من يتعقبهم رؤساؤهم بغية الترقية إلى الدرجات العليا وبالتالى تولى المسئوليات السياسية، تدربوا فى المنشآت التعليمية الأمريكية مثل: المدرسة الأمريكية فى بنما، وفورت براج فى جنوبى كيرولاينا، وكلية الحرب للجيش فى كارلسلى فى بنسيلفينيا، وكلية الحرب للأسطول فى نيوبورت برود آيلاند، والأكاديميات الثلاث للخدمة العسكرية فى آنابوليس، وويست بوينت وكولورادو سبرينجز ، بطبيعة الحال. وجميع هذه المنشآت التعليمية قنوات لتوصيل الدروس بظاهرها وباطنها عن أفضل أساليب ضمان الترابط، ورفع الروح المعنوية، وفرض الانضباط، والتدريب على فن القيادة وحسن استغلال

الموارد بطريقة مثالية في مختلف المجالات الحربية. وكل هذا التدريب التأهيلى - مثل الترابط، والروح المعنوية، والقيادة ، والانضباط، وإدارة الموارد البشرية- يطبق فيها الاختلاط بعمق، حتى ولو لم توجد امرأة واحدة فى الفصيلة.

ثانيًا: أدى خضوع وسائل الاتصال والثقافة للنظام العالمى الجديد إلى جعل تأثير الوسائل التى يؤكد بها النقاد المدنيون والعسكريون الأمريكيون (أو يعيدون بها تعريف) المبادئ الخاصة بما يمكن تنفيذه فى إطار الحدود العقائدية للإناث والذكور غير متكافئ. فليست هوليوود هى أغزر المنتجين للأفلام السينمائية فى العالم: لأن بومباى هى الأغزر إنتاجا. إلا أن أفلام هوليوود هى الأكثر انتشارا وتوزيعا. والفيلم الذى أخرجه سيلفيستر ستالون بعنوان رامبو يؤثر على الفكر الذى يدور حول الرجولة المتخصصة فى العمل العسكرى فى المجتمعات المختلفة، وليس رسما لصورة أمير هندى محارب يرفع عقيرته بالغناء ..... وبالمثل ، نشر الفيلم الذى أخرجه جولدى هون بعنوان الجندى بنيامين صورة امرأة عصرية غير متزوجة تحقق بغيتها وتؤكد ذاتها فى القوات المسلحة فى بلادها - دون أن نعلم هل كان هذا الفيلم أو ذاك مقنعا؟

وإلى عهد قريب ، بثت شركات التلفاز الأمريكية بالأقمار الصناعية فى جميع أنحاء العالم صورة المرأة الأمريكية التى دخلت فى النظام العسكرى. فدور تلفاز سى إن إن في حرب الخليج قتل بحثا. ولكن الذى لم يزل يفتقر إلى البحث تقريبا هو أثرها على الهياكل الشعبية للمرأة المقاتلة . والحق يقال، إن مئات من النساء المقاتلات الأستراليات والبريطانيات والفرنسيات، والكنديات كن منتشرات كذلك ضمن قوات التحالف فى منطقة القتال فى الخليج. ولكن كانت المعلومات عنهن مطموسة تقريبا، ليس فقط فى جميع أنحاء العالم، بل حتى فى بلادهن، نظرا إلى تسرب وانتشار أنباء الاختلاط الأمريكى. وكانت صورة المرأة المقاتلة الأمريكية ودورها العسكرى - وهى صورة نعرف أنها كانت تبدو صحيحة - هى الأساس فى معظم المناقشات العالمية التى دارت حول "النساء فى الزى العسكرى" أثناء الحرب.

وتلك الصورة كانت عرضة للتشويه، حتى لو كانت التغطية الإعلامية تخضع لرقابة شديدة وشاملة من جانب أجهزة الرقابة الحكومية. ولكن على الرغم من تغطيات سى إن إن المدمرة فى بعض الأوقات، كانت التغطية الإعلامية الأمريكية متأثرة بعمق بجهود وزارة الدفاع الأمريكية التى جعلت التغطية تخدم أولوياتها. ولهذا ، بينما أحكم البنتاجون الرقابة على التغطية الإعلامية فى غزو جريناداً فى ١٩٨٣، وفي غزو بنما فى ١٩٨٩ ، بغرض تجنب القلق الشعبى فى الولايات المتحدة حول الاستخدام المتزايد

للمرأة الأمريكية ضمن قوات "قريبة من أرض المعركة"، (5) قرر هؤلاء المسئولون أنفسهم في وزارة الدفاع أثناء حرب الخليج، التوسع في التغطية(رغم عدم توافر المصداقية) للنساء المنتشرات بعيدا عن أرض الوطن، بغرض جلب التأييد الشعبي للحرب. وإن ما رآه الجمهور الأمريكي - وكذلك البريطاني والبرتغالي والمصري والهندي عن النساء المقاتلات الأمريكيات في هذه الحرب وفي غيرها، يعتمد بقدر كبير على رؤية المسئولين الأمريكيين في ذلك الوقت، وتأييدهم لأهداف السياسة الخارجية المبنية على العقائد الأمريكية. ولهذين السببين تمخض البناء العقائدي للمرأة المقاتلة الأمريكية عن نتائج متعددة، ولا يشترط الالتزام بهذا البناء. ففي التسعينيات أمكن إعادة تنظيم منظمة حلف شمالي الأطلنطي بحيث يقل وزن الفكر العسكري الأمريكي عن وزن الفكر العسكري لأي عضو من بقية الحلفاء، أو تضعف سطوة حلف الناتو ويصبح مفهوم الأمن خاويا بدون أهمية بعد اندماج المجتمعات الأوروبية، وربما تقوى شوكته في القريب العاجل باتحاد أوروبا الغربية أو بقوات حفظ السلام المتنامية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة. وفي نفس الوقت ربما تتحدى الانبعاثات الإخبارية والترفيهية الأوروبية، الانبعاثات ذات التأثير العالمي لعمالقة الإعلام الأمريكي. ولكن حتى يتم أحد هذه التحولات أو كلاهما، فإن صورة النساء المقاتلات الأمريكيات وحقيقتهن تسترعيان الانتباه بصفة خاصة، لا لأنها تدعو للإعجاب، بل لأن صورها تشع بريقا يغمر الوطن بأسره.

فحرب الخليج في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١ ربما أدهشت كثيرا من الأمريكيين الذين لم يلقوا بالا إلى التحول إلى الاختلاط الذي شق طريقه في النظام العسكري. ويبدو أنها أدهشت حتى كثيرا من النساء العسكريات ، وخاصة العاملات في قوات الاحتياط. ولكن التطورات التي اجتذبت المانشتات أثناء الحرب كانت قيد البحث منذ ١٩٧٢، وهي السنة التي ألغى فيها الكونجرس الأمريكي نظام التجنيد الإجباري للذكور بعد أن لاقى إحجاما من الشباب منذ حرب فيتنام الطويلة المدى. وخشية من أن يؤدي نظام التطوع الشامل إلى تشكيل قوة غير متناسقة تعتمد كثيرا على الزنوج، نظر مخططو القوى العاملة في وزارة الدفاع وفي لجان الكونجرس المعنية بتدبير القوى العاملة للقوات المسلحة ، نظرة فاحصة إلى موارد بشرية أخرى لتعبئتها في القوات المسلحة؛ فأعادوا اكتشاف النساء. (6)

وفي الفترة المحصورة بين نهاية الحرب العالمية الثانية، حين انتهت تعبئة معظم النساء العسكريات تماما، ونهاية حرب فيتنام في السبعينيات، حين طمست التغطية

للنساء العسكريات المنتشرات هناك أخبارهن تقريبا، كانت نسبة النساء لا تزيدعن ٢٪ من مجموع الأفراد العسكريين الأمريكيين. والأهم من هذا، أن وظائفهن فى النظام العسكرى لم تحظ من متخذى القرار ومن عامة الجمهور إلا بالقليل من الاهتمام العقائدى . وبعض النساء اللائى فضلن البقاء فى الخدمة العسكرية – ومعظمهن من البيض – يقررن أن هذا البقاء له مزاياه: ونظرا لأن وجودهن لم يحظ إلا بالقليل من الاهتمام، فكانت لهن مطلق الحرية فى استعراض مواهبهن ومشاغلة متعقبى المساحقات (اللاتى يمارسن الشذوذ الجنسى النسائى) من مكتب التحقيقات الفيدرالى. (8)وحينئذ كاد المرء يظن أن النظام العسكرى الأمريكى تجرد من النساء فيمابين ١٩٤٦ و ١٩٧٢. ومن الإنصاف أن نقرر أن عسكرة الإناث فى هذه السنوات بدأت تظهر ببساطة بعد إنهاء التعبئة النسائية في أعقاب الحرب، ففى أثناء الحرب العالمية الثانية كان هناك توتر مشحون بالقلق بين الحركة النسائية المشروعة بموجب مشاركتها فى المنشآت شبه العسكرية من جانب، وبين الحركة النسائية المشروعة بموجب أدوارهن المساندة فى المنطقة الخلفية بصفتهن زوجات العسكريين، وصديقاتهم وبناتهم على هامش هذه المنشآت.

وفى الفترة ما بين ١٩٤٦ و ١٩٧٢ كان المسئولون السياسيون فى الحكومة الأمريكية والمؤيدون لثقافة الحرب الباردة من خارج الحكومة يظنون أن الحركة النسائية منسجمة مع الأهداف العسكرية للأمن الوطنى. فالزوجات المخلصات للمهندسين عملن فى مجال التحصينات الدفاعية، والزوجات المخلصات للمسئولين عملن فى خدمة المخابرات– وكل فئة منهن كانت تدعم أنماطا من السلوك النسائى المؤيد للحرب الباردة . وبالمثل ، قامت النساء بتلقين تلاميذ المدارس الابتدائية دروسا عن مخاطر الشيوعية، وشجعت الأمهات أبناءهن على تلبية نداء التجنيد إيمانا منهن بعدالة القضية ، وشعرت النساء بالفخر وهن يؤدين أعمالا تطوعية للمؤسسات الوطنية، مثل المحاربات القديمات فى الحروب الخارجية – وكلهن كن يلبين نداء العمل العسكرى المثالى فى الحرب الباردة فى نطاق الحركة النسائية الأمريكية. وقدمن جميعا أنواعا من التضحيات التى تتميز بإضفاء صفة "المواطنة من الدرجة الأولى" عليهن ، وكن يؤكدن جدارتهن المستمرة بالاحترام ، كلما شعرن بأنهن أمهات وطنيات وزوجات مخلصات. ولهذا، عندما حلت الحرب الباردة محل الحرب الساخنة فى الثقافة السياسية الأمريكية المختلطة ، لم يظهر إلا القليل من الارتباك العقائدى فى الحركة النسائية الأمريكية، ولم تكن النساء بالتأكيد أقل ميلا للحياة العسكرية. (9)

وعندما قررت حكومة الولايات المتحدة التوسع الهائل فى أعداد النساء، وزيادة نسبهن فى المجال العسكرى لتعويض إلغاء التجنيد الإجبارى للذكور، ولتتخذ إجراءات مسبقة تمنع الاعتماد على الذكور السود الذين يتطوعون، اتجهت معظم الأنظار الشعبية والرسمية إلى التوترات التى تحدث بين الفكرتين النسائيتين المتناقضتين عن الدخول فى المجال العسكرى.

وتاريخ ظهور هذه التوترات فى الحركة النسائية الأمريكية وطريقة نشاطها فى ساحات عديدة فى وقت واحد، يرجع إلى الفترة من ١٩٧٢ حتى ١٩٩١ . ولمعرفة هذا التاريخ بطبيعة الحال، يجدر بنا أن نلقى الضوء على الأفكار التي نشأت فى كل من هذه الساحات المختلفة، وكيف انسابت بسهولة، وساعدت على دعم التطورات التى جرت فى الساحات المجاورة. ولكننا لا نستطيع أن نسلم بصحة كل ما تتضمنه هذه الأفكار؛ فربما كانت سياسة الحركة النسائية المؤيدة للاندماج فى النظام العسكرى فى إحدى الساحات غيرمنسجمة – أوعلى أقل تقدير مخالفة – مع الميل إلى الاختلاط الذى نما فى الساحات الأخرى. وربما كانت الصورة التى أبدعتها وسائل الإعلام هى الصورة العسكرية التى اشتهتها الحركة النسائية الأمريكية، والتى تمت مراقبتها عن كثب فى تلك الساحات.

ولكن ، على الرغم من قوة تركيز الإعلام الأمريكى فى العقدين الماضيين، فقد ظل مشتتا؛ الأمر الذى يجعلنا نمحصه بالتفصيل ، بدلا من أن نعتبره المصدر الوحيد لعرض الصور العسكرية للحركة النسائية أو لصورة المرأة المقاتلة.

وفى ساحة الإعلام الأمريكى، نجد أن المشاركين فى عرض كلا الصورتين هى: وسائل الإعلام المطبوعة، ووسائل الإعلام الإلكترونية (الإخبارية والروائية) ، وكذلك وسائل الإعلام المتخصص المزدهرة ، وخاصة ما تبدعه عن الأمريكيين الأفارقة واللاتينيين وتوجهه إليهم (عند الحشد للحرب فى كل من نيكاراجوا والسلفادور) ، والمؤيدون للحركات النسائية من جميع الأعراق والمجتمعات، والرجال الشواذ جنسيا، والنساء الشواذ جنسيا ، والمحاربون القدماء من الرجال العسكريين والنساء المحاربات القديمات (كل بما يتميز به وكذلك المجلات والرسائل الإخبارية). وكل من وسائل البث هذه تنشر قصصا عن: النساء فى معسكرات التدريب الأساسى، والنساء فى أكاديميات الخدمة العسكرية، والضباط الذكور الذين يتولون تدريب النساء المستجدات ، والرجال المجندين الذين يعملون جنبا إلى جنب مع زميلاتهم من النساء، والنساء اللاتى تركن وطنهن من أجل العمل العسكرى ، والنساء اللاتى يرجعن إلى مجتمعاتهن

بخبرة المحاربات القديمات، والنساء اللاتى يكافحن من أجل البقاء فى الخدمة العسكرية، والنساء المطرودات من الخدمة العسكرية. وكل قصة تم تحريرها أو تمثيلها، كانت تستهدف مجموعات خاصة من القراء والمشاهدين. وهناك قصتان عن النساء فى معسكرات التدريب الأساسى تبدوان مختلفتين أشد الاختلاف، إذ عرضت إحداهما لتثير إعجاب القراء الذين تتكون غالبيتهم من المحاربين القدماء الذكور؛ بينما كانت الأخرى مصممة لتثير إعجاب مؤيدى الحركة النسائية.

ففي الفترة من ١٩٧٢ -١٩٩٠ حيث تزايد التوتر بين هيكلى الحركتين النسائيتين الأمريكيتين المنحازتين إلى النظام العسكرى، كانت هناك كذلك عناصر فاعلة فى ساحات أخرى تحاول جاهدة التعريف "بالقضايا" وشرح "الدروس" المعنية بالتواجد المتزايد للنساء فى النظام العسكرى للولايات المتحدة. وأهم هذه العناصر هوالكونجرس. إذ عقدت لجان القوات المسلحة التابعة للكونجرس – وخاصة اللجان الفرعية للأفراد فى مجلسى النواب والشيوخ – عدة جلسات تدور حول النساء المقاتلات فى العقدين الأخيرين. وكانت تدير معظمها ثلاث نساء فى مجلس النواب، جميعهن من الحزب الديموقراطى ، وبهذا كن قادرات على التأثير على اللجان، وهن: باتريشيا شرودر، النائبة الديموقراطية عن ولاية كولورادو، وبيفرلى بايرون، النائبة الديموقراطية عن ولاية ميريلاند (واستبعدت فى إعادة الانتخاب التى جرت فى ١٩٩٢) ، وباربيرا بوكسر النائبة الديموقراطية عن ولاية كاليفورنيا (وهى الآن إحدى عضوتين فى مجلس الشيوخ عن ولاية كاليفورنيا) . وبينما تراجعت وزارة الدفاع عن تنفيذ قرارها الحيوى الخاص بتجنيد النساء بعد إلغاء التجنيد الإجبارى للذكور فى السبعينيات ، بناء على الضغوط النسائية فى الكونجرس، وقبل إخطار وسائل الإعلام للمقاتلات فى أواخر الثمانينيات؛ توافر عدد كاف من النساء فى الكونجرس (الغالبية العظمى فى مجلس النواب، واثنتان فقط فى مجلس الشيوخ) مع الأغلبية للتأثير على مشروعية إدخال النساء المقاتلات فى الخدمة العسكرية .

ومن جانب آخر، لم تجتذب هذه الجلسات المنعقدة في الكونجرس الأجهزة الإعلامية الفعالة من شبكات تلفازية أو دوريات أسبوعية إخبارية شعبية أو شبكات الخدمة الفضائية أو الصحف الكبرى فى المدن الكبرى لتغطيتها إعلاميا. وعندما عقدت لجنة القوات المسلحة اجتماعاتها بعد غزو بنما فى مارس ١٩٩٠ لبحث موضوع النساء فى النظام العسكرى، كانت بعيدة بعدا تاما عن اعتبارها حدثا إعلاميا على مستوى اجتماعات كلارينس توماس- في آنيتاهيل. وبينما كانت تراقبها بعض الجماعات

المدافعة عن حقوق النساء ووزارة الدفاع؛ قامت بإجراءات هزيلة لتحريك وسائل الإعلام الإخبارية لكى تؤثر فى الوجدان السياسى للأمريكيين العاديين. (10)

وأحيانا كانت هذه اللجنة تنعقد للدفاع عن موقفها قبل أن تقوم تلك اللجان المنبثقة عن الكونجرس بتمثيل المؤسسات الاستشارية لتوظيف خريجي المدارس الثانوية، والجماعات المطالبة بالحقوق المدنية للسود، والمؤسسات الداعية إلي السلام، والمحامين المدافعين عن الحريات المدنية، والجماعات المطالبة بحقوق الشواذ جنسيا. وفي العقدين الماضيين، عندما تضاعفت نسبة النساء المجندات فى الخدمة العسكرية من مجرد ٢٪ إلى نسبة عالية هى ١١٪ بذل كل من هذه القطاعات ذات المصالح المنظمة جهودا كانت متفرقة ، ولكنها كانت أحيانا مركزة لدعم القضايا المتعلقة بدخول النساء فى النظام العسكرى. وبهذا تمكن قادة هذه الجماعات فى بعض الأحيان من تركيز الأضواء على ما يجعل الناس تتبين يقينا فكرة النساء كمقاتلات من خلال مهنة معينة أو حركة بذاتها. وكثيرا ماكانت توجه الجهود المبذولة إلى نطاق محدود من المتخصصين فى كل من تلك القطاعات . فمثلا ، نظم أحد مراكز البحوث المتميزة في الحقوق المدنية للسود أحد المؤتمرات فى منتصف الثمانينيات يضم الزعماء المطالبين بالحقوق المدنية والمسئولين فى وزارة الدفاع لمناقشة بعض المشكلات التى تواجه السود فى المجال العسكرى ، إلا أن الأنظار لم تتجه إلا قليلا إلى الأعداد المتزايدة سريعا من النساء السود فى التجنيد؛ ورغم هذا لم يبرز المؤتمر فى مناقشاته مع الأعضاء العاديين من مجتمع الزنوج شيئا عن "المرأة المقاتلة السوداء". (11)

ولم تبد معظم الجماعات الداعمة للحركة النسائية الأمريكية إلا قدرا محدودا من الاهتمام بقضايا المرأة فى النظام العسكرى. والحقيقة، أن ظهور جماعات دعم السلام ضمن الحركة النسائية فى العقدين الثامن والتاسع، هو الذى جعل قضية دخول النساء فى المجال العسكرى إما تبدو تافهة أو مزعجة عقائديا. وحيثما يركز دعاة الحركة النسائية الأنظار على النساء المقاتلات، فإنهن يجنحن إلى التوفيق بين القيم المتصارعة، بإبراز صورة المرأة المقاتلة على أنها امرأة فقيرة تطوعت للخدمة العسكرية، لا طمعا فى إحراز شرف المواطنة الأمريكية، ولا التزاما، منها ببرنامج إدارة ريجان أو بوش للتدخل في أنحاء العالم، بل لرغبة بعيدة عن السياسة هى الحصول على امتيازات مالية وتدريبية وصحية سرعان ما اختفت من مجالات كثيرة فى عصر زيادة الإنفاق على الدفاع والخفض فى الخدمة العامة والركود الاقتصادى . فإذا افترضنا هذه الصورة ، فإن معظم الجماعات النسائية كانت تغفل أهمية الصورة التى ظهرت بها

المرأة المقاتلة بالقدر الذى يفى بتخصيص الموارد اللازمة لهذه الجماعات الشديدة الندرة لمطابقة هذه الصورة على الحقيقة الواقعة. وهذه الفرضية وتلك الغفلة ، وهما اللتان لا يعز على الأذهان فهمهما ، جعلا كثيرا من الحركات النسائية التى نشطت في مجالات حظر استخدام الأسلحة النووية، وفى عملية السلام فى أمريكا الوسطى، والشرق الأوسط (وهما منطقتا نشاط الجماعات النسائية الأمريكية فى السبعينيات والثمانينيات) غير مستعدة للخوض فى سياسة رسم صورة الاختلاط بين الجنسين فى حرب الخليج.

وقامت عدة هيئات بتقصى الحقائق عن حياة النساء المقاتلات منها: المنظمات التحررية التقليدية المدافعة عن النساء ، ببرامجها الوطنية ومكاتبها فى واشنطن، والهيئة النسائية الوطنية، ومعهد البحوث والتعليم النسائى، وبصفة خاصة التحالف النسائى لتحقيق المساواة الذى توقف نشاطه حاليا. وجمعت كل من هذه الهيئات بيانات عن النساء في الخدمة العسكرية ، وطرحت قضايا تتعلق بالمصداقية فى رسائلها الإخبارية. وتدخلت بثقلها فى المحاكم، وفى الأوساط التشريعية والتنفيذية التى شكلت أفكارا حول عسكرة الإناث، وحاولت جاهدة أن تؤثر على مفاهيم المسئولين الذكور فى الدولة لدعم الحركة النسائية. واستخدمت فكرة المواطنة من الدرجة الأولى بأساليب تذكرنا بالمناداة بحق الاقتراع النسائى منذ جيلين سابقين.

وقلت الأسئلة التى كانت تدور حول السلام أو العمل العسكرى. وبدا الارتياح يعم تلك الجماعات عندما تداولت موضوعى: المساواة بين الذكور والإناث داخل المؤسسة العسكرية ، واستخدام الحكومة للقوات العسكرية فيما وراء البحار بصفتها أسئلة تتعلق بمجالات منفصلة. ومن جانب آخر، ساور القلق وشدة الحساسية كثيرا من *الجماعات النسائية* وخاصة *تلك الجماعات* المتمركزة فى واشنطن عندما بدأت النساء من عناصر ودرجات متفاوتة تدخل النظام العسكرى الذى رحب بهن أخيرا. وقلت احتمالات تصوير جميع النساء المتطوعات على أنهن ضحايا "مشروع قانون التجنيد للفقراء". وزاد اهتمامها بالعلاقات بين الرجال والنساء داخل النظام العسكرى، مركزة على قضايا المضايقات الجنسية، وفرق العمل الرجالية التى تعمل بانتظام أكثر من انتظام العمل النسائى فى ظل حركة السلام. وبناء على ذلك، ربما كانت هذه الجماعات أكثر استعدادا بعد حرب الخليج للاستجابة إلى ماسمى "بفضيحة تيلهوك" التى اشتملت على المضايقات الجنسية على نطاق واسع. كما تركز النشاط التلفازى والتقارير الصحافية على تلك المنظمات التحررية النسائية المتمركزة فى واشنطن (وعلى

حفنة من نساء أكاديميات تعرفها هذه الجماعات) عند رسم صور للنساء المقاتلات فى أغسطس ١٩٩٠. (12)

ووزارة الدفاع ذاتها مصفّاة معقدة التشابك؛ ولكنها ليست دائما تضم عناصر عقائدية متناغمة. ففى كل من التعريف والتأييد للمرأة المقاتلة فيما بعد ١٩٧٢ ، كانت اللجنة الاستشارية لشئون النساء العاملات فى خدمة القوات المسلحة التابعة لوزارة الدفاع هى الجهاز الأعلى فى وزارة الدفاع. وهذه اللجنة تشكلت أثناء الحرب الكورية عندما وظفت الحكومة عددا محدودا من النساء، وأرادت أن تطمئن الجمهور إلي أنها فى حاجة إليهن؛ وهن خاضعات لقوانين الحرب الباردة الأمريكية الخاصة بجدارة النساء بالاحترام. وتتكون اللجنة من نساء مدنيات بارزات (ومن ضباط الآن كذلك) وترفع تقاريرها مباشرة إلى وزير الدفاع . ورغم أنهاالكتظت فى الثمانينيات بالنساء الجمهوريات المعينات، وهن اللائى رفضن تدريجيا الانتماء إلى الحركة النسائية، فقد تحولت اللجنة الاستشارية تدريجيا إلى جهاز فعال فى دائرة اختصاصه. وأعضاؤها مفوضون بسلطة البحث والإبلاغ بصفة عامة عن الحواجز الجنسية بين الذكر والأنثى التى تعترض ترقية النساء فى الأفرع الثلاثة للنظام العسكرى. وتقوم بهذا من أجل رفع مستوى الأمن الوطنى والاستعداد القتالى. وأعربت اللجنة عن أن الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتى والتهديد الشيوعى عموما لا يمكن شنها بكفاءة إذا لم تستغل المواهب الكاملة للنساء المقاتلات، وإذا لم تبذل لهن المكافآت . "فالاستعداد القتالى" سرعان ما أصبح معيارا استغله بنجاح المعنيون بالأمر فى واشنطن الذين حاولوا التأثير فى السياسة العسكرية للأفراد فى عهد ريجان.

وفى حين كانت مهام هذه اللجنة قاصرة على النظر فى الحقوق المدنية، وجماعات السلام، والجماعات النسائية – وبالتالى كانت أفكارها محدودة للغاية عن النساء المقاتلات – كان لها نفوذ سياسى جعلها تعقد لهن اجتماعا مع كبار المسئولين فى وزارة الدفاع، وأعضاء لجنة الكونجرس للقوات المسلحة، والمنظمات التحررية النسائية المتمركزة فى واشنطن – فى بعض المناسبات – مع الصحافة الوطنية. وحصلت اللجنة الاستشارية للنساء المقاتلات على المساواة فى تشريعات سياسية خاصة. فالمرأة المقاتلة ليست فى نظر اللجنة الاستشارية ضحية "لمشروع قانون التجنيد للفقراء" ، بل كانت مواطنة مدنية مؤنثة متميزة ذات إسهامات فى الدفاع الوطنى، وكانت جدارتها بالاحترام كامرأة معرضة للانتهاك بالمضايقات الجنسية من قبل المقاتلين الرجال، ورضي عنها رؤساؤها من الرجال وتجاوزت الأعراف البيروقراطية

القديمة التى عفا عنها الزمان بالتغيرات التقنية والعقائد التكتيكية فى ميدان القتال. وفى هذه العملية، عملت اللجنة الاستشارية عمل المهندس الذى رسم صورة المرأة المقاتلة الأمريكية التي بدأت تنطلق من عقالها فى مطلع حرب الخليج: تلك المرأة المقاتلة المحافظة على أنوثتها ، "المواطنة المدنية" المحترفة. (13)

وهناك عدة عناصر عقائدية شاركت اللجنة الاستشارية فى إدخالها فى دهاليز البنتاجون. فبحلول السبعينيات تم وضع التعليمات التنظيمية لتأسيس مكتب الفرص المتكافئة بالوزارة، وكان دائما مزودا بزمرة من البيروقراطيين. والرئاسة المدنية المشكلة تحت قيادة وزير القوى العاملة والإعاشة، فى مقابل هذا، كانت مفوضة بالاتصال بالوزير وبلجان الكونجرس. ورغم أن أتباع الحزب الجمهورى فى الإدارة كانوا فرادى لا يهتمون بقضايا النساء، فإن الرجال الذين شغلوا هذه المناصب دعموا بصفة عامة الاقتراح الخاص باحتياج النظام العسكرى إلى النساء للتجنيد وإعادة التجديد فى الخدمة.

وبخلاف الأنظمة العسكرية الكندية والبريطانية، ظل النظام العسكرى الأمريكى يتشكل بانتظام فى أفرع للخدمة منفصلة بيروقراطيا ولكنها متنافسة فى معظمها. وبهذا كانت المناقشات العقائدية والسياسات الفعلية المستمدة من الأفكار التى تدور حول الأنوثة المعسكرة، تختلف أحيانا اختلافا كبيراً فى الأسطول عن القوات الجوية وعن الجيش وعن مشاة البحرية . فمثلا، لم يفاجأ العسكريون العالمون ببواطن الأمور عندما علموا بأن الأسطول كان موطنا لمن ألقوا بالكارهين للنساء فى الهاوية فى حفل تيلهوك فى لاس فيجاس فى سبتمبر ١٩٩١ . ولم يكن طيارو (قنص ذيول الطائرات) حاملات الطائرات التابعة للأسطول ، هم المعروفون بتحيزهم الرجالى المتبجح فقط، بل كان الأسطول بأسره معروفا بسمعته المدافعة بصفة خاصة عن الثقافة الرجالية.(14) شهد شاهد أمام لجنة القوات المسلحة فى مجلس النواب فى إحدى جلساتها للاستماع والتحقيق فى فضيحة تيلهوك، بأنه ربما كانت مقاومة الأسطول التقليدية للتخلى عن ثقافته الرجالية التاريخية سببا فيما حدث فى لاس فيجاس قبل الحفل الذى افتضح أمره. وبينما كان منظمو المؤتمر الذى انعقد لتقصى الحقائق عن تيلهوك يستطلعون الرأى فى هذه الندوة التأهيلية، "زحف أحد الأدميرالات البحريين تحت المائدة ليتجنب الإجابة على سؤال وجهته إليه إحدى الضابطات حول الفرص التى أتاحها للنساء الطيارات".

وبينما كان الشاهد إيدوين دورن من معهد بروكينجز، وهو مراقب يحترم المعاملات العسكرية الأمريكية للسود، يشرح لممثلى الكونجرس أن الأدميرال "ظن أن

لأمر هزلي؛ وأنه من المرجح أن يكون الرجال الحاضرون هم الذين يعبثون بأزرار ,حدته". وربما كان الضابط الذى استجاب سلبا برفض الإجابة على أحد الأسئلة لخاصة بالقضية العنصرية فى حاجة إلى الانضباط". (15)

وتكشّف الموقف الدفاعى الذى استند بعمق إلى أسانيد قانونية، والذى عم لأسطول عندما صدرت الأوامر بالتحقيق المستقل فى الأسطول فى واقعة التدليس فى لتحقيق المبدئى الذى أساء الأسطول إجراءه عن فضيحة تيلهوك المعروفة. ووجد مكتب لمفتش العام لوزارة الدفاع أن جهود الأسطول التى بذلها فى التحقيق فيما حدث فى :س فيجاس وأسباب حدوثها، تم تمييعه بشكل خطير رغبة من كبار المحققين من لضباط فى حماية زملائهم بصفة خاصة، ومؤسستهم عامة من النقد الخارجى. وفى حدى فترات الإدانة التى وصفها بالتفصيل محرر المجلة، ونائب المفتش العام بوزارة لدفاع ، ومدير إدارة التحقيقات فى الأسطول، وهو برتبة أدميرال، تحروا ما وصفه لشهود بأنه "مباراة فى الصراخ" فى دهاليز البنتاجون مع إحدى كبار الشخصيات لنسائية المدنية المسئولة، وهى الأمين المساعد للأسطول. واحتجت المسئولة الرسمية عندما عبر الأدميرال المسئول عن إدارة التحقيق المبدئى عن فضيحة تيلهوك عن رأيه ائلا: "إن كثيرا من النسوة الطيارات فى الأسطول من راقصات الروك شبه العاريات، ,من فتيات الحانات الراقصات العاريات الصدور". (16) وفى مناسبة أخرى أثناء حاولة الأسطول النظر فى القضية ، أبلغ أحد المحامين المؤيدين لنفس هذا الأدميرال، أن إحدى الضابطات اخترقت نطاق الجلسة وصاحت قائلة لمن هاجموها: "أية فاحشة ظنون أنكم فاعلوها؟ علق الأدميرال على قوله قائلا: "كما أن" وكيلة إدارة التحقيقات ى الأسطول وهى امرأة ، أبلغت أحد المحققين مؤخرا، بالعبارة التالية: "لن أنسى هذه لعبارة إلى الأبد"، وأن "أية امرأة تستخدم كلمة "الفحشاء" بصفة منتظمة لابد أن كون مواقعتها بشراهة". (17)

ومخططو سياسة القوات الجوية الذين تتمتع قواتهم الجوية بنسبة عالية من ظائف الخدمة المساندة (مثل كثير من العمال الميكانيكيين ومراقبى الطيران لكل طيار مقاتل مفرد)، وجدوا أنهم يستطيعون تجنيد أعداد كبيرة من النساء دون أن يعرضوا لبنية الرجالية السائدة فى المعركة للخطر. وفى المقابل ، خاف ضباط مشاة البحرية لأمريكيين من أن مجرد دخول نسبة صغيرة من النساء فى وحدات الخدمة الشاقة أثناء المعركة، ربما تهدد بعمق صورتها الرجالية، وبطبيعة الحال، يضم الجيش تحت سقفه التنظيمى وحدات المشاة القتالية والفرق المدرعة، ولكنها تقاوم كذلك بعناد إدخال

النساء، رغم افتقارها إلى "القوى العاملة" . ولهذا فإن الجيش الأمريكى يتشكل، مثله كمثل غيره من جيوش معظم الدول، من مزيج من الأعراق والقوميات، إلا أنه يعتبر أكثرها تنوعا عرقيا واقتصاديا ، ولو أن هذا التنوع يمكن تنظيمه هرميا بدقة . إذ يتعين عليه أن يجند أعدادا كبيرة من الناس دون التدقيق فى انتقائهم بمثل دقة انتقاء القوات الأخرى، بحيث يكون المجندون الرجال بصفة خاصة صغارا لم يبلغوا سن الرشد بعد. (18)

وفى معظم الأحيان، كان الضباط من الذكور فى الوحدات القائدة فى الميدان خلال السبعينيات والثمانينيات أكثر تذبذبا من رؤسائهم المدنيين فى وزارة الدفاع فيما يتعلق بفكرة نشر النساء فى الوظائف التى جرى العرف على شغلها بالذكور. وكثير من هؤلاء الضباط – وليس جميعهم – كانوا أشد اهتماما بالروح المعنوية لجنودهم الذين تم تجنيدهم مبدئيا باعتبار أن الالتحاق بالجندية تأكيد لرجولتهم. وكان لبعض هؤلاء الضباط اتصال بالصحافة ، وخاصة وسائل الإعلام المهتمة بالمحاربين القدماء، وبلجان الكونجرس. كما استغلوا فكرة الأمن الوطنى القوية عن "الاستعداد القتالى" فى معارضة تواجد النساء في جبهة القتال، فمن رغبت منهن فى التواجد فى الجبهة دارت حولهن تساؤلات عن أنوثتهن ووطنيتهن. (19)

وأخيرا هناك النساء المقاتلات بأنفسهن، على الرغم من أن لفظ "مقاتلات" مضلل إلى حد ما؛ فكثير من النساء – مثل كثير من الرجال – التحقن بالقوات المسلحة وطالبن بإلحاح بالعمل فى وظائف مثل الإدارة، وفنيات الحواسب، والممرضات، وأخصائيات التغذية ، وهى الوظائف التى تمت عسكرتها دون أن تتعارض مع اقتصار الجندية الأمريكية على الذكور أو تتناقض مع هو يتهن الداخلية النسائية. وفي دراسة إحصائية أجريت على ٨٦٨ امرأة فى الجيش ، وهى أكبر إحصائية من نوعها أجرتها هيئة رئاسية تبحث في توظيف النساء فى النظام العسكرى، تبين منها ٦٠٪ من الضابطات و٥٤٪ من المقاتلات يؤيدن حظر دخول النساء فى المعركة، ولا يتصورن أنهن متطوعات أساسا للقتال. وهن – مثل كثير من الرجال – يبتغين التدريب والتعليم والانفصال عن الأسرة والحصول على الدخل الثابت، وليس التورط فى استخدام أدوات العنف المباشرة. وفي نهاية حرب الخليج أعربت ١٥٪ من نساء الجيش اللاتى أجرى استفتاؤهن عن رغبتهن فى العمل فى وظائف قتالية ميدانية، عن مطالبتهن بالإصلاح القانونى الذى يزيل الحواجز التى تحول حاليا دون ترقياتهن. فقلن، إن الحظر على دخولهن المعركة هو الحاجز الشائك أمام ترقياتهن. (20)

فالنساء فى زيهن العسكرى لهن صورة متناغمة المكونات من مطالب الأنوثة، ومطالب العمل العسكرى المطلوب منهن أداؤه. فالضابطات الإناث مثلا، كثر حديثهن عن حظر دخول النساء فى "المعركة"، وهن اللائى مكثن ٢٠ سنة فى الخدمة العسكرية، ووقر فى أذهانهن أن استبعادهن من المعركة هو أحد العوائق الرئيسية لترقياتهن. وغالبا ما تواجه المجندات بالإحباط يوما بعد يوم من المضايقات الجنسية، ومن نقص وحدات الخدمة الطبية النسائية الكافية فى النظام العسكرى. والنساء المقاتلات ربما حظين بأوفر نصيب من ضمان الرعاية الصحية للمحاربات القديمات، والمزايا التعليمية المصممة تلبية لحاجاتهن التى يكفلها الكونجرس الذى يرعى الميزانية.

ورب انطباع بأن المرأة المتفرغة لوظيفتها تماما، والضابطة التى تتمتع بثقة أوفر بالنفس وبمجال أوسع للاتصال والتعبير عما يواجههن من مضايقات جنسية أو يحرمهن من لقاء مع قائدهن المباشر، فالضابطة لها صلاحية الاتصال بالمؤسسات التحررية المدافعة عن النساء فى واشنطن، وكذلك الالتقاء باللجان الفرعية للكونجرس وبمقدمات البرامج التلفازية ، الأمر الذى يجعلهن يتميزن بالاهتمام والخبرة فى هذه العملية السياسية الثقافية المعقدة التى ترسم صورة المرأة المقاتلة الأمريكية . ونظرا إلى أن نسبة ١٩٪ فقط من جميع النساء الضابطات فى باكورة التسعينيات كن من النساء السود، (21) فإن أفكار المتفرغات لوظائفهن من النساء البيض هى التى تميل إلى الظهور بشكل أوضح.

وهذه الساحات التي ترسم فيها الصور الأمريكية، متنوعة ومنفصلة، ولكنها أحيانا تكون متداخلة أو قاصرة تستحق التوضيح. والنظرة إلى كل منها على انفراد تذكرنا بأن عقيدة الأنوثة المعسكرة لم تنبثق من عمليات بسيطة أو إجراءات جلية فى كل من عصرى الحرب الباردة وما بعد الحرب الباردة. وهى تفتح أعيننا كذلك على أن نوجه أسئلة حاسمة حول كيفية رسم صورة المرأة المقاتلة ثم إعادة رسمها مرة أخرى فى دول أخرى كذلك.

* هل استدعى الصحافيون اليابانيون والترويجيون من وسائل الإعلام الوطنية الرئيسية ضباطا ميدانيين للتعبير عن آرائهم فى النساء المقاتلات؟
* هل توجد فى فرنسا أو تركيا لجنة فرعية لشئون الأفراد العاملين فى القوات المسلحة تابعة لمجلسى النواب والشيوخ؟
* هل تتمتع الجماعات النسائية فى بريطانيا أو إيطاليا ببرامج لتكافؤ الفرص، ولديها صلاحية مماثلة للاتصال بالمكاتب الروتينية فى وزارة الدفاع ببلادها؟ .

* هل وجه المؤيدون لحرية الشذوذ الجنسى بين الرجال اهتمامهم إلى الشبق الجنسى فى النظام العسكرى فى كل من إسرائيل أوالهند؟

* هل تراقب منظمات حقوق الأقليات العنصرية التفرقة العنصرية داخل النظام العسكرى بمساعدة هيئات تنشئها الدولة فى كندا أو ألمانيا؟

*هل يوافق قادة القواعد الأسترالية أو البلچيكية على قرارات قادة القواعد الأمريكية بعرض الصور الخليعة العارية فى مجلات الحائط فى قواعدهم؟

ورغم كل ماتدفق من دراسات نسائية عن الحرب العالمية الثانية، فلا نزال حتى الآن عاجزين عن رسم صورة كاملة عن العمليات التنشيطية التى أعادت تحديد /أو ترسيخ العنصرين النسائى والرجالى لتلبية احتياجات الحرب فى الأربعينيات. ولكن ما تعلمناه من هذا العمل الرائع هو أن العمليات العقائدية السابقة شملت عناصر شديدة التفاعل بغيرتها ومواردها وحدودها. يلزمنا أن تلفت النظر إلى هذه المعرفة لترسم الصور للنساء المقاتلات للولايات المتحدة أو لأية دولة أخرى – فى حرب الخليج.

كانت العمليات الحربية السابقة لحرب الخليج بمثابة الفرص التى أتاحت للعديد من تلك الساحات العقائدية فى الثمانينيات أن تحقق الاتصال ببعضها البعض، بالطرق التى تتجاوز التناقض بين الصورتين للمرأة الأمريكية التى دخلت النظام العسكرى.

ففى غزو جرينادا فى ١٩٨٣ ، وفي غزو بنما فى ١٩٨٩ ، كانت مبشرا – نظرا للوعى الذاتى الكامل – بالاختلاط فى عملية عاصفة الصحراء.

وبينما كانت اللجنة الاستشارية ، والمسئولون المدنيون فى وزارة الدفاع والضباط والضابطات ، واللجان التى شكلها الكونجرس، والباحثون الأكاديميون المتخصصون ،والجماعات التحررية المدافعة عن النساء المتمركزة فى واشنطن هى العناصر الرئيسية التى شكلت صورة المرأة المقاتلة فيما بين ١٩٧٢ و ١٩٨٣ ، إذ كان غزو جرينادا هو الذى فتح باب إعادة الاختلاط العسكرى على مصراعيه. وكانت هذه الفكرة تداعب خيال المسئولين عن العلاقات العامة بوزارة الدفاع الذين بذلوا جهودا مضنية لتحجيم تغطيات وسائل الإعلام المتنامية عن أدوار النساء فى الغزو. والحقيقة أن هذه الوظائف – وهى وثيقة الصلة بالوظائف الرجالية المحرمة على النساء فى المعركة – كانت أوسع نطاقا مما تصور أعضاء الجمهور الأمريكى، بفضل التجمع الداخلى البارز لزمرة من الضابطات .

وبحلول ١٩٨٣ التزمت تلك الضابطات بالتصدى للترقية إلى الدرجات العليا، وعلمن أن العوائق التى وضعت فى طريق طموحاتهن الوظيفية يمكن تخطيها فقط بتجاوز رؤسائهن المباشرين.

ومن نقطة الانطلاق فى فورت براج لغزو جرينادا، شعرت عدة ضابطات بأنهن معرضات للنقل من الوحدات التى عملن فيها، وأن هذا النقل يحرمهن من فرصة المشاركة فى عمليات الكاريبى، قمن بالاتصال بالمسئولين فى واشنطن وأصررن على أن هذه السياسة غير منصفة، وهددن بتدهور روح الفريق التى يقدرها الجميع حق قدرها فى الوحدات التى انتشرت. وفي النهاية، اشتركت ١٧٠ امرأة مقاتلة فى الغزو – فى الشرطة العسكرية، وفى الطائرات العمودية كطيارات، وفى التحقيقات ، وفي مواقع الأخصائيات فى سلاح الإشارة ، وسائقات للشاحنات، وعضوات فى فرق تجهيز القنابل. (23)

ثم جاء غزو بنما بعد ٦ سنوات، فكان – بالنسبة لغالبية هذه المجموعة من النساء المتفرغات للوظيفة ومن ساندهن فى واشنطن – بمثابة خطوة منطقية تالية لفرض إعادة الاختلاط فى المناورات القتالية، ولكن فى هذه المرة رفضت وسائل الإعلام الصحافية والتلفازية البقاء بعيدا لأغراض الأمن . وكانت النتيجة اتساع نطاق التغطية، ودارت عدة مناقشات شعبية حول الوظائف المناسبة للمرأة فى المجال العسكرى.

وتأثرت المناقشة بالسياسات الثقافية الشاملة لغزو بنما. وظهرت النساء الآن بحق وهن يقتربن حثيثا من وظائف الخطوط الأمامية التى كانت قاصرة على الرجال ، وكانت حربا حظيت بالتأييد الشعبى الأمريكى الواسع النطاق واتصفت بأنها قصيرة و"نظيفة". أما "شبح فيتنام" ، فهو شبح الحرب التى لطخت بالعار صورة العسكرية بأسرها، فهى الحرب التى ينظر إليها كثير من الأمريكيين على أنها لوثت سمعتهم، ووصمت بالعار أى جندى أمريكى شارك فيها، ولكن حرب بنما طهرتها. فلم تصدر المانشتات فى حرب بنما عن جنود يتعاطون المخدرات، ولا يترددون على بيوت الدعارة. ولم تنشر قصص عن الاغتصاب ؛ ومن ثم، بدت أقل تهديدا لجدارة النساء بالاحترام ، حيث شاركت ٨٠٠ امرأة مقاتلة أمريكية فى هذه الحرب الأخيرة. فالعمليات العسكرية فى ١٩٨٩ كانت نزيهة من الناحية المعنوية، وأديرت باقتدار. فأنوثة النساء المقاتلات فى نظر كثير من الأمريكيين يمكن الحفاظ عليها، حتى فى المواقع القريبة من جبهة القتال، إذا أدرن أنفسهن باقتدار واحتراف، وإذا أضفى سلوكهن احتراما جديدا على أمريكا فى جميع أنحاء العالم.

وأوسع التقارير انتشارا وأشدها وطأة وتحديدا، ما سطرته برقة يد النقيبة ليندا بريى أثناء غزو بنما ، وهى تقود فريقا من الجنود الرجال لتقتحم موقعا عسكريا بينما معاديا وتستولى عليه. فهل دخلت هى "المعركة" ؟ ظل هذا السؤال بارزا جدا فى الأوساط السياسية ، حتى طلب الصحافيون الإجابة عليه من المتحدث الصحافى باسم رئيس الجمهورية. فأعلنت وزارة الدفاع أن عملية النقيبة بريى لم تكن معركة ، وأن النظام العسكرى كان يؤيد الحظر الذي طال أمده على دخول المرأة فى المعركة. وظلت الصحافة والرأى العام متشككين فى الأمر. ولكن ليس هناك عرف تشريعى حربى يشجب عملية بريي. وبدلا من هذا، دب نشاط جديد يؤيد النساء فى الكونجرس فى رفع الحظر المفروض على اشتراك المرأة فى المعركة تماما ، بعد أن أسفر غزو بنما عن أن القصة مختلقة، وأن الجمهور الأمريكي يؤيد خدمة النساء فى وظائف الجبهة القتالية، إذا رغبن فى ذلك تطوعا وباقتدار وظيفي. ولكن في نطاق النظام العسكرى، فى الوحدات الميدانية، يتم يوميا تدريب نساء مقاتلات، بينما تواجه ليندا بريى ضغوطا جديدة . إذ خضعت هى ووحدتها للتحقيقات (التى تمخضت عن عدم ارتكاب أية مخالفات)؛ وسحب جنودها الثقة منها عندما استنكروا تركيز أجهزة الإعلام عليها؛ وحاولت أن تجارى الرجال الذين يخدمون تحت قيادتها فى تدريباتهم البدنية حتى كسرت عظمة حوضها فى آخرالأمر . وفى إبريل ١٩٩١ تركت ليندا بريى الخدمة العسكرية دون أن تعيرها وسائل الإعلام انتباها. (24) والساحة الآن جاهزة لعرض الصورة الأمريكية للمرأة المقاتلة أثناء حرب الخليج منذ ١٩٩٠حتى ١٩٩١.

فالنساء المقاتلات يشكلن ١٢٪ من مجموع القوى العسكرية العاملة. والنساء السود، واللاتينيات، والآسيويات الأمريكيات ، والموظفات الأمريكيات، يشكلن معا ٣٨٪ من جميع النساء العاملات فى الأفرع الرئيسية الأربعة للقوات المسلحة. ولكن الجيش هو المتفوق فيها: فمن بين النساء المجندات فيه تتميز النساء السود اللاتى سجلن وأعدن تجديد خدمتهن بأعداد غير مألوفة فى الثمانينيات ، بحيث أصبحن فى عشية حرب الخليج يشكلن ٤٧٪ من هذه الدرجات النسائية – أى أربعة أضعاف نسبتهن فى كل نساء المجتمع الأمريكى بأسره. (25)

وعندما نشرت حكومة بوش آلافا من المقاتلين فى المملكة العربية السعودية فى أعقاب غزو العراق للكويت ، لم تجر أية محاولة من المحاولات التى شهدها عام ١٩٨٣ لتصفية الوحدات القريبة من ميدان القتال من وظائف النساء . وهنا نجحت معركة الاختلاط .

وبدا البنتاجون أكثر ثقة بأن المشروعية الشعبية للعسكرية لا يمكن أن تتبدد إذا سمحت لوسائل الإعلام الرئيسية بتغطية النساء المقاتلات . وتأكدت هذه الثقة باستطلاع رأى الجماهير الذى عبر عن أغلبية مؤيدة لتوسيع نطاق الوظائف العسكرية للنساء ؛ ونتيجة لذلك تدفقت القصص حول النساء المقاتلات الأمريكيات فى الخليج. وكانت الغالبية العظمى منها إيجابية . والآن نعرف أن قصص الاغتصاب، وانتهاك الجنود الأمريكيين لأعراض زميلاتهم من النساء قد أخرست. ولكن فى أثناء الحرب، عندما حققت وسائل الإعلام أقصى ما يمكن من ثقة جماهير المشاهدين الغفيرة، برزت صور النساء المقاتلات على أنهن "قائمات بالعمل" ويؤكدن الكفاءة العسكرية لبلادهن؛ فهن محترفات. وحتى النساء العاملات فى القوات الاحتياطية والمجندات - غيرالمحترفات بالمفهوم الذى يعتبرهن موظفات عسكريات دائمات - كن يظهرن بمظهر "المحترفات".

وكان هذا بمثابة وسام يحمل كثيرا من القيم الإيجابية فى المجتمع الأمريكى الذى يعتبر فيه التعليم الرسمى والتأييد الشعبى المشار إليه ضمانات للاحترام الاجتماعي والنجاح الاقتصادى . فالمؤيدون جادون فى تأييدهم. وفى الثقافة العسكرية الأمريكية التى أعقبت صدور قانون التجنيد، لم يعد الاحتراف يتعارض مع المواطنة المدنية، مع أن الاحتراف خلع على المحترفين درعا واقيا، فهو شكل جديد من أشكال ضمان الجدارة بالاحترام. والمرأة التى تحترف القتال ليست خليعة من الناحية الأخلاقية ، وليست مسترجلة مشكوكا فى أنوثتها. وتناولت القصص الإعلامية القلق الذى انتاب النساء والذى شاع فى الحرب العالمية الثانية نظرا إلى أن وراء المرأة المقاتلة زوجا وأطفالا وأصدقاء. وعندما اعترفت الرائدة روندا كورنام بعد سنة من انتهاء الحرب بأنها اغتصبت جنسيا من أحد آسريها العراقيين، شرحت شرحا مطولا لرجال الصحافة عن أسباب كبت هذا السر المزرى طواعية ، لأنها وهى إحدى المقاتلات المحترفات ، (الضابطة والمراقبة الجوية) ، ذكرت عدة تحديات أخرى واجهتها وهى فى الأسر، مثل عدم إفشاء الأسرار العسكرية ، والحفاظ على الروح المعنوية لمرؤوسيها من الذكور، وهى أمور تفوق الانزعاج على سلامتها الجنسية. (26)

ومما ساعد على تلوين هذه الصورة على ما يبدو، الانضباط الجنسى فى حرب الخليج، فعلى العكس من حرب الولايات المتحدة فى فيتنام، التى كانت حافلة بقصص الدعارة والاغتصاب والمخدرات، كانت هذه الحرب شديدة الانضباط جنسيا. وهذا الانضباط لم تفرضه الحكومة الأمريكية. بل كان أحد شروط الانضباط التى فرضتها

حكومة المملكة العربية السعودية ، وعلى رأسها الملك فهد؛ إذ وضعت فى اعتبارها أن المعارضة الداخلية للأصوليين السعوديين ربما تستغل شائعات عن فضائح جنسية لتثير القلاقل ضد الشرعية السياسية للحكومة ، فطلبت الحكومة السعودية من الحكومة الأمريكية منع الخمور والدعارة فى فترة العمليات على أرضها . وكانت هذه اتفاقية فريدة من نوعها على غير المألوف اتباعه بالنسبة للنظام العسكرى الأمريكى. ولم يتمكن أى طرف انتشرت على أرضه القوات الأمريكية أن يفرض مثل هذا الشرط. ويبدو أن ذلك كان ضمانا آخر للمرأة الأمريكية كى تعمل مقاتلة في هذه الحرب، دون أن تنتقص من جدارة أنوثتها بالاحترام. وبعد سنة واحدة من عودة القوات إلى بلادها – وكذلك أطقم الإعلاميين – بدأت النساء المقاتلات الأمريكيات يحكين قصصا أسفرت بوضوح عن أن الخطر الكحولى والجنسى لم يكن محكما بالدرجة التى تمنع النساء الأمريكيات من المعاناة من إهانات وقعت لهن من زملائهن. (27)

وأكثر المظاهر إثارة للجدل عند تعبئة ٤٠,٠٠٠ امرأة مقاتلة فى قوة بلغ حجمها ٥٠٠,٠٠٠ أمريكى للقتال فى المملكة العربية السعودية كانت الأمومة. فما من موضوع تناولته القصص الإعلامية وهز لعدة لحظات شرعية الاختلاط العسكرى الأمريكى، مثل موضوع الأم المقاتلة التى تركت رضيعها فى حضانة أب أو ربما جدة.

ولم يدرك الجمهور أن وزارة الدفاع بدأت فى السنوات القليلة الماضية فى التخطيط لخفض عدد الأفراد فى الخدمة العسكرية بناء على توصية الكونجرس على ضوء وعيه بالموازنة. وبدأ مخططو الأفراد فى الوزارة فى إدخال قوات الاحتياطى في تخطيطهم المباشر للمعركة، وهذا الاحتياطى يتكون من رجال ونساء معظهم من المحاربين القدماء الذين يشغلون مناصب مدنية طوال الأسبوع ويلزمون أنفسهم بالعمل العسكرى فى عدة إجازات أسبوعية فى كل شهر . وتتمتع قوات الاحتياطى بعدة مزايا ليس أقلها الأجر الإضافى؛ ففي هذا العصر النووى – الذى لا تستطيع كثير من الأسر الصغيرة تسديد التزاماتها فى أقساط المرهونات أو أثمان السيارات بدون أن يتوافر لديها راتبان للمنزل – يبدو أن ما تحصله الأسرة من أجور نظير العمل في خدمة الاحتياطى يعمل عمل الوسادة المالية التى يرتاح إليها الناس كثيرا بدون أية مخاطر تذكر. فهى بالفعل مصدر ضرورى للدخل لتغطية مطالب الطبقة المتوسطة، أضف إلي ذلك، أن النساء اكتشفن أنهن يستطعن إشباع رغبتهن فى المشاركة فى نشاطات بدنية غير عادية، وربما اكتسبن منها خبرات جديدة من دون أن تضطر الواحدة منهن إلى أن تفاضل بين المشاركة العسكرية وبين العمل المنزلى. وبفضل البنتاجون – انخفض

الولاء للأعمال التى تنافس العمل العسكرى فى نظر الزوجين العسكريين - زادت أعداد الزوجات والأزواج الذين ينضمون سويا إلى خدمة الاحتياطى فى العقد الماضى . وفى عشية حرب الخليج ارتفعت نسبة النساء إلى ١٣٪ من مجموع المقاتلين فى القوات الاحتياطية.

ولهذا، عندما بدأ البنتاجون في استدعاء وحدات الاحتياطى بأكملها من جميع أنحاء البلاد، اضطرت كثير من النساء إلى ترك أطفالهن الرضع وراءهن، وتناولت وسائل الإعلام هذا الأمر بالدهشة والفزع.

ولكن القصتين اللتين توقع كثير من المراقبين أن تقفا حجر عثرة أمام الرغبة الظاهرية للنساء فى الاقتراب من جبهة القتال - وهما وقوع النساء فى "الأسر" و"عودتهن إلى وطنهن فى صندوق الموتى"- لم تكن لهما الآثار السلبية المتوقعة . ولم يكن السبب فى هذا هو نقص التغطية الإعلامية؛ فقد وقعت امرأتان أمريكيتان فى الأسر، وكتبت لهما النجاة، وفرضن على أنفسهن رقابة ذاتية شديدة عند سرد محنتهن. وقتلت إحدى عشرة امرأة فى الحرب، منهن خمس في المعركة . ويبدو أن هذه الأحداث كانت لها آثار مناقضة تماما لما كان يتوقعه كثير من المسئولين السياسيين العصبيين . فما حدث لتلك النساء أوضح بشكل جلى - لم يحدث من قبل - أن تكليف النساء بواجبات غير قتالية لم يكفل لهن الوقاية من الأسر أو حتى من الموت، فى ظل أسلحة الحرب المعاصرة. وظل المراقبون المؤيدون للحركة النسائية يوضحون الفرق بين الخصائص الأسطورية "للجبهة" ومثيلاتها "للمؤخرة" ، على مدى عقد من الزمان، ولكن الرأى العام يراها اليوم بجلاء. وبدلا من هذا ، كانت لدى النساء العسكريات الأمريكيات الفرصة لإثبات أن النساء ، مثلهن كمثل الرجال، يمكن أن "يضحين بأنفسهن فداء للوطن. فالمشاركة فى العنف تحت راية الوطن فى سبيل التضحية من أجله - ظلت هى المقياس "للمواطنة من الدرجة الأولى". ويبدو أن هذا المقياس لم يتغير.

فالصورة التى ارتسمت فى حرب الخليج كانت صورة المرأة المحترفة المواطنة العسكرية . وهى صورة ظلت الجماعات التحررية المدافعة عن النساء فى الكونجرس، وفى اللجنة الاستشارية لشئون النساء، وفى مجالس الضباط، وفى منظمات الضغط فى واشنطن، تعمل على رسمها وتلوينها خلال العقدين الأخيرين. أما الصورة التى رسمها مؤيدو حركة السلام النسائية عن فكرة الولايات المتحدة ودورها فى العالم - والتحاق المرأة بالقوات المسلحة كسبا للعيش وتجنبا للفقر - فلم تجد آذانا كثيرة

مصغية فى الثقافة العامة، نتيجة لهذه الحرب. ويستلزم الأمر وقفة مع هؤلاء المؤيدين للحركة النسائية - هؤلاء الذين يبذلون الجهد ويعرضون النصوص الداعية للمعارك والتكتلات الفكرية فى جميع أنحاء البلاد - الذين يعتقدون أن النظام العسكرى جزء لايتجزأ من المواطنة الأمريكية.

وفى أعقاب سحب معظم القوات الأمريكية من منطقة الخليج، عادت سياسات رسم الصورة إلى ساحاتها السابقة؛ فالكونجرس، واللجنة الاستشارية، والضابطات، والمنظمات التحررية النسائية، انضم إليهم المدافعون عن الحقوق المشروعة للشواذ جنسيا من الرجال والنساء، فأصبحوا مرة ثانية هم اللاعبون الأصليون فى هذه الساحة. ولهذا ، فبموجب مبادرة النساء فى مجلس النواب، وبمؤازرة كثير من الرجالات البارزين فى مجلس الشيوخ (السناتورات الرجال)، أصدر الكونجرس تعديلا لوثيقة المخصصات الدفاعية تنهى الحظر السابق فرضه على النساء فى الطيران بطائرات القتال . وألقى المخططون السياسيون الأذكياء بمسئولية التخصيص الفعلى للنساء فى الطيران بالمقاتلات والقاذفات على عاتق القادة فى القوات الجوية والأسطول. وأوصوا الرئيس جورج بوش بإنشاء هيئة تقوم بدراسة قضية النساء فى المعركة برمتها بحيث تعرض نتائج توصياتها على كل من الرئيس والبنتاجون، (28) ولم تشترك أية جماعة نسائية مناهضة للعمل العسكرى فى هذه العملية التشريعية، التى جرت فى الكونجرس بعد الحرب. وربما أدى كابوس روندا كورنام واغتصابها عند وقوعها فى الأسر إلى رغبة مخططى الوثيقة فى التخفيف من حدتها قبل عرضها على البيت الأبيض بتفاصيل أقل. وكان التركيز على معاناتها أكثر من معاناة زميلاتها اللاتى لم يخضن المعركة، وتم اغتصابهن من زملائهن الأمريكيين، دافعا إلى أن يتصدى أغلبية أعضاء الهيئة الرئاسية، وكبار الضباط المحافظين إلى مراجعة أخطائهم.

ويذكر التاريخ الذى وضعته الهيئة الرئاسية السبل التى سلكتها قضية النساء المقاتلات فى المعركة، وكيف تشكلت ثم أعيد تشكيلها على ضوء سياسة الاختلاط ضمن السياسة العامة للنظام. فالهيئة التى أمر بها رئيس الجمهورية وأقرها التشريع البرلمانى لبحث قضية إدخال المرأة فى النظام العسكرى تكونت من ١٥ عضوا، واختار الرئيس جورج بوش ومساعدوه أعضاء الهيئة فى باكورة ١٩٩٢ ، فى الوقت الذي كانت الدروس المستفادة من حرب الخليج تبدو أقل إلحاحا من آراء المعارضة من جناح اليمين الأوسط من الحزب السياسى للرئيس بوش. واعتقدت الحركات التحررية النسائية التى كانت تراقب الهيئة الرئاسية منذ البداية ، أن كثيرا من الأعضاء المعينين

كان القصد منهم تهدئة القلق العقائدي الذى يكتنف جناح اليمين من الحزب الجمهورى، وهو الجناح الذى أيد المرشح المحافظ باتريك بوكانان فى الانتخابات الأولية التى أجريت فى فبراير. فمثلا، وقع اختيار بوش على تسعة رجال وست نساء فقط لعضوية الهيئة، وكانت العضوتان إيلين دانيللى، عضوة محكمة فيلليس شلافليز إيجل، وكيت أوبرين، نائبة رئيس مؤسسة الحفاظ على التراث ، ضمن النساء الأعضاء. وصرحت إحدى مندوبات معهد البحوث النسائية والتعليم ، بأن "بعضا من هؤلاء القوم وهم أعضاء حقيقيون فى اليمين المتطرف، يفضلون أن تعود النساء إلى منازلهن ويخبزن الكعك... وكان قرار الرئيس بتعيين أحد هؤلاء الأعضاء بمثابة قضاء مسبق بحرمان النساء من الخدمة في المعارك. (29)

وبعد ستة أشهر من الدراسة التى تكلفت ٤ ملايين دولار، أعلنت الهيئة توصياتها فى يوم الانتخاب الموافق ٣ نوفمبر ١٩٩٢ ، عندما كانت أنظار جميع وسائل الإعلام متجهة إلى نواح أخرى. وحضر المؤتمر الصحافى المسئولون من وزارة الدفاع مع مراقبين من البنتاجون ، وكان من بينهم أقوى المدافعين المدنيين والعسكريين عن حقوق النساء المقاتلات. (30) وكانت أكثر الأمور إثارة لدهشة كثير من الحاضرين، توصية الهيئة باستمرار منع النساء من الطيران فى المعارك الجوية. وهذا أمر واضح يرفض التوصية الرئيسية التي أوصى بها المصلحون النسائيون البرلمانيون، الذين جعلوا من هذه التوصية مدخلا افتتاحيا يؤدى إلى رفع الحظر فى النهاية عن النساء فى جميع الوظائف القتالية فى المعركة. أما هذه التوصية الأولى، فقد انقسم فى تأييدها أعضاء الهيئة إلى ٨ أعضاء مقابل ٧ ، وكان التصويت لصالح الخط العقائدى لا الخط الاختلاطى . وصوتت العضوتان المحافظتان دانيللى وأوبريان ضد نساء خدمن كطيارات وشاركن فى المعارك، على أساس أن النساء لا يمكن أن يكلفن بالقتل. وصوّت رجلان لصالح رفع الحظر عن النساء هما: رئيس الهيئة روبيرت تى هيريس وهو جنرال القوات الجوية المتقاعد ونائب رئيس هيئة الأركان المشتركة سابقا؛ والعميد توماس فى برود، قائد مشاة الأسطول الذى تحدث مساندا عاطفيا لابنته التى كانت تتدرب فى طيران الأسطول ؛ فقال: "سئلت: هل تدع ابنتك تطير فى سماء المعركة مع احتمال أن تصبح أسيرة حرب؟ وكان جوابى بالإيجاب، لأننا يجب أن ندفع الطيارين والطيارات الأكثر كفاءة فى المعركة ". (31)

وصوتت أغلبية الهيئة كما كان متوقعا على استمرار استبعاد النساء من مهام القتال الأرضية ، مثل المقاتلات فى الفرق المشاة والفرق المدرعة. وحول سؤال موجه

حول تخصيص النساء للعمل فى سفن القتال البحرية ، صوتت الأغلبية لصالح استبعادهن مبدئيا. وطلب رئيس الهيئة الجنرال هيريس من الأعضاء أن يتركوا شيئا من الرأى للمصلحين. فإذا لم تبد الهيئة الرغبة فى تهيئة بعض الفرص الجديدة للخدمة أمام النساء، فإن عددا كبيرا من الناس سوف يفقدون مصداقيتنا فى النظر فى القضايا. وبعد ذلك مباشرة صوت الأعضاء ٨ مقابل ٦ لصالح إصلاح توصيتهم كى تسمح للنساء بالخدمة على متن سفن القتال، فيما عدا الزوارق البرمائية والغواصات. (32)

وكان من بين الشهود المراقبين الملازم بولاكافلين؛ وهى من مساعدات الأدميرال؛ وكانت أول امرأة فى النظام العسكرى تتهم طيارى القتال من الرجال فى الأسطول بالمضايقات الجنسية فى صبيحة اجتماع اتحاد تيلهوك فى لاس فيجاس فى ١٩٩١ . وعندما استمعت إلى توصيات الهيئة أبلغت أحد الصحافيين "بأننى أعتقد أن تشكيل الهيئة أمر متفق عليه مسبقا ، وتم اختيار أعضائها لكى تأتى بهذه النتائج". (33)

وكانت الهيئة جهازا استشاريا فقط. ويتعين عليها أن تعرض توصياتها على رئيس الجمهورية ، وعلى وزير الدفاع. وكلاهما كان على وشك الرحيل نتيجة لفوز كلينتون. والبيت الأبيض في عهد كلينتون من ناحية لن يلتزم التزاما سياسيا بالأخذ بنصيحة المحافظين، بل سيقع تحت ضغط مكثف من الجماعات التحررية المنادية بحقوق النساء، لإنهاء كل ما من شأنه أن يستبعد النساء من المعركة، نظرا لتأييدهن له فى معركته الانتخابية؛ ومن ناحية أخرى، كان رئيس الجمهورية الجديد يثير غضب كبار الضباط العسكريين بإعلانه العزم على إنهاء الحظر المفروض على الشواذ جنسيا فى القوات المسلحة. وفي الكونجرس وسَّعت بربارا بوكسر- وهى من الزعيمات اللاتى تحمسن لقضية النساء المقاتلات-من فرص الوظائف الدائمة، أما وقد أصبحت عضوا فى مجلس الشيوخ وتساندها الكثير من الجماعات التحررية النسائية التي تنادى بإنهاء الحظر المفروض على النساء فى المعركة، فلم تكن تحظى إلا بأغلبية ضئيلة فى مجلس الشيوخ. وظلت باتريشيا شرودر عضوا فى مجلس النواب، وتتبوأ مركزا مرموقا ساعدها على الوصول إلى مقعد فى اللجنة الفرعية للقوات المسلحة؛ والتفت حولها ٣٩ عضوة نسائية أخرى أعربت معظمهن عن انتمائهن إلى الحركات النسائية. وظلت "الدروس المستفادة" من حرب الخليج مضغة تلوكها ألسنة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة والأحزاب والمناورات العقائدية السياسية.

وفى ساحة أخرى ، سرعان ما عجزت نساء الكونجرس المؤيدات للحركة النسائية عن إرغام وزير الدفاع على مراجعة معادلة الاختلاط فى ظروف الحرب.

وطرحت بربارا بوكسر، النائبة فى المجلس التشريعى تشريعا يرغم البنتاجون على الامتناع عن طلب نساء ورجال الخدمة العاملة الذين يعولون أطفالا رضَّعاً. وكسب العسكريون هذه الجولة التشريعية. وينص دفاعهم على أنه فى ذلك العهد الجديد الذى انخفض فيه تعداد القوى العاملة العسكرية، يستلزم الأمر اتباع أقصى ما يمكن من المرونة فى تعبئة أفرادها، الأمر الذى أقنع زملاء بوكسر بالتنازل عن تعديلاتها فى برنامج العمل التشريعى فى أعقاب حرب الخليج. والساحة الثالثة، مارست فيها جماعات المطالبة بالحقوق المشروعة للشواذ والشاذات جنسيا الضغط على وزير الدفاع لإجباره على إنهاء الحظر على الشواذ جنسيا. واستخدموا كذلك حرب الخليج لتوضيح وجهات أنظارهم ، وادعى المتحدثون باسمهم بأن العجز الواضح فى القوى العاملة العسكرية المتعلمة اضطر الجهاز العسكرى فى التسعينيات إلى اتباع ما اضطر إليه فى ذروة الصراع في الحرب العالمية الثانية؛ إذ استخدم جميع الجنود المتميزين، وأغمض عينيه عن الشواذ والشاذات جنسيا بين الجنود. وبهذا عاد المطالبون بحقوق مشروعة (من وجهة نظرهم) من حرب الخليج والأمل يحدوهم فى التقاضى أمام المحاكم التي تتصف ببطء النظر فى القضايا على ضوء عقلانية الحظر؛ ويؤيدهم فى ذلك رئيس الجمهورية الذى انتخب أخيرا وصوت لصالحه الشواذ جنسيا. فربما تدفع هذه العناصر مجتمعة الحكومة إلى إلغاء الحظر نهائيا. وهدفهم: هو السماح للشواذ جنسيا بدخول القوات المسلحة التى ظلت الولايات المتحدة تعتبرها ضرورة قصوى "للمواطنة من الدرجة الأولى" .

وعندما وجهت وسائل الإعلام الشعبية أنظارها إلى الاقتصاد الديموقراطى الأمريكى المتذبذب، وشعرت معظم الجماعات المدافعة عن الوطن والمنظمات النسائية المدافعة عن الخدمة العسكرية بحرج الموقف من قضية النساء المقاتلات عقائديا، حاولت تلبية التزاماتها الأولية التى بدت بعيدة المنال عن القضايا العسكرية . ويبدو أن باكورة التسعينيات كانت حافلة بالسياسات التي ترسم الصورة للنساء العسكريات الأمريكيات، بأيدى كل من شعر بالارتياح إلى الأنوثة المعسكرة المحترفة. فالمرأة المقاتلة الأمريكية المثالية فى التسعينيات لاتزال تتزين بأحمر الشفاه فى إعلانات البنتاجون. وتظل حواجبها مندفة بدقة. ولكنها ليست مبتسمة، ولا تكترث بالمضايقات الجنسية ، وهى كذلك لا تصبر كثيرا على الخوض فى الحديث عن عسكرية ما بعد الحرب الباردة. وعندما ترتدى غطاء الرأسى الشديد التعقيد الخاص بطيارى الطائرات العموية، تثبت أنها مواطنة جادة في عملها؛ لأنها قوة داعمة.

ملاحظات هامشية

1- C. Becraft, "Women in the Us Armed Services: The War in the Persian Gulf", Women's Research and Education Institute, 1700 18th Street, NW, Suite 400, Washington, DC 20009, March 1991, p. 10. See also "Women in the Military: What Role Should Women Play in the Shrinking Military?" , CQ Quarterly, Congressional Quarterly, 2,36,25 September 1992, p. 842.

2- Two recent explorations into the specifically American history of militarized thinking about citizenship are: L. K. Kerber, "May All Our Citizens Be Soldiers and All Our Soldiers Citzens: The Ambiguities of Female Citizenship in the New Nation", in J.E. Bethke and S. Tobias (eds) Women, Militarism and War (Savage: Rowman and Littlefield, 1990)' also M.E. Kann, On the Man Question: Gender and Civic Virtue in America (Philadelphia: Temple University Press, 1991).

3- One of the best cross-national collections is: Eva Isaksson (ed.) Women and the Military System (London and New York: Harvester Wheatsheaf, 1988). Other cross-national Comparisons can be found in: S. Macdonald, p. Holden and S. Ardener (eds) Images of Women in Peace and War (London: Macmillan and Madison: University of Wisconsin Press, 1987); Elshtain and Tobrias (eds) Women, Militarism and war; N. Loring Goldman (ed.) Female Soldiers-Combatants or Noncombatants? (Westport: Greenwood Press, 1982). A useful bibliography of journal articles published in English between 1980-1990 on women and militaries appears in Journal of Women's History, 3, 1,1991, pp. 141-58.

4- A Cultural analysis of the "Private Benjamin" image came out of an international conference of European, Israeli and North American women, the results of which are contained in W. Chapkis (ed.) Loaded Questions: Women and the Military (Amsterdam and Washington: Transnational Institute, 1981).

5- A. Fuentes, "Equality, Yes- Militarism, No", The Nation, 28 October 1991, p. 516.

6- This is an hypothesis and has not yet been confirmed by detailed research. I have spelled it out in more detail in Does Khaki Become you? The Militarization of Women's Lives (London and New York: Pandora/ Harper-Collins, 1988).

7- For descriptions and oral histories of American women who served in the Us military in Vietnam, see K. K. Marshall, In the Combat Zane (New York: Penguin, 1987); K. Walker, A Piece of My Heart (New York: Ballantine, 1985); L. Van Devanter, Home Before Morning (New York: Beaufort, 1983).

8- The Second World War and immediate postwar ups and downs of US military attention to, and harassment of, lesbians and gay men is charted in A. Berube's Coming Out Under Fire (New York: Plume/Penguin,1991).

9- A provocative account of the demands on military wives and especially daughters to conform to those standards of femininity that best served American needs during the 1960s and 1970s has recently been published by a journalist who herself grew up as a military daughter: M. Wertsch, Military Brats: The Legacy of Childhood Inside the Fortress (New York: Crown, 1991).

10- "Women in the Military", hearing before the Military Personnel and Compensation Subcommittee of the Committee on Armed Services of the House of Representatives, 20 March 1990, Washington, DC, US Government Printing Office.

11- The book coming out of this conference is E. Dorn (ed.) Who Defends America? Race, Sex and Class in the Armed Forces (Washington, DC, Joint Committee For Political and Economic Studies 1989).

12- Although the Women's Equity Action League died for lack of funding in the late 1980s, its valuable newsletter is available at the schlesinger Library of Women's History, Radcliffe College, Cambridge, Massachusetts. The guiding spirit of "WEAL's" Women in the Military Project and one of Washington's most skilled insider lobbyists, C. Becraft, has recently revived this project within the Women's Research and Equity Institute, 1700 18 the Street NW, Washington, DC 20009.

13- The first serious feminist analysis of DACOWITS is M. Fainsod Katzenstein's "Feminism Within American Institutions: Unobtrusive Mobilization in the 1980s", Signs, 16,1,pp.27-24. Her full-length book comparing feminists inside the US Defense Department and feminists inside the American Catholic Church is forthcoming. M.Katzenstein is a professor of Government at Cornell University, Ithaca, New York.

14- For detailed accounts of the so-called Tailhook affair, see E. Schmitt, "Dozens of Women Sexually Assaulted at Pilots Meeting, Navy Finds", New York Times, 1 May 1992; E. Schmitt, "Wall of Silence Impedes Inquiry Into a Rowdy Navy Convention", New York Times, 14 June 1992; J. Lancaster, "Navy Officer Tells of Pilots" Attack on Her in Vegas", International Herald Tribune, 25 June 1992; E. Schmitt,"Now at Navy's Bridge Engaging Sexism", 4 July 1992; E. Goodman, "The ' Friendly Fire' of Sexual Assault", Boston Globe, 5 July 1992; E. Schmitt, "Officials Say Navy Tried to Soften Report", New York Times, 8 July 1992; E.

Schmitt, "Harassment Questions Kill 2 Admirals" Promotions", New York Times, 18 July 1992; "Pentagon Given Film of Harassment, Report Says", New York Times, 30 July 1992; J. drinkard, "Navy Failed to Act Against Harassment, Admiral Says", Boston Globe, 31 July 1992; E. Schmitt, "People's Admiral" is Buffeted in Storm Over Ethics", New York Times, 1 August 1992; E. Schmitt, "The Miltiary Has a Lot to Learn About Women", New Board, 1992, pp.5-8.

15- E. Dorn, "Integrating the Military: Comparing the Experiences of Blacks and Women", Statement at a hearing held by the Defense policy panel and the Subcommittee on Military Personnel and Compensation, House Armed Services Committee, Washington, DC,29 July 1992,p.6.

16- Office of Inspector General, Department of Defense, Tailhook 91, Part 1- Review of the Navy Inestigations, September 1992, p.15.

17- Ibid. p. 16 . Descriptions of internal obstacles put in the way of three women soldiers who complained of assault or harassment and the conflicts of interest often denied by supervisory male officers in three different branches of the American military are included in J. Lancaster's detailed article "In the Military Harassment Cases, His Word Outranks Hers" The Washing to Post, 15 November 1992. This article also appears as: "Militasy Machs: Harassment of Women in the Armed Services often Means One thing: She Asbed for it", The Washington Post Nalional Weekly, 23-29 November 1992,pp.10-12.

18- For a detailed account of the intra-military debates over the definitions of "combat" and thus over where only men could serve, see J. Hicks Stiehm, Arms and the Enlisted Woman (Philadelphia: Temple University Press, 1989).

19- Some of these opinions are articulated in the "Women in the Military" House hearings, see Note 10 . They also can be found regularly voiced in the independent but widely circulated inside the military weeklies, Army Times, Navy Times and Air Force Times.

20 - E. Schmitt, "Many Women in Army Favor Ending Combat Ban", New York Times, 11 September 1991.

21- Fuentes, "Equality, Yes- Militarism, No", p.517.

22- In late 1992, under the glare of media lights following the Tailhook affair, the Us Defense Department's General Counsel intiated a review of the Pentageon's

base magazine distribution policy. One Navy commander had already unilaterally decided that his post store would no longer carry sexually explicit literature. "Sex-Explicit Magazines to Face Pentagon Review", New York Times, 16 October 1992.

23- A. Wright, Major Us Army, "The Roles of Us Army Women in Grenada", Minerva. Quarterty Report on Women and the Military, 2,2,1984, pp. 103-113 . Minerva is the best journal covering Us and militaries" use of women. Its address is: 1101 South Arlington Ridge Rd., # 210, Arlington, VA 22202.

24- For coverage of American women in the Panama invasion: "Women in Arms: What Happened in Panama", Defense Media Review, Boston University, 4, 1, 31 May 1990; "Army and Air Force Women in Action in Panama", Minerva's Bulletin Board, 1990; , 1990; "Combat Controversy Destroyed Her Career, Says Linda Bray", Minerva's Bulletin Board, 1991.

25- C. Becraft, Women in the Military, 1980-1990, Women's Research and Education Institute, 1700 18th Street, NW, Washington, DC 20009, 1991, p.8.

كانت النساء ذوات الأصل الأمريكى اللاتينى نسبتهن ٣٪ من مجموع قوة الخدمة العاملة النسائية فى الجيش؛ والنساء الأمريكيات – الآسيويات الأمريكيات الوطنيات والمستوطنات فى جزر المحيط الهادى كانت ٤,٤٪ ، وتشكل جميع النساء الملونات ٥٤٪ من مجموع قوة الخدمة العاملة النسائية فى الجيش، بالمقارنة بالرجال ، كان الرجال الملونون يمثلون ٣٨,١٪ من مجموع قوة الخدمة العاملة الرجالية فى الجيش. وفى مقابل ٤٧٪ من مجموع قوة الخدمة العاملة النسائية فى الجيش، كانت نسبة النساء السود فقط ١٩,١٪ من بين مجموع النساء الضابطات فى الجيش ؛ وجميع النساء الملونات فى فيلق ضابطات الجيش تصل نسبتهن إلى ٢٤,٧٪

26- R. Cornum, She Went to War: *The Rhonda Cornum Story*(Novato: Presidio Press, 1992); E. Sciolino, "Women in War: Ex-Captive Tells of Ordeal", *New York Times*, 29 June 1992. Major Cornum expressed similar sentiments when interviewed on NBC's "Dateline", 21 July 1992, and on "Fresh Air", National Public Radio, 7 August 1992.

ناقشت بتفصيل أكثر العلاقات بين سياسة المرأة السعودية وسياسة المرأة المقاتلة الأمريكية فى: .

27- "The Gendered Gulf" in Cynthia Peters (ed.) *Collateral Damage* (Boston: South End Press, 1991).

28- E. Schmitt, "Senate Votes to Remove Ban on Women as Combat Pilots", *New York Times*. 31 August 1991.

29- Stephen Power, "Panel on Women in Military Under Fire", *San Francisco Exam-*

iner. 4 August 1992 I am indebted to Dan Brook for showing me this article.

30- The recommendations of the Commission on the Assignment of Women in the Military can be obtained from the Public Affairs Office of the US Department of Defense, Washington, DC.

31- M. R. Gordon, "Panel Is Against Letting Women Fly in Combat", *New York Times*, 4 November 1992.

وهناك عضو آخر من أعضاء الهيئة هو إن إن ينمو، وهو عضو سابق في الهيئة الفيدرالية للاتصالات، قال كذلك إنه صوّت لصالح إنهاء الحظر على وظائف المرأة في المعركة وكان متأثرا إلى حد كبير بكونه أبا لفتيات: "فأنا وامرأتي أنجبنا ثلاث فتيات ولنا ثلاثة أحفاد (منهم حفيدتان) ولا نود لإحداهما أن تدخل معركة عسكرية. ولكن.... ولكن بناتي وأحفادي جميعا مهيآت في يوم ما لأن يصبحن رئيسات للولايات المتحدة، وبالتالي تولي منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة. فلماذا نحرم وطننا من المواهب والالتزام بحيث يمكن لهؤلاء الستة أن يساهمن في الحفاظ على أمن وحرية وطننا؟

N.N. Minow, "Less Brawn, More Brains", The Washington Post National Weekly Edition, 23-29 November 1992, p.29.

32- Gordon, "Panel is Against Letting Women Fly in Combat".

33- Ibid.

34- See a Special issue of the gay and lesbian journal Outlook devoted to post Gulf War commentary:13,1991.

الفصل السادس

"كانت أشبه شيء بعروض السينما"

استغلال وسائل الإعلام للعنصر النسائى فى حرب الخليج

جولى هو يلرايت

بعد عدة أسابيع من غزو الكويت، نقلت محطة تلفاز الأنباء المستقلة آى تى إن من لندن فى برنامجها "أبناء العاشرة" خبرا فى يوم ٢٦ سبتمبر ١٩٩٠ عن كاترين لامبيرت، الشابة البريطانية ذات ٢٥ سنة، التى تخدم فى منطقة الخليج ضمن مشاة البحرية الأمريكية. وبصفتها وكيل عريف تزوجت من ضابط أمريكى زميل لها، واضطرت هى وزوجها إلى أن يخلفا وراءهما طفلهما البالغ من العمر أربع سنوات ويدعى زاك، عندما تقرر أن يغادرا إلى المملكة العربية السعودية فى سبتمبر١٩٩٠. ونقل زاك ابن لا مبيرت من منزل والديه فى هاواى ليبقى فى رعاية جده وجدته فى ريف دورهام بينما يعمل والداه فى الخدمة العسكرية. والتقطت صور بالكاميرا التلفازية، وعرضت فى الفيديو على زاك الذى صاح بدهشة قائلا: "هذه هى أمى... أقبِّل شفتيها".

وقالت كاترين عن قرارها بالانضمام إلى النظام العسكرى : "أردت أن أصنع شيئا لم أستطع أن أفعله فى حياتى المدنية، ولكن هناك بعض القيود على القوة، وبخلاف ذلك أشعر بأن الرجل والمرأة قادران على تحقيق المساواة". (1) ووجهت الصحافية البريطانية راشيل تريثويى سؤالا فى جريدة ديلى إكبريس التى تصدر فى لندن ضمن مقال لها كتبته عن لا مبيرت فى اليوم التالى:"إذا قررت المرأة أن تنجب طفلا، ألا تعلم بضرورة توافر امتيازات لها فى أية وظيفة؟ ألم يكن من الفطنة قبل أربع سنوات أن تفكر كاترين لامبيرت فى الانتقال إلى أى مكان فى الجيش أقل نشاطا من المكان الذى تعمل فيه؟ " (2) وظهر الطفل زاك على شكل ضحية أخرى، لا للحرب، بل لحماقة امرأة وأنانيتها فى تحقيق رغبتها فى الترقية الوظيفية.

وحيث إن الأنباء التلفازية فى بريطانيا لم تخصص لقضايا النساء فى القوات المسلحة إلا النذر اليسير من التغطية ، لذلك كان النبأ الذى أذاعته محطة آى تى إن غريبا عندما ركز على ما أصبح معروفا فى أمريكا بقضية "جيش الأمهات". ولكن

الفرضية الخفية التى يثيرها الاستفهام البلاغى الذى أثارته راشيل تريثويى – بأن النساء اللاتى يجمعن الجندية مع الأمومة يهملن أطفالهن – تمت مناقشتها على كلا جانبى المحيط الأطلنطى. وضعت الدراسة النساء المقاتلات على بساط الأسرة باعتبار أن رعاية الطفل لا تزال المجتمعات تنظر إليها على أنها مسئولية الأم فى المقام الأول، وأن العاملات فى الوظائف الدائمة لابد أن يحصلن على امتيازات . (3) ولكن القضية العاطفية التى لم تحسم بعد، تدور حول التهديد الذى يفرضه النظام العسكرى على خصائص الحنان والرضاعة المغذية الكامنة فى المرأة بعمق شديد. وهناك جانب معنوى فى عملية استخدام النساء فى وظائف قتالية فى المعركة ، كتب عنه الفيلد مارشال السيرنيجيل باجنول فى صحيفة إنديبيندانت اللندنية قائلا:

منذ البداية لا يستطيع الرجال الحمل، ولا يستطيعون أن يحلوا محل الأمهات اللاتى يتصفن بإنكار الذات واللاتى ربين الجيل التالى. ويقول شاعر القرن السابع عشر توماس أوتويى عن المرأة : "حبتك الطبيعة بخصائص يسكن إليها الرجال؛ وبدونك يصبح الرجل فظا". (4)

وفي حديث للجنرال الأمريكى روبيرت بارو إلى إحدى المجلات الأمريكية قال ما يتفق مع القول السابق، "النساء ما نحات للحياة ، مديمات للحياة ، مغذيات للحياة ، ولسن قابضات لها". (5) وفى أثناء حرب الخليج كثيرا ماتمسك الإعلام المطبوع والمرئى والمسموع بمثل هذه العقائد وبلورها فى عبارات رنانة تبعث على الارتياح.

وعنوان هذا المقال-"كانت أشبه شيء بعروض السينما"- مستمد من أحد اللقاءات الصحافية فى لندن بأحد طيارى المقاتلات وهو يصف إحدى الغارات التى شنها على بغداد. (6) وينسب إلى هذا الطيار قوله: " إن الدمار الذى أحدثته أسلحته ليست له أية عواقب غير – قتل النفس البشرية" ، وتدمير البيئة ، وتشريد اللاجئين". وحيل بين الجمهور الأمريكى والبريطانى وبين معرفة آثار تلك الحرب بسبب الرقابة الشديدة على وسائل الإعلام . قال المحلل الإعلامى فيليب تايلور: "كانت الترتيبات التى اتخذتها قيادة التحالف للتصريح بنشر المعلومات لوسائل الإعلام فى حرب الخليج فى الواقع، شكلا من أشكال الدعاية الشديدة الفاعلية". (7) فكان الإعلام أعلى شأنا من أى إعلام حربى عرفه التاريخ، وكان تأثير الصور التلفازية المراقبة التى خالفت أصول الإعلام مماثلا لتأثير "ألعاب الفيديو". والعبارة المقتبسة عن الطيار الأمريكى تشير إلى عدة عناصر مهمة تحكمت فى أسلوب العرض على جمهور المشاهدين فى الغرب. فنساء الخدمة العسكرية – سواء أكن مؤيدات شجاعات أو ممرضات مخلصات أو

أمهات مهملات - ظهرن كممثلات فى هذا السيناريو الذى أعده الغرب لطرد دكتاتور فظ.

وفى محاولة لفهم كيفية استقبال تغطية الحرب، من الضرورى أن نتذكر الاختلافات الواضحة بين الفكر البريطانى والفكر الأمريكى عن الأحداث. فتعليق الطيار استخدمه أحد الصحافيين البريطانيين فى نقد سافر، بافتراض أن كثيرا من الأمريكيين اتخذوا من الصراع حدثا ملهاويا. ويقول روبيرت فريسك فى صحيفة إندبيندنت البريطانية: "إن الأنباء التلفازية الأمريكية بمطالبها الملحة من الفورية والإيجاز والسبق الإعلامى النشيط، أصبحت "المعادل الصحافى للحم القديد". (8)

وانتقد الكثيرون من نقاد التلفاز البريطانى باستخفاف عمليات تغطية شبكة الكابلات الأمريكية سى إن إن للأنباء فى مراحل الحرب المختلفة حتى الهجوم على بغداد بينما وصف بيرناردشو عملية إغراق القاذفات الأمريكية للمدن الألمانية بالقنابل إلى درجة التشبع فى الحرب العالمية الثانية بأنه "عرض للرابع من يوليو على مسلة واشنطون"، وكذلك بأنه "مليون ذبابة-نارية". ولكن البريطانيين، بموجب دراسة رقمية، توقعوا أن تكون التغطية التلفازية لأبنائهم المقاتلين فى الحرب دقيقة وصادقة. فمعظم الشكاوى التي وجهها المشاهدون للتغطية التلفازية تتلخص فى أنها لم تكن تعبر عن المنعطفات ونقاط التحول، ولكنها كانت تتكرر كثيرا (٤٢٪) ، وكانت تلاحق كثيرا من العمليات الجوية(٣٨٪). (9)

وظهرت السلطات العسكرية البريطانية أكثر خبرة من نظيرتها الأمريكية فى التحكم فى وسائل الإعلام. ووضع رجال السياسة الأمريكيون المقترحات البريطانية للسيطرة على الإعلام نصب أعينهم ، للتغلب على " ما حدث بالمثل فى فيتنام"، حيث وجه الجمهور نقدا واسع النطاق للتلفاز الأمريكى على تجاهله مشاعر الناس عن الحرب. وفى حرب الخليج تم تطبيق نفس الأسلوب البريطانى الذى حدث من قبل فى فوكلاند فى ١٩٨٢ ، حيث واجه الإعلام مصاعب فنية كثيرة ومسافات جغرافية شاسعة؛ فالجزر تبعد ٨,٠٠٠ ميل عن الوطن - وهذا ما جعل معظم الصحافيين بعيدين بعدا شاسعا عن موقع الأحداث. فالفراغ المعلوماتى الذي عاناه الجمهور البريطانى تمت تغطيته بمعرفة الخبراء العسكريين . ويقول تيلور، "إن ما صرحت بنشره الجهات المسئولة كان بدون منازع شبيها بما كان يدور بين الجانبين المتصارعين من قتال، وضبط للمعلومات، وبمايود كل جانب أن ينقله إلى ساحته الجماهيرية فى معظم الأحيان، فأجهزة الإعلام لم تكن تدرى بما يدور من صراع. (10)

ويتفق معظم المحللين الإعلاميين على أن البنتاجون ووزارة الدفاع اتخذا خطوات غير مسبوقة فى السيطرة على الأنباء فى حرب الخليج، وصفها أحد التقارير بعد انتهاء الحرب بأن "التلفاز، كما جاء فى اعترافاته صراحة، راقب نفسه: فالمشاهد التى نقلها عن الخسائر البشرية فى الحرب، والتى راح ضحيتها مئات الألوف من القتلى، نالت ٣٪ فقط من كل التغطية الإخبارية". (11) وكقاعدة عامة، يعتبر التلفاز أكثر من الصحافة المقروءة استجابة للتحكم الذى تفرضه الدولة والسلطات العسكرية، وأقل منها استجابة لتحليل المواقف الصعبة؛ ولكن الأنباء التلفازية - كما يقول ديفيد موريسون من معهد دراسات الاتصالات فى جامعة ليدز - كانت المصدر الرئيسى للأنباء عن الحرب فى بريطانيا. فالدراسة الإحصائية التى أجراها موريسون أكدت أن المشاهدين بصفة عامة عبروا عن رضاهم عن التغطية التلفازية التى اعتبروها أكثر حيادا من الصحافة . وبعد تحليل نتائج الدراسة توصل موريسون إلى أن الجمهور البريطانى يريد أن تصبح وسائل الإعلام هى القوة الرابعة فى الحرب. وعند مواجهة الجمهور "بالقرار المعنوى الأصيل" الخاص بالالتزام بالحقائق على حساب حياة المراسلين ، استنكر حق الصحافيين فى وضع مهنتهم فى المقام الأول، قبل حق الجمهور فى الاطلاع على حقائق الأمور، كما توصلت الدراسة الإحصائية إلى أن الجمهور يؤيد النظام العسكرى فى الإمساك عن التصريح بالمعلومات من أجل حماية الأرواح". (12)

ومثل هذه الآراء تلقى بمسئولية إساءة استخدام القوة المتيسرة فى الصراعات المسلحة علي عاتق السلطات العسكرية. وهذا فى الواقع خط جدير بالاتباع. ففى عملية درع الصحراء قرر البنتاجون قواعد أساسية للتغطية، مفادها أن جميع الصور المرئية والتقارير المقروءة يجب أن تمر بالرقابة العسكرية، ولكن كثيرا من المسئولين التنفيذيين عن الأنباء من الأمريكيين والبريطانيين والكنديين أدانوا هذه القواعد. فتغطية ميدان القتال كانت قاصرة على مجموعة من المراسلين ينتخبون ليشاهدوا المعركة ويقتسمون قصصهم مع بقية المراسلين الآخرين. ويقصد هذا النظام أن يملى قادة القوات المتحالفة إرادتهم على عدد محدود من الصحافيين المختارين فى مجال ضيق من القضايا التى يسمح لهم بتغطيتها. وأفاد بول كورينج مراسل صحيفة جلوب آندميلز الصادرة فى تورنتو بأن معظم المراسلين الموثوق فيهم لم يغادروا فنادقهم، ولكنهم بنوا تقاريرهم على مؤتمرات التلقين الصحافى التي كان يعقدها البنتاجون.(13) ومن عواقب ذلك أن النقص فى تغطية القصف المركز (الذى أظهرته الأشرطة الحية المسجل عليها القصف المباشر على المدنيين والعسكريين وخسائرهم من الغارات الجوية)، منع الندوات الشعبية من الانعقاد فى البلاد للحديث عن الحرب. (14)

ولخص تيلور هذا الأسلوب في جملة واحدة هي: "إن وسائل الإعلام كانت هي قصة هذه الحرب". (15)

وحيث أن وزارة الدفاع الأمريكية فوضت عددا من المراسلين يقل عن المائة مراسل بالتحدث مع ٥٠٠,٠٠٠ مقاتل ومقاتلة أمريكية ، وكانت المقالات التي تدور حول نظام المعيشة بين القوات محظورة كذلك، فقد وصف مراسل صحيفة ديترويت فري بريس كيف منعه أحد المراقبين العسكرين من النقل الدقيق لآراء الجنود في هذا الصراع . وأبلغ مراسل صحيفة واشنطون بوست قائلا: "إنك تحاول أن ترسم صورة العسكريين على أنهم بشر؛ لا على أن كل واحد منهم بطل". (16) والصحافيون الذين سمحت لهم السلطات العسكرية بارتداء الزي الكاكي، ومرافقة الجنود ومشاركتهم في تناول وجبات الطعام ، استطاعوا أن يلتزموا كأي جندي بالرقابة الذاتية. أما من اعتمدوا على المؤتمرات الصحافية التلفازية، فقد رآهم الجمهور في الولايات المتحدة وكأنهم يتحركون في قبضة صدام حسين"، أو إنهم "يقتحمون بجسارة جدار المعلومات الذي فرض عليهم لأسباب منطقية، عندما يطلبون من المتحدثين العسكريين الرسميين الإجابة على أسئلة معقدة أوموضوعات صعبة. (17) وكانت تغطية بيتر آرنيت مراسل سي إن إن لقصف أحد المصانع العراقية للبن الأطفال واحدة من هذه الأمثلة. فكانت أسئلته الملحة مثارا لاستنكار عدد من كتاب الأعمدة في صحف الولايات المتحدة، بحيث وصفوه بأنه عمل غير وطني. (18) وفي بريطانيا وجدت الدراسة الإحصائية التي أجراها موريسون عن التغطية التلفازية في المملكة المتحدة أن النظام العسكري البريطاني كان مسئولا عن ١٤٪ من هذه التغطية (بما فيها قيود التغطية المفروضة على ٤ محطات أرضية بريطانية والقناة الفضائية سكاي ومحطة سي إن إن). (19)

ولم تكن الصحافة خاضعة فقط لمراقبة السلطات العسكرية لدول التحالف، بل كانت أيضا خاضعة لمراقبة حكومة المملكة العربية السعودية التي فرضت قيودها على المراسلين، وأدخلت قواعد جديدة في ١٨ فبراير بفرض الحظر على دخول المناطق العسكرية إلا على مجموعات صغيرة من الصحافيين التابعين للصحافة الأمريكية والبريطانية والفرنسية تحت حراسة مشددة ؛ ومنعت صحافيين آخرين من تغطية الحرب من مسافة ٦٠ ميلا من حدود الكويت عند مدينة الخفجي (السعودية) . وكان الهاتف الفضائي المحمول المتصل بالأقمار الصناعية – الوسيلة الرئيسية لنقل تقارير الصحافيين ومقالاتهم أو نسخها – يستخدم بتصريح خاص من وزارات الإعلام والاتصالات الهاتفية، بحيث يحدد فيه نوع الأجهزة المستخدمة وموقع الاستخدام .

ونقلا عن صحيفة ريبورتير سان فرنتيير ١٩٩٢ ريبور(الناطقة بالفرنسية) : أن أغلب المراسلين البالغ عددهم ١,٣٠٠ مراسل متخصص فى تغطية الحرب حرموا من أداء واجباتهم بموجب النظام الجديد، الأمر الذى دفعهم إلى المسارعة بالشكوى. (20) وذكر بيرى كريتز فى مجلة شتيرن الألمانية أن "هذه الحرب حرب للأمم المتحدة ، وأن ثلثى العالم مستبعدون منها". وقام كل من كريتز وآديلينو جوميز مراسل صحيفة أوجلوبو اليومية البرتغالية بتنظيم احتجاج جماعى للصحافيين على الحظر المفروض على التقارير التي تصدر عن الحرب.

وفى التغطية التلفازية فى بريطانيا، نادرا ما كانت النساء يستدعين بصفتهن خبيرات للتعليق على الصراع؛ وقليلا ما قمن بدور مقدمات للبرامج والمراسلات الخارجيات. وتشير دراسة موريسون إلى أن النساء شكلن ٨٪ فقط من جميع من تمت مقابلتهم فى موضوعات تخص حرب الخليج، وشكلن فقط ٢٢٪ من جميع من ظهروا يقدمون برامج تلفازية كبيرة، وشكلن ١٣٪ من صغار مقدمى البرامج. (21) ومما يبعث على الاهتمام ، أن الدراسات القيمة التى قدمهاكل من تايلور وموريسون لم تناقش قضية آليات الاختلاط فى تغطياتها الإعلامية عن الحرب. فمنذ البداية ، بذل التشجيع الكافى للإعلاميين فى مجالى الصحافة والتلفاز لإرسال التقارير التى تدور حول بعض الموضوعات المناسبة وتتمشى مع الطموحات العسكرية، عكست القصص التى ذاعت حول أكثر من ٣٣,٠٠٠ امرأة مقاتلة أمريكية و ١,٠٠٠ مقاتلة بريطانية انتشرن في منطقة الخليج، تناقضات فى السلوك العسكرى ؛ إذ كانت نساء الخدمة العسكرية الأمريكيات بمثابة مركز الثقل في التغطية، نظرا لتفوقهن كثيرا فى العدد عن زميلاتهن البريطانيات. ومنذ ١٩٧٣ دخلت النساء فى الأفرع الثلاثة للخدمة العسكرية بالولايات المتحدة، حيث استخدمن على نطاق أوسع في الواجبات من زميلاتهن البريطانيات. ولما كانت النساء المقاتلات الأمريكيات سبق ظهورهن فى معارك عسكرية متتالية فى جرينادا وفي بنما ، فقد جذبن اهتمام وسائل الإعلام فى بريطانيا أكثر من الدول الأخرى التى فرضت قيودا على استخدامهن. وبينما كانت عضوات فيلق نساء الجيش الملكى الملحقات بالأفواج العاملة في أيرلندا الشمالية معرضات لهجمات عسكرية تشنها منظمة الجيش الأيرلندى الجمهورى فلم تكن أعمالهن تدرج فى المكان المناسب من ذلك "المجال الضيق الجديد،بسبب الحظر المفروض على وسائل الإعلام".

وفي مقابل ذلك، لم يقرر وزير الدفاع البريطانى قبل ديسمبر ١٩٩٠، أن يسرح فيلق نساء الجيش الملكى، وأن يدخل عضواته في أفواج مشكلة مسبقا كلها من

الرجال. وكانت أغلبية نساء الخدمة العسكرية البريطانية المنتشرات فى الخليج يعملن فى الخدمات الطبية والوحدات الإدارية، وكانت منهن طالبات من كلية الطب يعملن في الجيش الإقليمى، ولأول مرة تخدم ٢٠ امرأة من قوة الأسطول الملكى خارج البلاد فى إحدى سفن الأسطول هى سفينة صاحبة الجلالة بريليانت. (22) ولم تكن هذه ببساطة لعبة أرقام. وحيث أن الإعلام البريطانى كان كثير الاقتداء بالتغطية السابقة فى حرب فوكلاند، التى لم تشارك فيها نساء الخدمة العسكرية، فلم تكن هناك سابقة لتغطية هذه القصة من تلك الزاوية. وفي التاريخ الحديث خصص الصحافيون البريطانيون وزملاؤهم الأمريكيون أعمدة كثيرة فى صحفهم للمناقشات الحادة التى دارت حول عمليات مشاركة نساء الخدمة العسكرية فى الولايات المتحدة فى عمليات التدخل العسكرية المماثلة فى كل من جرينادا وبنما.

ولهذا كانت المرأة الأمريكية التى ترتدى بزة المشاة البحرية، والتى تعمر بندقيتها تحت سماء الصحراء، هى التى أمدت الإعلام البريطانى بمعين من الصور عن المرأة المقاتلة. وأبرزت الصحف البريطانية - بدهاء - الافتراضات التى تقبل الجدل حول كيفية تقييم ثقافتها للقيادة الذاتية النسائية، على أسس "شرقية"؛ فإذا كانت الثقافة العربية تحمل فى طياتها إهانة للنساء العرب، كما هو معروف عقائديا حتى الآن، فإن المرأة الأمريكية تحررت إلى درجة سخيفة. كتب جيرمى كامبيل مراسل صحيفة إيفنينج ستاندارد اللندنية بعد عودة السلام قائلا: "فى الحرب التى طمست فيها طبيعة خط المواجهة بشكل زائد عن الحد ، أتيحت فرص أوسع للنساء فأصبحن أكثر عرضة للأخطار. (23)

وأول القصص التى ظهرت فى الصحافة البريطانية من الخليج، بعد نشر مفرزة أمريكية قوية قوامها ٥٠,٠٠٠ مقاتل فى أغسطس ، دارت حول مطابقة الصورة الحديثة للمرأة المقاتلة الغربية البيضاء بالمرأة السعودية المنقبة - تعبر عن النقد المرئى عن "التخلف" المفروض على الثقافات العربية. وسرعان ما ارتفعت النساء المقاتلات حينئذ إلى بشائر تؤذن بفجر جديد للنساء السعوديات. عبرت الرقيبة شيرى إل كالاهان - ٢٥ سنة - لمراسل مجلة نيويورك تايمز عن مشاعرها هى ونساء أخريات من الجيش عند وصولهن إلى المملكة العربية السعودية قائلة: "كنا غاضبين فى أول الأمر. فقد انتشرنا هنا لندافع عن هؤلاء القوم وأمثالهم ، ولكنهم استنكروا وجودنا لأننا نساء". (24) وربطت الصحافية الأمريكية لورافلاندارز النساء المقاتلات مباشرة بموضوع التحرر المتمركز حول العرق؛ فكتبت تقول: "لم يكن هناك ضحايا من نساء

الكويت مطلوب إنقاذهن فحسب، بل كانت هناك نساء مقاتلات يظهرن تفوق الأسلوب الأمريكى من خلال المقارنة بمثيلاتهن من الأخوات العربيات المظلومات". (25)

والتسليم بروح المساواة الأمريكية يمتد إلى تقارير تفيد بأن العداء المبدئى الذى كان يحمله الجندى السعودى لنساء الخدمة العسكرية الأمريكية بدأ يتحول إلى شعور أكثر استنارة. ونقلت الصحافة البريطانية هى الأخرى كثيرا من هذا الشعور المتوتر؛ فقد نشرت صحيفة الديلى ميل فى عددها الصادر فى ١٧ أغسطس صفحة كاملة عن "الوجه النسائى للصراع فى الخليج" تشير فيه إلي "الصدمة الثقافية التى أحدثتها النساء المقاتلات الأمريكيات في مملكة المنقبات" ويحكى أن أفراد الأطقم الأرضية السعوديين غضبوا عندما رأوا نساء الخدمة العسكرية الأمريكيات يرتدين القمصان شبه العارية، وهن يعملن فى المقاتلات النفاثة تحت هجير الحر اللافح. والنساء الأمريكيات مرة أخرى لم يقدمن على شىء دون معرفة تامة بالحرب الصليبية التى يبتغين من ورائها تغيير الظروف السائدة فى المملكة العربية السعودية، حتى ولو كن فى قاعدة عسكرية محظور تواجد النساء فيها. ولم تكن تصرفات الجنود السعوديين افتراضية ولا كانت اعتراضاتهم مقرونة بالأسباب التى تبرر خلفية هذا الصراع بالذات . وظهرت الصحف تعبر عن وجهات النظر السعودية فى الفكر الجنسى، التى استئصلت مضامينها من القيادة العسكرية الأمريكية. "وتم التأكيد للنساء المقاتلات بأن الأفكار السعودية عن النساء لن تعطل مسيرة العمليات العسكرية". (26) ولو أن البنتاجون كان يفرض اعتبارات واقعية أكثر من الامتيازات العقائدية عن مساواة الرجل بالمرأة عند نشر نساء الخدمة العسكرية، إلا أن العاطفة مالت إلى الفتيات المقاتلات بصفتهن امتدادا للوحدات الرجالية المقاتلة. وهنا تغلبت الاعتبارات العنصرية على اعتبارات الاختلاط.

وفى نفس الصفحة نقلت جريدة ميل عن مراسل لم يذكر اسمه قصة مريم رجبى، المرأة العربية ذات ٣٦ سنة والأم لولدين، التى توصف بأنها "أصغر فريق فى جيش صدام حسين، وتدعى أنها قتلت ٣٠,٠٠٠ مقاتل من الأعداء، ولم تأسر أحدا نظرا لارتفاع تكلفة إعاشة الأسير. (27) ورجبى هذه التى فرت من إيران مع زوجها بسبب خلافاتهما مع حكومة الخومينى، شكلت جيشا من المجاهدات يضم وحدات من النساء المقاتلات. ويدعى تقرير جريدة ميل أن رجبى تنظر إلى المرأة الغربية نظرة استخفاف على أنها "ناعمة جدا" ، بينما تتدرب المستجدات من النساء فى جيشها ٣ ساعات فى طوابير يومية، ويستنكرن العلاقات الجنسية، ويقتصدن فى طعامهن. ولكن

بمقارنتها بصورة الرقيبة الكاتبة الأمريكية أبريل هيلى ، وهى إحدى المقاتلات الصارخة الأنوثة ، توصف رجبى بأنها آخر الأمازونيات: "إذ تشهر بندقيتها الكلاشنيكوف، وتتمنطق بحزام تتراص فيه القنابل اليدوية ، وترتدى ملابس الميدان الزيتونية اللون، وعلى رأسها يلتف إيشارب حتى عنقها، وليست فيها مظاهر للأنوثة . وتقول "إنها ليست مشغولة بمثل هذه الأمور". (28) والصورتان المصاحبتان لرجبى تمسك فيهما بسلاحها وتبدو وديعة فى خمارها وتحمل تعليقا: " نساء العراق المقاتلات شرسات ويقاتلن حتى الموت فداء لوطنهن".

والمقارنة بين صورتى المرأتين المقاتلتين مدهشة، وتحيطنا علما بقضايا سياسية وعنصرية، كما هى محاطة بقضايا الاختلاط. وفى هذا التقرير تمتزج الجندية مع الحرية فى نظر النساء المقاتلات الأمريكيات، ولكن عندما تبيع نساء رجبى المقاتلات أغطية رؤوسهن ثمنا للكلاشنيكوف ، فقدن أنوثتهن بسبب هذا التحول. ويقدر التقرير مبالغات رجبي حق قدرها المباشر، ويصف قواتها النسائية بأنها تتمتع بغريزة التعطش للقتل. والنساء العربيات فى نظر ميل لا يمكن أن يدركن معنى التحرر؛ فهن يتأرجحن بشراسة بين السلبية وأحيانا، وبين القتال فى حرب العصابات أحيانا أخرى دون أن تكون لهن قدم راسخة فى الديموقراطية التحررية. وسوف نرى فيما بعد أن تقييم الإعلام للنساء المقاتلات الأمريكيات غالبا ما يستعمل فقط كغشاء يخفى تحته قضايا أخرى. وفى هذه القضية تجد أن أهداف رجبى البربرية وضعت بدون محاولة لفهم الظروف الخاصة التي تتطور فى نطاقها مشاركاتها العسكرية هى وقواتها النسائية.

ومن الأمثلة المدهشة فى موضوع "التحرير" ما أوردته عدة تقارير عن إضراب السيارات فى الرياض. ففى نوفمبر ذكرت صحف التايمز والجارديان والفايناشيال تايمز والإندبيندانت أن النساء السعوديات تظاهرن فى احتجاج على منعهن من قيادة السيارات منذ زمن بعيد؛ إذ قامت ٤٩ سيدة سعودية محجبة – وكلهن من الموظفات – بقيادة سياراتهن فى قافلة سارت فى شوارع مدينة الرياض، مطالبات بحقوق أوسع للمساواة بالرجال في المملكة. (29) وقالت إحدى النساء فى تصريح لجريدة إندبيندانت أن المتظاهرات تشجعن على ذلك عندما شاهدن النساء الكويتيات اللاجئات يقدن سياراتهن عبر الحدود، كما شجعتهن النساء المقاتلات الأمريكيات اللاتى يقدن سيارات النقل. وبموجب هذه التقارير الصحافية، ظهر أن رد الحكومة السعودية على هذا الاحتجاج هو: أن حظر قيادة النساء للسيارات وارد فى القانون، ويعتبر تلميحا غير

مباشر بالنقد موجها إلى النساء المقاتلات أكثر من كونه مناورة سياسية داخلية سعودية.

فتاريخ النضال من أجل حقوق النساء فى الشرق الأوسط تم تجاهله فى هذه المعادلة التى ركز فيها الصحافيون على أثر النساء المقاتلات الغربيات فى النساء العربيات. فمثلا، لم يصدر من الاتحادات النسائية العربية مثل اتحاد تضامن النساء العرب في مصر ولا منظمة أيكة فى الجزائر تأييداً لمظاهرة النساء السعوديات، كما تفحصت التقارير الصحافية البريطانية والأمريكية أهمية الأثر الذى أحدثته النساء الكويتيات اللاتى قدن سياراتهن على النساء السعوديات. وعلق أحد المقيمين فى الرياض على ذلك قائلا: "أخذتنى الدهشة عندما سمعت أن النساء الكويتيات كن يقدن سياراتهن فى الطرق العامة وفى شوارع عاصمتنا الرياض.(30)

وكدليل على أهمية هذا الحدث الذى أدى إلى إعلان موقف الحكومة السعودية المتحدى للحقوق المدنية للنساء ، إلقاء القبض على صالح العزاز، المحرر فى جريدة تجارة الرياض، والمراسل الإقليمي للمجلة الشهرية الناطقة باللغة العربية التى تطبع فى لندن باسم المجلة فى يوم ١٩ نوفمبر ١٩٩٠ بعد قيامه بالتقاط الصور للمظاهرة، وتنبيه الصحافة الأجنبية إليها، حتى ظل محبوسا دون إقامة دعوى عليه لمدة أربعة أشهر.(31)

والقصص التى نشرت فى الصحافة الغربية وضعت النظام العسكرى للولايات المتحدة في منزلة رفيعة بصفته مؤسسة ترفع من شأن المساواة. ونادرا ما كانت الصراعات الداخلية، والغموض الذى يكتنف الاختلاط مثل: المضايقات الجنسية، ومخالفة الروح الودية ، وعدم المساواة فى الترقيات الوظيفية ... وغير ذلك من المشكلات، تناقش ضمن مشكلات الحياة اليومية للمرأة المقاتلة، (32) ولكن هذه القضايا ظلت تتفاعل فى بوتقة المناقشات على مدى ٢٠ سنة الماضية باعتبار النساء فى ميدان القتال يضعفن الانضباط العسكرى والاستعداد القتالى. وعندما نوقشت قضايا الاختلاط فى تقارير صحافية فى الولايات المتحدة تتعلق "بالمرأة والأطفال" – كما قالت سينثيا إينلو – عكست تحيزا عرقيا مميزا. (33) ولاقت نساء الخدمة العسكرية والرهائن الغربيات أعلى قدر من التقدير، بينما كانت متاهات الخادمات الفيليبينيات بالمنازل والعاملات المهاجرات السودانيات، والنساء البدويات ترحل إلى آخر اللقطات الإخبارية أو إلى مقالات تتحدث عن النتائج المباشرة للحرب. وبالمقارنة بين الإهمال الشديد الذى تلقاه المرأة فى العالم العربى والاهتمام البالغ بالرهائن الغربيات اللاتى

احتجزن قبل الإفراج عنهن، نشر خبر بأن ١١٦ ممرضة هندية اختفت من مستشفيات بغداد حيث كن يعملن، وربما اتخذن كرهائن في العراق، وذكرن فقط في بضعة سطور في صحافة المثقفين؛(34) فحقوقهن لم تكن أخبارا.

وقصص التحرر رفعت بدون قصد قدر النساء المقاتلات الأمريكيات في نظر الجمهور، وزادت من دعم البنتاجون لنشرهن، ومنذ ١٩٩٠ أجرت إحدى المجلات النسائية الوطنية دراسة إحصائية عن النساء الأمريكيات وأشارت نتيجة التصويت إلى أن "وظيفة الضابطة في النظام العسكري" تقع ضمن "أسوأ عشرة وظائف في القائمة " (35) ومما لا شك فيه أن المسئولين في البنتاجون كانوا على علم بالصورة الإعلامية لنساء الخدمة العسكرية، وهم يعلمون أن الخدمة العسكرية تبدى عدم الارتياح إلى الدوائر الانتخابية التي تؤيد توظيف النساء في وظائف غير تقليدية . وخفف التركيز على النساء المقاتلات بصفتهن "أمهات" من وطأة قلقهن على توليهن وظائف عرفت بأنها كانت قاصرة على الرجال، وذلك عند ربط الصراع بقضية معظم النساء العاملات الأمريكيات. والنساء العراقيات بالمقارنة بالنساء المقاتلات الأمريكيات، تبين أنهن شغلن وظائف محكمة الفصل بين العنصرين. ولو أن اسم مريم رجبي كان مسبوقا بعبارة "الأم لولدين"، فلم تستجوب عن الصراع الذى قد تشعر به للتوفيق بين التزاماتها السياسية وبين عملها. ولكن اللاجئين العراقيين وقليل من المصابين المدنيين العراقيين الذين تركزت عليهم اللقطات التلفازية ، كان معظهم من: "النساء والأطفال" بصفة خاصة؛ فإذا رجعنا ثانية إلى المرأة الغربية، التي تناضل من أجل الربط بين هذه الوظائف، لاستخدمناها كمقياس لقياس "التخلف" في العلاقات بين الجنسين المعروف في الشرق الأوسط.

ولم تحظ مصالح نساء الخدمة العسكرية بالرعاية الأكيدة في مجال القيمة الإخبارية. ففي منتصف ديسمبر أفادت عدة تقارير في الصحافة البريطانية عن الجهود العسكرية المبذولة للترفيه عن الأفراد الذين يعانون من الوحدة والإحباط في منطقة الخليج. وعلى الرغم من معيشتهن في نفس الظروف القاسية التي يعيش فيها زملاؤهن الرجال، لم يلمس أحد احتياجاتهن العاطفية أو يتصدى لها. وأشارت كل من الصحافة البريطانية والأمريكية إلى أن السفارة الأمريكية استأجرت ثلاث غانيات استعراضيات من وكالة بورتماوث لتقديم استعراضات عارية في أعياد الميلاد للقوات الأمريكية في البحرين على متن السفينة الإنجليزية الأميرة كونارد. وقال صاحب الوكالة ديف وودبيرى :إن فتيات العرض الماجن إما أن يخففن من وطأة العرض أو

يثرن المشاهدين إذا كانوا جميعا من الرجال. وفي حديث هاتفى مع تلفاز واشنطن بعد إذاعة نبأ هذا العرض الماجن، قال وودبيرى إنه واجه احتجاجات من الزوجات والصديقات اللاتى كن مهتمات بالعرض على متن السفينة، ودافع عن هذا العرض الخليع قائلا: "إن استعراض خلع الملابس للنساء عمل ضرورى فى هذه البلاد سواء أرضيتن أم كرهتن . فهو مقبول جدا للمقاتلين وتسلية طيبة للشبان الذين ينهكهم العمل الشاق هناك".(36) وبينما الصحف البريطانية تتجاهل الاحتجاج الذى أعلنته مجموعات من العائلات بعد العرض، ذكرت إحدى صحف واشنطن حديثا لكارولين سباركس، عميدة المعهد النسائى فى بيتيزدا، قالت فيه: "إن العروض الخليعة الماجنة تجعل موقف نساء الخدمة العسكرية أسوأ مما كان عليه . وخاصة بعد أن بدأن يجأرن بالشكوى من المضايقات الجنسية.(37)

وأصبح الاهتمام بتقديم العروض الخليعة الفاجرة موضوعا شعبيا تخوضه الصحافة الغربية باعتبار أنه يبعث السعادة فى نفوس الشباب. وفي يوم ٢٧ يناير كشفت رويتر عن احتجاز الرقابة العسكرية تقريرا كتبته جريدة واشنطن بوست بعنوان "فظيع للغاية! " قالت فيه: " إن طيارى الأسطول شاهدوا أفلاما جنسية عارية قبل أن يقوموا بمهمة قصف العراق بالقنابل".(38)

على أية حال، صبغت الصحافة البريطانية المصورة التي تعتز بوطنيتها المتطرفة هذا اللون من الترفيه بصبغة وطنية ؛ إذ خصصت صحيفة الرياضة عامودا للنصيحة الجنسية للشباب بعنوان "أبناؤنا فى الخليج "، ورتبت لهم مراسلين خارج الوطن متخصصين فى رسم الصور العارية، وكتب سابار بارتلو، وعنوانه: وحدة البريد الحربى رقم ٣٧، القوات البريطانية يقول: "نحن جميعا متهيجون؛ فالخمر ممنوع وجميع النساء هنا منقبات تماما". (39)وادعت الرياضة أنها تلقت ملء حقائب البريد رسائل تطلب التراسل، وتطالب بتقاويم مزودة بالصور العارية، وأعداد سابقة من الجريدة.

وعلى الرغم من التواجد الرائع لنساء الخدمة العسكرية، تركزت أنباء القصص التى تدور حول الراحة والترفيه بدون اختلاف على كيفية تحمل الجنود ظروف التقشف المفروضة عليهم. ونقلت كل من صحيفتى الجارديان والإندبيندانت فى يوم ٢٦ يناير أنباء عن ارتفاع أسعار الأسهم فى شركة أو كاموتو إنداستريز ، كبرى شركات تصنيع موانع الحمل المطاطية للرجال، بعد انتشار الشائعات بأن جنود قوات التحالف يستخدمون هذه الموانع الواقية "للحفاظ على مواسير بنادقهم من الرمال". (40) وصرح

المتحدث الرسمى باسم شركة إل آرسى المتخصصة في إنتاج موانع الحمل المطاطية بأن: "وزارة الدفاع أمرت بتوريد نصف مليون مانع واق بلون الرمال".(41) ولتنوير الجمهور بأن هذا الأمر ليس "تعمية" ، نظرا لتصاعد حدة النشاط الجنسى، أكدت وزارة الدفاع أن هذه الموانع الواقية، كانت تصرف طوال فترة الصراع من الخدمات الطبية، وأنها كانت متاحة لكل من النساء والرجال على حد سواء. وأكد نبأ صدر عن وزارة الدفاع بعدئذ ، بأن الجنود أخطروا مشددا بالالتزام بالأعراف المحلية وبالابتعاد عن التجمعات النسائية السعودية ، ومن يخالف ذلك يعرض نفسه لأشد العقوبات، لمخالفته قواعد الأخلاق التى ألفها حلفاؤنا ، ولارتكابه مخالفات تفسد العلاقات مع المملكة العربية السعودية".

وبينما تحصنت أغلبية النساء المقاتلات البريطانيات ضد "الإغراء والفتنة"، وتم تحذيرهن من الدخول فى علاقات مع النساء السعوديات ، أصدر النظام العسكرى كذلك أوامر مشددة بعدم تجاوز حدود اللياقة فى التعامل الودى بين القوات المختلطة. ولكن إحدى الضابطات من الأسطول الملكى وأحد المراقبين للطائرات العمودية من الأسطول الملكى ضبطا متلبسين متمددين عاريين فوق إحدى المنصات على متن سفينة صاحبة الجلالة بريليانت، وحرفت تعليمات الأسطول "بعدم اللمس" إلى معنى آخر مختلف فى الصحف . وكان هناك شعور بالارتياح عبرت عنه التقارير البريطانية فى هذه الفترة: يفيد بأن العلاقات الجنسية بين الذكور والإناث فى الخدمة العسكرية سوف تعرض مرتكبيها للجزاء، فالمقاتلون الذكور على أقل تقدير لايرتكبون محرمات الشذوذ الجنسى. ويرى جون كوستيللو مؤلف كتاب الحب والجنس والحرب ، أن الأنظمة العسكرية الأمريكية والبريطانية ينبغى لها أن تتدارس إرشادات الشذوذ الجنسى فى الحالات الطارئة، وهو موضوع يتعلق بممارسة الجنس مع الجنس المماثل أثناء الحرب.(42)

والهم الثنائى للشذوذ الجنسى الذى يحدث فى غيبة نساء الترفيه الجنسى والشئون الداخلية بين القوات، لم تتناوله الصحافة بجدية. ويعتبر ما وقع على متن السفينة بريليانت ذو أهمية خاصة، حيث كانت السفينة أول وحدات الأسطول الملكى البريطانية تحمل على متنها "غانيات محترفات" تم نشر ١٤ منهن فى حرب الخليج. ولقى الإعلان الصادر فى ١٩٩٠ عن نشر "الغانيات المحترفات" على متن سفن الأسطول مقاومة شديدة من قبل جماعات من زوجات رجال الأسطول، احتجت فى موانىء بلايموث وبورتسماوث، بأن ذلك من شأنه أن يزيد من الخيانات الزوجية، ووضع

طاقم بريليانت تحت المراقبة الدقيقة. ودار حوار في جريدة إيفننج ستاندارد يدعي أن العلاقة التي وقعت بين المساعدة جاكلين رامزى والملازم مارك ديفيز كان "خيطا جنسيا ملطخا بالدماء عاقبته الوحيدة العقاب الذى يوقع على كلا الطرفين.. تشير إلى أن الاختلافات فى الرتب هى التى لا تزال تزعج القيادات العسكرية أكثر من المساواة بين الجنسين". وحدد ألكزاندار ووكر الذى أدار الحوار، رتبة رامزى خطأ على أنها "مضيفة" وتوصل أخيرا إلى أن الجندى كان يمارس النشاط الجنسى فى حرب الخليج بطريقة مناسبة. وبينما كان الجنود المشاة يلهثون وراء الرسائل الفاضحة التي تنشرها جريدة سن، كان الضباط يمارسون الجنس مع مثيلاتهم فى الرتبة من المحترفات. وكانت الأحكام التى أصدرتها المحاكم العسكرية التى أعقبت ذلك لها آثار مختلفة على الضباط. وعلي الرغم من أن المساعدة رامزى أقرت بأنها لم تشترك مع مراقب الطائرات العمودية مارك ديفيز فى مطارحة جنسية، فقد دافع عنها قائدها الملازم بينى ميلفى – براون قائلا: إن السمعة السيئة سوف تلاحقها، طوال مدة خدمتها.(43) وعلى الرغم من أن ديفيز الذى نفذ ٣٠ طلعة مراقبة جوية أثناء الحرب ويعتبر بطلا من أبطال حرب الخليج، فقد أعيد إلى وطنه بفضيحة ولكن مستقبله الوظيفى لم يتأثر بها.

وهذا الاهتمام الشعبى والرسمى بحاجة الجنود الرجال إلى تلبية غرائزهم الجنسية التى جسدتها الأحداث الأخيرة، كان من شأنه أن يدعم أفكارهم عن امتيازات الذكور. وصرح متحدث رسمى باسم وزارة الدفاع البريطانية بأن اعتراض السلطات السعودية على إجراء هذه العروض الزرقاء الماجنة أدى إلى إلغائها، وإلغاء عروض الفتيات الثلاث العاريات الصدور التى كانت شكلا منتظما من أشكال الترفيه. وكان استجواب نساء الخدمة العسكرية غائبا تماما عن مجال التقارير الصحافية، ولم تذكر كذلك أية مضايقات جنسية. ولكن على سبيل الرمز لازالت النساء – سواء أكانت مقاتلات أو غانيات فاجرات أو لاعبات استعراضيات للترفيه – تمثل الوجه البشرى للحرب. فتقرير جريدة الجارديان الصادرة فى ٢٦ يناير عن معدات القوات الجوية البريطانية يصف عادة فنيى الطيران التقليدية فى رسم أشكال نسائية عارية على قاذفاتهم المقاتلة. فالطائرات أصبحت نساء يتملقها الفنيون أو يحمونها أو يعاقبونها، ولكنهم فوق هذا كله يتحكمون فيها ؛ فهى التى تبعدهم عن حقيقة الغرض من القاذفات. (44) ولهذا فالتركيز الجديد علي نساء الخدمة العسكرية لم يواجه الموازنة بين النشاط العسكرى ونشاط الذكور.

وكثيرا ما ترتبط التقارير الصحافية الخاصة برفاهية نساء الخدمة العسكرية الأمريكيات ارتباطا مباشرا بالوظيفية التى يشغلنها، بصفتهن أيقونات يجلبن الحظ.

وأصبح هذا الاستخدام ظاهرا بشكل مباشر عندما فقدت الأخصائية العسكرية البالغة من العمر ٢٠ عاما وتدعى ميليسا راثبون نيلى فى العمليات الحربية فى معركة الخفجى فى يوم ٣١ يناير. وصدرت جريدة تورين المصورة البريطانية بمانشيت تحذيرى فى صفحتها الأولى بعنوان :"مالا يخطر على البال من الحرب: دوريات الاختطاف العراقية تختطف الفتاة ركن العمليات"، وأبرزت مقولة أحد كبار الضباط الأمريكيين: "إن المرأة التى تقع فى الأسر لكابوس ثقيل". ووضعت جريدة سن الوطنية المتطرفة القصة فى صفحتها الأولى تحت مانشيت: تحت "رحمة الوحش!" فقالت: إن رؤساء أركان القوات العسكرية المتحالفة يظنون أن العراقيين- الذين يعاملون نساءهم بقسوة - ربما يسيئون معاملة الأسري من النساء أو حتى يغتصبوهن، وحثت الجريدة قراءها تحت شعارها "العلم" أن يصلوا من أجل "الفتاة مارين، حماها الله! ".

وبينما كانت جريدة سن تؤيد الحرب، وتحث نساء بريطانيا على أن يطرزن بأيديهن سراويل للجنود الرجال، أخذ كتَّابها يرثون على صفحاتها اليوم بإيمان عميق مصير راثبون - نيلى. وهموم التعذيب الجنسى الحقيقية التى تواجهها أسيرة حرب أنثى ، ما هى إلا خلفية لوظيفة سياسية للدعاية الحربية التي تستثمر مثل هذه المواقف المأساوية - ويصف تقرير سن هذا الموقف بأن الهم الأكيد فيه هو أن تعامل راثبون نيلى معاملة النساء العراقيات، فيصيبها الأذى والإذلال. ونظرا إلى أن الموقف جد جديد على الصحافة - إذ إن النساء الأمريكيات الوحيدات اللاتى سبق أن وقعن فى الأسر كن ممرضات - فقد انصبت المخاوف فى عبارات بلاغية مألوفة. ومنذ الحرب العالمية الأولي إلى يومنا هذا، لايزال تعريف الاغتصاب بصفته أحد الجرائم التى ترتكب ضد النساء فى دول أوروبا الغربية، يعتمد على الظروف التى يحدث فيها . فالاغتصاب الذى ظل يعتبر فى التاريخ غنيمة حرب، يصعب توقيع الجزاء على مرتكبيه لسوء الحظ.

ومن سخرية القدر، أن راثبون - نيلى كانت (بناء على الدراسات الإحصائية) أكثر تعرضا للمضايقات الجنسية من زملائها الجنود من التهجم عليها من قبل آسريها العراقيين. وبعد أن بدأت عملية حشد القوات المتحالفة المسماة بعملية درع الصحراء في سبتمبر ١٩٩٠ أعلن البنتاجون عن دراسة أجراها تفيد بأن الغالبية من النساء المقاتلات كانت معرضة للمضايقات الجنسية على الرغم من الجهود المبذولة لمنع التفرقة بين الذكر والأنثى فى صفوف الخدمة العسكرية. والغالبية العظمى من النساء اللاتى تم استجوابهن فى إحدى الدراسات التى أجريت فى السنة السابقة - ونسبتها ٦٤٪ من

عدد النساء المقاتلات البالغ ٩,٤٩٧ امرأة مقاتلة أمريكية – أقررن بأنهن قاسين من المضايقات الجنسية فى بعض صورها، بدءا بالصفير الساخر، والنكات، ونظرات الإغراء، حتى التهجم الجنسى.(وأفادت ٥٪ بأنهن اغتصبن أو وقعن تحت التهجم الجنسى) أما الدراسة التى تمت فى ١٩٨٨ فقد أعقبتها تقارير مريرة تدل على أن معظم النساء المقاتلات البالغ عددهن ٢٢٠,٠٠٠ امرأة تقريبا وقعن تحت ظروف التفرقة والمضايقات الجنسية.(45) وفى الشهر التالى لتقرير البنتاجون اعترف قادة أسطول الولايات المتحدة بمواجهة مشكلات عظمى تتمثل فى الاغتصاب، والتهجم الجنسى ومخالفة قواعد التعامل الودى فى مراكز تدريب الأسطول، ولكن حالة واحدة فقط من بين ١٣ حالة تهجم جنسى أبلغ عنها مركز التدريب فى أورلندو بولاية فلوريدا هى التى أحيلت إلى المحاكمة بمجلس عسكرى عال.(46)

والحقيقة أن الانتشار الحقيقى للمضايقات الجنسية التي وقعت للنساء المقاتلات أثناء حرب الخليج لم تجذب انتباه وسائل الإعلام قبل يوليو ١٩٩٢ . وفى جلسة اللجنة العليا "لشئون المحاربين القدماء "، وصفت جاكلين أوريتز الأخصائية فى الجيش، كيف اغتصبها لواطا " رقيبها فى وضح النهار فى يوم ١٩ يناير ١٩٩١ ، قالت أوريتز الميكانيكية العسكرية التى كانت المرأة الوحيدة فى سرية الدلتا، إحدى سرايا كتيبة المهندسين الثانية والخمسين؛ إنها أبلغت واقعة التهجم الجنسى اللواطى على الفور إلى قادتها ، ولكن لسوء الحظ لم يلق بلاغها أية أذن مصغية. (47) وأبلغت الأخصائية فى الجيش باربيرا فرانكو اللجنة بأن ثلاثة جنود اغتصبوها تحت التهديد بالسكين أثناء التدريب الأساسى ، بينما شكت امرأتان أخريان من أن قادتهما من الضباط الذكور رفضوا شكواهن بالتهجم الجنسى. وعلق السناتور دينيس ديكونشينى بعد الجلسة بأن النساء الأمريكيات اللائى خدمن فى منطقة الخليج كن فى خطر داهم من التهجم الجنسى من قواتنا قبل أن يكون من العدو. وتابعت جلسة اللجنة العليا كذلك استقالة أمين الأسطول الأمريكى لورانس جاريت بسبب الإعلان عن أن أكثر من ٢٦ امرأة منهن ١٤ ضابطة شاركن فى فضيحة الرجال الذين أساءوا معاملتهن فى فضيحة حفل "تيلهوك" السنوى لطيارى الأسطول.(48)

وحتى أثناء حرب الخليج وردت تلميحات من نساء الخدمة العسكرية تفيد بأن المضايقات الجنسية ربما تصبح مشكلة كبرى. صرحت إحدى نساء سلاح الإشارة في أغسطس ١٩٩١ إلى مراسل مجلة نيوزويك قائلة:"كانت هناك عيون جاحظة وأيد قارصة . إذ إن بعض الشبان أمضوا خمسة أشهر دون أن يروا امرأة ، وكانوا يتصرفون كالحيوانات. .... ويظنون بنا الظنون"(49)

وعلى الرغم من الدليل القاطع الذى أكدته الوثائق على أن نساء الخدمة العسكرية كن فى كثير من الأحيان يسئن الظن بالانضباط الجنسى الذاتى لزميلاتهن؛ كانت هناك ندرة فى التقارير الصحافية التى ضمنت دراستها هذا السلوك عند وصفها عناصر الغضب الذى أحاط بوقوع راثبون - نيلى فى الأسر .(50) وتقول سوزان براونميللر فى كتابها ضد إرادتنا (١٩٧٥)، بينما كانت الصحافة مكثفة والتلفاز يغطى أنباء أسيرات الحرب من النساء ، كان الجمهور فى الولايات المتحدة لا يصدق أن شبابنا سوف يغتصب النساء فى يوم من الأيام.(51) ومع القيود على وسائل الإعلام لرسم صور الجنود بإيجابية لم أجد تقارير معاصرة تتحدى هذه القيود. وبدلا من هذا بذل المسئولون جهودا كثيرة من أجل إتمام هذه "الحرب النظيفة" التي لم يقرب فيها الجنود المخدرات ولا الخمور ولا النساء الساقطات.

ومن وراء هذا التحليل ، أصبح شبح المرأة المقاتلة الأمريكية التي اغتصبت شاهدا آخر على إدانة نظام صدام حسين، فالاغتصاب جريمة تنسب بصفة خاصة للعدو، وعدد حالات الاغتصاب فى النظام العسكرى الأمريكى التى ارتكبت ضد نساء الخدمة العسكرية ضئيل جدا بحيث لا يكاد يذكر. ففى الحرب الفيتنامية كانت واقعة الاغتصاب من الكبائر، لدرجة أن أصبح مصطلح "المحارب القديم المزدوج" شائعا بين الجنود الأمريكيين: فمضاجعة المرأة ثم قتلها يجعل من المرء "محاربا قديما مزدوجا"(52)

وعلي ضوء هذا المصطلح ، يبدو أن المصدر الأمريكى الذى ادعى الفزع على مصير راثبون - نيلى بسبب "سمعة العراقيين" ، بدأ ينظر إلى القضية نظرة مختلفة. والحق يقال، إن أى طرف من الطرفين لايمكن أن يدعى لنفسه التفوق المعنوى فى معاملته للنساء مثل الجنود أو المدنيين.

وعندما أطلق سراح راثبون - نيلى ظهر أن اهتمام الصحافة بمصيرها أضفى عليها درجة من الحماية. فأبوها ليوراثبون أخبر الصحافة فى نيوآيجو بولاية ميتشجين، بعد حديثه مع ابنته فى المملكة العربية السعودية بأن عوملت معاملة كريمة من مختطفيها فيما عدا تعدى أحد الجنود العراقيين عليها بالضرب، وهى فى سيارة النقل التى أقلتها من موقع اختطافها. ووصفت العراقيين الذين احتجزوها لمدة تزيد عن شهر بأنهم "قوم ممتازون للغاية حيث أحاطوها برعاية فائقة".(53) وتمثلت جل خشيتها فى إغارات الطائرات المتحالفة على بغداد وقذفها بالقنابل وخاصة عندما أطاحت بها قوة انفجار إحدى القنابل داخل الغرفة. والتهديد الوحيد الذى لقيته عند

أسرها جاء من أحد العراقيين الذى طلب منها أن تشرب معه كأسا من الويسكى، فطرحته أرضا؛ ولكن أباها ذكر أنها دخنت معه سيجارة، (54) وأضاف ليو "أن آسرى ابنته اعتبروها "بطلة جميلة" يقارنونها بأبطال السينما: بروك شيلدز وسيلفيستر ستالون. وهذا المزيج المضلل من صور الرجال والنساء يوضح المكانة النادرة التى حظيت بها راثبون نيلى بصفتها أسيرة حرب؛ فقد عوملت معاملة نجوم السينما فى هوليوود، لا معاملة أسيرة حرب.(55)

ولكن حتى بعد انتهاء الصراع ركزت الإدارة الأمريكية على محنتها أثناء الأسر. فأعلن أحد المسئولين فى إدارة بوش فى شهر أغسطس في أحد المؤتمرات الصحافية الذى انعقد فى واشنطون أن الأسيرتين – راثبون نيلى والرائدة روندا كورنام– وقعتا تحت التهديد الجنسى، وأن إحداهما غازلها الآسرون. وأضاف المسئولون فى وزارة الدفاع بأن "أيا منهما لم تتعرض للاغتصاب"، (56) ولم ينكروا الصعوبات التى تعرضتا لها وتحملتاها وهن أسيرات، وأصرت وزارة الدفاع على سوء المعاملة التى عانتها راثبون – نيلى، وهو أمر يتنافي مع ما ذكرته هي. وللمرة الثانية، لعبت قضية أنوثة النساء دورا مهما فى مفردات الدعاية فى وقت الحرب. فعندما أسرت راثبون – نيلى سقط دورها الحربى فى عباءة أنوثتها. وكان المفروض أن تحظى باهتمام الإعلام الغربى بصفتها امرأة أمريكية أكثر من اهتمامه بها بصفتها مقاتلة.

ولم تكن العلاقة بين الرجولة والجندية أكثر وضوحا فى أى مكان من المقالات الإخبارية التى تناولت الأمومة. فالمناظر التلفازية للأمهات الأمريكيات اللائى تركن أطفالهن في منازلهم ويممن وجوههن شطر الخليج أصبحت صورا مثيرة على نطاق واسع،(ولم تظهر مثيلاتها فى بريطانيا بسبب عدم وجود حالات مماثلة تزيد عن حالتين فقط لأزواج انتشروا سويا، ولم ترفض أى من الزوجتين الانتشار بسبب الحضانة).(57) ويعكس النظام العسكرى الأمريكي بدقة أكثر النسبة المئوية للأمهات الأعزبات، وهى ١٦٪ من بين ٨٢,٠٠٠ عضوة من الإناث. وبحلول شهر يناير ١٩٩١ سمح لأقل من مائة امرأة بالتسريح من الخدمة بسبب الحضانة ، ولامرأتين اضطرتا إلى ترك خدمة الجيش لأنهن لم يتوصلا إلى الرعاية المناسبة لأطفالهن وسعيتا إلى التسريح الشريف من الخدمة.(58) وكما يقول أحد المسئولين فى وزارة الدفاع أن ١٧,٥٠٠ عائلة تركت أطفالها بدون رعاية أحد الوالدين أو بدون رعاية الاثنين، وأن ١٩,٣٠٠ والد (أو والدة) عزب انتشروا في الخليج.(59)

وركزت الصحافة اهتمامها بالأطفال الصغار دون سن الإدراك بصفتهم ضحايا الحرب؛ فهم الذين يلومون أمهاتهم المقاتلات أكثر من آبائهم أو يلومون كليهما أو حتى

السياسة العسكرية التى لا تعرف المرونة. والحقيقة أن هناك عددا أكبر من الآباء العزاب - الذين لم يتزوجوا، والمطلقين العسكريين الذين يعولون أطفالا - عن النساء المقاتلات (وعلى أية حال، فإن أغلبية الآباء المطلقين لا يحتفظون بالحضانة لأبنائهم، وهذه القضية كثيرا ما يستخدمها البنتاجون لتمييع المشكلة التى تواجهها الأمهات الأعزبات). وتقول كيرولين بيكرافت، مديرة مشروع تحالف النساء العسكريات المطالبة بالمساواة، إن المعارضين لفتح آفاق أرحب للنساء يتمسكون بقضية الأمومة، لأن المشكلات الأخرى انكشف زيفها في الخليج. وأبلغت صحيفة نيويورك تايمز "بأن القضية برمتها تدور حول القوة، وحول إمكانية السماح للنساء باحتلال مقاعد الرجال فى المناصب العليا.(60) ولكن منذ سبتمبر ١٩٩٠ والصحافة تلقب هذا الصراع "بحرب الأمهات" لأن عددا من الأمهات تم نشره فى الخليج.

وهناك دراسة إحصائية أجرتها إحدى الصحف الأمريكية لتغطية دور نساء الخدمة العسكرية أثناء الحرب أيدت هذا التفسير الضيق. وقامت جامعة جنوبى كاليفورنيا بمشروع "النساء والرجال والإعلام"، حللت فيه تمثيل النساء فى عدة صحف منها نيويورك تايمز ولوس أنجيلوس تايمز وشيكاجو تريبيون، ووجد المحللون أن نسبة ٨٥٪ من أنباء الصفحة الأولى خصصت لنشاطات الجنود الرجال، ومقالات عن النساء معظمهن يخاطبن عائلاتهن يتحدثن عن الزوجية:

فالغالبية العظمى من القصص تركزت على الرجال - وظائفهم وأسلحتهم وآرائهم. وهناك بعض قصص دارت حول النساء المقاتلات، ومن ظهرت منهن تركزت حولها مظاهر الأمومة. ونادرا ما يدور حديث مع النساء المقاتلات، ومعظم الصور التى ظهرت لهن كانت فى منازلهن تحكى عن الاهتمام بأعضاء العائلة الغائبين عنها. وكانت المقالات الافتتاحية والقصص الإخبارية عن الحرب، وآثارها على الحياة الأسرية حرجة بالنسبة للأمهات اللائى توجهن إلى الحرب، وأعربت عن الاهتمام بأثر ذلك على الأطفال. ولم تكن هناك مقالات افتتاحية أو قصص إخبارية ضمن هذه الدراسة تدور حول الآباء وأثر مغادرتهم على الأطفال. وانتشرت صورة نقيبة الجيش جوان كونلى وقد وضعت الصورة المستديرة لابنتها على خوذتها، ولكن الرجال لم تنتشر لهم مثل هذه الصورة أو أية صور تذكارية لأطفالهم. ولم تكن هناك كثير من صور كثيرة للنساء المدججات بالسلاح، أو القائمات بأداء طوابير التدريب. وخصصت سلسلة من المقالات للتذكارات التى يحتفظ بها الرجال فى الجبهة لتذكرهم بالوطن - وأولها الملابس الداخلية للنساء، وقالت حفنة من النساء المقاتلات اللاتى أجرينا معهن لقاءات إنهن يحملن صورا لآبائهن وأسرهن.(61)

وأثيرت عدة قضايا هامة عن الطريقة التى عرض بها هذا الصراع. ذكر البروفيسور فيليب شليزينجر، أستاذ دراسات الأفلام والإعلام فى جامعة ستيرلينج، أن المشاهدين المواطنين يريدون أن تعكس أنباء التلفاز حياة مجتمعهم، تلك الأنباء التى صممت لكى تمكنهم من التعايش مع القضايا التى يقوم الإعلام بتغطيتها.(62) ولهذا ركزت أنباء شبكة آى تى إن على كاترين لامبيرت أكثر من تركيزها على انفصال كلا الأبوين عن ابنهما بسبب الالتزامات الوظيفية؛ فكان لها صدى كبير عند المشاهدين البريطانيين. ورغم النداء بأن يندمج الرجل العصرى مع أطفاله – وهى صورة إعلانية قوية ذات مستوى رفيع – فرعاية الأطفال فى المجال العسكرى الرجالى مسئولية نسائية بصفة خاصة.

أضف إلى ذلك أن الحمل تم إظهاره على أنه أمر مزعج، فهو رادع يضعف الاستعداد القتالى، كما يجب أن يتفهمه أصحاب العمل المدينون على أنه مانع للكفاءة فى العمل . ولما تبين أن ٣٦ امرأة من طاقم المدمرة الرقيقة آركيديا من الحوامل ، خلع عليها أحد التقارير الصادرة فى أبريل الماضى شعارا ساحرا هو "زورق الحب"، وذكر تقرير الأسطول أن "الحمل انتشر كالوباء".(63) وفى تقييم أجراه العقيد ديفيد إتش هاكويرث بعد الحرب عن مشاركة النساء، وجد أن كثيرا من نساء الخدمة العسكرية يشتكين مر الشكوى من أن وحداتهن تحتفظ بإحصائيات انضباطية عن الحمل، ولكنها لا تحتفظ بإحصائيات عن إصابات الرجال فى الرياضة. وأكد العقيد روبيرت بول، الطبيب الذى يرأس المركز الثلاثى فى قاعدة آندروس الجوية، أن إصابات الرياضة حققت أعلى رقم فى الخسائر فى الخليج (64) أضف إلى ذلك أن معدلات الحمل بين النساء المقاتلات تقارن في الواقع بمعدلاتها بين النساء المدنيات فى المرحلة العمرية ما بين ٢٠–٢٤ سنة وبين النساء المقاتلات فى وقت السلم.(65)

ودارت شائعات مفادها أن النساء المقاتلات يقبلن على الحمل أملا فى معاملة أطيب، وفى خريف ١٩٩١ توصلت إحدى الدراسات التي قام بها الأسطول على "فكرة" انتشرت بين الرجال والنساء المقاتلات البحريات تشير إلى أن بعضا من المجندات أقبلن على الحمل لتفادى العمل البحرى فى المقام الأول أو المواقف الحرجة.(66) وادعت إحدى المقالات الصادرة فى جريدة واشنطن تايمز فى سبتمبر ١٩٩٠ أن أربع نساء مقاتلات من ٢٢ امرأة فى السرية ٣٦٠ نقل، اللائى تقرر أن يسافرن إلى منطقة الخليج، وجدن حوامل لتجنب هذا السفر، علما بأن النساء المقاتلات لا يحصلن على أكثر من ستة أسابيع أجازة وضع.(67) وفى بريطانيا ، عندما حملت إحدى الغانيات

الساقطات المحترفات فى إحدى إجازات الشاطئ، كتبت عنها صحيفة ديلى ميرور تقول فى عنوان رئيسى"حملت غانية الأسطول ويندى كليى أثناء حرب الخليج على غير ما تتوقعه انجلترا". وعموما لم تذكر الصحيفة أن خطيبها كان بحارا كذلك على متن سفينة صاحبة الجلالة بريليانت.(68)

وتذكر التقارير التلفازية الليلية فى الولايات المتحدة أن بيت ويليام المتحدث الرسمى لوزير الدولة، يرى أن نساء الخدمة العسكرية العاملات فى مختلف الوظائف يألفن العمل بعد عدة شهور من الالتحاق به. ثم علق بعدئذ على ذلك قائلا، من الدروس التى استفدناها من عملية عاصفة الصحراء ، امتداد الدور المهم الذى قبلته الدولة للنساء فى تلك العملية.(69) ورغم موافقة لجنة الخدمة العسكرية التابعة لمجلس النواب الأمريكى أخيرا على التعديلات التي تسمح للطيارات النساء فى القوات الجوية، وفى الأسطول بالطيران فى مهام قتالية فى الميدان، فقد رأت إحدى الدراسات الإحصائية الحديثة أن واجباتهن كأمهات لايزال الجمهور ينظر إليها على أنها مشكلة.(70) وفى استطلاع للرأى أجرته مجلة نيوزويك فى يومى ٢٦,٢٥ يوليو ١٩٩١، تبين أن ٥٣٪ من عينة البحث يؤيدون إسناد المهام القتالية إلى النساء فى المعركة إذا أردن ذلك، بينما انزعج ٨٩٪ من ابتعاد الأمهات عن أطفالهن الصغار الباقين فى بيوتهن، بينما خشى ٧٦٪ من تعرض الجنين للخطر بالنسبة للنساء الحوامل.(71) وراح النظام العسكرى يتحسس خطاه لتحقيق أهدافه المتضاربة: إذ يحتاج إلى تجنيد نساء يتمتعن بمستوى تعليمى رفيع مع محاولة الاحتفاظ بالعقيدة الرجالية، وذلك برفض تجنيد كل من تحتاج إليه الأسرة.

فحرب الخليج، التى قتلت فيها خمس نساء فى الميدان، وأسرت فيها اثنتان وخدمت فيها ٣٣,٠٠٠ امرأة مقاتلة أمريكية إلى جانب ١,٠٠٠ امرأة مقاتلة بريطانية وضعت حداً يجب عدم تجاوزه لمشاركة المرأة المقاتلة. وعندما يفرض الحظر على الصحافة ، نادرا ما يتحدى المراسلون التكهنات حول الدور الذى تلعبه النساء فى الصراع. وكما رأينا سلفا، استخدمت المرأة التى اعتادت علي حمل السلاح فى مشاة البحرية الظلم العربى الذى لم يضع نضال النساء فى إطار سياسى أو تاريخى مناسب. وعلى الرغم من أن النساء المقاتلات يتمتعن بالمساواة مع الجنس الآخر، فإن المسئولين يخصون الاحتياجات العاطفية لنظرائهم من الذكور بالأولوية فى الرعاية. وأخيرا كانت مشكلة الحمل بين النساء المقاتلات من المؤشرات القوية على غموض الرؤية العسكرية فى موضوع الاختلاط الكامل للنساء.

ورغم التأكيد على أن فكرة النساء المقاتلات تعتبر بدعة ، فإنها ليست بجديدة فى نطاق القوات المسلحة البريطانية أو الأمريكية . ففى كلا القطرين خدمت النساء المقاتلات خدمة غير رسمية منذ القرن الثامن عشر، وكانت تقدم دائما خدمات تكميلية واسعة النطاق.(72) وعموما، ركزت التغطيات الصحافية لأدوار النساء المقاتلات أثناء حرب الخليج على قلق النساء على المساواة مع الجنس الآخر، بما يتمشى مع المجتمعات الغربية المعاصرة. وأصبحت الحرب بوتقة تنصهر فيها قضايا تختص بعلاقة النساء بالقوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الحقيقية ، وتكشف عن مدى اتساع الهوة بين هدف المساواة وبين الواقع المعاش.

ملاحظات هامشية

1- ITN "News at Ten', 26 September 1990.

2- R. Trethewey, "Should a Mother go to War? Daily Express,27 September 1990.

3- Au American poll in 1984 found that 40 percent of women said their husbands shared equally in child care; two years later, the same poll found only 31 per cent of women still agreed with this statement .S. Faludi, "Blame it on Feminism", Mother Jones, September/October 1991.

4- "A Call to Arms in the Battle of the Sexes", Indepenent, 12 August 1991.

5- D.G. McNeil, Jr., "Should Women Be Sent in to Combar?", The New York Times, 21 July 1991.

6-"Sound Bites", The Guardian, 19 January 1991.

7- P.M. Taylor, War and the Media: Propaganda and Persuasion in the Gulf War, (Manchester University Press, 1992)P.25.

8- G.Henry, "A Credibility War that TV News Won", Guardian, 20 January 1992.

9- D. E. Morrison, Television and the Gulf War, (London: John Libbey, 1992)p.6.

10- Taylor, War and the Media, pp.13-11.

11- Morrison, Television and the Gulf War, p.6.

12- Ibid.

13- P. Koring, Globe and Mail, 24 January 1991.

14-Detroit News, 17 January 1991.

15- Taylor, War and the Media, p. 15.

16- Washington Post, 11 February 1991.

17- "Combat and Combative Reporters", New York Times,1 February 1991.

18- For analysis of the "baby milk plant episode", see Taylor, War and the Media, pp. 111-118.

19- Morrison, Television and the Gulf War, p.74.

20- Reporters Sans Frontieres 1992 Report, (London: John Libbey, 1992) p.178.

21- Morrison, Television and the Gulf War, p.69.

22- Interview with Ministry of Defence (MoD) Spokesman, 8 November 1991.

23- J. Campbel, "Why Did So Many Army Women Die?" Evening Standard, 6 March 1991.

24- New York Times, 25 September 1990.

25- L. Flanders quoted in "Women and the Gulf War", Church Women United, New York, NY, 1991.

26- Ibid.

27- "West Stuns East in the Sun Baked Desert", Daily Mail, 17 August 1990.

28- Ibid .

29- D. Sharrock, "Women Take a Back Seat as Driving Ban becomes Law", The Guardian, 15 November 1990.

30- J. P. Sasson, Princess, (New York: Doubleday, 1992) p.204.

31- Reporters Sans Frontieres, p. 178.

32- Washingtion Times, 12 September 1990, Carried a Reuters story about a recent Pentagon survey suggesting that a majority of women in the US military were subjected to sexual harassment. According to the New York Times, 26 May 1991, "in the Gulf, the Army said it investigated 11 allegations of indecent assaults, seven cases of sodomy, two attempted rapes and one of adultery involving female personnel".

33- C. Enloe, "Women and Children", Village Voice, 25 September 1990.

34- Independent, 26 January 1991.

35- Reported in European Stars and Stripes, 25 July 1990.

36- Interview with author, 20 January 1991.

37- Washington Times, 8 January 1991.

38- "Us Censors porn-film reports", Independent, 27 January 1991.

39- "With Love and Kisses from Fiona", The Sport, 30 January 1991.

40- "Desert Shield", Guardian, 26 January 1991.

41- J. Wheelwright, "The Sexual Heat of Battle", Guardian, 31 January 1991.

42- Conversation with author, 28 January 1991.

43- A. Walker, "Navy Larks", Evening Standard, 19 March 1991 and "Navy Pair Pay Price of Liaison", Guardian, 14 June 1991.

44- D. Sharrock, "Nikkie and the Fairies Keep Spirits High with the RAF", THe Guar-

dian, 26 January 1991.

45- Washington Times, 12 September 1990.

46- Washington Post , 22 October 1990.

47- E. Seiolino, New York Times, 1 July 1992. See also Susan Thom Loubet, ""A Soldier's Story", Ms, November/ December 1992, p.88.

48- M. Walker, "Sex Attacks "rife" on US Servicewomen", Guardian, 2 July 1992.

49- Newweek, 5 August 1991.

50- J. Wheetwright, "The Hidden Horrors of War", Guardian, 18 February 1991.

51- Conversation with author, 1 February 1991.

52-Quoted in C. Enloe, Does Khaki Become You?

The Militarization of Women's Lives (London: Pluto, 1983) p.34.

53- E. Walsh, "As Brave as Stallone... Beautiful as Brooke Shields", Washington Post, 6 March 1991.

54- Evening Standard, 6 March 1991.

55- See also K. Muir, Arms and the Woman (London : Sinclair - Stevenson, 1992)p.30.

56- M. Healy, "Pentagon Says Iraqis Tortured or Abused All US POWs", International Herald Tribune, 3-4 August 1991.

57- C. Bolland, Women's Royal Army Corps, interview with author, 20 January 1991.

58- "Women and the Gulf War" (see Note 25) p.10 and J. Wheelwright, "Mothers of the Battle", Guardian, 24 January 1991.

59- "Pentagon Details Cost to Children", Washington Post Service, 16 January 1991.

60- J. Nordheimer, "Women's Role in Combat: The War Resumes", The New York Times, 26 May 1991.

61- Muir, Arms and the Woman, p.179.

62- "The Media Show", Channel Four, 15 August 1990.

63- Col. D. H. Hackworth, "War and the Second Sex, Newsweek, 5 August 1991.

64-Ibid.

65- Nordheimer, "Women's Role in Combat".

66- Ibid.

67- J. Wheelwright, Amazons and Military Maids: Women Who Dressed as Men in Pursuit of Life, Liberty and Happiness (London: Pandora, 1989).

68- Daily Mirror, 30 September 1991.

69- M. Morre, "Women of War",or How Gulf Brought the Debate Up Front", International Herald Tribune, 7 May 1991.

70- P. Towell and E. Palmer, "Women of War", CQ, 11 May 1991.

71- Hackworth, War and the Second Sex.

72- Wheelwright, Amazons and Military Maids.

الباب الثالث

حالتان دراسيتان

الفصل السابع

عسكرة المرأة والمساواة بينها وبين الرجل فى ليبيا

ماريا جريف - واسينك

قليلا ما نجد دراسات عن ليبيا الحديثة؛ فهى معروفة تماما بمواقفها الثورية. ورغم أنها نموذج من نماذج مناخ حوض البحر المتوسط، ينتمى سكانها إلى المغرب، فهى قطر يختلف كثيرا عن جيرانه فى اللهجة والثقافة. فهل يرجع تهميشها إلى ماضيها الاستعمارى (أمضى جيل بأسره حياته تحت وطأة النظام الفاشى الإيطالى)، أم إلى نظامها الحالى، الذى تتميز ملامحه الغريبة بمعالم ثورية؟، وهاتان الظاهرتان ربما ارتبطت كل منهما بالأخرى.

وتعكس المؤسسات الليبية هذا الوضع - فمثلا، تعتبر ليبيا الدولة العربية الوحيدة التى تدخل فيها الفتيات فى الخدمة العسكرية، وبها أكاديمية عسكرية نسائية. وهذه الظواهر النسائية التقدمية الأصيلة التى يضمهانظام يعرف عموما بنزعته إلى الأصولية أكثر من التقدمية، كانت تثير الشك فى أول الأمر. وعندما أنشئت الأكاديمية العسكرية النسائية فى ١٩٧٩ كانت في حقيقتها تناقض العادات والتقاليد التى درج عليها بلد اعتاد على النظام القبلى. وهذا ما أثار حولها الشك فى أنها ربما تكون شيئا مختلفا عن هويتها كمؤسسة عسكرية تخرج بضع مئات من الضابطات كل عام.

بدأت دراستنا فى عام ١٩٨٥ بسلسلة من اللقاءات مع عينات تمثل طالبات الأكاديمية النسائية وهيئة إدارتها. وانتهى هذا البحث بالتأكد من أن الأكاديمية فى حقيقتها مؤسسة رمزية هدفها تدريب فئة جديدة من صفوة النساء، تجسد النساء العسكريات وليبيا "المتحررة" فوق الجميع (متحررة من قبضة النظام القبلى). ووظيفة طالبات الأكاديمية أن يظهرن كنموذج ومثال يحتذى لكل النساء، لا فى ليبيا فحسب، بل فى كل الأقطار العربية كذلك. وبناء على ذلك تصبح الغاية هى إحداث هزة، وإيجاد قدوة غير مسبوقة فى المجتمع الذى لا يزال تقليديا وقبليا للغاية. وفى نفس الوقت تعكس صورة المرأة التى رسمتها لنفسها، أملا فى بث الثقة فى نفسها.

واعتادت المرأة الليبية وخاصة فى المدن أن تعيش فى عزلة، لا تغادر بيتها إلا فى ظروف طارئة، وفي هذه الحالة تكون محجبة من قمة رأسها إلى إخمص قدمها،

ويرافقها رجل من رجال الأسرة. والحق يقال، إن كثيرا من المحاولات بذلت لتحسين أوضاعهن، حتى فى ظل النظام الملكى. وكانت التشريعات التى تصدر بهذا الشأن قليلة الفائدة ؛ نظرا لجمود فكر المرأة والرجل وعدم تطوره. والهدف من هذه التشريعات هو تحسين وضع النساء ، ولكنها لم تحقق تغيرا يذكر. وبدأت الفتيات يترددن على المدارس حتى صار التعليم إجباريا لهن. ولكن عند بلوغهن سن المراهقة، يحتجزهن الآباء فى بيوتهم حسب التقاليد . وكان الهدف من كل ما تعلمنه على أية حال، ضمان مستقبلها كزوجة وأم، خاضعة لإرادة الرجل.

١-الثورة :

سارعت مجموعة قيادة الثورة بمجرد توليها السلطة فى ١٩٦٩ بالإعلان عن رغبتها فى تغيير الأوضاع فى البلاد، وتحديثها، وإيجاد مجتمع مثالى جديد. وانطوت محاولتها على تقديم نموذج إسلامى يجمع بين الأصولية والتطور، وعملت ليبيا دائما على التوفيق بين القيم التقدمية مع الاحترام التام للأعراف. وتبلور تحرير المرأة ضمن النطاق الأصلى والعام والشامل لإعادة تنظيم المجتمع. وبهذا، كان التصميم على استخدام النساء كأداة لإحداث هذا التغير الاجتماعى غاية لتحسين أوضاعهن من ناحية، ولتحويل المجتمع بأسره إلى مجتمع عقلانى للرجال والنساء جميعا من ناحية أخرى.

٢- تطبيق خطط استراتيجية جديدة :

دعت هذه المقترحات الطموحة إلى تطبيق خطط استراتيجية جديدة، وكانت أولى خطواتها إدخال نظام الخدمة العسكرية الإجبارية على الفتيات. ولم يتلق الآباء هذا الالتزام بارتياح تام. وعلى مدى ثلاث سنوات رفض "المؤتمر الشعبى العام" هذا الاقتراح . وهنا تعددت القضايا وتنوعت، فأعلن القذافى أن التراث الليبى يشتمل على حالات استدعاء النساء فى زمن الحرب في العهود الماضية:"كانت النساء يرافقن الرجال وهن محمولات فى الهودج، يشجعنهم، ويحرضنهم على القتال. "كما أن تاريخ النساء الليبيات يذكرنا بالأدوار الكثيرة التى لعبنها "وهن يحملن السلاح". ألم يضرب صحابة رسول الله(صلى الله عليه وسلم) الأمثال ؟ فعائشة (رضي الله عنها)، وهى أحب زوجاته ، كانت لها أدوار لا فى السياسة فحسب، بل في الحرب كذلك (إذ قادت جيشا). ولهذا فالتراث والتاريخ والدين توضح لنا أن عسكرة المرأة العربية والمسلمة ليست بدعة، ولكنها تنسجم مع المجتمع الليبى، كما كان عهدها بها دائما، إذ تتفق تماما مع قيمه.

والقضية ذات الصبغة السياسية التى اقتنع بها فى آخر الأمر المؤتمر العام كانت : تهديد الاستعمار الأمريكى ، أو بمعنى أدق الإسرائيلي - الأمريكى . فالتماثل الذى ضربت به الأمثال - بين ليبيا فى ذلك الوقت وبين إسرائيل كان من حيث مشاركة نساء إسرائيل فى الدفاع. فليبيا كذلك، التى يماثل تعدادها السكانى تعداد إسرائيل، فى حاجة إلى تعبئة جميع القوى دفاعا عن أراضيها. والحرب كذلك لم تعد بأى حال قاصرة على الرجال وحدهم: فالتعداد كله معرض لأن يكون ضحية؛ حيث لا تفرق القنابل بين الرجال والنساء. وصدر قانون تجنيد المرأة في ١٩٧٧ ، أى بعد ثمانى سنوات من تولى "الضباط الأحرار" السلطة، وينطبق فقط على الفتيات اللاتى لم يتزوجن بعد؛ أما المتزوجات فمعفيات منه. ولهذا ، بدلا من أن تنغلق الفتيات البالغات على أنفسهن وينشغلن بتناول الحلوى، عليهن أن يرتدين الزي العسكرى ليتربين على اللياقة البدنية والتدريب العسكرى.

٣- بناء الأكاديمية العسكرية النسائية :

كان افتتاح الأكاديمية العسكرية فى عام ١٩٧٩ وتخصيصها للنساء، خطوة ثانية على طريق الخطة الاستراتيجية الموضوعة للمساواة بين الرجال والنساء. إذ قال العقيد القذافى فى هذه المناسبة : لن تنال النساء حريتهن أو احترامهن أو يمارسن حقوقهن حتى يصبحن قويات، وتجيد كل منهن استخدام جميع الأسلحة: فالأسلحة النارية تماثل الأسلحة العلمية ، والمعرفة ، والثقافة، والثورة. فدخول النساء الجيش يمثل خطوة استراتيجية إلى الأمام، وهو قفزة نوعية.

ثم استرسل قائلا:

سيدخل الأكاديمية عدد محدود فقط من الفتيات، فلسن جميعا صالحات لأن يكن ضابطات . وهؤلاء الطموحات العسكريات يجب أن يتمتعن بصحة جيدة، وبشخصية مرموقة وبالتعليم. ولن تشبع طموحهن حتى الشهادة الجامعية؛ فالشخصية والكفاءة والثقافة العامة هى التى تقيِّم المرأة المقاتلة أو الضابطة ؛ فإذا ما توافرت لديها جميع هذه الصفات استطاعت أن تفرض نفسها على الرجال وعلى الجنود. وبهذه الطريقة وحدها تنال الشرف العسكرى، وتصبح فى طليعة المسلحين، وتكون قدوة لجميع النساء.

وبناء على ذلك، تناط بالأكاديمية العسكرية النسائية مسئولية ظاهرة هى تدريب الصفوة من "الفتيات المقاتلات"، إلى جانب وظيفتها الباطنة خاصة فى رسم صورة مثالية جديدة تحتذيها جميع النساء فى ليبيا، وفي العالم العربى، وفى بلاد أخرى.

٤- الدوافع التى تدفع الطالبات إلى الوظيفة العسكرية :

ينبغى اختيار الطالبات لهذه الوظيفة لا على أسس بدنية وذهنية فحسب، بل على أسس حددتها هيئة إدارة الأكاديمية العسكرية النسائية "بإدراك مفاهيم الثورة". ومن ثم تختلف الأحاسيس والدوافع التى تدفع الشابات الليبيات إلى اختيار الوظيفة العسكرية عن غيرها من الوظائف العادية. ويجب أن يعترف المرء المنصف بأنه يجد أن الدوافع التقليدية تعمل بمثابة إحساس بتذوق الترتيب، والتنظيم، وروح الفريق، وروح الزمالة، والإحساس بالمسئولية، وجاذبية الزي الرسمى، أو حتى دوافع أخرى ذات طبيعة عالمية مثل التآلف مع النموذج المذكر(الأب العسكرى "القائد" أو الأخ العسكرى "الزميل"). ولكن غالبية عينة البحث التى اخترناها شرحت اختيارها الوظيفى على أساس يبدو مستمدا مباشرة من العقيدة الثورية ووضع ليبيا الحساس؛ إذ تعزو أكثر من ثلثى عينة البحث اختيارها لدخول الأكاديمية إلى قناعات ثورية وعقائدية: مثل:

* فتح العقيد القذافى جميع الأبواب للمرأة . فإذا تبوأت المرأة نفس مقاعد الرجال فى المجتمع، فعليها أن تكون قادرة على المشاركة فى الدفاع كذلك، وفى الحرب عند الضرورة.

* وليبيا بلد فقير ومضطهد، حررته الثورة؛ وعلينا نحن الجيل الصاعد أن نشارك في الثورة التى كنا أول المستفيدين من ثمارها.

* علينا واجب الدفاع عن مكاسب الثورة.

ولتبرير حاجة النساء إلى معرفة كيف يدافعن عن أنفسهن؛ كثيرا ما ألمحت عينات البحث إلى الموقف فى الشرق الأوسط: "أكدت الأحداث فى ليبيا أهمية معرفة كيفية الدفاع عن النفس؛ فكل ما تصنعه النساء هناك هوالبكاء والنواح".

وعلى ضوء الطبيعة الخاصة لهذه الدوافع، يبدو أن انضمام هؤلاء الشابات إلى النظام العسكرى يمثل عملا من الأعمال الفدائية العسكرية أكثر منه اعتقادا خالصا وبسيطا فى تحقيق بيئة وظيفية جديدة. فالانتماء إلى الجيش والاشتراك فوق كل شيء في الدفاع عن الوطن، يمثل مشاركة شخصية فى التقدم الاجتماعى للجماهيرية الليبية، فضلا عن تحقيق الذات، واختيار الوظيفة المهنية.

وفى النهاية، لهن مهنتان: تجسيد صورة المرأة الجديدة (المرأة المتحررة) ، ثم تشكيل الكوادر المستقبلية "لجيش الشعب". فما هو مفهومهن إذن عن المرأة المتحررة؟ وماذا يعنى "الجيش الشعبى" بالنسبة لهن؟

٥- المرأة المتحررة :

هناك ثلاث خصائص تردد ذكرها كثيرا، وتجيب على السؤال الأول:

أ- الشعور بالمسئولية : يؤكد إدراكها لمقومات الحرية (البدنية والمعنوية والدينية) التى تنشدها؛

ب- التحرر من الانحياز ومما يعتبره البعض : مساواة مع الرجال "إذ يجب أن تشارك في جميع نشاطات البلاد، السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فى حدود قدراتها البدنية"؛

جـ- العقلية المتفتحة "ينبغى أن تكون متعلمة ، متفتحة على كل ما هو جديد، وعلى العلم ، وعلى دراية بكل ما يدور فى العالم من أحداث".

وبإيجاز ، تعتبرالمرأة المتحررة - كما يدور فى أذهان الطالبات ضابطات المستقبل - متحررة من وصاية الرجل، متفتحة على التطور الاجتماعى؛ فهى شخصية مسئولة، تطالب بأن تعامل معاملة الكبار، وعلى قدم المساواة ، ومن ثم فهى مواطنة بجميع المقاييس.

٦- الجيش الشعبى :

منذ حوالى خمسة عشرعاما حرصت ليبيا على ازدواج نظامها العسكرى. فكان الجيش النظامى التقليدى الموروث من عهد الملكية، وهو الذى انبثقت منه "مجموعة الضباط الأحرار، قائما من ناحية ، ومن ناحية أخرى تشكل "جيش الشعب" الذى تحلى بالروح الثورية. ثم دخلت فكرة عسكرة المرأة فى عام ١٩٧٥ كمحصلة لبعث "الجيش الشعبى" . وكان الهدف من عسكرتهن هو تطبيق فكرة المساواة ، وهى الفكرة التى تهيئ للنساء المشاركة فى حياة الأمة. ومنذ ١٩٧٤ أدخل موضوع "الديموقراطية المباشرة فى الحياة السياسية، وأدت إلى حدوث مجموعة شاملة من الإصلاحات فى البنية المؤسسية. ففكرة المشاركة الفاعلة المباشرة من جميع المواطنين فى تطوير البلاد، تدخل فى أعماق فكرة إدخال التربية العسكرية العامة في المراحل التعليمية، وفى تشكيل "الجيش الشعبى" (الذي استبعدت منه النساء منذ ١٩٧٧). وبالإعلان الرسمى عن الجماهيرية فى سبتمبر ١٩٧٧ اتضحت فكرة الشعب المسلح فى العبارة التالية: "لم تعد الأسلحة حكرا بعد اليوم فى الجماهيرية على الجيش النظامى التقليدى؛ فالأسلحة اليوم متاحة لجميع المواطنين ذكورا وإناثا، وحمل السلاح حق وواجب على كل امرأة

ليبية (خطاب القذافى فى ١٩٧٨) . وفكرة الشعب المسلح لم يقصد بها الدفاع ضد العدوان الخارجى فقط، بل اشتملت كذلك على وظيفة داخلية هى "الدفاع عن الثورة بواسطة جموع الشعب المسلح". وفسر لنا أحد العقداء فى الجيش هذه العبارة قائلا: "تعيش الجماهيرية الليبية تحت تهديد مستمر بسبب الأفكار والتوجهات الثورية. "ويأتى هذا التهديد في المقام الأول من الخارج، ولكنه يأتى كذلك من داخل البلاد، متمثلا فى سياسة الأصوليين الإسلاميين الذين يرفضون أفكارنا، وخاصة فيما يتعلق بتحرير المرأة.

وأصبح دور الجيش النظامى فنيا أولا يهدف إلى التنظيم والالتفاف حول القيادة والتدريب. وعاش الجيش الشعبى جنبا إلى جنب مع الجيش النظامى لمدة ١٤ عاما؛ وكان التعايش بينهما صعبا جدا بلغ حد الصراع الصريح فى بعض الأوقات. ولم يستكمل التنظيم العسكرى الذى سار ببطء قبل ١٩٨٨ بإيقاف الجيش النظامى عند حده. وبناء على الاستفتاء ، لم تعد ازدواجية المؤسسات قائمة في أذهان الجيل الصاعد: "نحن الجنود النظاميين نحتفظ برتبنا فى الجيش الشعبى، حيث نعمل فيه إخصائيين محترفين.

٧- نظرة الضابطات إلى الجيش الشعبى :

كيف ترى الضابطات الجيش الشعبى؟ ذكرت لنا إحدى المتحدثات ما يلى:

إننا إذا لم نشكل الشعب المسلح فى ليبيا لما كانت هناك نساء مقاتلات . فالمرأة المدججة بالسلاح فكرة للشعب الذى يحمل السلاح، وفى بلاد أخرى لم تحظ النساء بمثل وضعنا فى الجيش ، ولا حتى بنفس الرتبة. ففى فرنسا تحمل المرأة رتبة العقيد نتيجة لوظيفتها الفنية في الجيش. أما نحن هنا فنحمل السلاح للنضال من أجل قوة الشعب . فإذا أردنا للشعب أن يحكم نفسه، فلابد من أن يكون مسلحا.

وهذه المهنة التى تبعث على الثقة تتمشى مع آراء الأغلبية من الطالبات الضابطات فى الأكاديمية العسكرية النسائية ، بناء على البيانات التى حصلنا عليها من الدراسة الإحصائية.

٨- آراء العسكريين :

ولكن هل يؤمن الزملاء الذكور بنفس هذه الآراء ؟ وكيف يقبلون إقحام النساء فى مجال كان قاصرا عليهم وحدهم؟ وما هى صورة المرأة المقاتلة فى مخيلتهم؟

أفصحت الدراسة الإحصائية التى أجريناها فى ١٩٨٩ (أى بعد عشر سنوات من إدخال أول امرأة ضابطة في الجيش) ، على عينة من ٥٠ طالبا ضابطاء عن أن الصورة المرتسمة فى أذهانهم عن المرأة المقاتلة تنأى كثيرا عن السلبية: فنسبة ٥٩٪ من المستجوبين يؤيدون تماما مشاركة النساء في الجيش؛ بينما يفكر نصفهم تقريبا فى أنهن قادرات كذلك على المشاركة فى القتال في الخطوط الأمامية، وتردد ٣٢٪ وأدلوا بإجابات تبريرية توازن بين الإيجابيات والسلبيات؛ أما ٩٪ الباقية فيعارضون تماما إدخال النساء فى الجيش.

وبتحليل الصفات المؤهلة للنساء العسكريات نحصل على توضيح مفيد. فهناك صفتان تميزتا فى المفردات المستخدمة. أولها الصفة العامة المتعلقة بتعاملها مع الآخرين: فالمرأة العسكرية توصف بالتفتح والحرية والتعليم والعزة والقوة والعزيمة والمسئولية. وهذه العبارات تخالف تلك التى استخدمها المستجوبون فى وصف المرأة التقليدية: بأنها غير متعلمة وجاهلة وذليلة ومتواكلة وتعامل كالجماد ومنعزلة وغير متعاونة. وثانيها، الصفة الفنية المتعلقة بتصرفها فى الموقف العسكرى مثل: "الدقة" والمثالية العسكرية، واحترام الرؤساء ، والجدارة بالاحترام والتفوق، والبراعة فى العمل، والتخصص الفعلى.

فالفئة الأولى من الصفات تعكس بوضوح تقييما عاما للمرأة العسكرية بأنها امرأة متحررة، بينما الفئة الأخرى تشير إلى الوضع التخصصى العسكرى. وبينما تبدو المرأة العسكرية الليبية مقبولة من الأغلبية "كزميلة" فهى ليست مشاركة بالمعنى الكامل. ويفضل ٥٪ فقط من عينة البحث الزواج من زميل/ زميلة عسكرية. بينما يستنكر ٤٣٪ هذا الزواج. وجدير بالذكر أن نصف عينة البحث "من النساء العسكريات أو المدنيات متفقة على نفس الشىء". أما الصفات المنسوبة إلى المرأة العسكرية بصفتها زوجة أو أُمًا؛ فيشك فيها ثلث المستجوبين : فالمرأة المدنية تقدم ضمانات أكثر بكثير فى هذا الشأن.

والتقدم فى السن له دور إيجابى فى المقارنة: فالشباب (دون ٢٤ سنة) أكثر تفضيلا لعسكرة النساء عمن يكبرونهم فى السن (٢٤-٣٠) . ولا يخفى علينا أن نذكر أن وجه المقارنة بالنسبة للخلفية الاجتماعية غير قائم (قياسا بالمستوى التعليمى للآباء).

٩- آراء الجماعات الأخرى :

ظهر من سلسلة المناقشات الجماعية التى أجريت فى طرابلس فى ١٩٨٦ حول المجالات الاجتماعية أن الأكاديمية العسكرية النسائية لاقت قبولا حسنا بعد ٧ سنوات

من إنشائها. وعلى العكس، كثيرا ما لاقت هذه الأكاديمية من النقد حول كونها مؤسسة داخلية، اعتمادا على أن الفتاة ينبغي أن تعيش مع والديها حتى الزواج؛ أما النظام الداخلى فى الإعاشة والإيواء فهو لايناسب التقاليد الليبية ولا الحياة فيها.

فكيف استطاع هذا المجتمع - الذى لا يزال متمسكا بالتقاليد أن يروض ذاته بسرعة على مثل هذه الفكرة الثورية التحررية النسائية؛ ألا وهى فكرة عسكرة النساء؟ وبعد كل هذا، لايزال هذا الموضوع خاضعا لكثير من الجدال فى الغرب ذاته!

ويبدو أن الجواب بالنسبة نتلمسه فى مجموعة من السبل المختلفة التى تتلاقى فى نقطة واحدة: فتاريخ ليبيا، ومفهوم الحرب فى الإسلام، والموقف السياسى الإقليمى، وأخيرا وليس آخراً الطبيعة الخاصة للحركة النسائية المطالبة بالمساواة مع الرجل فى ليبيا - وهو نمط من النشاط النسائى أدخله النظام العسكرى ذاته؛ إذ منح المرأة مقعدا على قدم المساواة مع الرجل وكفل لها حق المشاركة على نطاق واسع. وقد حددت النصوص الرسمية للجيش وكوادره مسئولية خاصة تجاه الالتزام بتحرير المرأة. فاغتنام الفرص لتحرير المرأة، وتهيئتها للتكيف مع الموقف والتأقلم مع الزملاء، إلى جانب ممارستها العمل مع الجماعة لعبت جميعها دورا فعالا فى تغيير النمط السائد.

١٠- النتائج والتوصيات :

على مدى أكثر من ٢٠ عاما جاهد نظام العقيد القذافى من أجل إحلال نماذج جديدة للعلاقات الليبية محل النظام القبلى المتشدد والتراث الإسلامى، ورفع شأن قيم الإخاء والمساواة ، واستهدفت كل من النظرية والتطبيق إدخال تغيير جذرى منظم على الفكر الاجتماعى، بمبادرات تتراوح بين النصوص القانونية وبين الإجراءات الداعية إلى إظهار نماذج نسائية حديثة.

ويفسر البعض إنشاء الأكاديمية العسكرية النسائية على أنها ضد هذه الخلفية، فكانت هذه الأكاديمية تهدف منذ الوهلة الأولى إلى التسارع فى عملية التحديث لضرب أمثلة مخالفة للعادات والتقاليد المتفشية فى البلاد. فالمرأة المدججة بالسلاح رمز "لتحررها" بحيث تكون عند بلوغها سن الرشد قادرة على حماية نفسها بنفسها، وتكون نموذجا لكل النساء؛ فشخصيتها العسكرية لا تنقص بالتالى من شخصيتها النسائية.

ومن جهة أخرى، دعت الحاجة إلى الأمن والدفاع فى ليبيا إلى تقنين دور الأكاديمية بحيث ترتبط ارتباطا وثيقا بالنضال السياسى والجهاد من أجل نصرة

المبادئ العقائدية: "حماية مكاسب الثورة" كما يقولون. ومن هذه المكاسب مشاركة المرأة فى اتخاذ القرار السياسى وجعلها مواطنة تسهم فى جميع المجالات. فالمرأة الليبية إذن – متمثلة فى نموذج المرأة العسكرية – أصبحت نوعا من الشريك فى القوة؛ وبالتالى فهى وسيلة لتحقيق التحرر وعضو مفوض فى العقيدة الجديدة.

وبفتح الجيش لإدخال النساء فيه يصبح دورهن ضروريا مثل دور الرجال فى إحداث التغيير، حيث إن العنصرين متلازمان. ومنحت التسهيلات لدخول النساء فى الجيش الليبى ؛ لتؤكد من جهة أخرى أن الجيش ليس مؤسسة جامدة تحكمها الرجال، ولكنه مؤسسة تتطور سريعا، وتتحول تدريجيا من جيش تقليدى محترف إلى نوع من البوتقة تشارك فيها النساء على تقوية المزيج المنصهر الناتج من جميع المواطنين والمواطنات وتوجيههم نحو بناء واستقرار "الدولة الجماهيرية".

ومن هنا عملت ليبيا الثورية على تغيير صورة الجيش – وبالتالى صورة الحرب– إذ ينظر الناس إلى الجيش الليبى على أنه مؤسسة شعبية، وجهاز سياسى يخدم جميع المواطنين ويدعم السبيل العقائدى، ومن ثم أصبح العسكريون الذين ينتمون إلى جيش الشعب – سواء أكانوا رجالا أم نساءً – يشعرون بالتشريف وبالرفعة الاجتماعية والسياسية . وتشير الملاحظات الواردة هنا إلي وجود علاقة وثيقة بين المتطلبات النفسية الجماعية وبين التطور الواضح في المؤسسات الاجتماعية، والقبول الجماعى لعسكرة النساء فى ليبيا واحد من هذه الأمثلة .

وينبنى على هذا التحليل خطورة المقارنة بين هذه المؤسسات ومثيلاتها فى الدول الأخرى التى لم نتناولها بالبحث فى هذا المجال. فمقارنات من هذا النوع (بين إحدى الأكاديميات العسكرية وزميلاتها فى دولة بذاتها أو فى أية دولة أخرى) تستوجب علينا أن نتوخى كثيرا من الحذر خشية الوصول إلى نتائج خاطئة. وليس القصد من هذا التحذير التقليل من صورة المرأة الليبية التى تحمل السلاح، أو قصرها فقط فى الحرس الشخصى الشهير للعقيد. ويجب علينا أن نضع فى بؤرة الاعتبار أن الخلافات التاريخية والاجتماعية التى تؤثر على العقليات الفردية فتكسبها طبيعة خاصة على المستوى النفسي الجماعى. ويجب أن تضع البحوث الجارية فى هذا المجال فى اعتبارها هذه الحقيقة المتأصلة؛ حتى لا تنزلق إلى انطباعات كاذبة تباعد بين التفكير فى الحقيقة وبين الحقيقة ذاتها.

ملحق

الأكاديمية العسكرية النسائية في طرابلس

افتتحت الأكاديمية العسكرية النسائية فى ٢ فبراير ١٩٧٩، وهى تعلم الفتيات الليبيات - أو العربيات ، اللاتى يشكلن ١٠٪ تقريبا من التعداد السكانى الكلى - فى مستويين: ففى السنة الثالثة فى المدارس الثانوية تتلقى الطالبة ٦ شهور تدريبا عسكريا كمقاتلة؛ وفي السنة السادسة أى الأخيرة فى الدراسة الثانوية تتلقى تدريبا عسكريا كضابطة . وشروط الالتحاق بالإضافة إلى المستوى التعليمى هى: العمر (ما بين ١٧ - ٢٥ سنة)، والجنسية (الليبية أو العربية)، وموافقة الأب، واللياقة البدنية، والفهم الواعى لمبادئ الثورة.

فالطالبات الضابطات يوقعن عقداً بالالتزام بالخدمة العسكرية لمدة خمس سنوات، يمكنهن من الدراسة للحصول علي إجازة دراسية لنيل الشهادة الجامعية جيش الشعب - سواء أكانوا رجالا أم نساءً - يشعرون بالتشريف وبالرفعة الاجتماعية والسياسية . وتشير الملاحظات الواردة هنا إلي وجود علاقة وثيقة بين المتطلبات النفسية الجماعية وبين التطور الواضح في المؤسسات الاجتماعية، والقبول الجماعى لعسكرة النساء فى ليبيا واحد من هذه الأمثلة ، فإذا لم يحصلن عليها، تابعن الدراسة الجامعية فى دورات مسائية فى طرابلس فى الكلية التي يخترنها . وفى السنة الثانية للدراسة تختار الطالبة الضابطة أحد المجالات الأربعة: الإدارة أو الإعلام أو الاتصالات أو الدفاع . والطالبات المقاتلات قد يخترن علاوة على هذا؛ التدريب التخصصى فى الموسيقى ويلتحقن بإحدى فرق الموسيقات العسكرية النسائية. ويشمل برنامج الأكاديمية العسكرية النسائية التدريب العسكرى من جانب والدورات النظرية من جانب آخر. والبرنامج مماثل تماما لبرنامج الأكاديمية العسكرية للرجال فيما عدا بعض التدريبات العنيفة على النساء (القتال المتلاحم وغيره) . وبعض الدورات تجرى بالمشاركة مع طلاب الأكاديمية الأخرى؛ كما يحدث نفس الشيء فى المناورات الكبرى خارج المدينة.

والمدربات اليوم أساسا من الضابطات خريجات الأكاديمية؛ ولا تزال هيئة التدريس هذه تتكون من الإناث. وفى السنة الأخيرة كانت نائبة المديرة كذلك امرأة .

أما المدرسون والمدرسات للموضوعات النظرية فينتدبون من الخارج: ومعظمهم أساتذة جامعيون (من الرجال والنساء) ، والمقاتلات (مدرسات فى الأكاديمية العسكرية النسائية)، وتأوى الكلية الطالبات فى نظام داخلى طوال السنة الدراسية.

وبناء على التخصص التعليمى الذى اختارته الطالبة الضابطة، وبعد حصولها على الدبلوم فى الدراسات العليا توجه إلى العمل فى أحد الاتجاهات التالية:

أ- التخصص فى إحدى الأكاديميات العسكرية العليا (الأسطول أوالقوات الجوية) ، وقد بدأتا فى استقبال النساء منذ ١٩٨١ .

ب- العمل ضمن أعضاء هيئة التدريس فى الأكاديمية العسكرية النسائية ذاتها، مع إمكان الاستمرار فى دراستها الجامعية العليا التى بدأتها.

جـ- الالتحاق بإحدى الوحدات العسكرية، مفضلة أن تكون فى المدينة مسقط رأسها، بحيث يمكنها العيش فى منزلها. وتتابع معظم النساء المقاتلات بعد حصولهن على الدبلوم فى نهاية الشهور الستة ؛ الالتحاق بدورات تدريب عسكرى فى المدارس الثانوية، أو فى مراكز تدريب مخصصة للمتطوعات المتزوجات. وطوال ١٣ سنة من عمر الأكاديمية العسكرية للإناث دربت حوالى ٢,٠٠٠ ضابطة وما يزيد قليلا عن ٣,٥٠٠ امرأة مقاتلة. ونسبة الرسوب حسب البيانات التى أدلت بها هيئة التدريس لاتكاد تذكر (١-٢٪).

وجميع الرتب العسكرية مفتوحة أمام النساء: فوظائفهن مماثلة تماما لجميع المقاتلين المحترفين. وينطبق نفس الشىء على الرواتب (فالرواتب فى ليبيا عموما متساوية بين الرجال والنساء. وفى سبتمبر ١٩٩٢ حصلت ١٠٠ ضابطة من أول دفعة (١٩٧٩) من اللاتى التحقن بالسلك العسكرى على رتبة القائد. وتلك هى أعلى رتبة تبوأتها خريجة من الأكاديمية العسكرية النسائية؛ ولهذا لم تصل أية امرأة بعد إلى رتبة العقيد فى الجيش الليبى.

ملاحظات هامشية ·

1- This article Summarizes the results of field research conducted by the author in Libya and described extensively in her book, Les Femmes en armes, Kadhafi feministe? (Paris: Armand Colin, 1990). This book was publisherd in English by Darf Publishers ltd, London, in December 1993.

الفصل الثامن

مصيدة بينيلوبا : الخدمة العسكرية النسائية فى إيطاليا: ندوات ومشروعات قوانين مقترحة: ١٩٤٥ - ١٩٩٢

فيرجيليو إيلارى

١- غيبة النساء العسكريات من إيطاليا والتجنيد الإجبارى :

تمثل غيبة الإناث من الجيش الإيطالى واحدة من الظواهر الشاذة عن النماذج العسكرية الغربية. وهذه الظاهرة لم تحدث إلا نتيجة لظاهرة أخرى، هى انخفاض معدل الأفراد المتطوعين أو الراغبين فى الحياة العسكرية بمقارنتهم بالمجندين إجباريا. وجدير بالذكر أن تجنيد الإناث فى القوات المسلحة الغربية تطوعى بطبيعته (حتى بالنسبة لمن يدخلن فى فترة الخدمة الوطنية) ، بينما التجنيد الإجبارى للنساء تطبقه بعض الدول فى ظروف استثنائية فقط.

ولا يغيب عن الخاطر كذلك أنه بخلاف الدوافع العقائدية والقانونية، فإن تجنيد النساء فى الواقع (بالتطوع /أو بالتجنيد الإجبارى) يخضع دائما للنص القانونى الكمى (غالبا) والنوعى في المتيسر من الذكور؛ فالعجز النوعى بدوره يمكن أن يخضع لأسباب سياسية أو عرقية أو عنصرية . وربما تفضل بعض الدول تسليم الأسلحة (أو فتح الوظائف أو العمل السياسى) للنساء طالما انتمين للطبقة المتوسطة مثلا، أو كن من رعايا الحزب الحاكم ، أو كن بيض اللون، أو يهوديات ، بدلا من الرجال الذين لا يبدون ولاء مضمونا، ومن هذه الأمثلة : النساء المقاتلات فى داهومى، أو الحرس الخاص بالرئيس القذافى، أو المجندات الإسرائيليات، أو المتطوعات فى جنوبى أفريقا أو غيرهن.

ولكن العجز النوعى في الجيوش الأوروبية والغربية فى دفعات التجنيد الإجبارى من الذكور يؤثر بالتالى على العمالة فى سوق العمل، وعلى التنمية الاقتصادية، ويؤدى إلى أن تشغل الإناث بعض الوظائف التى لم تعد العمالة الماهرة من الذكور تقبل عليها.

والوظائف ذات الطبيعة الإعاشية أو الفنية أو الإدارية فى الجيوش الحديثة تحتاج إلى المستويات الرفيعة، تعليما وتأهيلا، فضلا عن أنها تفوق وظائف القتال فى

تنوعها وتخصصها فيما يتعلق بالنسبة المئوية للأفراد، وفى المؤهلات التعليمية المطلوبة للترشيح للمسابقات التى تنعقد للانضمام إليها. هذا إلى جانب أن القوات المسلحة فى المجتمعات الغربية (والشرطة بدرجة أقل) تواجه بعض الصعوبات فى التنافس مع أصحاب العمل فى القطاعين الخاص والعام على جذب العمالة الفنية الماهرة والمؤهلة.

فالمستوى العادى للتعليم والمؤهل بين المجندين الذكور، (وخاصة بين المتطوعين وضباط الصف، وكذلك "المهن" العسكرية التخصصية للضباط) غالبا ما تكون أقل من المستوى المدنى العادى للقوى العاملة.

وفي الجيوش المحترفة أو العريقة فى مجال الاحتراف، من الجائز إسناد وظائف القتال إلي الرجال من الطبقة الكادحة الحديثة النمو المتمثلة في الأقليات العرقية أو الاجتماعية (بما فيهم الأجانب والمرتزقة بحيث لايمثلون أكثر من الثلث فى الأفواج المحترفة فى القوات المسلحة الفرنسية مثلا) ، أما الوظائف التخصصية فمن الضرورى الالتجاء إلى الإناث لشغلها.

وعلى أية حال، تبدو الأمور مختلفة تماما بالنسبة للقوات المسلحة التى تتيسر لها أعداد كبيرة من المجندين إجباريا. وهؤلاء المجندون يزودون الجيش بالمؤهلات التعليمية والوظيفية ويتميزون بالمرونة الفكرية التى لا تتوافر إلا بشق الأنفس فى المتطوع العادى(بما فيهم النساء)، وبراتب يصل فى إيطاليا إلى سدس راتب المتطوع، على الأقل، ناهيك بالتعويضات والخدمات غير المدفوعة الأجر.

وفى القوات المسلحة الغربية حاليا علي الأقل، تعين النساء العسكريات (ومنهن كثير من الضابطات) فى معظم الوظائف التى يمكن تنفيذها بسهولة بمعرفة مجددى الخدمة ، أو ضباط الاحتياطى، أو الضباط المتقاعدين، أو ضباط الصف، أو العمال المدنيين، أو الموظفين. وهذه الوظائف تجد فائضا من العمالة في إيطاليا. وبمقارنة الجيش الإيطالى بالجيوش الأخرى – فيما يتعلق بالمحترفين أو بأنصاف المحترفين – نجد أنه ليس فى حاجة إلى تجنيد النساء. وكثيرا ما تبين المسئولون أن تجنيد النساء كان من الممكن أن يؤدى إلى تحسين الانتقاء وضمان توفير الأعداد المطلوبة من هذه الفئة أو تلك من الأفراد المحترفين، ولكن هذه الميزة تبدو هامشية دائما عند مقارنتها بالنكسات (المالية ، والمعنوية ، والفنية.... الخ) التى تنجم عن تجنيد النساء.

٢- تنظيم المساواة ، أو: "من الاستبعاد القانونى إلى الاستبعاد الإدارى" :

ورغم أن النساء عامة (منذ ١٩٢٥) يدفعهن الواجب المقدس للدفاع عن الوطن، فالنساء الإيطاليات حتى اليوم مستثنيات من الخدمة العسكرية الإجبارية.

ويرجع هذا الإعفاء فى الأصل إلي قانون التجنيد الإجبارى (المادة ١ من القرار الجمهور رقم ٢٣٧ الصادر فى ١٤ فبراير ١٩٦٤)، الذى يخضع المواطنين الذكور فقط للتجنيد الإجبارى حتى عام ١٩٨٦. والنص الجديد للمادة ١ من القانون رقم ٩٥٨ الصادر فى ١٢٤ ديسمبر ١٩٨٦ أسقط الصفة(التذكير أو التأنيث) بحيث يندرج النص الحرفى للقانون على الإناث كذلك فى الوضع الراهن، فيخضعهن للتجنيد الإجبارى؛ ولكن الواقع أن الخدمة العسكرية تستدعى المواطنين من الذكور فقط للتجنيد. ولم يتغير شيء، لا فى التطبيق ولا فى التعليمات ، ولم يلاحظ حتى أى تغير على المناقشات التي دارت حول نساء الخدمة العسكرية.

واستثناء النساء من الخدمة العسكرية مثل أى استثناء آخر، يعتبر جزءا من القيود المفروضة على الالتزامات العسكرية بحكم القانون العادى، استنادا إلى المادة ٥٢ من الدستور (الخدمة العسكرية إجبارية فى الحدود التى رسمها القانون)؛ فالتجنيد إذن من ناحية المبدأ يمكن أن يشمل النساء بنص قانونى عادى بدون الحاجة إلى تعديل الدستور.

وعلى الرغم من هذا، تحجم القوات المسلحة عن استخدام النساء، سواء أكان ذلك بالتجنيد، أو بالتطوع، أو بالمسابقات العامة (بين الفئات المختلفة من الأشخاص)؛ فلا القانون ولا المسابقات تقر صراحة دخولهن أو تطوعهن فى خدمة الاحتياطى أو الدخول فى المسابقات التى تعقد للمواطنين الخاضعين للتجنيد الإجبارى. وربما يظن البعض أن تلك الأشكال من التجنيد مستقلة، استنادا إلى أن الحد الأدنى لسن التطوع للخدمة العسكرية أوالدخول فى أنواع خاصة من المسابقات يقل عن سن التجنيد (١٦سنة بدلا من ١٨ سنة).

وبالتالى، فإن استبعاد النساء من التطوع للدخول فى الخدمة العسكرية والوظائف العسكرية ليس مبنيا على استثنائهن – فى ظل القانون الإيطالى – من التجنيد الإجبارى . فما هو السند القانونى الذى يستند عليه إذن؟

فالقانون رقم ١١٧٦ الصادر فى ١٧ يوليو ١٩١٩، واللائحة المصادق عليها بالمرسوم الملكى رقم ٣٩ الصادر فى ٤ يناير ١٩٢٠ تحظر على النساء شغل عدد كبير من الوظائف العامة، بما فيها تلك التى تتعلق بالخدمة العسكرية للدفاع عن الدولة؛ أى جميع الوظائف فى "الخدمة العسكرية ، وقطعات الجيش الملكى، والأسطول الملكى"، وقطعات الشرطة.

إلا أن الدستور الصادر فى ١٩٤٨ فى ظل النظام الجمهورى أسقط مبدأ المساواة بين الجنسين: فضلا عن أن المادة ٥١ أسقطت بوضوح حق المواطنين من الجنسين فى دخول الخدمة العامة على أساس المساواة ، إلا بموجب المؤهلات التى يحددها القانون.

وعلى الرغم من هذا استغرق الجدال أكثر من ١٥ سنة من المناقشات، وشمل كثيرا من الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية (منها الحكم فى القضية رقم ٢٣ الصادر فى ١٨ مايو ١٩٦٠ الذى يعلن عدم دستورية المادة ٧ من القانون ١٩١٩/١١٧٥)، قبل صدور الإعلان النهائى عن تنفيذ المادة ٥١ من الدستور.

وبناء على ذلك، ألغى القانون رقم ٦٦ فى ٩ فبراير ١٩٦٣ القانون الصادر فى ١٩١٩ ، واللائحة الصادرة فى ١٩٢٠ ، وسمح للنساء بدخول جميع الخدمات العامة والمهن والوظائف بما فيها السلطات القضائية والوظائف المتنوعة والمصنفات الوظيفية بدون قيد على الواجبات أو الترقيات الوظيفية إلا فى حدود المؤهلات التي يحددها القانون.

ورفض البرلمان التعديل المقدم من الحكومة الذى يرمى إلى استبعاد النساء من الوظائف فى القوات المسلحة ، والوظائف المدنية المكملة للوحدات القائمة بالعمليات العسكرية وعمليات الإعاشة والإيواء. إلا أن المادة ١ من القانون تركت التعليمات الخاصة بخدمة النساء فى الجيش، وأحالتها إلى تشكيل قانونى غير عادى يسميه النص "القطعات الخاصة" لتتناولها "قوانين خاصة ".

ولكن منذ حوالى ٢٨ سنة حتى الآن (أى بعد قانون ١٩٦٣) ظلت القوانين الخاصة المتعلقة بالنساء فى الخدمة العسكرية تسرى على قوات الشرطة .

وفى ١٩٥٩ تشكلت قطعات من الشرطة النسائية، ومنحت سلطات استثنائية . ومنذ فصل الشرطة عن النظام العسكرى فى ١٩٨١ سمح للنساء بالدخول فى نفس الوظائف الشرطية مثل الرجال بدون قيود. وفى ظرف ١٠ سنوات كان هذا بمثابة علامة مميزة من علامات تأنيث الشرطة فى الدولة : ففى ١٩٩٢ بلغت نسبة النساء فيها ١٠٪ تقريبا من تعدادها ، وبلغت ٦٠٪ من عدد أمناء الشرطة، والمفتشين، والموظفين، الذين تم تشغيلهم منذ ١٩٨٦. ثم تراجع هذا التأنيث أخيرا ، عندما فرضت عدة ذرائع وبعض الفوارق غير المباشرة مثل الاحتفاظ بنصيب للمجندين الذكور الذين أتموا خدمتهم العسكرية الإجبارية للالتحاق بالشرطة.

ومنذ ١٩٩٠ سمح للنساء بالعمل فى خدمة السجون، وفى قطعات غابات الدولة وفى وحدات الإطفاء مع المساواة التامة فى جميع الحالات فى الحقوق الوظيفية والواجبات.

وينبغى علينا أن نتساءل عما إذا كان "القانون الخاص" ضروريا لفتح باب العمل العسكرى للنساء أم كان قفله عملاً إدارياً · حيث أنه – فى آخر الأمر وبعد إعلان عدم دستورية قانون ١٩١٩ ؛ ومنذ ١٩٦٠ – لم يعد أى قانون يسرى فى النظام الإيطالى يحرم النساء من الدخول فى المسابقات للعمل فى خدمة الوظائف العسكرية.

ومما لا شك فيه، أن القصور فى "القانون الخاص" المنصوص عنه فى المادة ١ من قانون ١٩٦٣ أدى إلي ظهور ظاهرة الاستبعاد الذاتى للنساء الإيطاليات. وبطبيعة الحال، فإن أى عدد من الفتيات يتقدمن بطلبات للالتحاق بالنظام العسكرى بموجب المسابقة التى لم يصدر الإعلان عنها صراحة، يتم بطريق غير مباشر استبعاد المواطنات. ولكن فى جميع الحالات تقريبا لم تلجأ النساء المتقدمات لطلب الوظيفة إلى القضاء الإدارى للفصل فى قضية رفض الإدارة العسكرية طلباتهن: حيث أشارت هذه الإدارة – تخلصا من هذا المأزق – إلى المادة ١ المشار إليها سلفا، كما لوكان قانون ١٩٦٣ فى الواقع يعيد مشروعية النظام الإدارى الذى ألغاه هو بذاته تمشيا مع أحكام المحكمة الدستورية.

وفي مناسبة وحيدة فى ١٩٨١ – ١٩٨٢ استطاعت إحدى المتقدمات للمسابقة وهى ديادورا بوسانى أن تتبع الطريق الإدارى إلى أقصى مداه للوقوف على أسباب رفض الإدارة العسكرية طلبها. وقضت محكمة استئناف إقليم توسكانى فى حكمها فى القضية رقم ٤٨٢ بتاريخ ١٥ أكتوبر ١٩٨١ بقبول استئناف فتاة تريستا، ديادورا بوسانى فى قضيتها المرفوعة ضد استبعادها من مسابقة دخول أكاديمية ليجهورن البحرية. ولكن مجلس الدولة ألغى هذا الحكم بقراره رقم ٥٢٦ فى ٢٨ يوليو ١٩٨٢.

ومن ثم حصلت علي نقض للقرار من محكمة العدل للمجتمعات الأوروبية، وتمت ترضيتها صوريا بضمها إلى قائمة العضوية الشرفية للبحرية الأمريكية التى منحت لها فى ٢ نوفمبر ١٩٨٢ من قائد السفينة مونت بيكر إحدى القطع الاحتياطية في الأسطول السادس.

فسرت محكمة استئناف إقليم توسكانى المادة ٥١ من الدستور بما يتفق مع آراء غالبية فقهاء القانون بتفصيل أكثر على أنها تحديد لمبدأ المساواة المنصوص عنه

فى المادة ٣، رغم أنها تنكر تفويضها للمشروع العادى سلطة التقيد بها أو التخلص منها. ومن ثم، فإن تفسير المادة ١ (فقرة ٢) من القانون ٦٣/٦٦ على أنها (ليس ضروريا أن تكون دستورية) تنصل من المادة ١(فقرة ١) أمر يستحيل قبوله. وبدلا من ذلك يجب أن تفسر بناء على حكم محكمة الاستئناف السالف ذكرها على أنها مجرد إجراء مبرمج لايفهم منه حرمان المواطنات من ممارسة حقهن فى دخول الخدمة العسكرية، الذى نظمه المشرع؛ ولكنه لم يبطل بمجرد الفشل فى ممارسته.

وكانت مبررات مجلس الدولة فى هذا المجال متفقة مع نص المعايير الخاصة بدخول النساء الخدمة العسكرية التى حددتها المادة ١ (فقرة ٢) من القانون ٦٣/٦٦ ، التى تفسر على أنها تحل من نصوص المادة ١ (فقرة ١) . وتستند دستورية هذا التفسير على أساس نص المادة ٥١ ، الخاصة بالسماح بتولى النساء الوظائف العامة، تركت للمشرع العادى تحديد الشروط الجارى تطبيقها فى مبدأ المساواة المذكور فى المادة ٣ ، التى أوردتها مقدمة الدعوى: وهذه الضرورات لكى توضع فى نصابها الصحيح ينبغى أن تشمل الجنس (ذكرا كان أم أنثى) شرعا، كما هو وارد فى حكم المحكمة الدستورية رقم ١٩٥٨/٥٦ .

وبدون إضفاء القوة علي هذه المسائل الفنية، الكافية فى حد ذاتها، لجأ الحكم إلى ذكر عبارة "للتوظيف فى القوات المسلحة"، وأوجب الإشارة مباشرة [كما هو مفروض] إلى:

العوامل البدنية مثل القوة العضلية ، والقدرة على تحمل المشقات والآلام، وكذلك الصفات الشخصية تحديدا، مثل تحمل الصدمات والقدرة على مقاومة الخوف، وكذلك الصفات التى ينظر الناس إليها على أنها سلبية فى الظروف العادية مثل غريزة تفوق الرجال فى القوى والقدرة على إصابة الآخرين وقتلهم.

ورغم أن محكمة العدل فى هيج فى هولندا أدانت الدولة الإيطالية وطالبتها بإعادة الحقوق إلى مستحقيها ، لم تستطع ديادورا تحقيق حلمها العسكرى.

ولابد من الاعتراف بأن حب مجلس الدولة الجارف لبلده الذى بلغ حد التضحية لا بالقانون فحسب بل بالمنطق كذلك للحفاظ على صلابة البناء الرجالى للقوات المسلحة الإيطالية: فوجد أن المجال العسكرى بهذا الشكل بالذات يعتبر "صفة يطالب بها القانون، تنفيذاً للقيد المفروض على مبدأ الحرية فى تبؤ المناصب العامة التى نصت عليها المادة ٥١ من الدستور.

وبناء على هذا ، فتعليق "القانون الخاص" المفروض صدوره منذ عام ١٩٦٣ ، يعنى أن استبعاد النساء من المسابقات العسكرية لا يعتبر مخالفا للدستور.

وبعد طول انتظار للحكم البطولى لمجلس الدولة فى قضية بوسانى أطفئت الأنوار من قضية نساء الخدمة العسكرية، وينطبق عليها ما قاله إيمانويل روسى، "والتقطت قسطلة [الحكومة] من النار".

٣- إصلاح الشرطة :

يبدو أن الصعوبات أخذت تتزايد من أجل إقرار إجراءات تنظيم دخول النساء- بشروط - بعض الوظائف العسكرية وليس كلها. وفضلا عن هذا كانت هناك سابقة لإصلاح الشرطة تمت الموافقة عليها مؤخرا (القانون رقم ١٢١ فى إبريل ١٩٨١) ، حيث عملت التعديلات الديموقراطية المسيحية على إدخال ٢٠٪ من الدفعة ولكنها رفضت . ويقال إنه فى وقت دخول الدفعة - وبغض النظر عن عدم دستوريتها وعدم نزاهتها - كانت كذلك عديمة النفع بسبب الاختيار الذاتى الذى تجتازه المتقدمات للشرطة. وأخيرا بدأت (بعد ١٩٨٣) أول التسجيلات للتجنيد التى تمت على أساس النظام الجديد تشير إلى قبول نسبة ٤٠٪ من المتقدمين ، ولكن عدد المتسابقات اللاتى تقرر دخولهن الاختيار يتروح بين ٥٥-٧٠٪ . ولعدة أسباب اجتماعية وثقافية، يبدو أن الوظيفة التى اعتاد الرجال المهرة أن يبتعدوا عنها أخذت تلاقى إقبالا من نساء على نفس المستوى من المهارة. وفى أقل من عشر سنوات (رغم الحيل والذرائع من جميع الأنواع التى استهدفت خفض عدد النساء المتسابقات ، مثل رفع الحد الأعلى) صار معدل النساء مساويا لمثيله فى قوات الشرطة الخارجية التى تفرض فيها حصص وقيود على مثل هذه الوظائف. بينما الوظائف القيادية والوسيطة (المفوضون والمفتشون) ليست لها عواقب وخيمة بخلاف الأمور ذات الطبيعة النفسية أو الثقافية - الاجتماعية بالنسبة لصورة المرأة الحديثة، وهى فى الحقيقة توفر مزايا تضمن الاختيار الأفضل؛ أما بالنسبة للرتب الصغرى فيختلف الأمر؛ فهى توظف فى مهام تتناسب مع الأداء الحركى واللياقة البدنية؛ فإن لم تكن قادرة على الردع فهى تقلل من فرص استخدام السلاح؛ نظرا إلى أن الاختلاط يعكس آثارا سلبية على الخدمة . ورغم الانتصار الواقعى، فهناك مؤشرات قليلة تدل على أن الأمور مختلفة حقا. وعلى أية حال يسهل النظر إلى معدل الأداء المخفض للنساء على أنه واحد من الأسباب الداعية إلى تضخم هيئة الإدارة، وتزايد الأعباء المالية؛ بينما ينتابنا العجب لما يحدث عندما يسحب أحد

الذكور المجندين قبل الإصلاح من واجب عمليات بسبب تقدمه فى السن، ويتزايد استخدام الدفعات الهزيلة من الرجال مؤخرا للتجنيد لتشكيل دوريات مختلطة.

وربما كان إدخال العنصر النسائى فى الشرطة بلا ضوابط بمثابة دروس مستفادة لفتح الوظائف العسكرية للنساء. فإذا ظل الفتح قائما فى الحدود التى رسمها القانون الإدارى فسوف لا تكون هناك مخاطر ولا انتكاسات. ولن تكون هناك أية ضمانات للمزايدات العقائدية والقفزات المتطرفة إلى الأمام فى البرلمان. فالقطاعات السياسية وجماعات الضغط التى ربما انبثقت منها هذه العقائد وتلك القفزات ؛ والتى لا تستطيع التنصل من ضماناتها تمشيا مع منطقها الداخلى، تستطيع فى الوقت الحاسم أن تطمس معالم القضية بتفسير مبادئ الدعوة إلى السلام على أنها تعني الوقوف فى وجه النظام العسكرى تمشيا مع مبادئ الدعوة إلى المساواة . فالمعتدلون وأعضاء اليمين الذين دعموا بفتور دخول النساء فى الخدمة العسكرية بصفتها خدمة تغرى بمبدأ المساواة، تبدو عليهم ملامح السرور حقا لاستطاعتهم فى بعض المناسبات طرح قوانينهم المقترحة فى الفرص النادرة حين تلوح فى الأفق بعض المزايا . أما بالنسبة للإدارة فلا يبدو فى الحقيقة أى حماس لتحقيقها إلا من بعض الضباط والمسئولين الذين هاموا حبا بالفكرة.

وبقى أن نؤكد أن النساء يقعن فى بؤرة الاهتمام. وفيما عدا بعض الحالات القليلة، لاتبدو هناك علامات على أن المهن العسكرية الحاسمة ملحة للشابات الإيطاليات، فإذا كان هناك إلحاح فمن المفضل توجيهه إلى الشرطة ، حيث توجد فرص فى جميع الحالات لاستخدام الأسلحة أكثر من القوات المسلحة فى بلد يسوده السلام مثل إيطاليا . فإذا فتحت الخدمة العسكرية أبوابها للنساء فإن نسبة لا حدود لها منهن مستعدات لدخول المسابقة بانتظام وسوف يغتنمن الفرصة، كما حدث فى حالة الشرطة. وطالما ظلت الأبواب مغلقة، فالاحتمالات ضئيلة لرؤيتهن واقفات فى طوابير للاطلاع على الملصقات الإعلانية التى تعلن عن وظائف تحت نوافذ بالازا باراتشينى.

ملحق

ورغم إعلان عدم دستورية قانون استبعاد النساء من الوظائف العسكرية،فلا تزال إيطاليا خالية من النساء المقاتلات. ومن جانب آخر، تعددت الدراسات الفنية ومشروعات القوانين المقدمة، ولكنها جميعا لم تعد صالحة حيث يستحيل على كلا مجلسى البرلمان مناقشتها قبل نهاية الدورة التشريعية . ومسيرها التاريخى أساسا كما يلى

١٩٤٣-١٩٤٥ . شكلت جمهورية إيطاليا الاشتراكية قوات احتياطية نسائية قوامها ٦,٠٠٠ عضوة ، بينما شكلت الملكة فى الجنوب قطعة احتياطية نسائية قوامها ٤٠٠ متطوعة بصفة مدنية، ولكن سرعان ما تم حلها فى ١٩٤٦.

١٩٤٧. رفض المؤتمر الدستورى التعديلات المتوقعة للمادة ٥٢ الخاصة باستبعاد النساء من الخدمة العسكرية الإجبارية تاركا القيود للقانون العادى.

١٩٦٧ بعد عدة سنوات من النظر فى مشروعات القوانين شكلت لجنة من مجموعة عمل دفاعية من القيادة العامة للقوات المسلحة لدراسة تجنيد النساء، وآتمت دراستها الفنية باقتراح أحد الحلول المشابهة للحل الذى تطبقه الآن الولايات المتحدة وبريطانيا ، وخاصة فيما يتعلق بتشكيل قوة احتياطية خاصة لها تعليمات ووظائف خاصة.

١٩٧٤: تقدم الحزب الديموقراطى المسيحى بمشروع قانون، ظل معروضا على الحكومة منذ ١٩٣٥؛ وتقدمت كذلك الحركة الاشتراكية - الوطنية الإيطالية بمشروع قانون آخر ، وهى حزب فاشيستى جديد: عمل المشروع الأول على إدخال النساء فى بعض القطعات أو فى القوات الاحتياطية (نؤكد أنه فى ١٩٧٤ تم حل القوات الاحتياطية النسائية ودخلت النساء فى الوظائف العسكرية العادية، بقيود على استخدامهن في المعركة)، وفى ١٩٧٦ -١٩٧٧. تقدم بمشروعات قوانين كل من الحزب الاشتراكى الديموقراطى الإيطالى (١٩٧٦) والحركة الاشتراكية الوطنية الإيطالية (١٩٧٧) بشأن القوات الاحتياطية النسائية.

١٩٧٧: صدر الكتاب الأبيض الدفاعى (١٩٧٧) : بشأن تولى النساء المقاتلات لأول مرة مهام الرجال، مع استبعادهن من مهام المعركة وبالتالى حرمانهن من المناصب العليا التى تتطلب مهارات خاصة.

١٩٧٩ قدم مشروع قانون آكامى بشأن تخصيص ٥٠٪ من المناصب العسكرية للنساء.

١٩٨٠ . عرضت دراسة تؤكد سياسة القيادة العامة للقوات المسلحة الخاصة بقبول النساء فى القطعات وفى الوظائف الفنية والإعاشية والإدارية فى القوات المسلحة فيما عدا وظائف القتال.

١٩٨١ عرض مشروع قانون لاجوريو (أثناء تولى الحكومة سبادولينى). وعرض القانون الأول للحكومة بعد حكم محكمة استئناف توسكانى لصالح بوسانى، وهو موجه تماما لعرض التزامات الحكومة، ولو أنه كان خاليا من النية الحقيقية للتطبيق).

١٩٨١. صدر القانون رقم ١٢١ فى إبريل. إصلاح الشرطة متضمنا إدخال النساء. وكانت جميع القيود على الوظائف التى سمح بها القانون أوقف تنفيذها: إذ رفض البرلمان اقتراحا بتخصيص نسبة "سقف" للتجنيد للنساء.

١٩٨٢· صدر قرار مجلس الدولة فى قضية بوسانى (٧ يونية).

١٩٨٥. صدر الكتاب الأبيض الدفاعى.

١٩٨٦· عرض مشروع قانون سافيو سكايولا (قضية استئناف رقم ٤٠٢٢ فى آكتوبر ١٩٨٦) يختص بقطعات النساء غير المتزوجات.

١٩٨٦ . عرض مشروع قانون سبادولينى (قضية استئناف رقم ٢٠١٦ فى ٣١ أكتوبر ١٩٨٦)، تماما مثل مشروع قانون لاجوريو: السماح بدخول المسابقة لاختيار الضباط وضباط الصف فى الوظائف والمهام الفنية والإعاشية والإدارية، واستبعادهن من مهام القتال.

١٩٨٦· رأى الهيئة الوطنية فى تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة (برئاسة رئيس الوزراء) وعضوية الاشتراكية إلينا مارينوكشى عن مشروع قانون سبادولينى(٩ ديسمبر ١٩٨٦). رغم آن الشك يغمرها فى أن الخدمة العسكرية للنساء لم يكن القصد منها المساواة، بل حل مشكلة نقص الأفراد الذكور، وكان الرأى بإيجاز فى صالح المشروع، رغم أن النقد بدون إصرار على استبعاد أدوار المعركة، يعتبر مصدرا للقيد على فرص الوظائف . وينبغى التركيز على أن هذا النقد الأخير يدل على جهل الهيئة بالمعدلات التى يتطلبها النظام العسكرى من الأفراد، حيث أن الترقية إلى رتبة الجنرال نظمت على انفصال فى كل من الوظائف التي ينبغى فتحها للنساء. ويدل الرأى الذى

أدلى به مؤيدو الحركة النسائية فى المجلس . على انقسام فى الحركة النسائية فى إيطاليا، التى تبعت من حركات جناح اليسار، ومازالت تعارض حتى الآن فى إدخال النساء فى الخدمة العسكرية على أساس المبادئ أو العقائد فرغم الدعوة إلى السلام ، والمعارضة لدخول الجيش والطبيعة الخاصة بالثقافة النسائية، فاز لأول مرة، المدافعون عن "المساواة" على "دعاة السلام" "والمعارضين لدخول الجيش".

١٩٨٧: بدأت لجنة الدفاع فى مجلس الشيوخ فى ٢١ يناير فى النظر فى تقرير الحكومة ومشروع قانون الحركة الاشتراكية الإيطالية الوطنية الخاص بالخدمة العسكرية للنساء. ولأول مرة تتداول وسائل الإعلام المشكلة بجدية فى الصيف، على أنها قضية ذات سر غامض، وصوتت الأغلبية لصالحه.

١٩٨٩. فى يناير ، عرض مشروع قانون كوستا وهو مثيل لمشروع الحكومة .

١٩٨٩: فى ١٦ نوفمبر، اجتماع ومناقشة عن الخدمة العسكرية للنساء نظمتها CESPEURO .(النساء الاشتراكيات)

١٩٨٩-١٩٩٠ : عرضت الخدمة العسكرية النسائية والسماح للنساء بالتطوع فى الخدمة الوطنية المدنية (بدلا من الخدمة العسكرية الإجبارية) وقدمت لها عدداً من مشروعات القوانين للعمل على إصلاح أو إلغاء الخدمة العسكرية الإجبارية، والسماح بالتوظيف بالتطوع.

أكتوبر ١٩٩٢: بدأت التجربة الأولى للدعاية البحتة لفتح القوات المسلحة للنساء، ووقع الاختيار على ٢٩ فتاة من بين المتقدمات بطلبات لدخول المسابقة للعمل كضابطة أو صف ضابطة وتم تكريمهن لمدة ٤٨ ساعة فى المعسكرات الرومانية فى "لانشييرى دى مونتبيللو"، وأمضين اختبارات نفسية فى نهاية "التجربة" ، وعرضتها كثير من وسائل الإعلام (ولو أنها لاقت كثيرا من النقد والتحفظات، لامن الحركات النسائية لجناح اليسار فحسب، بل من المجلات الشعبية كذلك،

نوفمبر ١٩٩٢: نص لتجنيد النساء (مع استبعاد وظائف المعركة، ولأول مرة، تصدر مادة تحدد سقف النسبة المئوية) ضمن مشروع القانون قدمها وزير الدفاع سالفو آندو لشبه الاحتراف فى القوات المسلحة الإيطالية والخفض الهائل فى نسبة التجنيد الإجبارى إلى خمس المجموعة العمرية.

ملاحظات هامشية

1- For a complete bibliography on secondary and primary juridical sourccs, see V. Itari, Storia del servizio in Italia, V, 2 (Rome: Riv. Militare, 1992) , pp. 389-423 (La difesa della patria, 1945-1991) pp. 427-30 (La questione del servizio militare feminile).

قائمة المراجع

Bibliography

تتناول هذه القائمة الموضوعات المتداولة فى هذا الكتاب ومن ثم فهى تهتم أساسا بموضوع النساء فى القوات المسلحة، وليس النساء فى حاله الحرب(فى وظائفهن المدنية /أو العسكرية) ، والحاجة إلى التمييز بين الحالتين(مستحيلة أحيانا كما هو الحال فى حرب الخليج) نهمنا لعده أسباب

(١) لا يشتمل هذا الكتاب على دراسات ذات طابع تاريخى عن أعمال النساء أثناء الحرب

(٢) إن مجال دراسة النساء فى الصراعات وكذلك مجالهن فى حالة السلم هو أقدمها وأكثرها تطورا، وعلى ذلك فإن قوائم المراجع التى أعدت منذ البداية مثل تلك التى ألحقت بكتاب إى إزاكسون تعتبر كافية تماما للغرض المطلوب منها هنا،

٣) أضف إلى ذلك أن المجال الأقرب إلينا، أعنى به النساء فى القوات المسلحة المعاصرة، مجال حديث جدا وجدير بالاهتمام ودائم التطور. ويرجع هذا إلى حقيقة مفادها أن النساء تم قبولهن للانضمام إلى صفوف القوات المسلحة فى الأيام الأخيرة (فى بعض الدول ليس فى جميع دول العالم) بحيث جذب اهتمام الدارسات عن الإناث (ومعظمهن من نساء القوات المسلحة) والدارسين الذكور في النصف الثانى من السبعينيات فقط. وهذا يعنى ضرورة تحديث قائمة المراجع فى هذا المجال تحديدا، فالسنوات العشر الماضية اعتبرت فترة خصوبة أساسية نظرا للمشاركات البناءة فى هذا الموضوع بشعبتيه المذكورتين فى المقدمة (وجهة نظر النساء ووجهة نظر المؤسسة) .

ولتوضيح مدى الاهتمام المتزايد في هذا المجال البحثى أنشئت مجلة فصلية تحت رعاية ليندا جرانت دى باو فى ١٩٨٢ باسم (مينيرفا) وباسم فرعى "مجلة فصلية عن النساء والخدمة العسكرية" ، تهتم بدراسة قضايا المرأة والنظام العسكرى شهدت أواخر الثمانينيات كذلك اهتماما عميقا بأحد الموضوعات المحورية عن الندوة التى تعرض لها هذا الكتاب بطريقة غير مباشرة ألا وهو "العلاقة بين القوات المسلحة والمجتمع". وقد تضمنت هذه القائمة المراجع الخاصة بها كذلك.

وعند النظر إلى أهمية التحديث المستمر لأدوات المراجع المناسبة عن هذا الموضوع الفسيح الخاص بالنساء والحرب (بالمفاهيم الثلاثية عن النساء والمؤسسات العسكرية، والنساء والصراعات، والنساء والدعوة إلى السلام) ، نود فى هذه القائمة أن نقدم - بخلاف مارصدناه من مراجع عقب كل مقالة ، وما ورد عن النساء والقوات المسلحة - بضعة مراجع أصلية تتعمق فى موضوعات النساء والصراعات والنساء والدعوة إلى السلام، مع التركيز الخاص على المراجع الإنجليزية.

ولا يغيب عن أذهاننا أن هذه القائمة - بخلاف ما ذكر من المراجع فى النص - لم تذكر المقالات التى لم تنشر بعد، ولا تلك الصادرة عن خدمات خاصة تحت رعاية الحكومة (أما بالنسبة للمراجع الأمريكية فيلزم الرجوع إلى القائمة التى نشرها جى. إتش سيتخم في عام ١٩٨٩).

Annotated Bibliogrphy, in R.R.Pierson (ed.) " They' re still Women after All": The Second World War and Canadian Womanhood (Toronted: McClelland and Stewart 1986).

Bibliographical Essay, in N. Goldman (ed.) Female Soldiers. Combatants or Noncombatants? Historical and Contemporary Perspective (Westport: Greenwood Press,1982).

Bibliography, in E. Isaksson, Women and the Milit ary Syste, (New York: Harvester- Wheatsheaf, 1987).

Bibliography, in J.H. Stiehm, Arms and the Enlisted Woman (Philadelphi a;Temple University P ress, 1989).

Bibliography of Journal articles publ ished in English b etween 1980 ahnd 1990", Journal of Women's History 3 (1991) pp.141-58.

Camb ridge Women's Peace Collective(ed.) My Country is the Whole Wo rld: An Anthology of Women's Work on Peace and War (London: Pandora , 1984).

Dunn, J. P., " Women an d the Vietnam War: a Bibliographical R e view", Jo u rnal of American Culture (1989) Spring, pp.79-86.

Palmer Seeley, C. American Women and the U S Armed Forces. A Guide to the Records of Mili tary Agencies in the National Archives Relating to American Women (Washington: National Archives Recor d Administ ratio n , 1992).

'W omen in the Milit ary: An Annoted Bibliography' , Armed Forces and Society, special issue on ' Women as New " Manpower "', 4 (1978) pp.6 95-716.

Women in the Milit ary: A Selective Bibliography (Washington: Pentagon Librar y, 1983).

BOOKS

Ait Sabbah, F., La femme dans l'inconscient musulman (Paris: Albin Mic hel, 1986).

Albrecht-Heide, A. and U.Bujewski, Militardienst fur Frauen? (Frankfurt a. M.; Campus Verlag, 1982).

A nderson, K., Wartime Women: Sex Roles, Family Relations and the St atu s of Women During World War II (W estport : Greenwood, 1981).

Aron, R.,La societe industrielle et la guerre (Paris: Plon, 1959).Assembly of Wsestern European Unionm, Re port: The Role of Women in the A rme d Forces, Baarveld-Schlaman (rapporteur) (Paris: 1991).

Baker, M., NAM: The Vietnam War in the Words of Men and Women Wh o Fought There (New York: Morrow, 1981).

Ballweg, J. A. and Li Li, Milit ary Women: Problems, Stress, and Health Concerns (Blacksburn: Women's Research Institution, 1990).

Battistelli, F., Marte e Mercurio. Sociologia dell'organizzazione militare (Milan: Angeli, 1990).

Beard, M., Women as Forcer in History (New York : Collier, 1972) .

Berkin, C. and C. Lovett (eds.) Women, War and Revolution

(New York: Holmes and Meier, 1980).

Berube, A., Coming Out Under Fire (New York: Plume/Penguin, 1991) .

Binkin, M., Militar y Technology and Defense Manpower (Washing ton D C: The Brookings Institution, 1986).

B inkin, M. and S. Bach, Women and the Military (Washington DC: The Brookings Institutdion, 1977).

Braybon, G. and P. Summerfield (eds)Out of the Cage, Women's Ex perie nces in Two World Wars (London: Pandora ,1987).

Brownmiller, S., Against Our Will (New York: Bantam, 1976)

Buck, J. and L. Korb, Military Leadership (Beverly Hills: Sage, 1981).

Caire, R., La femme militaire des origine s a nos jours (Paris: Lavauzelle, 1981).

Callaway, H. and R. Ridd (eds.)Caught up in Conflict: Women's Respons es to Polit ical Strife (London: Macmillan,1986).

Campbell, DA., Women at War wit h America : Private Lives in a Patrioti c E ra (Camb ridge, Mdass. : Harvard University Press, 1984).

Cassin-Scott, J., Women at War, 1939-1945 (London: Osprey, 1981).

Chapkis, W., Loaded questions: Women in the Militdary (Amsterdam an d Washington: Transnational Institute, 1981). Clark, I., Waging W a r: A Philosophical Introduction (Oxford: Clarendon, 1990).

Cleaver, T. and M. Wallace, Namibia, Women in War (London. Zed,1987).

Cohen, E. A., Citizens and Soldiers : The Dilemmasd of Milita ry Service (Ithaca and London: Cornell Universi ty Press, 1985)

Cornum, R., She Went to War: The Rhonda Cornum Story (Novato: Presidio Press, 1992).

Crolle, E., Women's Rights in Government Policy in China since Mao (London: Zed, 1983).

Deger, S. and T. Sen, Military Expenditure : The Political Economy of International Security (Stockholm: SIPRI,1990)

Donne e guerra. Mito e storia (Udine· DARS, 1989).

Donne, guerra e societa (Ancona: Il Lavoro Editoriale, 1982).

Dorn, E. (ed.) Who defends America? Race, Sex and Class in the Armed Forces (Washington EC: Joint Committee for Political and Econ‹ ›ic Studies, 1989).

Dumas, L., (ed.) The Political Economy of Arms Reduction (Westview : Boulder, 1982).

DWF, special issue on 'Donne ritrovate', March 1989).

Edwards Wersch, M., Militdary Brats (New York, Harmony, 1991).

Elshtain Bethke, J., Public Man, Private Woman (Princeton University Press, 1981).

Elshtain Bethke, J., Women and War (New York: Basic, 1987)

Elshtain Bethke, J. and S. Tobias (eds) Women, Militarism and Ward: Essays in History, Politics and Social Theory (Savage: Rowman and Littlefield, 1990).

Emanzipation in Uniform? Eine Diskussionsgrundlage/ Zusammengestellt von der Frauenkommission der POCH Zurich, (Zurich POCH, 1981).

Enloe, C., Ethnic Solders (Athens: Universitdy of Georgia Press, 1980).

Enloe, C., Does Khaki Become You? (London and New York: Pandora/ HarperCollins, 1988).

Enloe, C., Women and Militarization (London: Change, 1991).

Ensigh, T., Military Life, The Insider Life (Prentice: Hall Press, 1990).

Fourtouni, E., Greek Women of the Resistance (New Haven: Thelphini, 1986).

Fraser, A., Boadicea's Chariot : The Warrior Queen (London: Weidenfeld and Nicolson, 1988).

Frauen in den Streitkraften. Auswahlbibliographie (Bonn : Deutsche Bundestag, Wissenschafliche Dienst, 1988).

Freedman, D. and J. Rhoads (eds) The Forgotten Vets: Nurses in Vietnam (Austin: Texas Monthly, 1987).

Fullinwider, R. (ed.) Conscript and Volunteer: Military Requirements, Social Justice and the All-Volunteer Force (Totowa: Rowman and "Allanheld, 1983).

Gallie, W. B., Philosophers of Peace and War (Cambridge: Cambridge University press, 1978).

Gilligan, C., In a Different Voice (Cambridge Mass.: Harvardd University Press, 1982).

Gioseffi, D. (ed.) Women on War: Essential Voices for the Nuclear Age (New York: Simon and Schuster, 1988).

Gluck, S. B., Rosie the Riveter Revisited: Women, the War and Social Change (New York: Twayne 1987).

Goldin, C., Understanding the Gender Gap (Oxford: Oxford University Press, 1990).

Goldman, N.(ed.) Female Soldiers; Combatants or Noncombatants? Historical and Contemporary Perspectives (Westport: Greenwood, 1982).

Goldman, N. (ed.) Women in the Unitted States Armed Forces (Chicage: Inter-University Seminar on Armed Forces and Society, 1984).

Graeff-Wassink, M., Les Femmes en armes. Kadhafi feministe? (Paris: Armand Colin, 1990);

Greenwald, J., H. Connolly and P. Bloch, New York City Policewomen on Patrol (New York: Police Foundation, 1974).

Griffin, S., The First and the Last: A Woman Thinks about War (New York: Harper and Row, 1987).

Hartley, K. and T. Sandler (eds) The Economics of Defence Spending (London: Routledge, 1990).

Hartman, S., The Home Front and Beyond: American Women in the 1940s (Boston: Twayne, 1982).

Hausery, W., America's Army in Crisis: A Study in Civil-Military Relations (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1973).

Higonnet, M. R., J. Jenson, S. Michel and M. C. W eitz (eds) Behind the Lines: Gender and the Two World Wars (New Haven; Yale Univ ersity Press, 1987).

Hirschfeld, M., The Sexual Hi story of t he World War (New York : Falsta ff Press Inc., 1937).

Holm, J., W omen in t he Milit ary: An Unfinishe d Revolution (Novato: Pre sidio, 1982).

Holmes, R., Acts of War (New York: Free Press, 1985).

Honey, M., Creating Rosie the Riveter: Class, Gender and Propagand a during Wdorld War II (Amherst: University of Massachusetts P ress, 19 84).

Howe, F.(ed.), s pecial issue of Women's Studies Quarterly on "Teachin g About Peace, War and the Women in the Military" , 1 2 (1984).

Hunter,E. and D. Nice (eds.) Military Families: Ad aptation to C hanges (NewYork: Praeger, 1978).

Huntington, S. , The Soldier and the State : The Theory and Politic s of Civil-Military Relations (Cambridge: Belknap, 1957) Hus ton, N. and S. Ki nser, A l'amour commed a la guerre (Paris:Seuil, 1984).

Iladri, V., Storia del servizio militare in Italia (Rome: Riv. Militare, 1992).

Iqbal, S., W oman and Islamic Law (Lahore: Islamic Publications, n.d.).

Janssen, R., Frauen ans Gewehr? (Cologne : Pahl-Rugenstein, 1980).

Janovitz, M., The Professional Soldier : A Social and Political Portrait (G lencoe: Free Press, 1960).

Janovitz, M., Military Conflict (Beverly Hills: Sage, 1975).

Ilari V., Storia del servizio militare in Italia (Rome: Rivista Militare, 199 2).

International Institute for Strategic Studies, The Military Balance (London : 1990).

Isaksson E. (ed.) W omen and the Military System (London : Wheatsheaf , 1988).

Kamester, M. and J.Vellacott (eds) Militarism versus Feminism: Writ ings

on Women and War (London: Virago, 1987).

Kann, M. E., On the Man Question : Gender and Civic Virtue in America (Philadelphia: Temple University press, 1991).

Kanter, R., Men and Women of the Corporation (New York: Basic Book s, 1977).

Kaslow, F. W.,The Militarty Famiy (New York: Guilford Press,1984).

Kleinbaum, A. W., The War Against the Amazons (New York: McGraw-Hill, 1983).

Laffin, J., Women in Battle, (New York/London: Abelard-Schuman, 1967).

Laska, V. (ed.) Women in the Resistance and in the Holocaust: The Voic es of Eyewitnesses (Westportd : Greenwood, 1983).

Lederar, W., Gynecofobia ou la peur des femmes (Paris: Payok, 19070).

Lippert, E. and T. Rossler, Medchen unter Waffen? Gesellschafts-und s ozial-politische Aspekte weiblicher Soldaten (Baden-Baden: Nomos Verla g,1980).

Loring, N. H. (ed.) Women in the United States Armed Forces: Progress and Barriers in the 1980s (Chicage: Inter-University Seminar on Armed Forces and Society, 1984).

McAllister, P., Reweaving the Wed of Life: Feminism and Nonviolence (P hiladelphia: New Society, 1982).

McCubbin, H., B . Dahal and E. Hunter (eds) Families in the Military Sy stem (Beverly Hills: Sage, 1976).

MacDonald, S., P. Holden and S. Ardener (eds) Images of Women in Peace and war: Cross- Cultural and Historical Perspective (Rondon: Macmillan, and Madison: University of wiscosin press, 1987).

MCGuigan D. G. (ed.) The Role of Women in Conflict and Peace, (Ann Arbor: University) of Michigan Press, 1977).

Mafai, M., Pan e nero. Donne e vita quotidiana nella seconda guerra mondiale (Milan: Mondadori, 1987).

Mansfield, S., The Gestalt of War: An Inquiry into the Origin and Meaning as aSocial Institution (New York: Dial Press, 1982).

Margiotta, F., J. Brown ,, M. J. Collins (ed) Changing the US Military Manpower Realities (Boulder: Westview, 1983).

Marshall, K., In the Combat Zone (New York: Penguin, 1987).

Martin, S. E., Breaking and Entering (Berkeley: University of California Press, 1980).

Marwick A., War and Social Chage in the Twentieth Century (London: Macmillan, 1974).

Marwich A. (ed) Total War and Social Change in the Twentieth Century (: New York : St Martin's Press, 1988).

Mead, M., Male and Female (New York: William Morrow, 1949).

Mead, M., Sex and Temperament in Three Primitive Societies (New York: William Morrow, 1963).

Menapace, L. and C. Ingrado (eds), Ne indifesa ne in divisa (Rome : Gruppo misto sinistra indipendente Regione Lazio, 1988).

Mernissi, F., Sultanes oubiees, Femmes chefs d'Etat en Islam (Paris: Albin Michel, 1990).

Mernisssi, F., Women and Islam : an Historical and Theological Enqduiry (Oxdford: Basil Blackwell, 1991).

Milkman, R., Gender at Work. The Dynamics of Job' Segregation by Sex During World-WarII (Chicago: University of Illinois Press, 1987).

Moskos, C., The American Enlisted Men: The Rank and File in Today's Military (New York: Russell Sage Foundation, 1970)Moskos, C. and R. F. Wood (eds), The Military : More than a Job ? (Elmsford Park: Pergamon-Brassey's, 1988).

Muir, K., Arms and the Woman (London: Sinclair-Stevenson, 1992).

Mullaney, M. M., Revolutionary Women (New York: Praeger, 1983).

Nash, M., Antifascist Resistance and Revolutionary Change : Women in the Spanish Civil War (Denver: Arden Press, 1990)NATO, NATO Conference of Senior Service Women Officers of the Alliance, November 11-14 , 1973(Bruxelles: 1974).

NATO , NATO Conferenced of Senior Service Women Officers of the Alliance, May 8-11, 1979 (The Hague: 1979).

NATO, Women in the NATO Forcers (Brusserls: 19 86).

NATO, Women in NATO : 30 Years of Progress and Success (Brusselss: 1991).

Partlow, F. A., Womanpower for a S uperpower : The N ational S ecurity I mplications of W omen in t he US Army (Cambridge, Mass.: Cer for Int er nat ional; Afffairs , 1983).

Pasquino, G., Elementi per un controllo politico sulle forzearmated (Bol ogna: Il Mulino , 1975).

Perren, C., Frauen und Militar sekretariat des Schwedizerische n Friede nsrates (Zurich: 1979).

Pierson, R. R., They're Still W omen After A ll: The Second W orld War a nd Canadian Womanhood (Toronto: McClelland and Stewart, 1986).

Pierson, R. R., (ed.) Women and Peace: Theoretical, Hi storic al and Pra ctical Perspecstives (London: Croom Helm, 1987).

Portnhay, D., Women : The Recruiter's Last Resort (Philadelphia: RECO N, 1974).

Reardon, B., Sexi sm and the War Syst em (N ew York: Teachers College Press, 1985).

Reev es, M., Female Warriors of Allah: Women and the Islami c Revolutio n (New York: Dutton, 1989).

Renov, M., Hollyw ood's Wartime W oman: Representat ion and Ideolo gy (Ann Arbord: University Microfilms Inc., 1988)Reti, special iss ue, Le g uerre che ho v issuto&, January-April (1991).

Reynaud, E., Les femmes, la violence et l'armee. Essai sur la feminisati on des armees (Paris: Fondation pour les etudes de defense nationale, 1988) .

Ridd, R., and H. Callaway (edsd) Caught up in Conflict (Basings toke: M acmillan Education in asssdociation wit h the Oxford Unive rsit y Women's Studies Committee, 1986).

Rogan, H., Mixed Company: Women in t he Modern Army (New York : Putnam, 1981).

Rothery, G. C., The Am,azoms in Antiquity and Modern Timess (London: F. Griffit hs, 1910).

Rupp, L. J., Mob ilizing Women for War: German American Pro pagand a 1939 -1945 (P t i nc wt o n university Press , 1978) Rustadd, M., Women in Kh aki: The Americabn Enlisted Women (N ews York: Praeger, 1982).

Samuel, P., Amazones, guerrieres et gaillardes (Brussesls: Edition Com plexe, 1975).

Sanday, P., Female Power and Male Dominance (Camb ri dge Universit y P ress, 1981).

Sasson, J. P., Princess (New York: D ouble day, 1 992).

Sayw e ll, S., W omen in War (New Yo rk :Viking, 1985).

Schecter, S., Women and Male Violence (Bostobn: Sout h End Pr ess, 1 982).

Schmidt, C.and F. Blackaby (ed s) Peac e , Defence and Economic Analysi s (London: Macmillan, 1987).

Schmitt, C. Thearie des Partisanen: Zwischenbemerkung zum Begiff des Politischen(Berlin: Duncker & Humolt, 1975).

Schmitt, C., Th e Concept of Polit ical (Rutgers: Rutd gers Universdit y Press, 1976).

Schneider, D., and C. Schneider,d Soundoff'! American Military W omen Speak Out (:New York: Dutton, 1988).

Segal, D. Recruiting for Uncle Sam: Citiz enship and Military Power Pol icy (Law rence: University Press of Kansas, 1989) Segal, D. and J. Blair (eds) Young Women in the Military, Special issue of youth and Society, December, 1978).

Sega, D. and W. Sinaiko, Life in the Rank and File: Enlisted Men and W omen in t he Adrmed Forces of USA, Australia, Can ada and the United K in gdom (Washington: Pergamon-Brasse ys International Defense Publish ers, 1985).

Seidler, F., Frauen zu den W affen? Marketendaerinnen, Helferinnen, So ldatinnen (Koblenz/Bonn: Wehr und Wissen, 1978).

Il serv izio militare femminile (Rome: Documentazione per le commissio ni parlamentari,; Camera dei De putati, 1987).

Shepherd, S., Amazons and Warrior Women: Varieties of Feminism in Se ve nteenth Century Drama (New York: St. Martin's Press, 1989).

Sheriff, S., Rights of Women in Islam (London: Ta Ha, 1989).

Simmons, J., Moral Principles and Political Obligations (Princeton University Press, 1979).

Smith, H. L. (ed.) War and Social Change: British Society in the Second World War (Manchester University Press, 1986).

Steiner, G., Antigones (Oxford: Oxford University Press, 1986).

Stiehm, J. H., Bring Me Men and Women: Mandated Change at the US Air Force Academy (Berkeley: University of California Press, 1981.

Stiehm, J. and M. Saint-Germain, Men, Women and State Violence: Government and the Military (Washington: American Political Science Association, 1983).

Stiehm, J. H., Arms and the Enlisted Woman (Philadelphia: Temple University Press, 1989).

Stiehm J.H., (ed.) Women and Men's Wars, special issue of Women's Studies International Forum, 3-4(1982).

Stiehm J. H. (ed.) Women's View of the Political World of Men (New York: transnational Publishers, 1984).

Stricker, W., Die Amazonen in Sage und Geschichte (Berlin: Sammlung Gemeinverstandlicher Wissenschaflicher Vortrage, 1868).

Summerfield, p., Women Workers in the Second World War: Production and Patriarchy in Conflict (London: Croom Helm, 1984).

Sweezy, p., Monopoty Capital (Harmondsworth: Penguin,1975, 1 st edition, 1966).

Tannen, D., You Just Don't Understand (New York: Ballantine, 1990).

Taylor, P.M., War and the Media: Propaganda and Persuasion in the Gulf War (Manchester University Press, 1992).

Thomas, J. and D. Prather, Integration of Females to Previous All-Male Institution, Proceedings of the Fifth Symposium on Psychology in the Air Force(Colorado Springs: April 1976)

Thomson, D. (ed.) Over Our Dead Bodies: Women Against the Bomb (London: Virago, 1983).

Tiger, L., Men in Groups (New York: Random House, 1969).

Tilly, C., Coercion, Capital and European States, AD 990-1990 (Cambridge: Basil Blackwell,1990).

Tobias, S., and L. Anderson, What Really Happened to Rosie the Riveter: Demobilization and the Female Labor Force (New York: 1974).

Treadwell, M., United States Army in World War II: Specia Studies - The Women's Army Corps (Washington: Office of Chief of Military History, Department of the Army, 1954).

Tyrell, W.B., Amazons: A Study in Athenian Mythmaking (Baltimore: Johns Hopkins University Press ,1984).

van Devanter, L., Home Before Morning (New York: Beaufort, 1983).

Wadge D.C., (ed.) Women in Uniform (London: Sampson Low Marston, 1946).

Waite. L. J. , and S.E. Berryman, Women in Nontraditional Occupations: Choice and Turnover (Santa Monica: Rand, 1985).

Walker, K., A piece of My Heart (New York: Ballantine, 1985).

Warner, M., Joan of Arc: The Image of Female Heroism (New York: Vintage, 1982).

Wertsch, M., Military Brats: The Legacy of Childwood Inside the Fortress (New York: Crown, 1991).

Wheelwright, J., Amazons and Military Maids: Women Who Dressed as Men in the Pursuil of Life, Liberty and Happiness(London: Pandora, 1989).

Wilder, A., Man and Women, War and Peace: The Strategists' Companion (London and New York, Routledge and Kegan Paul,1987).

Willenz, J.A, Women Veterans:America's Forgotten Heroines (New York: Continuum Press, 1983).

Williams, C., Gender Differences at Work: Women and Men in Nontraditional Occupations (Berkeley:University of California Press, 1989).

Wiltsher, A., Most Dangerous Women:Feminist Peace Campaigners of the Great War (London: Pandora, 1985).

Windrow M., (ed.) Women at War, 1939-1945 (London :Osprey, 1980).

Wolf, C., Cassandra : A Novel and Four Essays (New York: Farrar, Straus & Giroux, 1981).

Women and the Gulf War (New York: Church Women United, 1991).

Women in the Military, Hearings before the Military Personnel and compensation Subcommittee of the Committee on Armed Services of the House of Representatives (Washington: US Government Printing Office, 1990).

Woolf, V., Three Guineas (New York: Harcourt Brace, 1938).

Zafrulla Khan, M., A Clarification of the Myth in the West about the Status of a Women in Islam (Tilford: Islam International Publications, 1988).

ARTICLES IN BOOKS AND JOURNALS

Abed, A.J., "An Army Career: 1945-1968: An Interview with Major Edith N. Straw, USA (Ret.)", Minerva (1985) pp.95-126.

Adams, J., "Attitudinal Studies on the Integration of Women at West Point", International Journal of Women's Studies, 1 (1982) pp. 22-8.

Adams, J. "Women at West Point: A Three Year Perspective", Sex Roles, 11 (1984) pp. 525-41.

Addis, E. and N. Tiliacos, "Conflict, Fear and Security in the Nuclear Age: The Challange of the Feminist Peace Movement in Italy", Radical America, 20(1986) pp.7-15.

Adolf, H., "Literary Characters and their Subterranean Sources: The Amazon Type in Literature", in Proceedings of the 2 nd Congress of the International Comparative Literature Association (Chapel Hill: The Orange Printshop, 1959) pp.256-63.

Allen, M., "The Domestic Ideal and the Mobilization of Womenpower in World War II", Women's Studies, 4 (1983) pp. 401-412.

Alvagnini, D., "Donne e stellette. Panorama sul servizio militare femminile", Rivista aeronautica, May-June (1990) , pp. 18-25(1 st part).

Angrist, J.D., "The Effects of Veteran Benefits on Veteran's Education and Earnings", NBER Working Papers, 3492 (1990).

Angrist J.D. and A. Krueger, "Why do World War II Veterans Earn more than

Nonveterans?", NBER Working Papers, 2991 (1989).

Angrist, S. S., "The Study of Sex Roles", Journal of Social Issues, 25 (1969) pp. 215 - 32.

Arkin, W. and L. Dobrofsky, "Military Socialization and Masculinity", Journal of Social Issues, 34 (1978) pp. 151-68.

Attebury, M. A., "Women and their Wartime Roles", Minerva (1990) pp. 11-28.

Bacevich, A. J., "Family Matters: American Civilian and Military Elites in the Progressive Era", Armed Forced and Society, 3 (1982) pp. 405-18.

Bayes, M. and P. M. Newton, "Women in Authority: A Sociopsychological Analysis", Journal of Applied Behavioral Science, 14 (1978)pp.7-20.

Beauchamp, V. W., "The Sisters and the Soldiers", Maryland Historical Magazine (1986) pp. 117-33.

Bearayt, C., "Women in the US Armed Services: The War in the Persian Gulf", Women's Research and Education Institute, 1700 13th St, NW, Suite 400, Wasington DC, 1991.

Berube, A. and J. D'Emilio, "The Military and Lesbians during the McCarthy Years", Signs (1984) pp. 759-75.

Bloch, R. H., "The Gendered Meanings of Virtue in Revolutionary America":, Signs (1987) pp. 37-58.

Bonetti, P. "Il dibattito sulla condizione militare in un anno difficile", Il Mulino, 1 (1987) pp.116-29.

Brandt, G.C., "Pigeon-Holed and Forgotten": the Work of the Subcommittee on the Post-War Problems of Women, 1943", Histoire sociale/ Social HIstory, May (1982) pp.239-59.

Bravo, A., "Introduzione" in A. Bravo (ed.), Donne e uomini nelle guerre mondiali (Rome-Bari: Laterza, 1991)

Brotz, H. and E. Wilson, "Characteristics of Military Society", American Journal of Sociology, 51 (1946) pp.371-5.

Brown, S.A., "Recovering the History of Western Military Women", Minerva (1984) pp. 83-97.

Campbell, D'A., "Servicewomen of World War II", Armed Forces and Society,2 (1990) pp.251-70.

Cappuzzo, U., "Tra focolare e campo di Marte", Rivista Militare, 6 (1982) pp. 2-8.

Cheatham, H., "Attitudes Toward Women in the Military: Implications for Counselors", in Proceedings of the Second Service Academy Counseling Conference (New London, 1978).

Cheatham, H., "Integration of Women into the US Military", Sex Roles, 1 (1984) pp. 141-51.

Clark, A.P., "Women at the Service Academies and Combat Leadership", Strategic Review, 5 (1977).

Cooper, S., "The Work of Women in Nineteenth Century Continental European Peace Movements", Peace and Change (1984) pp. 11-28.

Cottam, K.J., "Soviet Women in Combat in World War II: The Ground Forces and the Navy", International Journal of Women's Studies, July-August (1980) pp. 345-57.

Cottam, K.J., "Soviet Women in Combat in World war II: The Rear Services, Resistance Behind Enemy Lines and ppolitical Workers", International Journal of Women's Studies, September - October (1982) pp. 363-78.

Curti, M., "Reflections on the Genesis and Growth of Peace History", Peace and Change, Spring (1985) pp. 1-18.

Deaux K., and T. Emswiller, "Explanation of Successful performance. on Sex-linked Tasks: What's Skill for the Male is Luck for the Female", Journal of Personality and Social Psychology, 29(1974) pp. 80-5.

De Fleur, L.B., "Organizational and Ideological Barriers to Sex Integration in Military Groups", Work and Occupation, 12 (1985) pp.206-28.

De Fleur, L.B. and D. Gillman, "Cadet Beliefs, Attitudes and Interactions during the Early Phases of Sex Integration", Youth and Society, 10 (1978) pp. 389-90.

De Fleur, L. B. and R. L. Warner, "Air Force Academy Graduates and Nongraduates: Attitudes and Self- Concepts", Armed Forces and Society, 4 (1987) pp.517-33.

De Grazia, S., "Political Equality and Military Participation", Armed Forces and Society, 11 (1985)pp. 181-6.

Dekker, R. M. and L.C. van de pol, "Republican Heroines: Cross-Dressing Women in

the French Revolutionary Armies", History of European Ideas, 3 (1989) pp. 353-64.

Dengler, B., "Acceptance and Avoidance:The Woman Vietnam Vet", Minerva (1987) pp. 72-96.

Devilbiss, M. C., "Gender Integration and Unit Deployment: A Study of GI Jo", Armed Forces and Society, 4 (1985) pp.523-52.

De Waal, F., "Sex Differences in the Stability of Friendship and Rivalries among Chimpanzees", Paper presented at the 10 th Conference of the ISRA (International Society for Research on Aggression) Siena, 6-12 November 1992.

Di Stefano, G., "L'accesso delle donne alla carriera militare" Rivista militare, 4 (1990) pp. 44-54.

Dobrofsky, L., "Women's Power and Authority in the Context of War", Sex Roles, 2 (1977) pp.141-57.

Dobrofsky, L., "Military Socialization and Masculinity", Journal of Social Issues, 34 (1978) pp.151-68.

Downes, C.J., "To Be or Not to Be a profession: The Military Case", Defense Analysis, 3 (1985) pp. 147-71.

Duke, D.C. "Spy Scares, Scapegoats, and the Cold War", South Atlantic Quarterly (1980) pp. 245-78.

Dunvin, K., "Gender and Perceptions of the Job Environment in the Us Air Force", Armed Forces and Society, 1 (1988) pp.71-91.

Durning, K. P. "Attitudes of Enlisted Women and Men Toward the Navy", Armed Forces and Society, 1 (1982) pp. 20-32.

Emo, D. M., S. Hall and D. Kern, "1964:Vietnam and the Army Nursing", Minerva (1990) pp. 49-67.

Enloe, C., "Women . The Reserve Army of Army Labour", Review of Radical Political Economics, 2 (1980) pp. 42-52.

Enloe, C., "Feminist Thinking about War, Militarism, and Peace", in B.B. Hess and M. M. Ferree, Analyzing Gender:A Handbook of Social Science Research (Beverly Hills: Sage, 1987) pp.526-47.

Enloe, C., "The Gendered Gulf", in C. Peters (ed.) Collateral Damage (Boston: South End Press, 1991).

Enloe, C., and H. Jordan, "Black Women in the Military", Minerva (1985) pp. 108-16.

Elshtain Bethke, J., "Women as Mirror and Others: Toward a Theory of Women, War, and Feminism", Humanities in Society (1982).

Fainsod Katzenstein, M., "Feminism Within American Institutions: Unobtrusive Mobilization in the 1980s", Signs, 16 (1990) 2, pp.27-54.

Faqir, F., "Beyond the Desert Storm", Planet (1985).

Faqir , F., "Tales of War : Arab Women in the Eye of the Storm", in The Gulf Between Us (London: Virago Press, 1991) pp. 77-88.

Ferrarotti, F., "Introduction " to F. Ferrarotti (ed.) Comte. Antologia di Scritti Sociologici (Bologna: Il Mulino, 1977).

Fraddosio, M., "La donna e la guerra. Aspetti della militanza femminile nelfascismo dalla mobilitazione civile alle origini del SAF nella Repubblica Sociale italiana", Storia Contemporanea, December (1989) pp.1105-81.

Fuentes, A., "Equality, Yes-Militarism, No", The Nation, 28 Octover 1991.

Gilbert, S., "Soldier's Heart: Literary Men, Literary Women, and the Great War", Signs, 8 (1983) pp. 422-50.

Goldman, N., "The Utilization of Women in the Armed Forces of NATO Countries", Military Review, October (1974)pp.72-82.

Goldman, N., "The Utilization of Women in the Armed Forces of Industrialized Nations", Sociological Symposium (1977) pp. 1-23.

Goldman, N., "The Changing Role of Women in the Armed Forces", American Journal of Sociology, 4 (1978) pp.892-911.

Goodson, S. H., "Capt. Joy Bright Hancock and the Role of Women in the US Navy", New Jersey History (1987) pp. 1-18.

Gordon, L., "The Peaceful Sex? On Feminism and the Peace Movement", NWSA Journal (1990) pp. 624-34.

Gravois, M., "Military Families in Germany, 1946-1986: Why They Came and Why They Stay", Parameters (1986) pp. 57-67.

Gregory-Lewis, S., "Lesbians in the Military", in Our Right to Love: A Lesbian Resource Book (Englewood: Prentice-Hall, 1978) pp. 211-16.

Griesse, A.E., M. A. Harlow, "Soldiers of Happenstance: Women in Soviet Uniform", Minerva (1985) pp. 127-51.

Gundersen, J.R., "Independence, Citizenship, and the American Revolution", Signs (1987) pp. 59-77.

Gunderson, M., "Male-Female Wage Differentials and Policy Responses", Journal of Economic Literature, March (1989)

Hacker, B.C., "Women and Military Institutions in Early Moden

Europe: A Reconnaissance", Signs (1981) pp. 643-71.

Hacker, B.C., Where Have all the Women Gone? The Pre-Twentieth Century Sexual Division of Labour in Armies", Minerva (1985) pp.107-48.

Hedin, B.A. "Through a Glass Darkly: Vietnam, Alienation, and Passion, Minerva (1988) pp. pp.51-68.

Hietanen A., "Women in the Military System: Historical Myths and Contemporary Problems", in K. Kiljunen and J. Vaananen (eds.) Youth and Conscription (Helsinki: Peace Union of Finland, 1987) pp. 99-106.

Hobfoll S. E., and P. London, "The Relationship of Self Concept and Social Support to Emotional Distress among Women during War", Journal of Social and Clinical Psychology, 40 (1986) pp.189-203.

Hoffman, S., "The Acceptability of Military Force", Adelphi Paper, 102, Force in Modern Societies: Its Place in International Politics (London: ISS, 1973), pp. 2-13.

Hoiberg, A., "Military Psychology and Women's Role in the Military", in R. Gale and A. D. Mangelsdorff (eds) Handbook of Military Psychology (Chichester: John Wiley, 1991) pp. 725-39.

Hoiberg, A. and J. Ernst, "Motherhood in the Military: Conflicting Roads for Navy Women", International Jounal of Socioogy of the Family, 10 (1980), pp. 265-80.

Hoiberg, A. and P. J. Thomas, "The Economics of Sex Integration: An Update of Binkin and Bach", Defense Management Journal, 18 (1982), pp.18-25.

Hoiberg, A. and J. F. White, "Health Status of Women in the Armed Forces", Armed Forces and Society, 4 (1992) pp.514-33.

Hooker, R.D., "Affirmative Action and Combat Exclusion: Gender Roles in the US Army", Parameters, December (1989)pp.36-50.

Howard, M., "Temperamenta Belli: Can War be Controlled?", in M. Howard (ed.) Restraints on War (Oxford: Oxford University Press, 1979).

Huston, N., "The Matrix of War: Mathers and Heroes", in S.R. Suleiman (ed.) The Female, Body in Western Culture (Cambridge, Mass." Harvard University Press, 1985).

Izraeli, D., "Sex Effects or Structural Effects?", Social Forces, 1 (1983) pp. 153-65.

Kanter, R.M., "Some Effects of Proportions on Group Life:Skewed Sex-Raios and Responses to Token Women", American Journal of Sociology, 82(1977) pp. 965-90.

Kleinbaum, A. W., "Amazon Dreams: Feminism and the Amazon Image", Minerva (1985) pp. 95-106.

Klick, J. "Utilization of Women in the NATO Alliance", Armed Farces and Society (1985) pp. 95-106.

Kumka, D. S. and J. Silverman, "Gender Differences in Attitudes towards Nuclear War and Disarmament", Sex Roles, 3-4 (1987) pp. 189-202.

Lamerson, C. D., "The Evolution of a Mixed-Gender Canadian Forces", Minerva (1989) pp. 12-24.

Lawson, J.E., "She's a Pretty Woman ... for a Gook"; the Misogyny of the Vietnam War ", Journal of American Culture (1989) pp.55-66.

Loraux, N., "Le Lit, la Guerre", L'Homme, 21 (1981) pp. 37-67.

Manley, K.B., "Women of Los Alamos during World War II: Some of Their Views", New Mexico Historical Review, April (1990) pp. 251-66.

Marin, S., "Police Women and Policewomen: Occupational Role Dilammas and Choice of Female Officers", Journal of Police Science and Administration, 3 (1979) pp. 314-23.

Martin, M.L., "From Periphery to Center: Women in the French Military", Armed

Forces and Society (1982) pp.303- 33.

McKenney, J. E., "Women in Combat": Comment", Armed Forces and Society, 4 (1982) pp.686-92.

McLaughlin, M., "The Women Warrior: Gender, Warfare and Society in Medieval Europe", Women's Studies, 3-4 (1990) pp. 193-210.

Mincer, J., "Intercountry Comparisons of Labour Force Trends and of Related Developments: An Overview", Journal of Labour Economics, January (1985).

Mini, F., "Soldato "Joe" e soldato "Jane" , Rivista Militare, 3 (1983) pp. 37-49.

Modell J., and D. Steffey, "Waging War and Marriage: Military Service and Family Formation, 1940-1950", Journal of Family History, 2 (1988) pp. 195-218.

Moore, B. L., "Black, Female and in Uniform: An African- American Woman in the United States Army, 1973-1979", Minerva (1990) pp. 62-6.

Moreau, J., "Les guerrieres et les femmes impudiques", in Melanges Henri Gregoire, Annuaire de Philologie et d'Histoire Orientales et Slaves (Brussels, 1951).

Moskos, C., "From Institution to Occupation: Trends in Military Organization", Armed Forces and Society, 1 (1977) pp. 41-50.

Moskos, C., "Female GIs in the Field", Society, 22 (1985) pp. 28-33.

Moskos, C., "Institutional./ Occupational: Trends in Armed Forces - An Update", Armed Forces and Society, 3 (1986) pp. 377-82.

Nabors, R., "Women in the Army: Do They Measure Up?, Military Review, 10 (1982) pp. 51-61.

Nash, M., "Militianas and Homefront Heroines: Images of Women in Revolutionary Spain", History of European Ideas, 11 (1989) pp.235-244.

Nocilla, D., "Servizio militare feminile e Costituzione", Diritto e societa", 1 (1981) pp. 161-80.

Ott, E. M., "The Impact of the Admission of Women to the Service Academies on the Role of the Woman Line Officer", American Behavioral Scientist, 19 (1976) pp.647-64.

Pedersen, S., "Gender, Welfare, and Citizenship in Britain during the Great War", American Historical Review, October (1990)pp.983-1006.

Priest, R., "Evolutionary varsus Revolutionary Changes in Military Academy Cadets", in F. Margiotta (ed.), Changing World of the American Military (Boulder:Westview, 1978), pp. 367-81.

Priest, R., H. Prince and A. Vitters, "The First Coed Class at West Point", Youth and Society, 2 (1978) pp. 205-224.

Quester, G., "Women in Combat", International Security (1977) pp. 80-91.

Roden, D., "From Old Miss to New Professional:A Portrait of Women Educators under the American Occupation of Japan, 1948-1952", History of Education Quarterly (1983) pp. 469-89.

Rosen, S. and P. Taubman, "Changes in Life Cycle Earnings: What do Social Security Data Show?", Journal of Human Resources, 17 (1982) pp. 321-38.

Rottman, M., "Women Graduates of the US Coast Guard Academy: Views from the Bridges", Armed Forces and Society, 2 (1985) pp. 249-70.

Sassor J. P., Princess (New York:Doubleday, 1992)

Scott, J., "Gender: A Useful Category of Historical Analysis", American Historical Review, 91 (1986),

Saxonhouse, A., "Men, Women, War and Politics: Family and Polis in Aristophanes and Euripides", Political Theory, 8 (1980) pp. 65-81.

Saulle, M.R. "Il servizio militare feminile e le convenzioni internazionali" Rivista militare, 3 (1981) pp. 89-93.

Segal, D.R., N. S. Kinzer and J.C. Woelfel, "The Concept of Citizenship and Attitutes toward Women in Combat", Sex Roles, 5 (1977) pp. 469-77.

Segal, D.R., J. G. Bachman and F. Dowdell, "Military Service for Female and Black Youth: A Perceived Mobility Opportunity", Youth and Society, 10 , December (1978) pp. 191- 204.

Segal, M. W., "The Military and the Family as Greedy Institutions", Armed Forces and Society, 1 (1986) pp. 9-38.

Segal, M. W., "Women in the Military: Research and Policy Issues", Youth and Society, 10 (1978) pp. 101-26.

Segal, M.W., and D.R. Segal, "Social Change and Participation of Women in the American Military", in L. Kriesberg (ed.) Research in Social Movements, Conflicts and

Change, 5 (Greenwich: JAI Press, 1983) pp. 235-58.

"Il Servizio militare femminile in Francia", Rivista Militare, May-June (1990) pp. 101-7.

"Il servizio militare femminile", Annuario ISTRID (1980- 81) pp. 485-99.

Shermann, J., "They Either Need these Women or They Do Not": Margaret Chase Smith and the Fight for Regular Status for Women in the Military", Journal of Military History, January (1990) pp.47-78.

Sowerwine, C., "Women against the War: A Feminine Basis for Internationalism and Pacifism?" Western Society for French History, November (1978) pp. 361-70.

Spangler, E., M. Gordon and R. Pipkin, "Token Women: An Empirical Test of Kanter's Hypothesis", American Journal of Sociology, 1 (1978) pp.160-70.

Spelts, D., "The Women Who Died in Vietnam", Minerva (1985) pp.89-96: Stanley, S. C. and M. W. Segal, "Military Women in NATO: An Update", Armed Forces and Society, 4 (1988) pp.559-85.

Stiehm, J. H., "The Generations of US Enlisted Women", Signs, 1 (1985) pp. 155-75.

Taricone, F., "Le donne so dato", Rivista Militare, 1 (1985) pp. 108-16.

Tricarico, A., "Le donne nelle forze armate: un'indagine tra gli allievi dell'Accademia", Rivista Aeronautica, 5 (1982) pp.22-7.

Tuten, J.M., "Women in Military Service", Armed Forces and Society (1981) pp. 160-3.

Willard, C.C., "Early Images of Female Warrior: Minerva, the Amazons, Joan of Arc", Minerva (1988) pp. 1-11.

Willenz, J. A., "Women Veterans from the Vietnam War Through the Eighties", Minerva (1988) pp. 61-6.

Wright, A., "The Role of US Army Women in Grenada", Minerva, 2 (1984) pp.103-13.

Yoder, J.D., J. Adams and H. T. Prince, "The Price of a Token", Journal of Political and Military Sociology, 11 (1985) pp. 323-37.

Yuval-Davis, N., "Front and Rear: The Sexual Division of Labor in the Israeli Army", Feminist Studies, 3 (1985) pp.649-75.

Zemon Davis, N., "Women's History in Transition: the European Case", Feminist Studies, 3 (1975-6) p.90.

Zemon Davis, N., "Men, Women and Violence: Some Reflections on Equality", Smith Alumnae Quarterly, April (1977) pp. 12-15.

Zur O., and A. Morrison, "Gender and War: Reexamining Attitudes", American Journal of Orthopsychiatry,4 (1989) pp.528-33.

الفهرس

* **مقدمة المترجم** 3

* **تعريف بالمشاركين والمشاركات فى التحرير** 7

* **مقدمة المحررات** 9

* **الباب الأول : نساء مقاتلات**..23

الفصل الأول : النساء والنتائج الاقتصادية
لالتحاقهن بالخدمة العسكرية..25

الفصل الثانى: النساء ومشروعية استخدام القوة
قضية الخدمة العسكرية للإناث..59

الفصل الثالث : قانون العدو ذى الجنسين..79

الفصل الرابع : إطلالة على عناصر الضغط على نساء الخدمة
العسكرية فى الولايات المتحدة..91

* **الباب الثانى : الزى العسكرى والحجاب فى حرب الخليج**..111

الفصل الخامس: سياسية بناء المرأة المقاتلة الأمريكية 113

الفصل السادس: استغلال وسائل الإعلام للعنصر النسائى
فى حرب الخليج..143

* **الباب الثالث : حالتان دراسيتان**..169

الفصل السابع: عسكرة المرأة والمساواة
بينها وبين الرجل فى ليبيا..171

الفصل الثامن : مصيدة بينيلوبا :
الخدمة العسكرية النسائية فى إيطاليا..185

* **قائمة المراجع** 197

المشروع القومى للترجمة

١- اللغة العليا (طبعة ثانية)	جون كوين	ت : أحمد درويش
٢- الوثنية والإسلام	ك. مادهو بانيكار	ت : أحمد فؤاد بلبع
٣- التراث المسروق	جورج جيمس	ت : شوقى جلال
٤- كيف تتم كتابة السيناريو	انجا كاريتنكوفا	ت أحمد الحضرى
٥- ثريا فى غيبوبة	إسماعيل فصيح	ت . محمد علاء الدين منصور
٦- اتجاهات البحث اللسانى	ميلكا إفيتش	ت : سعد مصلوح / وفاء كامل فايد
٧- العلوم الإنسانية والفلسفة	لوسيان غولدمان	ت . يوسف الأنطكى
٨- مشعلو الحرائق	ماكس فريش	ت : مصطفى ماهر
٩- التغيرات البيئية	أندرو س. جودى	ت : محمود محمد عاشور
١٠- خطاب الحكاية	جيرار جينيت	ت : محمد معتصم وعبد الجليل الأزدى وعمر حلى
١١- مختارات	فيسوافا شيمبوريسكا	ت : هناء عبد الفتاح
١٢- طريق الحرير	ديفيد براونيستون وايرين فرانك	ت : أحمد محمود
١٣- ديانة الساميين	روبرتسن سميث	ت : عبد الوهاب علوب
١٤- التحليل النفسى والأدب	جان بيلمان نويل	ت . حسن المودن
١٥- الحركات الفنية	إدوارد لويس سميث	ت : أشرف رفيق عفيفى
١٦- أثينة السوداء	مارتن برنال	ت: بإشراف: أحمد عثمان
١٧- مختارات	فيليب لاركين	ت : محمد مصطفى بدوى
١٨- الشعر النسائى فى أمريكا اللاتينية	مختارات	ت : طلعت شاهين
١٩- الأعمال الشعرية الكاملة	جورج سفيريس	ت : نعيم عطية
٢٠- قصة العلم	ج. ج. كراوثر	ت: يمنى طريف الخولى / بدوى عبد الفتاح
٢١- خوخة وألف خوخة	صمد بهرنجى	ت . ماجدة العنانى
٢٢- مذكرات رحالة عن المصريين	جون أنتيس	ت : سيد أحمد على الناصرى
٢٣- تجلى الجميل	هانز جيورج جادامر	ت : سعيد توفيق
٢٤- ظلال المستقبل	باتريك بارندر	ت : بكر عباس
٢٥- مثنوى	مولانا جلال الدين الرومى	ت : إبراهيم الدسوقى شتا
٢٦- دين مصر العام	محمد حسين هيكل	ت : أحمد محمد حسين هيكل
٢٧- التنوع البشرى الخلاق	مقالات	ت : نخبة
٢٨- رسالة فى التسامح	جون لوك	ت . منى أبو سنه
٢٩- الموت والوجود	جيمس ب. كارس	ت : بدر الديب
٣٠- الوثنية والإسلام (ط٢)	ك. مادهو بانيكار	ت : أحمد فؤاد بلبع
٣١- مصادر دراسة التاريخ الإسلامى	جان سوفاجيه - كلود كاين	ت : عبد الستار الحلوجى / عبد الوهاب علوب
٣٢- الانقراض	ديفيد روس	ت : مصطفى إبراهيم فهمى
٣٣- التاريخ الاقتصادى لإفريقيا الغربية	أ. ج. هوبكنز	ت : أحمد فؤاد بلبع
٣٤- الرواية العربية	روجر آلن	ت : حصة إبراهيم المنيف
٣٥- الأسطورة والحداثة	بول . ب . ديكسون	ت : خليل كلفت

٣٦- نظريات السرد الحديثة	والاس مارتن	ت : حياة جاسم محمد
٣٧- واحة سيوة وموسيقاها	بريجيت شيفر	ت : جمال عبد الرحيم
٣٨- نقد الحداثة	آلن تورين	ت : أنور مغيث
٣٩- الإغريق والحسد	بيتر والكوت	ت : منيرة كروان
٤٠- قصائد حب	آن سكستون	ت : محمد عيد إبراهيم
٤١- ما بعد المركزية الأوربية	بيتر جران	ت : عاطف أحمد / إبراهيم فتحى / محمود ماجد
٤٢- عالم ماك	بنجامين باربر	ت : أحمد محمود
٤٣- اللهب المزدوج	أوكتافيو باث	ت المهدى أخريف
٤٤- بعد عدة أصياف	ألدوس هكسلى	ت : مارلين تادرس
٤٥- التراث المغدور	روبرت ج دنيا - جون ف أ فاين	ت : أحمد محمود
٤٦- عشرون قصيدة حب	بابلو نيرودا	ت : محمود السيد على
٤٧- تاريخ النقد الأدبى الحديث (١)	رينيه ويليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
٤٨- حضارة مصر الفرعونية	فرانسوا دوما	ت : ماهر جويجاتى
٤٩- الإسلام فى البلقان	هـ . ت . نوريس	ت : عبد الوهاب علوب
٥٠- ألف ليلة وليلة أو القول الأسير	جمال الدين بن الشيخ	ت : محمد برادة وعثمانى الميلود ويوسف الأنطكى
٥١- مسار الرواية الإسبانو أمريكية	داريو بيانويبا وخ. م بينياليستى	ت : محمد أبو العطا
٥٢- العلاج النفسى التدعيمى	بيتر . ن . نوفاليس وستيفن . ج . روجسيفيتز وروجر بيل	ت : لطفى فطيم وعادل دمرداش
٥٣- الدراما والتعليم	أ . ف . ألنجتون	ت : مرسى سعد الدين
٥٤- المفهوم الإغريقى للمسرح	ج . مايكل والتون	ت : محسن مصيلحى
٥٥- ما وراء العلم	چون بولكنجهوم	ت : على يوسف على
٥٦- الأعمال الشعرية الكاملة (١)	فديريكو غرسية لوركا	ت : محمود على مكى
٥٧- الأعمال الشعرية الكاملة (٢)	فديريكو غرسية لوركا	ت : محمود السيد ، ماهر البطوطى
٥٨- مسرحيتان	فديريكو غرسية لوركا	ت : محمد أبو العطا
٥٩- المحبرة	كارلوس مونييث	ت : السيد السيد سهيم
٦٠- التصميم والشكل	جوهانز ايتين	ت : صبرى محمد عبد الغنى
٦١- موسوعة علم الإنسان	شارلوت سيمور - سميث	مراجعة وإشراف . محمد الجوهرى
٦٢- لذّة النّص	رولان بارت	ت . محمد خير البقاعى .
٦٣- تاريخ النقد الأدبى الحديث (٢)	رينيه ويليك	ت . مجاهد عبد المنعم مجاهد
٦٤- برتراند راسل (سيرة حياة)	ألان وود	ت . رمسيس عوض .
٦٥- فى مدح الكسل ومقالات أخرى	برتراند راسل	ت . رمسيس عوض .
٦٦- خمس مسرحيات أندلسية	أنطونيو جالا	ت : عبد اللطيف عبد الحليم
٦٧- مختارات	فرناندو بيسوا	ت : المهدى أخريف
٦٨- نتاشا العجوز وقصص أخرى	فالنتين راسبوتين	ت : أشرف الصباغ
٦٩- العالم الإسلامى فى أوائل القرن العشرين	عبد الرشيد إبراهيم	ت : أحمد فؤاد متولى وهويدا محمد فهمى
٧٠- ثقافة وحضارة أمريكا اللاتينية	أوخينيو تشانج رودريجت	ت : عبد الحميد غلاب وأحمد حشاد
٧١- السيدة لا تصلح إلا الرمى	داريو فو	ت : حسين محمود

٧٢- السياسى العجوز	ت . س . إليوت	ت : فؤاد مجلى
٧٣- نقد استجابة القارئ	چين . ب . تومبكنز	ت : حسن ناظم وعلى حاكم
٧٤- صلاح الدين والمماليك فى مصر	ل . ا . سيمينوڤا	ت . حسن بيومى
٧٥- فن التراجم والسير الذاتية	أندريه موروا	ت · أحمد درويش
٧٦- چاك لاكان وإغواء التحليل النفسى	مجموعة من الكتاب	ت عبد المقصود عبد الكريم
٧٧- تاريخ النقد الأدبى الحديث ج ٣	رينيه ويليك	ت . مجاهد عبد المنعم مجاهد
٧٨- العولمة : النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية	رونالد روبرتسون	ت أحمد محمود ونورا أمين
٧٩- شعرية التأليف	بوريس أوسبنسكى	ت . سعيد الغانمى وناصر حلاوى
٨٠- بوشكين عند «نافورة الدموع»	ألكسندر بوشكين	ت : مكارم الغمرى
٨١- الجماعات المتخيلة	بندكت أندرسن	ت : محمد طارق الشرقاوى
٨٢- مسرح ميجيل	ميجيل دى أونامونو	ت : محمود السيد على
٨٣- مختارات	غوتفريد بن	ت : خالد المعالى
٨٤- موسوعة الأدب والنقد	مجموعة من الكتاب	ت : عبد الحميد شيحة
٨٥- منصور الحلاج (مسرحية)	صلاح زكى أقطاى	ت : عبد الرازق بركات
٨٦- طول الليل	جمال مير صادقى	ت : أحمد فتحى يوسف شتا
٨٧- نون والقلم	جلال آل أحمد	ت : ماجدة العنانى
٨٨- الابتلاء بالتغرب	جلال آل أحمد	ت : إبراهيم الدسوقى شتا
٨٩- الطريق الثالث	أنتونى جيدنز	ت : أحمد زايد ومحمد محيى الدين
٩٠- وسم السيف	ميجل دى ترباتس	ت : محمد إبراهيم مبروك
٩١- المسرح والتجريب بين النظرية والتطبيق	باربر الاسوستكا	ت : محمد هناء عبد الفتاح
٩٢- أساليب ومضامين المسرح الإسبانوأمريكى المعاصر	كارلوس ميجل	ت : نادية جمال الدين
٩٣- محدثات العولمة	مايك فيذرستون وسكوت لاش	ت : عبد الوهاب علوب
٩٤- الحب الأول والصحبة	صمويل بيكيت	ت : فوزية العشماوى
٩٥- مختارات من المسرح الإسبانى	أنطونيو بويرو باييخو	ت : سرى محمد محمد عبد اللطيف
٩٦- ثلاث زنبقات ووردة	قصص مختارة	ت : إدوار الخراط
٩٧- هوية فرنسا مج ١	فرنان برودل	ت : بشير السباعى
٩٨- الهم الإنسانى والابتزاز الصهيونى	نماذج ومقالات	ت : أشرف الصباغ
٩٩- تاريخ السينما العالمية	ديڤيد روبنسون	ت : إبراهيم قنديل
١٠٠- مساءلة العولمة	بول هيرست وجراهام تومبسون	ت : إبراهيم فتحى
١٠١- النص الروائى (تقنيات ومناهج)	بيرنار فاليط	ت : رشيد بنحدو
١٠٢- السياسة والتسامح	عبد الكريم الخطيبى	ت : عز الدين الكتانى الإدريسى
١٠٣- قبر ابن عربى يليه آياء	عبد الوهاب المؤدب	ت : محمد بنيس
١٠٤- أوبرا ماهوجنى	برتولت بريشت	ت : عبد الغفار مكاوى
١٠٥- مدخل إلى النص الجامع	چيرارچينيت	ت : عبد العزيز شبيل
١٠٦- الأدب الأندلسى	د. ماريا خيسوس روبييرامتى	ت : د. أشرف على دعدور
١٠٧- صورة الفدائى فى الشعر الأمريكى المعاصر	نخبة	ت : محمد عبد الله الجعيدى

١٠٨- ثلاث دراسات عن الشعر الأندلسي	مجموعة من النقاد	ت : محمود على مكى
١٠٩- حروب المياه	چون بولوك وعادل درويش	ت : هاشم أحمد محمد
١١٠- النساء في العالم النامي	حسنة بيجوم	ت : منى قطان
١١١- المرأة والجريمة	فرانسيس هيندسون	ت : ريهام حسين إبراهيم
١١٢- الاحتجاج الهادئ	أرلين علوى ماكليود	ت : إكرام يوسف
١١٣- راية التمرد	سادى پلانت	ت : أحمد حسان
١١٤- مسرحيتا حصاد كونجي وسكان المستنقع	وول شوينكا	ت : نسيم مجلى
١١٥- غرفة تخص المرء وحده	فرچينيا وولف	ت : سمية رمضان
١١٦- امرأة مختلفة (درية شفيق)	سينثيا نلسون	ت : نهاد أحمد سالم
١١٧- المرأة والجنوسة في الإسلام	ليلى أحمد	ت : منى إبراهيم ، وهالة كمال
١١٨- النهضة النسائية في مصر	بث بارون	ت : لميس النقاش
١١٩- النساء والأسرة وقوانين الطلاق	أميرة الأزهرى سنبل	ت : بإشراف/ رؤوف عباس
١٢٠- الحركة النسائية والتطور في الشرق الأوسط	ليلى أبو لغد	ت : نخبة من المترجمين
١٢١- الدليل الصغير في كتابة المرأة العربية	فاطمة موسى	ت : محمد الجندى ، وإيزابيل كمال
١٢٢- نظام العبودية القديم ونموذج الإنسان	جوزيف فوجت	ت : منيرة كروان
١٢٣- الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية	نينل الكسندر وفنادولينا	ت. أنور محمد إبراهيم
١٢٤- الفجر الكاذب	چون جراى	ت : أحمد فؤاد بلبع
١٢٥- التحليل الموسيقى	سيدريك ثورپ ديڤى	ت : سمحه الخولى
١٢٦- فعل القراءة	ڤولفانج إيسر	ت : عبد الوهاب علوب
١٢٧- إرهاب	صفاء فتحى	ت : بشير السباعى
١٢٨- الأدب المقارن	سوزان باسنيت	ت : أميرة حسن نويرة
١٢٩- الرواية الاسبانية المعاصرة	ماريا دولورس أسيس جاروته	ت : محمد أبو العطا وآخرون
١٣٠- الشرق يصعد ثانية	أندريه جوندر فرانك	ت : شوقى جلال
١٣١- مصر القديمة (التاريخ الاجتماعي)	مجموعة من المؤلفين	ت : لويس بقطر
١٣٢- ثقافة العولمة	مايك فيذرستون	ت : عبد الوهاب علوب
١٣٣- الخوف من المرايا	طارق على	ت : طلعت الشايب
١٣٤- تشريح حضارة	بارى ج. كيمب	ت : أحمد محمود
١٣٥- المختار من نقد ت. س. إليوت	ت. س. إليوت	ت : ماهر شفيق فريد
١٣٦- فلاحو الباشا	كينيث كونو	ت : سحر توفيق
١٣٧- مذكرات ضابط في الحملة الفرنسية	چوزيف مارى مواريه	ت : كاميليا صبحى
١٣٨- عالم التليفزيون بين الجمال والعنف	إيڤلينا تارونى	ت : وجيه سمعان عبد المسيح
١٣٩- النظرية الشعرية عند إليوت وأدونيس	عاطف فضول	ت : أسامة إسبر
١٤٠- حيث تلتقى الأنهار	هربرت ميسن	ت : أمل الجبورى
١٤١- اثنتا عشرة مسرحية يونانية	مجموعة من المؤلفين	ت : نعيم عطية
١٤٢- الإسكندرية : تاريخ ودليل	أ. م. فورستر	ت : حسن بيومى
١٤٣- قضايا التنظير في البحث الاجتماعي	ديريك لايدار	ت : عدلى السمرى
١٤٤- صاحبة اللوكاندة	كارلو جولدونى	ت : سلامة محمد سليمان

١٤٥- موت أرتيميو كروث	كارلوس فوينتس	ت : أحمد حسان
١٤٦- الورقة الحمراء	ميجيل دى ليبس	ت : على عبدالرؤوف البمبى
١٤٧- خطبة الإدانة الطويلة	تانكريد دورست	ت : عبدالغفار مكاوى
١٤٨- القصة القصيرة (النظرية والتقنية)	إنريكى أندرسون إمبرت	ت : على إبراهيم على منوفى
١٤٩- النظرية الشعرية عند إليوت وأدونيس	عاطف فضول	ت : أسامة إسبر
١٥٠- التجربة الإغريقية	روبرت ج ليتمان	ت : منيرة كروان
١٥١- هوية فرنسا مج ٢ ، ج١	فرنان بروديل	ت : بشير السباعى
١٥٢- عدالة الهنود وقصص أخرى	نخبة من الكتاب	ت : محمد محمد الخطابى
١٥٣- غرام الفراعنة	فيولين فانويك	ت : فاطمة عبدالله محمود
١٥٤- مدرسة فرانكفورت	فيل سليتر	ت : خليل كلفت
١٥٥- الشعر الأمريكى المعاصر	نخبة من الشعراء	ت : أحمد مرسى
١٥٦- المدارس الجمالية الكبرى	جى أتيال وآلان وأوديت فيرمو	ت : مى التلمسانى
١٥٧- خسرو وشيرين	النظامى الكنوجى	ت : عبدالعزيز بقوش
١٥٨- هوية فرنسا مج ٢ ، ج٢	فرنان بروديل	ت : بشير السباعى
١٥٩- الإيديولوجية	ديفيد هوكس	ت: إبراهيم فتحى
١٦٠- آلة الطبيعة	بول إيرليش	ت: حسين بيومى
١٦١- من المسرح الإسبانى	اليخاندرو كاسونا وأنطونيو جالا	ت: زيدان عبدالحليم زيدان
١٦٢- تاريخ الكنيسة	يوحنا الآسيوى	ت: صلاح عبدالعزيز محجوب
١٦٣- موسوعة علم الاجتماع	جوردن مارشال	ت: مجموعة من المترجمين
١٦٤- شامبوليون (حياة من نور)	چان لاكوتير	ت: نبيل سعد
١٦٥- حكايات الثعلب	أ. ن أفانا سيفا	ت: سهير المصادفة
١٦٦- العلاقات بين المتدينين والعلمانيين فى إسرائيل	يشعياهو ليفمان	ت: محمد محمود أبو غدير
١٦٧- فى عالم طاغور	رابندرانات طاغور	ت: شكرى محمد عياد
١٦٨- دراسات فى الأدب والثقافة	مجموعة من المؤلفين	ت: شكرى محمد عياد
١٦٩- إبداعات أدبية	مجموعة من المبدعين	ت: شكرى محمد عياد
١٧٠- الطريق	ميغيل دليبيس	ت: بسام ياسين رشيد
١٧١- وضع حد	فرانك بيجو	ت: هدى حسين
١٧٢- حجر الشمس	مختارات	ت: محمد محمد الخطابى
١٧٣- معنى الجمال	ولتر ت. ستيس	ت:إمام عبد الفتاح إمام
١٧٤- صناعة الثقافة السوداء	ايليس كاشمور	ت: أحمد محمود
١٧٥- التليفزيون فى الحياة اليومية	لورينزو فيلشس	ت: وجيه سمعان عبد المسيح
١٧٦- نحو مفهوم للاقتصاديات البيئية	توم تيتنبرج	ت: جلال البنا
١٧٧- أنطون تشيخوف	هنرى ترويا	ت: حصة إبراهيم المنيف
١٧٨- مختارات من الشعر اليونانى الحديث	نخبة من الشعراء	ت: محمد حمدى إبراهيم
١٧٩- حكايات أيسوب	أيسوب	ت: إمام عبد الفتاح إمام
١٨٠- قصة جاويد	إسماعيل فصيح	ت: سليم عبد الأمير حمدان
١٨١- النقد الأدبى الأمريكى	فنسنت ب. ليتش	ت: محمد يحيى
١٨٢- العنف والنبوءة	و.ب. ييتس	ت: ياسين طه حافظ
١٨٣- چان كوكتو على شاشة السينما	رينيه چيلسون	ت: فتحى العشرى

١٨٤- القاهرة... حالة لا تنام	هانز إبندورفر	ت: دسوقى سعيد
١٨٥- أسفار العهد القديم	توماس تومسن	ت. عبد الوهاب علوب
١٨٦- معجم مصطلحات هيجل	ميخائيل أنوود	ت:إمام عبد الفتاح إمام
١٨٧- الأرضة	بُرْزِج علوى	ت:علاء منصور
١٨٨- موت الادب	الفين كرنان	ت.بدر الديب
١٨٩- العمى والبصيرة	بول دى مان	ت:سعيد الغانمى
١٩٠- محاورات كونفوشيوس	كونفوشيوس	ت.محسن سيد فرجانى
١٩١- الكلام رأسمال	الحاج أبو بكر إمام	ت: مصطفى حجازى السيد
١٩٢- سياحت نامه إبراهيم بيك جـ١	زين العابدين المراغى	ت:محمود سلامة علاوى
١٩٣- عامل المنجم	بيتز أبزاهامز	ت.محمد عبد الواحد محمد
١٩٤- مختارات من النقد الأنجلو-أمريكى	مجموعة من النقاد	ت: ماهر شفيق فريد
١٩٥- شتاء ٨٤	إسماعيل فصيح	ت:محمد علاء الدين منصور
١٩٦- المهلة الأخيرة	فالتين راسبوتين	ت:أشرف الصباغ
١٩٧- الفاروق	شمس العلماء شبلى النعمانى	ت: جلال السعيد الحفناوى
١٩٨- الاتصال الجماهيرى	ادوين إمزى وآخرون	ت:ابراهيم سلامة ابراهيم
١٩٩- تاريخ يهود مصر فى الفترة العثمانية	يعقوب لانداوى	ت: جمال احمد الرفاعى وأحمد عبد اللطيف حماد
٢٠٠- ضحايا التنمية	جيرمي سيبروك	ت· فخزى لبيب
٢٠١- الجانب الدينى للفسلفة	جوزايا رويس	ت. أحمد الأنصارى
٢٠٢- تاريخ النقد الأدبى الحديث جـ٤	رينيه ويليك	ت: مجاهد عبد المنعم مجاهد
٢٠٣- الشعر والشاعرية	ألطاف حسين حالي	ت: جلال السعيد الحفناوى
٢٠٤- تاريخ نقد العهد القديم	زالمان شازار	ت: أحمد محمود هويدى
٢٠٥- الجينات والشعوب واللغات	لويجى لوقا كافاللى- سفورزا	ت: أحمد مستجير
٢٠٦- الهيولية تصنع علما جديدا	جيمس جلايك	ت: على يوسف على
٢٠٧- ليل إفريقى	رامون خوتاسندير	ت: محمد أبو العطا عبد الرؤوف
٢٠٨- شخصية العربى فى المسرح الإسرائيلى	دان أوريان	ت: محمد أحمد صالح
٢٠٩- السرد والمسرح	مجموعة من المؤلفين	ت: أشرف الصباغ
٢١٠- مثنويات حكيم سنائى	سنائى الغزنوى	ت: يوسف عبد الفتاح فرج
٢١١- فردينان دوسوسير	جوناثان كللر	ت: محمود حمدى عبد الغنى
٢١٢- قصص الأمير مرزبان	مرزبان بن رستم بن شروين	ت: يوسف عبدالفتاح فرج
٢١٣- مصر منذ قدوم نابليون حتى رحيل عبدالناصر	ريمون فلاور	ت: سيد أحمد على الناصرى
٢١٤- قواعد جديدة للمنهج فى علم الاجتماع	أنتونى جيدنز	ت: محمد محمود محى الدين
٢١٥- سياحت نامه إبراهيم بيك جـ٢	زين العابدين المراغى	ت: محمود سلامة علاوى
٢١٦- جوانب أخرى من حياتهم	مجموعة من المؤلفين	ت: أشرف الصباغ
٢١٧- عولمة السياسة العالمية	جون بايلس و ستيث سميث	ت: وجيه سمعان عبد المسيح
٢١٨- رايولا	خوليو كورتازان	ت: على إبراهيم على منوفى
٢١٩- بقايا اليوم	كازو ايشجورو	ت: طلعت الشايب
٢٢٠- الهيولية فى الكون	بارى باركر	ت: على يوسف على
٢٢١- شعرية كفافى	جريجورى جوزدانيس	ت: رفعت سلام

٢٢٢- فرانز كافكا	روناك جراى	ت. نسيم مجلى
٢٢٣- العلم فى مجتمع حر	بول فيرابنر	ت: السيد محمد نفادى
٢٢٤- دمار يوغسلافيا	برانكا ماجاس	ت: منى عبدالظاهر إبراهيم السيد
٢٢٥- حكاية غريق	جابرييل جارثيا ماركث	ت. السيد عبدالظاهر السيد
٢٢٦- أرض المساء وقصائد أخرى	ديفيد هربت لورانس	ت. طاهر محمد على البربرى
٢٢٧- المسرح الإسبانى فى القرن السابع عشر	موسى ماريديا ديف بوركى	ت: السيد عبدالظاهر عبدالله
٢٢٨- علم الجمالية وعلم اجتماع الفن	جانيت وولف	ت:مارى تيريز عبدالمسيح وخالد حسن
٢٢٩- مأزق البطل الوحيد	نورمان كيمان	ت. أمير إبراهيم العمرى
٢٣٠- عن الذباب والفئران والبشر	فرانسواز جاكوب	ت. مصطفى إبراهيم فهمى
٢٣١- الدرافيل	خايمى سالوم بيدال	ت. جمال أحمد عبدالرحمن
٢٣٢- ما بعد المعلومات	توم ستينر	ت: مصطفى إبراهيم فهمى
٢٣٣- فكرة الاضمحلال	ارثر هومان	ت: طلعت الشايب
٢٣٤- الإسلام فى السودان	ج. سبنسر تريمنجهام	ت. فؤاد محمد عكود
٢٣٥- ديوان شمس التبريزى	جلال الدين مولوى رومى	ت: إبراهيم الدسوقى شتا
٢٣٦- الولاية	ميشيل تود	ت: أحمد الطيب
٢٣٧- مصر أرض الوادى	روبين فيرين	ت: عنايات حسين طلعت
٢٣٨- العولمة والتحرير	الانكتاد	ت ياسر محمد جادالله وعربى مدبولى أحمد
٢٣٩- العربى فى الأدب الإسرائيلى	جيلارافر - رايوخ	ت نادية سليمان حافظ وإيهاب صلاح فايق
٢٤٠- الإسلام والغرب وإمكانية الحوار	كامى حافظ	ت: صلاح عبدالعزيز محمود
٢٤١- فى انتظار البرابرة	ج . م كويتز	ت: ابتسام عبدالله سعيد
٢٤٢- سبعة أنماط من الغموض	وليام إمبسون	ت: صبرى محمد حسن عبدالنبى
٢٤٣- تاريخ إسبانيا الإسلامية جـ١	ليفى بروفنال	ت: على عبدالرؤوف البمبى
٢٤٤- الغليان	لاورا إسكيبيل	ت: نادية جمال الدين محمد
٢٤٥- نساء مقاتلات	إليزابيتا اديس	ت: توفيق على منصور

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رقم الإيداع ١٦٠٧٤ / ٢٠٠٠

WOMEN SOLDIERS

Images and Realities

ELISABETTA ADDIS

دراسة تحليلية إحصائية لدخول المرأة فى الخدمة العسكرية فى دول الغرب وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا.

وهو يركز على النساء فى حرب الخليج، ويعرض بإيجابية التجربة الليبية فى إنشاء الأكاديمية العسكرية النسائية.

كما يعرض المتاهة القانونية التي دخلتها المرأة الإيطالية من أجل الدخول فى الخدمة العسكرية، دون التوصل إلى النتيجة المرجوة.

وهو كتاب يشتمل على تطبيقات فيها إيجابيات وسلبيات منها ما يتمشى مع القيم التي ترعاها الديانات السماوية، لذلك ينبغي توخي الحذر عند قراءته؛ فليس كل ما يصلح للتطبيق فى الغرب صالحا فى الشرق.

ويزهو محرر الكتاب فخرا بالاختلاط بين الجنسين فى القوات المسلحة، رغم ما شاع عنه من فضائح، بينما يتعرضون بالإهانة للعفة والشرق العربي.